

دراسات فى علم اللغة التقابلى

عَصَبُ الظَّرْفِيَّةِ النَّحْوِيَّةِ

فى كتاب سيبويه
محاولة لإعادة التشكيل فى ضوء الاتجاه للعجى الوظيفى

تأليف

دكتور سعيد حسن مجرى

كلية الألسن - جامعة عين شمس

الطبعة الأولى

١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م

الناشر

مكتبة الأبحاث المصرية

{

. {



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم

لا شك أن الأفكار القيمة التي أفرزتها جهود علماء اللغة المحدثين على اختلاف اتجاهاتهم في التحليل النحوي قد أحدثت رد فعل قوى لدى الباحثين العرب . وقد انعكس ذلك بوضوح في كثرة محاولاتهم لتفسير قضايا شائكة في اللغة بوجه عام ، ومنها مشكلات التحليل النحوي استنادا إلى أسس تنتمي إلى اتجاهات عدة في التحليل النحوي .

وأثمرت هذه المحاولات عدة بحوث جادة استهدفت إزالة كثير من أشكال الغموض الذي يكتنف نصوص الكتاب بوصفه واجدا من أهم المصادر النحوية التي عالجت قضايا النحو العربي ومسائله . وقد انتهج الباحثون سبلا متباينة؛ فحرص بعضهم على إعادة عرض الأفكار التي تتوزع في الكتاب، وحرص فريق آخر على إثبات أوجه الشبه بينها وبين أفكار وتصورات نحوية متوارثة بغية ما أطلق عليه لديهم التاصيل . ورأى فريق ثالث أن المقابلة بينها وبين أفكار نحوية حديثة وردت في اتجاهات نحوية حديثة هدفا معقولا ما لم يحدث ذلك بطريقة متمسفة . ورأى فريق رابع أن المقابلة على النحو السابق تؤدي إلى نتائج مغلوطة ، حيث عد إسقاط الآراء الحديثة أو بعضها على بعض أصول النحو ومسائله عملا غير علمي . وأدى به الأمر إلى الانتهاء بأنه لا ضرورة منطقية أو منهجية تفرض علينا توظيف هذا التراث ، فبناء نحو اللغة القديمة في تصوره لا يحتاج إلى المعطيات الموجودة في النحو القديم ، بل يمكن أن يستغنى عنها باستعمال النصوص القديمة .

وهكذا فالتوظيف غير ضروري . ونتج عن التراث في بناء نحو يصف اللغة العربية ، والاعتقاد بأن الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة تحتاج ضرورة إلى مفاهيم القدماء وأصولهم .

(٤)

وهكذا فإن المقابلة بين التحاليل النحوية القديمة بمعطياتها وأصولها ، والتحاليل الحديثة بدعوى التشابه والتقارب يؤدي الى خطأ جسيم من الناحيتين النظرية والتجريبية . ورغم أن الاسقاط يؤدي الى أخطاء عدة ، وقد يظهر النحو العربي في مظهر اضطراب وتناقض إلا أنه لا يمكن أن نسلم بتصور الفسريق الأخير حيث أرى أن المقابلة قادرة على إبراز مجموعة من التصورات والأفكار المشتركة المشكلة لأسس التحليل النحوي .

وبناء على ذلك فإن محور البحث هو إذن استجلاء مجموعة من العناصر الرئيسية أو ما يمكن أن يطلق عليها « مكونات نظرية نحوية » ، يمكن أن يشكل الربط بينها تصورا متكاملًا ، يصدق عليه ما يصلح عليه في العصر الحديث « عناصر نظرية نحوية » .

فليست المحاولة إلا إعادة صياغة أو تشكيل لهذه العناصر القائمة بالفعل في نصوص الكتاب ، والتي يمكن استنباطها من دراسة تحليلية وظيفية لها مستعينا في ذلك بتصورات وأفكار تحليلية في الاتجاهات النحوية الحديثة وبخاصة الاتجاه الوظيفي .

وهكذا فإن إعادة التشكيل تفرضها النصوص ذاتها من الداخل ، وليست مفروضة عليها من الخارج من خلال الاسقاط أو غيره اعتمادا على نظرية أو اتجاه أو منهج ما يسخر النصوص لاثبات تضمنتها اشارات كاملة أو موجزة وردت به . وتحقق بذلك المفهوم المعادلة الصعبة والتوازن المنشود في الدراسات التقابلية .

ويتقسم البحث الى فصول ثلاثة ، الأول (من قضايا نموذج قوة الكلمة) ، ويضم ثلاثة مباحث ، الأول (في المصطلح) تفسر فيه مدلولات المصطلحات في هذا النموذج ، والثاني (الفعل المحور التركيبي للجملة) يعالج فيه وظيفة الفعل والعلاقة بينه وبين عناصر الجملة الأخرى ، الاجبارية والاختيارية في إطار هذا النموذج ، والثالث (العناصر الاجبارية والعناصر الاختيارية) تحلل فيه معايير الفصل بينها من جهات نظر مختلفة .

أما الفصل الثاني (تحليل ثنائيات النموذج المتطور عند انجل) فيضم

(٤)

أحد عشر مبحثاً ، وقد رأيت أن مناقشة مجموعة الأفكار الأساسية في التحليل النحوي التي طورها أ. أنجل في نموذجه المتطور من خلال الثنائيات يخدم الأفكار الفرعية في البحث التي جانب الفكرة المركزية . ويعالج المبحث الأول (العلاقة الأساسية والموقع) ، والثاني (المركبات المؤلفة والمركبات المختلفة) والثالث (التركيبية والتلازم) ، والرابع (الأبنية الصرفية والتركيب النحوية) ، والخامس (المسيطر الخارجى والمسيطر الداخلى) ، والسادس (المركبات والعناصر) ، والسابع (العمل وقوة الكلمة) ، والثامن (الكمالات والعناصر غير الأساسية) ، والتاسع (تركيب فعلى بسيط وتركيب فعلى معقد) ، والعاشر (جملة أساسية وجملة تابعة) ، والحادى عشر (نماذج الجملة وأنماط بنسائها الجملة) .

أما الفصل الثالث (عناصر النظرية النحوية في كتاب سيويو) فيضم ثمانية مباحث : يعالج المبحث الأول (ملاحظات أولية) الملامح الرئيسية في المنهج .

وكما أشرت من قبل عند بحث ثنائيات نظرية قررة الكلمة ، فإن البحث في إطار النحو الوظيفى يتركز على محاور ثلاثة هي : المحور التركيبى والمحور الدلالى والمحور التداولى ، وتشكل جميعها بنية الوصف . ومن ثم فقد روعيت هذه المحاور الثلاثة عند بحث عناصر النظرية النحوية في الكتاب ، ويعالج المبحث الثانى (العلاقة بين العمل والقوة) والثالث (العلاقة بين المصطلح النحوى والمصطلح الدلالى) ، والرابع (ملحقات الفعل فى القوة) ، والخامس (العلاقة بين التركيب والعمل والقوة) ، والسادس (العلاقة بين الحاصل وقوة البناء وقوة الجوار) ، والسابع (العلاقة بين القوة والاضمار) ، والثامن (العلاقة بين الحالة الاعرابية والمعنى الوظيفى) .

لا شك أنى بذلك النهج أشارك الباحثين فى اعتقادهم بأن العودة الواعية الى النحو العربى القديم تكون دائماً ضرورية ، وتكون محاولة النظر اليه من زوايا مختلفة مطلوبة تجلية وكشفاً وإعادة تصنيف اذا كان ذلك مطلباً ضرورياً وغاية ملخصة .

وقد حرصت على إثبات المصطلحات التي وردت فى البحث فى آخر

(و)

العمل مع ملاحظة انى لم افصل المصطلحات اللاتنية عن الانجليزية ، لانى لم
أو ضرورة منهجية تستوجب الفصل .

وأخيراً يسعدنى أيماء سعادة ، ويشرفنى أيماء شرف أن أهدى هذا العمل
التواضع الى أساتذتى الأعماء :

العلامة الجليل : د . ا . فولف ديتريش فيشر
العالم الفاضل : د . ا . محمد عوفى عيد الرموف
العالم الكريم : د . ا . محمود فهمى حجازى
العالم الثبى : د . ا . رمضان عيد التواب

اللهم اشرح لى صدرى ، ويسر لى أمرى ، وأجلل عقدة من لسانى .
اللهم منك وحدك توفيقى . . . عليك وحدك توكلى . . . واليك وحدك قصدى .

القاهرة ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م

المؤلف
سعيد يميرى

الفصل الأول

من قضايا نموذج قوة الكلمة

- ١ - في المصطلح .
- ٢ - الفعل المحور التركيبي للجملة .
- ٣ - العناصر الاجبارية والعناصر الاختيارية .

(١)

فى المصطلح

انطلق من اطار نظرية التبعية (Dependenz theorie) امتداد طبيعى يتمثل فيما اطلق عليه نموذج قوة الكلمة (Valenz modell) أو نظرية قوة الكلمة (Valenz theorie) ورغم الاختلافات الشديدة بين هذاه الاتجاهات المتفرعة عن هذا الاطار العام الا أن هدفنا - فى المقام الأول - التركيز على الأفكار والتصورات المنهجية التى قامت عليها هذه النظرية الفرعية مع تخصيص مساحة كافية لإبراز أهم اتجاهاتها .

ويعد نموذج قوة الكلمة أو نموذج القيمة - فى حقيقة الأمر - أكثر الأجزاء عمقا وتفصيلا فى نحو التبعية . وقد فهم - كما يقول هرينجر - على أنه نظرية حول أوجه التبعية والعلاقات بين أجزاء الكلام فى مرحلة أولى (١) .

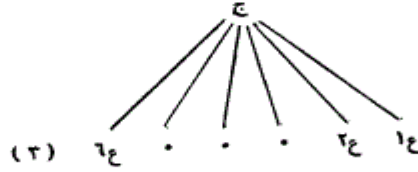
وقبل أن ننقل الى أسسه نميل الى ترجمة مصطلح (Valenz) بقوة الكلمة ، وليس بالتكافؤ كما هى الحال فى الكيمياء العضوية التى انتقل منها الى النحو ، وذلك لأنى وجدت النجاة - كما سيتضح فيما بعد - يحرصون على إثبات قوة محددة للكلمات وبخاصة الفعل وما يجسرى مجراه . الا أنه أحيانا يكون استخدام مصطلح « قوة العامل » أرجح كما هى الحال لدى سيبيويه .

ويقابل هذه الصعوبة فى تحديد ترجمة دقيقة للمصطلح أن مفهوم (Valence) ذاته قد عرف تعريفات شديدة التباين . وما يهم هنا هو أن الكلمات تختلف فيما بينها فى القيمة التى تحملها ، فالأفعال تختلف عن الصفات ، والصفات تختلف عن الأسماء وهكذا ، بل أن الأفعال فى حد ذاتها تختلف فيما بينها فى القيمة التى تحملها كل مجموعة مشتركة الى حد وجب معه تقسيمها الى أقسام تحتية عدة .

فالفعل إذن قد حظى بمكانة محورية في نموذج التبعية وبالتالي في نموذج قوة الكلمة ؛ فنموذج التبعية يركز على على الفرضية القائلة بأن الفعل الذي جعل المركز التركيبي للجملة يتطلب عددا محددًا ، وانماطًا محددة أيضًا من عناصر الجملة ومواقعها . وقد استند في هذه الخاصية النسوية للفعل إلى تنيير الذي خصص للحديث عنها مساحة كبيرة (٢) .

فيلاحظ هنا أن هذا التحليل يستغنى عن مبدأ الثنائية (Binaritätsprinzip) الذي يعود أساسًا إلى نموذج النحو التقليدي حيث تقسم الجملة فيه في مرحلة أولى إلى مسند إليه (موضوع) ومسند (محمول) . ويستعاض عنه بتقسيم إلى مسيطر (Regens) وتابيع (Dependens) أو أكثر . وبهذا نحصل على عدة أجزاء . أو عناصر للجملة (Satzglieder) في مرحلة التقسيم الأولى من جهة ، ويؤدي التخلي عن مبدأ الثنائية إلى تأسيس مستوى نحوي ثابت بين الجملة والكلمة (الوحدة الصرفية) من جهة أخرى .

ويلاحظ هنا أن عناصر الجملة المختلفة تتخذ مستوى واحدًا في مرحلة التجزئة الأولى في سلمية التحليل ، بحيث يمكن تصور مفهوم الجملة على أنها تتألف من عناصر ومواقع لهذه العناصر وعلاقات قائمة بينها تتمثل في مركز وخطوط تبعية العناصر لهذا المركز ، (انظر الرسم التالي) .



الفعل في هذا النموذج هو المحور التركيبي للجملة ، وهو يفتح حوله عدة مواقع شاغرة يمكن أن تشغلها مشاركات له يطلق عليها المكملات

(٢) د . سعيد بحيري - نظرية التبعية ، البحث السابع : قوة الكلمة من ١٨١ : ٢٣٥ .
(٣) ج = جملة ، ع = عنصر .

الاجبارية أو الاختيارية . وتقع بينه وبين عناصر الجملة المختلفة (المكملات والعناصر غير الأساسية) ، وبالتالي أنماط عناصر الجملة علاقات تبعية محددة . وهكذا يمكننا أن نحدد قوة كلمة ما أو قيمتها من خلال عدد مكملاتها . ويعنى هذا أن المكملات وحدها هي التي قننت في نمط مواقع الفعل . وبالتالي كونت أنماط بناء الجملة أو نماذج الجمل من خلالها ، ولم ينص في خطة المواقع على ما يطلق عليه العناصر غير الأساسية الحرة .

ويتبين لنا من ذلك أن الهدف الرئيسي في نموذج قوة الكلمة هو تحديد مواقع عناصر الجملة التي تتبع الفعل ، ويسيطر عليها . وبناء على هذا الأساس توضع أنماط بناء الجملة في اللغة ، وتنجز كل الجمل وفق هذا النموذج (أو المعيار) (٤) .

تتشعب الموضوعات التي طرحها نموذج قوة الكلمة بوصفه جزءاً من نحو التبعية ، وتقتصر في بحثنا هذا على موضوعين اثنين هما محور هذا النموذج : الأول : الفعل المحور التركيبي للجملة ، وعلاقات التبعية المحددة التي تقوم بينه وبين عناصر الجملة أو أنماط الجملة المختلفة ، والثاني : المكملات والعناصر الحرة ومعايير أو مقاييس حدود الفصل بينهما وطرق التمييز بين كل نوع من جهة ، وأنواع قسم بعينه من جهة أخرى ، باعتبار أن قوة الكلمة لا تتطلب كل عناصر الجملة الواردة فيها (وبالتالي مواقع هذه العناصر) . ففي خطة مواقع الفعل - كما أشرنا - لا ينص إلا على أنماط محددة من عناصر الجملة يطلق عليها المكملات وهي في حقيقة الأمر موضع نقاش وجدل بين الباحثين حتى الآن رغم جهود كبيرة بذلت وما تزال تبذل لايضاح جدول الفصل بينها وبين ما يسمى بالعناصر غير الأساسية الحرة (٥) .

Duden-Grammatik 1973, 1165.

(٤)

(٥) ننود هنا إلى خطورة الوقوع في المزالق التي نتجت عن تصور بعض الباحثين إمكان مقابلة مصطلح (الكمل) بمصطلح (العدة) ومصطلح (العنصر الحر) بمصطلح (الفضلة) في العربية . فإن كان الشبه السطحي بينهما يجرى بذلك، فإنه عند التحليل والمقابلة بين المفاهيم والحدود والامتثلة تؤدي إلى نتيجة عكسية غير مرضية : ومن هنا لا أرى لزاماً أن ننقل مصطلحاً عربياً قديماً له مفهوم محسنة للدلالة على مصطلح نحوي حديث له مفهوم مخالف في جوهره .

وقد اختلف الباحثون في معايير الفصل بينها الى حد استوجب معه مناقشة اهم الافكار التي طرحت ، واستخلاص ما يمكن الاستعانة به من مبادئ ومقاييس عند التحليل النحوي . ونضع في الاعتبار أيضا ان الفعل في النحو العربي وما يجرى مجراه من المصادر والمشتقات والصفات وغيرها قد شكل الخطوط الرئيسية في بناء نظرية نحوية متكاملة عند سيبويه أولا ثم من جاء بعده وان كنا سنركز في هذا البحث على العناصر النحوية المشكلة للنظرية عند سيبويه أساسا .

كما ان الفكرة الثانية قد وجدت مكانها في ثنايا التحليل النحوي التقابلي في الكتاب بحيث يمكن بلورة مفاهيم عامة لحدود الفصل بصورة استنتاجية من هذا التحليل كما سنرى فيما بعد .

الفعل المحور التركيبي للجملة

قلنا ان نموذج قوة الكلمة ينطلق أساسا من فرضية جوهرية وهي ان الفعل هو المحور التركيبي للجملة . ويعنى هذا انه اكثر الأجزاء تأثيرا في المرحلة الأولى لتجزئة الى وحدات سنتجميمية (Segmentierung) بينه وبين عناصر الجملة الأخرى علاقات تبعية محسوسة . وتطرح هنا عدة تساؤلات ترى ضرورة الاجابة عنها خلال عرض هذه الفكرة ، منها كيف نشأ هذا الافتراض ؟ ما علاقته بمفهوم التبعية ؟ ما العلاقة بين الوظائف والمواقع ، بين الفعل المسيطر ، والعناصر الأخرى الدائرة في فلكه ؟

يعود هذا النهج الى وضع تنيير (L. Tesnière) الفعل بصورة واضحة في مقدمة تدرج الجملة . وبهذا التمرکز للجملة في الفعل ترسخ لديه رفض حاد للتقسيم الثنائي التقليدي للجملة مسند اليه ومسند (أو موضوع وممسؤل) ، والموقع المتميز له والاثار الناتجة عن هذا التصور (٦) .

ويتبع الفعل ، بوصفه المحور الرئيسي أو العقدة المركزية في الجملة أو محور المساور (le noeud central / le noeud des noeuds) وفق تصور تنيير - في درجة أدنى من جهة التدرج ، العناصر الأساسية (actants) والعناصر غير الأساسية (Circostants) بوصفها التوابع المباشرة (*) . وتجدر الإشارة هنا الى أن الفعل يحدد عدد العناصر الأساسية باستمرار دون العناصر غير الأساسية : لأن الأولى اجبارية في الأغلب - كما مسنرى - واختيارية في الأقل ، أما الثانية فاختيارية حرة لها تأثير تركيبى ودلالى محدود على الجملة .

Tesnière, 1959, 15.

(٦) انظر :

انظر أيضا نظرية التبعية في التحليل النحوى ، للمؤلف - ص ١١٩ وما بعدها .

(*) ما يزال المصطلحان يحتاجان الى ترجمة دقيقة حيث لا تقابل الترجمة المقترحة

الأصل اللاتينى .

وقد قارن تنيير بين هذه القدرة للفعل (أعنى طلب عدد محدد من العناصر الأساسية (المكملات)) وبين تكسافؤ الذرة . وانتهى الى استخدام مصطلح محدد هو (Valence) للإشارة الى هذه القدرة المتميزة لهذا العنصر دون غيره (٧) . وقد استكمل بعده الباحثون في هذا الاتجاه جوانب عدة في مفهوم المصطلح بحيث اتسع معه التصور ليشمل عناصر أخرى كالاسماء والصفات .

ويرى برينكر أن تنيير لم يقدم - حقيقة - تعليلا موضحا لنسبته للفعل الوظيفة الرئيسية في الجملة حيث يعد معه العنصر الوحيد غير التابع . بل المسيطر الأعلى لكل العناصر الأخرى في الجملة . وهو اتجاه أكثر وضوحا في البحث النحوي لدى الألمان وبخاصة لدى ه . جلنتس ، و ج . اربن ، وب . جريه ، و ه . برينكمان و ج . هليج وف . شنكل ، و ه . هرينجر ، و أ . انجل وآخرين ، مع اختلاف شديد فيما بينهم في المفاهيم والتعليقات والمصطلحات (٨) .

ونضيف هنا أن تنيير لم يتحدث الا عن قوة الفعل (Valenz des Verbs) . ولكنه مع ذلك يضع اساس نموذج قوة الكلمة في صورته الأولى التي اشرت دون خلاف في البحوث النحوية التالية التي اتخذت المسار ذاته تأثيرا كبيرا ، ولكنها طورت هذا النموذج تطورا جنريا وبخاصة لدى نموذج هليج وشنكل ، وهرينجر وانجل .

ويلاحظ أن اللغة في هذا النموذج كغيره من النماذج التي تندرج تحت ما يطلق عليه النحو التركيبي - الوظيفي - ، هي نظام من العلاقات ، بناء داخلي متداخل متدرج ، بحيث لا يفهم جزءه دون علاقة بالأجزاء الأخرى ، فالنظام يجمع بين الوظيفة وهي كيفية هذه العناصر وطريقة الربط بينها وعملها والبناء أو التركيب ؛ وهو تنظيم لهذه العناصر من خلال

Tesnière, 1959, 103.

(٧)

انظر أيضا نظرية التبعية ص ١٨٢ .

Brinker, K. Modelle und Methoden der SS. S. 104.

(٨)

بحث علاقة كل عنصر بغيره من جهة وبالمجموع الكلى للعناصر الأخرى من جهة أخرى (٩) .

ولا معنى ذلك غياب الجانب الدلالي في هذا الاتجاه كما يتصور لأول وهلة ، لأن المبادئ تخترق عند التطبيق ، ويلحظ الدارس أن ثمة تصورات دلالية متغلغلة داخل التحليل ، ومؤثرة على الجانب الشكلى المزعوم ظاهريا . فادموني (W. Admoni) مثلا يجمع عند تحليله الجمل بين تشكيل متفرع للوحدة السننجمية وتسلسل معقد للعلاقات ، فثمة أقسام دلالية وأخرى نحوية وثالثة دلالية الى جانب علاقات بسيطة كالاسناد ، تتعد عند تفرعها وكذلك علاقات تبعية وعلاقات نحوية سياقية .

وتتشكل من هذه الأقسام والعلاقات صور الجملة التي يطلق عليها أنماط بناء الجملة (Satzbaupläne) ، وتنقسم الى أنماط أساسية مستقلة وأنماط تابعة غير مستقلة (١٠) .

فالفعل عنده قد تراجع دوره ، وبرزت إجراءات أخرى في التحليل تقلل من فاعلية معايير التبعية لديه . ومن ثم فلا نرى - خلافا لأصحاب هذا الاتجاه - أدلة مقنعة لأدراج نحوه في هذا النموذج الا اذا عدنا مجموعة المفاهيم المتناثرة في تحليله تدعم رأيهم .

ويتطبق الرأي ذاته على تحليل جلنتس (H. Glinz) ، فقد انطلق في تحليل متقدم من وجهة نظر طوبولوجية لا تستند اطلاقا الى المعايير الخاصة بالنموذج التبعي ، حيث وجد في مجموعة من الاجراءات نوعا من التمرکز في الفعل ، أي أنه بناء على ما اطلق عليه أشكال الاطراد والقيود وحدها وجسد في صيغة الفعل (وفي الأقسام الفعلية كذلك) المركز التركيبى للجملة .

وتتحدد هذه الاجراءات في صور خمسة هي امكانية التنفيذ

(٩) Helbig, G. Geschichte der neueren Sprachwissenschaft, S. 47 ff.

(١٠) Admoni, W. Der deutsche Sprachbau, S. 3 ff.

وامكانية التحويل (أو التغير) وامكانية الاستبدال وامكانية الاختصاصار
(أو الحذف) وامكانية اعساده الترتيب ، وهي امكانات وجدت في النحو
التحويلي التوليدي مجالا أرحب الا اثنا نعنى هنا بتأثيرها في اصحاب
الاتجاه ذاته (١١) .

ولكنه كما يرى برينكر في تحليل متأخر يعطى الفعل دورا محوريا
متميزا داخل تصنيف لعناصر عدة تتقدمها الجملة فالفعل فالفعل فالصيغة
فالمزمن وأن كنا لا نوافق على هذا أيضا حيث انه يرى في العناصر الأربعة
وحدة متكاملة لا يمكن تجاهل عنصرا ما فيها ، والفعل كغيره جزء واحد .
غير انه يؤكد ان النتائج النمطية لدى جلنتس تؤدي - ابتداء - الى تحديد
عناصر التركيب المباشرة للجملة وتصنيفها في اجزاء فعلية (فعل محدود ،
ومصدر ...) من جهة ، ووحدة غير فعلية (عناصر الجملة بمفهوم
ضيق) من جهة أخرى (١٢) .

ويقف تحليل يـ ارين (J. Erben) على طرف نقض تماما لتحليل
كل من آدموني وجلنتس إذ انه ينطلق من مفهوم محدد لوظيفة الفعل بناء
على وجهة نظر تواصلية - دلالية ، حين يحد الفعل بأنه نواة الحمل
(Prädikation) ، فهو العنصر الحامل لهذه الوظيفة ، ويقترن بين هذه
اليزة وقيمه النحوية وقدرته التشكيلية . ويوقعنا هذا المفهوم في اضطراب
شديد إذ ما المقصور حقيقة بهذا المصطلح - المضلل في رأى برينكر - هل
يعنى ان الفعل هو نواة الحمل في كل سياق تواصل ؟ وبديهى انه لا يعنى
ذلك إذ ان هذا المفهوم يهوى في أول اختبار للتحقق من صحته ، فاذا
قيس :

الصدق اقول ؟ فان (الصدق) هنا هو المحور الاتصالي ، وليس

Glinz, H. (1952) : Die innere Form des Deutschen. (١١)
Eine neue deutsche Grammatik, Bern 1952.

Bünting, K. Eine Einführung S. 157.

Brinker, Modelle und Methoden der SS. s. 104. (١٢)

Glinz, H. (1975) Deutsche Grammatik I. والأصل

Satz-Verb-Modus-Tempus. Frankfurt 1970

Kap. 3, 5, 6.

الفعل حيث انه قد اكتسب قيمته التخاطبية للعناصر الأخرى في هذا السياق الذي يدفع شكاً لا إثبات التقرير . ويمكن أن يحمل عنصراً آخر غير العنصر الاسمي السابق نفس القيمة في سياق آخر .

فإذا قيل : متى تعود ؟ ويكون الرد : أعود غداً أو غداً أعود . فإن (غداً) هو المحور الاتصالي في هذا السياق وليس الفعل .

وبناء على اختيار الاستبدال يمكننا أن نستمر في إثبات ضعف هذه المقولة . ولكنه يمكن الاكتفاء بما تقدم في هذا المقام ، ونعود الى جانب آخر من القضية فنتمسأل : هل يجب فصل الجانب التركيبي النحوي عن الوظيفة التواصلية في حال الفعل ، بحيث لا تستخدم أية إشارة تواصلية خاصة بالفعل والافتصار على تخصيص دور السيادة في الجملة للفعل من وجهة نظر نحوية - تركيبية ؟

يرى برينكر ضرورة الفصل بين الجانبين ، وعدم إسناد وظيفة تواصلية للفعل حتى لا يبنى عليها الدور المتميز المؤدى الى هذه الإشكالية . فالجانبان ينفصل بعضهما عن بعض انفصالاً شديداً من الناحية النظرية والمنهجية (١٣) .

ولا أدري كيف يمكن الفصل بينهما عند برينكر ، فإذا كان قد أدرك طبيعة المنهج الذي استخدمه أربن ، وهو الذي وجد قبولاً لدى اتجاه مستقل الآن يعنى بقضايا التواصل ووسائله وعلاقاته بقضايا اللغة الأخرى . فهل أراد عناية بالجانب الشكلى مبتورة عن الأبعاد الأخرى حين يعالج الفعل وعلاقته بالعناصر الأخرى ، وما الصورة التى يمكن أن تطرح بديلاً لما عرضه أربن ؟ كما أرى لا أرى أية غضاضة في نشوء اشكالية عند عرض العلاقة بين التركيب النحوى والوظيفة التواصلية ، لأن هذا الجانب يضيف بعداً جديداً أغفلته اتجاهات نحوية كثيرة ، كما أن القضايا الدلالية - الاتصالية والدلالية - التركيبية لدى أربن تتداخل تداخلاً شديداً (كما يعتبر برينكر نفسه بذلك (١٤) . بحيث يستحيل معه الفصل بين

Brinker, K. Modelle und Methoden der SS. s. 105. (١٣)
Erben, J. (1972) : Deutsche Grammatik Ein Abriss (١٤)
München (1972).

الجانبين ، وأن رأى بعض الدارسين ضرورة الفصل بينهما ، فهذا يعنى تداعى المنهج بفقده ركنا جوهريا من ركنيه .

وكما أن تحليل المركز المتميز للفعل لا يمكن أن يتضح من خلال تداخل تركيبى تواصلى فانه لا يمكن أن يتحقق ذلك أيضا من خلال مفهوم التبعية، حيث يرى برنيكر أن بين الفعل وعناصر الجملة الأخرى علاقة تبعية متبادلة وفق استخدام عملية الحذف . ويعنى هذا أن الفعل وعناصر محددة فى الجملة يتوقف ورود كل منها على الآخر على نحو متبادل ؛ فلا يمكن أن يشكل جملة صحيحة نحويا الا معا (١٦) . ويرد هذا الرأى - دون شك - المبالغة فى إعطاء الفعل دورا أكبر من الدور الطبيعى الذى يضطلع به ؛ فالفعل عنصر علوى مسيطر الا أنه لا يصلح وحده لتشكيل جملة صحيحة نحوية . وينبغى أن تدرك تلك العلاقة الداخلية التى تصل بينه وبين عناصر الجملة الأخرى من جهة ، وتشسده هو ذاته نمو العناصر الأخرى من جهة أخرى .

ففى جملة : ضرب زيد خالدا .

نجد أن العنصرين (زيد) و (خالدا) يتصلان بالفعل اتصالا وثيقا إذ أنه يعود اليه وحده امكان الجمع بينهما ، فاذا سقطت علاقته بهما فقدنا وجودهما التركيبى والدلالى فما معنى : (زيد خالدا) ، الا أنه فى الوقت ذاته ماذا يفيد قولنا (ضرب) دون العناصر الأخرى . ويفهم فى هذا الاطار دون خلط فى المصطلحات قوة العامل (ضرب) فى تأثيره فى عنصرين الأول بالرفع والثانى بالنصب من جهة الاعراب ، والعلاقة القائمة بينه والعنصر الأول وهى ، علاقة الاسناد ، وبينه وبين الثانى وهى علاقة التعدى .

ويستنتج من هذا تداخل بين التأثير الاعرابى والعلاقات بين أجزاء الجملة وأن كان للعامل قيمة متميزة لا يمكن تجاهلها (١٧) .

بيد أن هرينجر قد عنى فى نموه بإبراز معالم الاتجاه السابق

Brinker, K. Modelle und Methoden der SS. s. 105. (١٦)

(١٧) نعود الى هذه المسألة مرة أخرى بالتفصيل عند تحليل نصوص سيبويه .

بوضوح حين يعد الفعل (بصيغة المختلفه وامكاناته المتعددة) المعقدة المركزية في الجملة . وعلة ذلك ان التأثير الأعظم يعزى الى محمول الجملة فيما يتعلق بالأجزاء ذات التبعية الداخلية المتبادلة ، لكونه يحدد الأجزاء التي يجب أو يمكن أن تضمها الجملة (١٨) .

فهو يرى أحقية الفعل في احتلال مكانة متميزة في نموذج التبعية حيث أنه وحده يمكنه أن يقيم علاقات تبعية ذات جانب واحد أو متبادلة بينه وبين عناصر عدة داخل الجملة . ويمكن أن نوضح فكرته على النحو التالي : فهو يرى أن أجزاء الجملة : هانز ، يعرف ، أصدقاء ، في جملة : - يعرف هانز أصدقاءه . (في الأصل : هانز يعرف أصدقاءه) - تقع في علاقة تبعية متبادلة مع بعضها البعض . بينما لا يشير عنصرا الجملة : (هانز ، أصدقاءه) الا الى علاقة تبعية داخلية واحدة (للفعل على وجه التحديد) . فالفعل إذن له علاقات تبعية لكسلا العنصرين (هانز ، أصدقاءه) (١٨) .

الحق أن هذا المنهج ما يزال مثار جدل كبير ، فالالتباس في استخدام مصطلح التبعية ، وإثباته للفعل تارة وللعناصر الأخرى تارة أخرى يحول دون الوصول الى نتيجة حاسمة حول وظيفة الفعل في هذا النموذج . ولذا فما تزال مقولة : وجوب اعتباره المدخل لوصف تركيب التبعية في الجملة (وبالتالي اعتباره قطب تشكيل الجملة) تفتقر الى علل باطنية عميقة مقنعة ، وأن كنا نسلم بأن العنصر الوحيد في المرحلة الأولى للتجزئة الى وحدات منتجمية الذي يمكنه أن يقيم علاقات تبعية (أحادية أو متبادلة) مع عناصر عدة داخل الجملة هو الفعل . وهذا مسوغ كاف لأن ينسب للفعل أعلى مكانة في نظام التبعية .

وجدير بالملاحظة هنا أيضا أن ثمة خلافا حول القوة المسندة لهذا العنصر : فهل تنسحب على صيغة الفعل فقط أم على الأجزاء الفعلية جميعا

Heringer, H.J. (1970) : Einige Ergebnisse und Probleme (١٨) der Dependenz grammatik. In : Der Deutschunterricht 22, 1979, S. 77.

(١٩) أكد في كتابه : *Theorie der deutschen Syntax* S. 287 ff. الموضوع المنفرد للمحمول عن طريق « مؤشر قيمة » *Bewertungsindex*.

(متعددة فى اللغات الأوربية) أم على المحمول (فى مفهوم هرينجر) ؟
وعلى أية حال فإن ما يعيننا من هذا الخلاف هو الاتفاق على الأجزاء
الفعلية جميعها (وتضم المصادر والمشتقات وغيرها) . أما الخلاف حول
الصفة الخبر فانه لا يمكن تمثله فى العربية . ولم يتضح بعد بشكل كاف
دورها داخل تدرج القوة .

ويهمنا هنا اتجاه هليج وشنكل باسناد قوة نحوية للصفة . أى القدرة
على اختيار عناصر جملة محددة (٢٠) ، لأن الأساس الذى وضعه حين
أرسى فكرة المركبات الفعلية والاسمية والوصفية والطرفية لم يراع الا نوعاً
واحداً وهو الفعل بوصفه العقدة المركزية فى الجملة . وبالتالي عد المركب
الفعلى مركباً جوهرياً لا تخلو أية جملة منه . فى حين يمكن أن تنشأ
دون مركب وصفى أو ظرفى . فلم يعن كما سنسرى فيما بعدس الا بقوة
الفعل . ولم ترد اشارات كافية حصول الأقسام الأخرى وقوتها أو قيمتها .
وهو الأمر الذى عنى به أصحاب الاتجاه النحوى ذاته فى دراساتهم .
فاستكمل البحث بتوزيعات قوة الاسم بالاضافة الى الفعل ثم توزيعات قوة
الصفة فى فترة لاحقة .

ويتصل بهذه الفكرة الرئيسية الأولى فكرة مكتملة لها وثيقة الاتصال
بها وهى ثنائية شغلت الباحثين فى الاتجاهات النحوية المختلفة فى عصور
متتالية وماتزال اشكالياتها مطروحة الى الآن حيث لم تقدم اغلب هذه
الاتجاهات ومنها الاتجاه الذى يشغلنا هنا أدلة مقنعة ومعايير ثابتة حاسمة
يمكن معها الفصل بين ما يطلق عليه المكملات والعناصر غير الأساسية أو
العناصر الاجبارية (فى الأغلب) . والعناصر الاختيارية .

ونلاحظ فيما يلى اختلاف المعايير التى اعتمدت عليها كل نظرية نحوية
اختلافاً بينا من معايير نحوية شكلية عند بعضهم . ومعايير تركيبية دلالية
عند فريق آخر ومعايير دلالية تواصلية عند فريق ثالث الى آخره .

(٢٠) انظر تفصيل الخلاف لدى هليج وشنكل فى : 1973, 55 ff.

وهرينجر فى : 1973, 163 ff.

Sommerfeldt und Andere : Wörterbuch zur Valenz und
Distribution der deutschen Adjektiven 1974.

العناصر الاجبارية والعناصر الاختيارية

ان العلاقة القائمة بين الفعل والعناصر الأخرى الموجودة داخل الجملة هي أساس اشكال التمييز بين هذه العناصر الأخرى فيما بينها بحيث تتقدم عناصر ما على الأخرى لأسباب تركيبية أو دلالية أو تواصلية أو تجمع بين نوعين أو جميعها .

ولكن هل يمكننا أن نعلم على اختبار بعينه في اثبات صحة التمييز بينهما ، ووضع معايير الفصل بناء عليه أم نعترض محاولات الباحثين لاختيار عدة معايير تشكل في مجموعها وحدة مقننة إلى حد ما رغم اقتناعنا الشديد بأن البحث في هذه المشكلة كغيرها من المشكلات النحوية لا يسفر عن آراء نهائية حاسمة ؟

والحق أنه لا مناص من ذكر هذه المحاولات القيمة لاستقاء معايير أولية ترسم الحدود الواضحة بين العناصر الاجبارية من جهة والعناصر الاختيارية من جهة أخرى ، مع ملاحظة أن هذا الشكل الثنائي لعناصر الجملة من خلال وجهة نظر متباينة قد شكل اشكالية كبيرة في معظم الانتحاء ، بما فيها نحو التبعية . وتجدر الإشارة هنا أيضا إلى أنه يعالج في نظرية قوة الكلمة على أنه محور من محاورها البارزة كما سنرى فيما بعد .

ويرى اصحاب هذا الاتجاه انه أي المحور السابق ذكره خطوة تالية تعقب الخطوة المتمثلة في محور (الفعل العقدة المركزية في الجملة) ، ويجب أن يحدد فيها العلاقات التركيبية بين الفعل بوصفه المسيطر ، وعناصر الجملة الأخرى .

ويلاحظ أن تنيير قد عنى بطرح تقسيم بديل للعناصر عن التقسيم التقليدي أكثر من عنايته بإيضاح وسائل الفصل بين العناصر في حد ذاتها ، فقد عد التوايح المباشر للفعل مجموعتين من عناصر أساسية وأخرى غير أساسية ، والأساسية في أشخاص أو أشياء تشترك في الحدث ... وتضم الفاعل والمفاعيل ، وغير الأساسية هي الظروف والتراكيب الظرفية

(كما يحددها النحو التقليدي) ، والأولى اجبارية والثانية اختيارية . ويرى أن معايير الفصل بينهما تنقسم الى نوعين : معيار شكلي ، ومعيار دلالي . ومن خلال وجهة النظر الشكلية فإن العنصر الأساسي اسم أساسا تابع للفعل ، بينما العنصر غير الأساسي ظرف تابع للفعل أيضا ، ولكنها تتبعية ذات واسطة أي أقل ارتباطا . ومن وجهة النظر الدلالية يشكل العنصر الأساسي مع الفعل وحدة . وهي وحدة مستمرة : فمعنى الفعل غير مكتمل بدون معنى العنصر الأساسي (١) .

ويلاحظ هنا أن المعيار الدلالي قد لقي عناية كبيرة من تنيير الى حد سوغ لنقاده أن يروا أن هذا التقريب قائم على أسس دلالية لغوية لا تركيبية نحوية ، وهو يلحق بالتصورات الأخرى في نظرية التبعية عند تنيير ، إذ يغلب على نحوه اعتداده بالمعنى وإن صرح مرارا بأن الوظيفة هي المحك الأول فيه .

ويؤكد ذلك عبارته حول معيار الفصل بين العناصر الأساسية وغير الأساسية ، فالأولى ضرورية (اجبارية) لاكمال معنى الفعل (completer le sens du verbe) ، والثانية اختيارية أساسا من الجهة ذاتها (le circonstant est essentiellement facultatif)

ويذهب هرينجر بعيدا حيث يمد هذه التحديدات غير لغوية وغير مفيدة ، لأنها تنطلق من اختلافات مقولية لموضوعات يشار إليها من خلال استنتاجيمات (وحدات نحوية) ، من خلال عالم مضاد مقسم تقسيما بديها ، وليس من خلال معايير تركيبية لغوية ، وهكذا فهي لا تقدم أيضا حدا يمكن اختباره موضوعيا لكلا النوعين المقترحين من عناصر الجملة (٢٢) .

ورغم غموض النقد الذي وجهه هرينجر لحدود تنيير ومعاييرها إلا

(٢١) نظرية التبعية في التحليل النحو من ١٢٢ .
Teanière, 1959, 102. Grundzüge 112 ff.
Heringer, 1970, 79. (٢٢)

انه هو نفسه لم يقدم في اختباره الذي وجده موضوعيا وجهة نظر واضحة
يمكن ان تحظى بقبول عدد من الأفراد مما يرقى بها الى شكل من اشكال
الموضوعية .

ويمكن ان يتضح ذلك من خلال عرض هذه الاشكالية في المثال التالي:
في جملة : يسكن زيد في المدينة . لا يوجد اي تحليل من وجهة نظر تركيبية
- نحوية - لأن يعد الموقع الذي يمثله المركب الحرفي (في المدينة) ، وهو
عنصر غير أساسي عند تنبير ، وشبه جملة في النحو التقليدي ، أقل اتصالا
بالفعل من المفعول في جملة : يحترم زيد أصدقاءه . حيث ان اختبار الحذف
(Eliminierungstest) في كلتا الحالتين يؤدي الى تركيب غير نحوي :
★ يسكن زيد . و ★ يحترم زيد (٢٢) .

ورغم ان اختبار الحذف من المعايير المقبولة الى حد كبير ، والقادرة
على التمييز بين النوعين ، الا انه غير كاف ، ولا يمكن ان ينسحب على كل
الجدل : مثال ذلك الجملة التي عدها غير صحيحة نحويا وهي (★ يسكن
زيد) - الحكم فيها - في رأيي - مضطرب ، فكيف عدها كذلك ، ولماذا ؟
فلو ادخلنا في الاعتبار معيارا تواسليا لأمكنا الانتهاء الى نتيجة مقبولة ،
وذلك اننا لو قلنا انها اجابة عن السؤال : أين يسكن زيد ؟ فالنتيجة انها
جملة غير مكتملة ، لأن الاجابة لم تفسر ما ورد في الاستفهام . ويقابل
ذلك اننا لو نظرنا في أمثلة تناظر القسم الثاني الذي يشترط ورود المفعول
للحكم بالصحة النحوية ، مثل :

أكل خالد ، وشرب عمرو ، وقرأ زيد ، لوجدنا انها بلا مفعول ،
ولا ادري هل يحكم عليها جميعا بأنها غير صحيحة نحويا أم انها صحيحة
نحوية غير مكتملة ، لأنها لم تفسر ما ورد في الاستفهام : ماذا أكل خالد ،
وماذا شرب عمرو ، وماذا قرأ زيد ؟

(٢٢) تفسير مصطلح intersubjectiv - في رأيي - متفق عليه من قبل

عدد كبير من الأفراد = شكل من اشكال الموضوعية .
رايت ان اعرب الامثلة مع الانزمام بمكونات الجمل حتى لا يذهب الفسرخم
المنشود من ابرادها .

المعيار التركيبي من حيث وسيلة وحيدة للوصول الى حكم لا يقوى وحده على الفصل بينهما ، وان كانت النتيجة المرضية في هذا المقام على الأقل انه توجد بين العنصر الفعلى وعناصر الجملة الأخرى تبعية متبادلة (تبعية توزيعية) ، أى أن كل العناصر ضرورية بنفس القدر للتكوين النحوى (وللصحة النحوية أحيانا) للجملة . ولكن نتساءل هل تتحقق الصحة النحوية من خلال التركيب فقط أم من خلال التركيب والمعنى معا . وبعبارة أخرى هل تتحقق من خلال الاستقلال فقط أم من خلال الاستقلال والاقادة (أو الاستغناء والتمام) وغيرها من المصطلحات التى وردت لدى النحاة العرب ؟

نشير ابتداء الى أن اصحاب النموذج المطروح هنا لم يتفقوا فى الشروط التى يجب توفرها فى التركيب التى يطلق عليها صحيحة نحويا أو غير صحيحة نحويا . وإذا كان تنبير كما يرى اغلب نقاده قد فصل النحو (التركيب) عن الدلالة رغم أن معظم المفاهيم والتصورات التى أوردها فى نظريته - كما أشرنا من قبل - تعود أساسا الى إبراز العلاقة بين التركيب والوظيفة والتركيب والدلالة داخل اطار الجملة ، فما يدفع الحاحهم على شكلية نحوه واسرافهم فى الحكم عليه بأن مقولاته غير ناضجة وغير محددة (٢٤) ، فإن معايبه فى الفصل بين العناصر - حقيقة - ليست كافية إذ لا يمكن أن يعقد الفصل وفقا لأقسام الكلام (٢٥) .

ونتوقف هنا مع التحليلات التى وضعها كل من هليج وشنكل لفصل ما استقر على تسميته بالمكملات - من الناحية الاصطلاحية - وهى العناصر التابعة للفاعل (وبالتالي التى يسيطر عليها) والعناصر غير الأساسية ؛ وهى العناصر غير التابعة للفاعل (وبالتالي غير المرتبطة بقوة الفعل) (٢٦) .

ويلاحظ هنا أن اختبارا آخر يضاف الى اختبار الحذف السابق وهو اختبار الاستبدال ، وبخاصة إذا ما اردنا أن نتبين هل يمكن أن يكون لمكمل

(٢٤) نظرية التبعية فى التحليل النحوى ٤٠٦ : ٤٠٦ -
(٢٥) قارن :
(٢٦) أى بين مصطلحي
Andresen, 1973, 50.
(Angabe), (Ergänzung)

ما نفس الموقع النحوي (وبالتالي نفس الوظيفة النحوية) الذى يشغله
العنصر غير الأساسى ، ثم هل هناك علاقة ما بين قوة الكلمة (Valenz)
والعمل (Rektion) - وهما غير متطابقين رغم التصاقهما أحيانا
التصاقا شديدا - فإن وجدت فهل تسمح بأن يحسد كل منهما تحديدا
واضحاً ؟

ويلاحظ أن اختبار الحذف هنا يهدف الى اثبات المقولة من قبل أصحاب
اللغة للجمل التى يقع فيها * وبالتالي يمكن أن يحكم على الجمل والعناصر
معا ، فالجملة نحوية ، اذا كان العنصر المحذوف منها عنصرا غير
اجبارى تركيبيا ، وغير نحوية اذا كان ذلك العنصر اجباريا من جهة تكوين
الجملة * ويصطلح على تسمية العنصر الأول ممكن الحذف (weglassbar)
وعلى العنصر الثانى (unweglassbar) (٢٨) *

أما اختبار الاستبدال (Ersetzungstest / substitutionstest)
فقد حظى بمكانة كبيرة من قبل هليج وشنكل حيث أمكن تسخيره للتفريق
بين الكلمات والعناصر غير الأساسية ، وربط ذلك بالأثر الذى يحدثه
الاستبدال من تغير فى المعنى أم لا . من جهة ، والتمييز بين قوة الكلمة
والعمل ، حيث يتوهم فى أغلب المواضع ترادفهما ، من جهة ثانية ،
مئسأل ذلك :

١ - سكن فى هامبورج * ٢ - مات فى هامبورج *

يرى كل منهما أن المكون الظرفى (شبه الجملة فى العربية) فى المثال

(٢٧) ينسحب العمل - فى رأى أغلب أصحاب هذا الاتجاه - على الفاعيل فقط ،
وليس على العناصر الأخرى بينما تنسحب قوة الكلمة على كل العناصر دون استثناء *
ومن ثم فإنهما لا يتطابقان وإن اتفقا فى مواضع إلا أن المصطلح الثانى أشمل * وسأعود
الى تفصيل ذلك عند تحليل مفاهيم سيويه *
(٢٨) يلاحظ هنا أننا لا نستخدم المصطلحين (obligatorisch), (fakultativ)
لأن حديثنا عن العنصر بوجه عام ، وليس عن تفريق بين الكلمات التى يمكن أن توصف
بهما والعناصر غير الأساسية التى لا توصف إلا بالمصطلح الأول فقط *

الأول مرتبط بقوة الكلمة (الفعل) ، ومن ثم فهو منصوب عليه في خطة المواقع ، لأنه مكمل (Ergänzung) ، أما المكون الظرفي في المثال الثاني فهو حر غير مرتبط بقوة الكلمة (الفعل) ، ومن ثم فهو غير منصوب عليه في خطة المواقع لأنه عنصر غير أساسي (Angabe) . أما المثالان الآخران فهما :

١ - وقف على الأمر . ٣ - وقف في الشارع .

فالحرف (على) في المثال الأول غير متبادل (أى لا يحل محله حرف آخر) لأن الفعل (وقف على) قد حده ، أما الحرف (في) في المثال الثاني فهو متبادل (substituierbar) حر ، منفصل (أى يمكن أن يحل محله حرف آخر) ، لأنه لا يرتبط بدلالة معينة أحدثها وجود هذا الحرف كما هي الحال في المثال الأول ، تتغير بتغيره .

وليتضح الفرق بين الاختيارين فأننا نشير الى ان المكسونه الحرفي (في هامبورج) الاجباري - من خلال اختيار الحذف - يمكن ان تحصل محله مكونات ظرفية اخرى من خلال اختبار الاستبدال حيث يمكن ان يقال :

— سكن قرب المدينة ، عند أخى ، أمام المسجد . . . الخ (٢٩) .

ويمكن أن نوضح الدور الذي يلعبه اختبار الحذف بصورة أخرى أكثر تفصيلاً ، حتى نحدد بدقة المدى الذي نصل اليه معه للفصل بين عناصر الجملة .

ويقدم المثال الذي اقترحتناه : - هانز زارنى أمس في هامبورج (٢٠) .

(٢٩) وجب هنا أن نستخدم أمثلة أخرى لأن ترجمة أمثلتهما الى الأمثلة العربية المقابلة لا يتضح من خلالها أهدافهما ، وننبه هنا أيضاً أن الحرف في العربية يشكل مع الفعل وحدة دلالية محددة لا تتغير الا بتغير الحرف ذاته ، وليس الاسم المجرور الذي يلي الحرف كما هي الحال في الألمانية مثلاً ، وستعالج ذلك بالتفصيل فيما يلي .

عدد الوحدات أو العناصر الضرورية (الاجبارية) لتكوين جملة صحيحة نحويا من خلال عدد من الامكانات ، وهي :

- | | |
|------------------------------|---------------------------------|
| (أ) زارنى هانز أمس • | (ب) زارنى هانز • |
| (ج) ★ زار هانز • | (د) ★ زار هانز أمس • |
| (هـ) ★ زار هانز فى هامبورج | (و) ★ زار هانز أمس فى هامبورج |
| (ز) ★ زار | (ح) ★ زار أمس |
| (ط) ★ زار أمس فى هامبورج | (ي) ★ زارنى ... الخ • |

يلاحظ هنا أن (أ) و (ب) فقط - بغض النظر عن الجملة المدخل - وحدهما جملتان صحيحتان نحويا • أما الجمل (ج : ي) فهي جمل غير صحيحة نحويا • ومن ثم فإنه يعد العنصران (هانز) و (نى) الى جانب الفعل (زار) - ضروريين (اجباريين) لتكوين جملة صحيحة نحويا • ويستنتج من ذلك أنها وفقا على الجزء المتبقى من الجملة بعد حذف عنصر ما منها ، ثم تساءلا هل ماتزال صحيحة نحويا أم لا ثم هل عنصر الجملة المحذوف اجبارى أم لا من الناحية التركيبية ؟

والفضى ذلك الى اعتبار العنصرين الاجباريين تركيبيا هما (هانز و نى) ، ومن ثم فهما من المكملات أما العنصران (أمس) و (فى هامبورج) فأختياريان تركيبيا ، ومن ثم فهما من العناصر غير الاساسية الحرة (٣١) •

ولكن الربط بين هذه العملية وما يطلق عليه الحسد الأدنى النحوى للجملة (كما فى النحو التقليدى) يؤدى الى اشكالية فيما يتعلق بقيمة العناصر الواردة فى الجملة ، والى اكتشاف سطحية هذا الحل وأخيرا عدم كفاية هذا المعيار وحده للحكم على عناصر الجملة • ويرى بريتر كذلك أن عملية الحذف واختيار الصحة النحوية المرتبط بها لا يحل مشكلة الفصل

(٣٠) التزم بتقديم الفاعل فى المثال كما فى الاصل - وان كان تأخيره هنا لا يخل بشئ اطلاقا ، ونعنى الإشارة (★) أن الجملة غير صحيحة نحويا •
Helbig / Schenkel, W. (1973), Wörterbuch zur Valenz (٣١)
S. 33.

بين المكملات والعناصر غير الأساسية الا حالا سطحيا . ويتبين على وجه التحديد انه مع الاستخدام المستمر لهذه العملية مع شرط الصحة النحوية لباقي الجملة فقط ، كثيرا ما تبقى عناصر اقل مما يمكن أن يعد بشكل حدسي من قوة الكلمة (٢٢) .

ويتضح من ذلك توارى الجانب الدلالي حيث ينصب الاهتمام على التركيب وحده ، ولم تثر مسألة أن الجملة المكتملة البناء تركيبيا يمكن أن تكون بلا معنى ، رغم أن هرينجر يعد كل جملة مكتملة البناء تركيبيا ذات معنى على نحو ضمني . ومن ثم يرى ضرورة أن يكون وصف التركيب نحويا جزءا من الوصف الدلالي وليس مستقلا عنه . ولم تطرح هنا أيضا مسألة أن التمييز بين المكمل والعنصر غير الأساسي يمكن (أولا يمكن) أن يرد مستقلا عن السياق في التركيب العميق .

وقد تفرغ عن البحث عن الحد الأدنى النحوي للجملة (الجملة النوواة المكونة من الفعل والفاعل) وجرب تقسيم المكملات إذ أن العلاقة بينها وبين الفعل تحتاج الى تصديد أكثر لطبيعة هذه المكملات وإظهار تنوعاتها ودرجاتها .

ويرى هلبج / شنكل أنه لحل هذه المشكلة تقسم المكملات الى مكملات اجبارية ومكملات اختيارية وتعد المكملات الاختيارية - خلافا للمكملات الاجبارية - ممكنة الحذف . ومن ثم فهي ليست ضرورية للبناء النحوي للجملة الا انها (مثل المكملات الاجبارية) ينص عليها في خطة مواقع الفعل أيضا . ولذلك يحدد الفعل عددها ونوعها . وتفترق من خلال ذلك أساسا عن العناصر غير الأساسية الحرة التي لا ترتبط بقوة الفعل . ومن ثم يمكن أن تحذف أو تضاف بحرية في كل جملة تقريبا (٢٣) .

فالملاحظ هنا اتفاق المكملات الاختيارية والعناصر غير الأساسية الحرة

Brinker, K. Modelle und Methoden der SS. s. 111
Helbig / Schenkel, Wörterbuch zur Valenz. 1973
S. 33 ff.

(٢٢)

(٢٣)

في وصف (إمكان الحذف) ، ولكنهما يختلفان من خلال إثبات الأولى في خطة مواقع الفعل دون الأخرى . وتبرز الصحة النحوية هنا أيضا لتفرق بين ما هو اجباري وما هو اختياري بصورة وأهية غير مقنعة ، ويبين ذلك من خلال الأمثلة التي أوردها ليدل بها على صحة ما ذهب إليه ، فهو يرى في المثال الأول التالي :

— هانز يعرف أصدقاءه . (يعرف هانز أصدقاءه) .

إن عنصر الجملة (أصدقاءه) مفعول مباشر ، غير ممكن الحذف ، ومن ثم فهو يعد مكملا اجباريا . وخلافا لذلك يرى في المثال التالي :

— هانز يحب أصدقاءه . (يحب هانز أصدقاءه) .

إن عنصر الجملة (أصدقاءه) مفعول مباشر ، ممكن الحذف حيث إن جملة (يحب هانز) جملة نحوية ، غير أنه ينص عليه في خطة مواقع الفعل . ومن ثم يعد مكملا اختاريا (وليس عنصرا غير أساسي حرا) .

ولا يمكننا أن نقبل مثل هذا التحليل دون أن نمرره من خلال منظور دلالي منطقي فنتساءل ما الذي جعله يعد (أصدقاءه) في الجملة الأولى (ممكن الحذف) وفي الجملة الثانية (غير ممكن الحذف) ، فما الفرق بين (يحب هانز ، ويعرف هانز) ؟ هل غياب المفعول في أحدهما ، رغم خلوهما من علة الحذف وجوبا أو جوازاً للانقطاع عن السياق ، يقضى إلى هذا الفصل ؟ ولا شك أن الأمثلة والاستنتاجات تثير تساؤلات لا حد لها مما لا يتسع المقام لسردها ، ونعود إلى مناقشة أمثلته واضعين في الاعتبار أنه على مستوى البحث لا توجد معايير لا خلاف عليها ونتائج نهائية .

ويكفي أن ننعم النظر في الأمثلة التي أوردها أصحاب النتائج أم إلى نتائج عكسية ؟

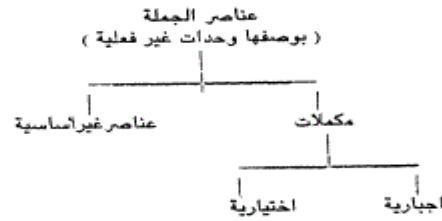
فالأمثلة التالية تضم عناصر اختيارية ، حيث يعد (لهما ، وصديقه ، السيارة) مكملات اختيارية إلا أنه ينص عليها في خطة المواقع المتعلقة بالفعل ، في :

- ياكل الاب لحما . - ينتظر صديقه . - يركب السيارة .

ويمكن ان يقبل ذلك اذا عتينا بالتركيب السطحي فقط واهمنا الجانب الدلالي في التحليل ، وضربنا بالسياق عرض الحائط ، فالاستغناء عن المفعول مقنن . ولذا فان وقوعه يكون اما لخرض لفظي او معنوي . واذا ادى عدم ذكره الى اخلال بالمعنى المقصود فان ذكره واجب . وربما يفهم من جعلهما الجمل :

- ياكل الاب . - ينتظر . - يركب . جملا صحيحة نموية لوضوح ما وقع عليه الفعل الا ان عدم ذكره يؤدي الى كم غير محدود من الاحتمالات . ويظل مفهوم الاختيارية لدى هلبج وشنكل غير واضح (٣٤) .

ويقدم الشكل التالي الصورة النهائية التي انتهيا اليها لتقسيم عناصر الجملة بناء على قوة الفعل .



واذا كان هلبج وشنكل قد عدا القوة الاختيارية ظاهرة كلامية ، اى تنشأ على اساس خصائص سياقية و وبالتالي مقامية (محددة) مثل تقدم الذكر ، التناقض ، التاكيد ، الاجتزاء . الخ) فان امكانية الحذف

المشروطة سياقيا (وبالتالي مقاميا) - كما يرى هرينجر - لا ترد مع المكملات الاختيارية فحسب ، بل هي أساسا مع عناصر الجملة الأخرى أيضا ، ولذا لا تختص وجهة النظر هذه بالفعل بين المكملات والعناصر غير الأساسية (٣٥) .

وهكذا فإن جانب السياق لا يقل عن الجوانب الأخرى التي تؤخذ في الاعتبار داخل هذا التحليل ، ودوره في إمكان التمييز بين المكملات والعناصر غير الأساسية يبرز بشكل حاد حين تخفق المعايير الأخرى أو تحديدا حين تعجز عن تقديم ما يزيل الغموض في حالة تعقد التراكيب دلاليا واحاليا وتركيبيا .

ويمكن أن نتبع الكشف عن قيمة عناصر الجملة وأوجه تدرجها من خلال وجهة نظر أخرى ، من خلال مجموعة من التحويلات المرتكزة على اختيار الاختصار أو الإيجاز (Reduktionstest) ، فيمكن أن تتحول الأمثلة التالية من خلال قاعدتين تحويليتين هما : حد الجملة الأساسية والجملة التابعة الزمانية ، أو حد الجملة العملية والجملة التابعة ، وذلك على النحو التالي :

- ١ - أكل خبزته في المدرسة . ٢ - يلعب التلاميذ خلف المنزل .
٢ - زارنا بعد الظهر . ٤ - انتظر في المحطة .

تتمول هذه الجمل من خلال القاعدتين السابقتين إلى :

- ١ - أكل خبزته حين كان في المدرسة .
٢ - زارنا حين كان بعد الظهر .
٣ - يلعب التلاميذ - اللعيب حدث خلف المنزل .
٤ - انتظر - الانتظار حدث في المحطة (٣٦) .

Heringer, 1970, 78.

(٣٥) قارت

(٣٦) لا أرى هنا الاستدعاء الذهني لكلام النحاة العرب حول الفروق بين العمدة والفضلة لأن هذه المقابلة تؤدي حتما إلى اضطراب في المفاهيم لاستحالة التطابق بينها رغم ما يشوب المصطلحات الحديثة من توتر وعمومية .

فالعناصر غير الأساسية (الجمل الطرفية غالباً في التركيب العميق) تختصر الجمل ، ولا يؤدي حذفها الى خلل تركيبى * ومن ثم لفهم دورها من خلال اضافة دلالية * ولا نستطيع ان اتقبل الحكم عليها بأنها غير ضرورية او ممكنة الحذف الا من خلال الاطار التركيبى * أما المعنى فيختلف بغير شك عند ايرادها ، وعند حذفها ومن ثم يفسر التحليل الدلالى الذى توظفه هنا الفرق بين :

- ١ - غسلت *
- ٢ - غسلت النافذة *
- ٣ - غسلت لابنها الفاكهة *

فالجملة الأولى مقبولة لأن معنى التركيب لم يحدد ما وقع عليه الحدث، ومن ثم يمكن تقديره بعنصر عام * أما فى الجملة الثانية فما وقع عيسه الحدث موجود مخصص * ومن ثم فهى صحيحة نحويًا كالأولى بالاضافة الى انها مكتملة المعنى * وحقق شبه الجملة فى الجملة الثالثة معنى لم يرد فى الجملتين السابقتين *

وهكذا فان المفاعيل ما تزال تشكل قضية خلاف لم يحسم بعد ، ولم يتحدد بعد فى اطار هذه النظرية أى المفاعيل يمكن ان يعد اختياريًا وأى منها يعد اجباريًا بناء على علاقته بالفعل أساسًا ؟

وينسأء على ما تقدم فان التقسيم الذى اعطاه شوماختر (Schumacher) (٢٧) للعناصر الأساسية المحددة من قبل الفعل والمفعول له ، وتشمل ، مكمّل الفعل ، ومشارك له وعناصر أساسية : فاعل ، مفعول مباشر ، ومفعول غير مباشر ، هذا التقسيم موضع نظر *

ويضاف الى ذلك رفضنا لمبحث علاقات قوة الكلمة على المستوى الصرفى التركيبى فقط لأنه لا يؤدي الى حل كاف ولا يصلح الا فى حالات ضئيلة وان قدم كذلك تفسيرات سطحية مبتورة *

وهكذا أيضا نجد في النقد الذي وجه للتحليل السابق ما يوجب علينا متابعة أوجه النظر الأخرى ، فبعد اخفاق الاختيار السابق في أن يقدم لنا حدا مقبولا لعنصر الجملة الاجباري الذي يتطلبه الفعل دون العناصر الاختيارية نجد أن هذا ادعى الى ايجاد عملية تسمح بأن يفرق المكمل الاجبامى والمكمل الاختيارى من جهة ، وبينهما وبين العنصر غير الأساسى الحر من جهة أخرى ، ويمكن اختبارها اختبارا موضوعيا للتأكد من عدم وجود أمثلة ما تخترقها وتضعف استمراريتها .

وأما المعيار الذى أورده هليج وشنكل الذى يرجعنا من خلاله العناصر غير الأساسية الحرة الى جمل (جمل ظرفية غالبا) يمكن فهمها رغم اجترائها (٢٨) ، فإنه يثير سؤالا جوهريا وهو هل تعود كل عناصر الجملة التى صنفت بشكل حدسى على أنها عناصر أساسية حرة الى ما تسمى بالجمل الظرفية ؟

يل ان روزنجرن (Rosengren) يرى أن امكانية استخدام مثل هذا المعيار لم يعد يعد كافيا للحكم ، لأن شروط تعميم تحويلات الجملة التابعة لم توضح بصورة كافية كما أننا لم نحصل هنا على شيء كثير من هذه التحويلات (٢٩) .

فقد تنجح هذه التحويلات في تقديم فرق تنظيمى (systematisch) بين ما يمكن أن يسمى بعناصر الجملة (Sakglieder) والجملة التابعة (Gliedsätze) ، ولكنها تؤكد في الوقت ذاته ما سبق أن ذكر بأن الفرق بين المكمل والعنصر غير الأساسى لا يمكن أن يقام بصورة كافية على أساس تركيبى فقط (Ausdrucksyntaktisch) . (٤٠) .

ويضاف الى ذلك أن الاقتصار على التبعية الأحادية أو التبعية من

Helbig / Schenkel 1973, 37.

Rosengren, I. Zur Valenz des deutschen

Verbs. In : Modern Sprach L.XIV, 1970 48 ff.

Heringer, 1970, 80.

(٢٨) انظر :

(٢٩) انظر نقد :

(٤٠) انظر نقد :

جانب واحد ، بمعنى أن كل عناصر الجملة تعود الى الفعل وانها عناصر مسيطر عليها من قبله دون أن يكون لهذه العناصر نفسها اثر انعكاسى مقابل لآثر الفعل يؤدى الى انحسار الجانب الدلالى لها ، وتبعية شكلية توزيعية مجردة لا يمكن أن تستوعب التبعية المتبادلة بين عناصر الجملة الا استيعابا مخلا .

فالوصف الملائم - أى المطابق لحسنا اللغوى من وجهة نظر برينكر لتركييب التبعية فى الجمل ليس ممكنا الا من خلال نموذج لقوة الكلمة محدد تحديدا داليا ، ومن خلال مفهوم لها معلل تعليلا داليا يتجنب باستمرار الصعوبات التى تواجه الحد ، كما اشرنا فيما سبق .

وقد وضع برينكر تصورا جديدا يحقق ما تقدم بصورة واضحة ، نحدده بايجاز فى عدة نقاط (٤١) . ورغم أن هذا التصور يعنى بالتفسير الدلالى عناية فائقة الا أنه يعود بالقضية الى البداية حيث ينتهى فى مواضع كثيرة الى المساواة الدالية بين العناصر أحيانا ، والى تمتع عناصر غير أساسية بأهمية لا نظير لها لاكتسابها قيمة سياقية محددة . ولا يحول ذلك دون أن نعرض أهم ملامحه .

أول هذه الملامح أن مفهوم « الوحدة الدالية الفعلية (Verbales Semantem) » يلعب دورا مميزا فى هذا التصور ، حيث أنه يفهم من خلاله القيمة الدالية الثابتة (الجذرية) التى يحسدها فعل مع عناصر جملة محددة أو مواقع عناصر جملة محددة . ويرى أن هذه الوحدة الدالية (Inhaltseinheit) لا يمكن أن تتكون بصورة اجمالية من متفرقات الوحدات التركيبية ، كما أنها لا تمكن أن تجزأ بعد ذلك الى اجزاء دالية (Inhaltsportionen) منفصلة مطابقة للتقسيم التركيبى الى وحدات سنتجمية .

اذن المكون الدلالى غير مقابل للمكون التركيبى ، ولا يخضع لمعايره ،

وهو أساس التحليل والوصف في الجملة . ويتطلب ذلك ضرورة وضوح
مداخل شاملة في علم الدلالة التركيبي (أو علم دلالة الجملة) (٤٢) . والغالب
أن يكون المعنى المقصود هنا هو المعنى النحوي وليست الدلالة المحضة ،
والدليل على ذلك استمرار ربطه بين المعنى والتركييب . ويطلق على عناصر
الجملة أو مواقع عناصر الجملة التي تشكل مع الفعل « وحدة دلالية »
مصطلح مؤسسة للمكون الدلالي أو الوحدة الدلالية (semantemkonstitutiv)
وعلى العكس من ذلك يطلق على مواقع عناصر الجملة الأخرى الواردة في
الجملة أيضا « غير مؤسسة للمكون الدلالي (nicht semantemkonstitutiv)
ويجري التفريق بين الوحدات المؤسسة للمكون الدلالي والوحدات غير
المؤسسة للمكون الدلالي ، وفي الوقت ذاته الفصل بين وحدات الدلالة من
خلال عملية حذف (Eliminierungsoperation) مفسرة دلالياً بصفة
خاصة .

وتعني « مفسرة دلاليا » أنه لم يعد يدور الاستفسار عن استخدام العملية
حول ماهية العناصر الضرورية لتكوين جملة مقبولة نحويا ، إذ أننا نجرب
- علاوة على ذلك - إذا ما كانت القيمة الدلالية للتركيب الكلي للجملة تتغير
أم لا ؟ وإلى أي مدى ؟ ونوضح هذا الشرط من خلال الأمثلة التالية .

١ - رأى هانز في فيرنر صديقه .

٢ - رأى هانز صديقه .

كلتا الجملتين - حقيقة - نحوية ، غير أن حذف عنصر الجملة (في
فيرنر) يؤدي إلى تغير واضح في المعنى ، ويمكن أن يقال أيضا أن تركيب
المعنى الذي تمثله الجملة الأولى ، يخفق كلية بعد تعميم اختيار الحذف .
ولا يمكن إعادة بنائه في الجملة الثانية . وذلك أمر لا جدال فيه ، لأن تغير

Satzsemantik (٤٢) رغم تعدد المصطلحات التي تشير إليه (مثل :
Transformations semantik, syntaktische Semantik, ...) والمقصود

المعنى الوارد في المقام الأول .

المعنى لا يمكن أن ينحصر في عنصر الجملة (في فيرنر) وحده . بمعنى أن حذف العنصر وحده في حد ذاته لا قيمة له ، بل تكمن القيمة الحقيقية في دور الحذف في التأثير على العناصر الأخرى وبالتسالي على المعنى الكلي للتركيب (٤٣) .

يقابل الحذف إذن تغير القيمة الدلالية للتركيب الكلي للجملة ، ويتضح ذلك بالتركيب الموازنة لما سبقت الإشارة إليها ، والتي تؤكد وجود وحدتين دلالتين مختلفتين .

(١ - ٦) - يعد هانز فيوتش صديقه . (أي يقدره بوصفه صديقا له) .

(٢ - ١) - رأى هانز صديقه ، لمة ، لاحظته ... الخ .

فإذا أدى حذف عنصر ما في الجملة الى تغير القيمة الدلالية للتركيب الكلي للجملة ، أي حين لا يرجع تغير المعنى المرتبط بالحذف الى العنصر المحذوف وحده ، فإنا نطلق على هذا العنصر « مؤسس وحدة دلالية » .

ونوضح الوحدة الدلالية الأخرى المقابلة من خلال المثال التالي :

٣ - رأى هانز صديقه في هامبورج .

فالعنصر (في هامبورج) في الجملة السابقة ممكن الحذف ، دون أن يغير القيمة الدلالية للتركيب الكلي للجملة ، أي أن المعنى الكلي للجملة ينقص ، وبخاصة المعنى الذي يشير إليه العنصر السابق . ومن ثم فقيمته الدلالية (وهي التحديد الظرفي) يمكن عزلها ، ويمكن أن تتحقق في سياقات أخرى بنفس الطريقة فإذا أدى حذف عنصر ما في الجملة الى نقص في المعنى الكلي ، حيث يؤدي معنى مستقلا يمكن أن تحمل محله وحدة مماثلة دون

(٤٣) يفسر تغيير المعنى الناتج عن الحذف على النحو التالي (انظر ص ١١٥):
Eliminierung —> Bedeutungsänderung

=
—> Aenderung des semantischen Wert der Gesamt-struktur des Satzes.

تغير في القيمة الدلالية للتركيب الكلي ، فاننا نطلق على هذا العنصر « غير مؤسس وحدة دلالية » .

وهو خلافا للعنصر المحتفى في الجملة الاولى (في فيرتر) ، وليس ضروريا لتشكيل تركيب المعنى في الجملة الثالثة (٤٤) .

ونوجز ما تقدم في تخطيط مبسط يجمع كل عناصر التحليل ، على النحو التالي :

حذف عنصر ما ← تغير القيمة الدلالية للتركيب الكلي ←
عنصر مؤسس لوحدة دلالية .

حذف عنصر ما ← نقص القيمة الدلالية للتركيب الكلي ←
عنصر غير مؤسس لوحدة دلالية .

فالفارق يكمن في الأثر ، هل هو تغير أم نقص ؟

وعلى ذلك فإن الوحدة الدلالية في حد ذاتها تشكل أساس الجملتين (١ ، ٣) .

ويستخلص من التحليل السابق للجملتين الأوصاف العامة للتركيب وهي :

1 — Sehen (G₁, G₂, G₃) (رأى (١ع ، ٢ع ، ٣ع)
wobei : حيث أن :
G₁ = Gnom ١ع = ع من
G₂ = Gakk ٢ع = ع من

(٤٤) حاولت الالتزام بالجميل التي أوردها الباحث قبل المستطاع لكي تتضح الفكرة التي عرضها بعد ادخاله المعنى الى التحليل بل والانطلاق منه للفصل فيما عجز التركيب وحده عن تحقيقه انظر : Brinker, Modelle S. 115 ff.

G₃ = Gpräp in (in = feste Präp.) ٣عع = ع مج
(لا يمكن حذفه)

3 -- Sehen (G₁, G₂) + P₃ ٣ح + (٣ع . ١ع) رأى
wobei : حيث أن
G₁ = Gnom ١ع = ع مر
G₂ = Gakk ٣ع = ع من
P₃ = Präp. ٣ح = ع مج (ممكن حذفه)

وهكذا فإن المكون (ع مج) فى الجملة الأولى مكون وحدة دلالية ، ويشير الى معنى لا يمكن حذفه ، أى أنه عنصر اجبارى ، خلافا للمكون (ح مج) فى الجملة الثالثة ليس مكون وحدة دلالية ، ويشير الى معنى ممكن حذفه ، أى أنه عنصر اختياري .

كما أنه لا يمكن أن يحصل محل المواقع (ع . ٣ع . ٣ع . ٣ح) الا أسماء (او ضمائر أو مركبات اسمية) .

ولا يمكن تصور جدوى هذا التحليل الا من خلال اسقاط على مثال من اللغة العربية ليتضح الى أى مدى تتعمد فيها التراكيب الى حد يلزم معه إعادة النظر فى المداخل المعجمية للأفعال بخاصة من خلال هذا الاتجاه أو غيره ، وأقدم فيما يلى مثال الفعل (ضرب) حيث نتيج لنا مادته الغنية ابراز هذه الفكرة (٤٦) .

(٤٥) ع = عنصر ، مر = مرفوع ، من = منصوب ، مج = مجرور .
ح = حرف الكتاب السابق ص ١١٦ .
(٤٦) يلاحظ هنا أتى اكنفوت بمثال واحد لكل صورة . إذ أن المقام لا يتسع لسرد المادة بأكملها (انظر : الزمخشري / أساس البلاغة ، مادة : ضرب ٢٧٢ ، ٢٧٤ المعجم الوسيط / مادة ضرب = ٥٢٦/١ وما بعدها) تفسير الرموز : ق = فعل ، مر = مرفوع من = منصوب ، مج = مجرور ، كما أتى ركزت على بنية الوحدة من أثنية الفعل (ضرب) .

- ضرب : ١ - فـ + ع (مر)
ضرب القلب * (تبيض)
- ٢ - فـ + ع (مر) + ع (مع)
(أ) فـ + ع + ع (مر) + ع (مع) (فى)
- ضرب فلان فى الأرض * (ذهب وأبعد)
(ب) فـ + ع (مر) + ع (مع) (عن)
- ضرب فلان عن الأمر * (كف وأعرض)
(ج) فـ + ع (مر) + ع (مع) (الى)
- ضرب فلان الى فلان * (سار اليه)
(د) فـ + ع (مر) + ع (مع) (على)
- ضرب النوم على أذنه * (غلبسه)
(هـ) فـ + ع (مر) + ع (مع) (الباء)
- ضرب الليل بظلامه *
فى هذا النمط تختلف المعانى باختلاف الجورور *
- ٣ - فـ + ع (مر) + ع (من)
- ضرب الرجل أخاه * (أصابه)
- ضرب الرجل الخاتم * (صاغه)
- ضرب الرجل الخيمة * (نصبها)
فى هذا النمط تختلف المعانى باختلاف الجورور *
- ٤ - فـ + ع (مر) + ع (مع) (من)
(أ) فـ + ع (مر) + ع (مع) (الباء) + ع (من)
- ضرب به الأرض * (أهمله)
(ب) فـ + ع (مر) + ع (مع) (اللام) + ع (من)
- ضرب له أجلا * (حدده وعيته)

(ج) - ف.ع + ع.ع (مر) + ع.ع (مع) على (ع.ع (من)
- ضرب عليه الحصار * (حاطه به)
- ضرب عليه خراجا * (فرضه)

٥ - ف.ع + ع.ع (مر) + ع.ع (من) + ع.ع (مع)
(١) ف.ع + ع.ع (مر) + ع.ع (من) + ع.ع (مع) الباء
- ضرب الشيء بالشيء * (خلطه ومزجه)

(ب) ف.ع + ع.ع (مر) + ع.ع (من) + ع.ع (مع) فى
- ضرب الرجل عددا فى آخر * (كرر بقدر أحاد الآخر)
- تختلف المعانى باختلاف المجرور والمفعول *

واكتفى بهذه الأنماط والصور مع ضرورة مراعاة الملاحظات التالية :

- ١ - مبدأ التقسيم الفرعى للفعل فى هذا الاتجاه مبدأ جوهرى *
- ٢ - موقع المجرور اجبارى أحيانا واختيارى أحيانا أخرى *
- ٣ - يجب ترتيب الحروف وفق تصور محدد *
- ٤ - روى فيما سبق المجرورات الاجبارية لا الحرة *
- ٥ - يجب مراعاة العنصر المؤدى الى اختلاف المعانى *

وهكذا فإن إعادة ترتيب المداخل المعجمية للأفعال مسألة حيوية للغاية لكونها ركنا أساسيا فى التحليل النحوى الدلالى ، يزيل كثير من الالتباس والاضطراب ويعيد الدقة والوضوح وبخاصة حين تختلط الأمثلة وتتشابه معانيها الى حد يجب معه ضرورة اللجوء الى تحليل آخر الى جانب التحليل التركيبى *

ومن أجل تحديد دلالى للبدائل الممكنة فى المواقع (الوحدات المعجمية) ينطلق من داخل علم الدلالة التركيبى وعلم النحو التوليدى التحويلى تحليل

المكونات الدلالي المتطور لوصف أو محاولة وصف دلالات الكلمة بوصفها مركبات معقدة (Komplexe) لمكونات المعنى أو علامات دلالية .
ويعنى بالعلامات الدلالية تلك العلامات التي تميز أقسام الكلام في مرحلة أولى ثم تفرق بين مجموعات كل قسم على حده في مرحلة ثانية .
وهكذا .

فالاسم مثلا له علامات دلالية محددة هي :

< + عمام >	< - عمام >
< + حسي >	< - حسي >
< + حيوان >	< - حيوان >
< + انسان >	< - انسان >
< + مفرد >	< - مفرد >
< + معرف >	< - معرف > (٤٨)

وتلك العلامات جوهرية في تحليلات علم دلالة الجملة . كما انها استخدمت في المعجمات القائمة على تصنيف أوجه أقسام الكلام وبيان قيمة كل قسم . كما هي الحال لدى هلبج وشنكل في قاموسهما :

معجم قوة الكلمة وتوزيع الأفعال الألمانية (١٩٧٣ - ط ٠ ثانية) (٤٩) .
وتجدر الإشارة هنا الى أن تحليل وحدة الدلالة تحليلا واضحا عند برينكر وغيره الذي يعد أساسا لوصف دلالة الجملة ما يزال يثير كثيرا من التساؤلات بل انه يحتاج الى تطوير كبير حتى يمكن أن يشكل في النهاية أسس نظرية شاملة في علم دلالة الجملة . ولعل الاقتراحات التي تنجم عن تطبيق فرضيات هذا معينة على سد الثغرات في الحدود النظرية .

(٤٨) اصطلاح على استخدام الإشارة (+) بمعنى موجود أو متحقق و (-) بمعنى غير موجود أو غير متحقق . مع عدم تغيير الوصف ذاته . في التحليلات النحوية الدلالية .
Wörterbuch zur Valenz und Distribution deutscher Verben (1973). (٤٩)

ويمكن أن نحدد فيما يلي الأطر الرئيسية في هذا الاتجاه النحوي في مجموعة من الملاحظات المقتضية :

— يضع نموذج التبعية - خلافا لنموذج المكونات - علاقات التبعية بين عناصر الجملة في بؤرة الوصف اللغوي . ولا تعنى بالتبعية هنا التبعية الأحادية أي من جانب واحد (تبعية كل عناصر الجملة لعنصر واحد) ، بل التبعية المتبادلة بين عناصر الجملة (تبعية كل عناصر الجملة لعنصر واحد ، وذلك الأخير للعناصر السابقة ، وتبعية بين عنصر وآخر ، كل ذلك في أن واحد) . كما أن وجهة النظر هذه تشترط أو تستوجب تجزئة الوحدات النحوية أو تقطعها إلى سنتجيمات (٥٠) ، ثم تصنيفها (الوحدات الصرفية ، أقسام الوحدات الصرفية ٠٠٠ الخ) .

— افترض نموذج التبعية ، وبؤرته نظرية قوة الكلمة تحليلا خاصا به ، لا يسلك مبدأ الثنائية ، وإنما يرى تقسيما متعددًا عند تجزئة الجملة (كما هي الحال لدى تنيير أساسا ثم لدى جلنتس ، بخلاف تحليل أنجل كما سنبين في موضعه) ، هنا في المرحلة الأولى للتحليل . فهو يعنى في المقام الأول بوصف صور التبعية بين أجزاء الجملة في مراحل متدرجة يوضع على رأس أولها الفعل ثم تليه العناصر الأخرى ، ويبحث من خلالها علاقات العناصر بعضها مع بعض في مستويات التسلسل مسرّاء المنحى من أسفل إلى أعلى أو من أعلى إلى أسفل (٥١) .

— قسمت عناصر الجملة من خلال هذا المنهج إلى عنصر مركزي وعناصر أخرى تابعة للمركز ، أما العنصر المركزي فهو الفعل أو العناصر الأعلى المحور التركيبي للجملة ، وأما العناصر الأخرى فتنقسم إلى قسمين :

(٥٠) يلاحظ هنا أن ترجمة مصطلح (segmentation / segmentierung)

ماتزال كغيره قلقة ، ويترجمه د- الفاس الفهري مثلا إلى (إجراءات التقطيع) ويلاحظ كذلك أن كل وحدة نحوية هي (segment) باستثناء الجملة .

(٥١) انظر تفصيل ذلك الفصل الأول وبخاصة مباحثه الأربعة في كتابي (نظرية التبعية في التحليل النحوي) من ص ١٥ : ٦٢ .

عناصر جملة تابعة للفعل (وهي مرتبطة أساسا بقوة الكلمة ، ويطلق عليها المكملات) ، وعناصر لا ينص عليها في خطة مواقع الفعل (غير مرتبطة بقوة الكلمة ويطلق عليها العناصر غير الأساسية الحرة) ، وكما يوضح برينكر فإن المكملات تشكل الأساس لتكوين « أنماط بناء الجملة » (لدى أنجل مثلا) . ونموذج أو نسق الجملة (كما هي الحال لدى هرينجر مثلا) ، أو نماذج الأساس للجملة (لدى آرين) (٥٢) .

— ماتزال معايير الفصل بين المكملات والعناصر الحرة غير كافية وليست جادة حيث ماتزال أوجه النظر الشكلية والمعنوية المتداخلة في أكثر التحليلات تطورا تعجز عن تقديم معايير موضوعية يمكن التأكد من أسباب ثباتها واستمراريتها وقد رأينا أن اختيارات الحذف أو الاستبدال أو الاختصار المؤسسة على شرط الصحة التحويلية للجزء المتبقى من الجملة لم تؤد إلى بحث مقبول ، وبالتالي نتائج لحصم الحدود بين عناصر الجملة المرتبطة بقوة الفعل (المكملات والعناصر الأخرى الحرة) ، كما أنه لم تكتسب الأنماط الواردة بالنماذج بصورة حدسية ، حيث أنه يجب أن توصف علاقات التبعية بين الفعل والعناصر الأخرى وصفا كافيا مفسرا من جهة المعنى النحوي ، ويرى برينكر كذلك أن تصورا كهذا بوصفه مدخلا لمفهوم وحسدة الدلالة (السيمانتيك) نعدده أساسا لوصف تركيب التبعية في الجمل ، وبالتالي نتحليل دلالات الجملة (٥٣) .

— يراعى في هذا النموذج كما سنرى صور استخدام الفعل من جهة (Varianten) واختلاف القوى بينها ، وطرق اختصار تلك القوة (Valenzreduktion) من جهة أخرى .

كما أنه قد الحق بالبحث عن قوة الفعل البحث عن قوة الأقسام الأخرى كالمشتقات والصفات ، وشروط ذلك وعلاقتها بالفعل .

الفصل الثانی
تحليل ثنائيات النموذج المتطور
عند ا • انجل

- ١ - العلاقة الأساسية والموقع •
- ٢ - المركبات المؤتلفة والمركبات المختلفة •
- ٣ - التركيبية والتلازم •
- ٤ - التراكيب التحوية والأبتية الصرفية •
- ٥ - المسيطر الخارجى والمسيطر الداخلى •
- ٦ - المركبات والعناصر •
- ٧ - العمل وقوة الفعل •
- ٨ - المكملات والعناصر غير الأساسية •
- ٩ - التركيب الفعلى البسيط والتركيب الفعلى المعقد •
- ١٠ - الجملة المركزية (الأساسية) والجملة التابعة (الفرعية) •
- ١١ - نماذج الجملة وأنماط بناء الجملة •

العلاقة الأساسية والموقع

تعد المحاولة التي قام بها انجل (U. Engel) لتطوير نموذج قوة الكلمة من أبرز المحاولات في هذا الاتجاه حيث طور طائفة من الأفكار الموروثة عن نموذج التبعية بوجه عام مستعينا على ذلك بأسس تحويلية متطورة وأوجه نظر دلالية وسياقية من نماذج أخرى (٥٤) - وشكلت هذه الأفكار الرئيسية (ونطلق عليها هنا ثنائيات) اتجاه فريدا في التحليل النحوي استوجب تنبعا دقيقا لأهم ملامحه التي يمكن تسخيرها عند المقابلة بين الحدود والوسائل في النحويين العربي والألماني -

وتجدر الإشارة هنا الى ان انجل لم يستخدم وسيلة الثنائيات عند تحليله أو على الأقل لم يحرص على الالتزام بمفهومين متقابلين باستمرار غير اننا وجدنا مناقشة أفكاره من خلال هذه الوسيلة يخدم البحث ، حيث تعد المقابلة بين مفهومين متضادين أو أكثر منهجا من مناهج التفسير والتأويل -

وأول هذه الثنائيات ، ثنائية العلاقة الأساسية والموقع (Konnexion/Position) - وثمة افتراض أولى حول علاقة الكلمة بما يجاورها وهو (يفترض ان كل كلمة تفرض أو تحتّم على محيطها أو ما يجاورها قيودا ما ان لا يمكن الملازمة بين هذه الكلمة وهذا المحيط ملازمة تامة بلا قيد ، حيث انها تتطلب عناصر محددة ، وتجاوز أخرى على الأقل ، وتستبعد ثالثا) (٥٥) -

اذن نحن أمام كلمة داخل سياق ، اعنى ما يطلق عليه مصطلح الوحدة

— (٥٤) من أهم بحوثه : Die deutschen Satzbaupläne. 1970

— 1972 : Bemerkungen zur Dependenzgrammatik.

— 1977 : Syntax der deutschen Gegenwartssprache.

Syntax der D.G. S. 19.

النحوية (Segment) ، وليس أمام كلمة منعزلة (Lexem) أى وحدة معجمية ، ودخول الأخيرة فى جملة يعنى ضرورة وجود ملائمة دلالية وتركيبية تامة بينها وبين الكلمات الأخرى الواردة بها ، وهى تفسر من خلال المقبولية من جهة والصحة النحوية من جهة أخرى . أما إذا كانت الملائمة جزئية فإنه لا يتحقق الا شرط المقبولية وإذا انعدمت الملائمة فإن الجملة تفقد شرط الصحة النحوية .

وعلى ذلك فإن هناك أوصافا ثلاثة تطلق على الجمل نفسرها فيما يلى على نحو اعمق ، وهى جملة يتحقق فيها قيودان المقبولة والصحة النحوية ، وجملة يتحقق فيها واحد وهو المقبولية وجملة لا يتحقق فيها القيدان المقبولية والصحة النحوية .

وقد حدد تنيير علاقة الربط الأساسية هذه بأنها العلاقة التركيبية بين مسند اليه (موضوع) ومسند (محمول) ، أى أنها ربط علاقى باطنى غير منظور بين الكلمات المتجاورة . فهى علاقات ليس لها وجود مادى خارجى ظاهر ، أى أنها ليست علامات ظاهرة ، بل خفية ، يجب أن تدرج ، وهى التى تربط بين عناصر الجملة ولا تتشكل جملة ما بدونها (٥٦) . ويمكن أن تدرك تلك العلاقات من خلال تقسيم متدرج ، قمته الفعل أو المسيطر على عدة توابع له (٥٧) .

ويرى انجل أنها ورود منظم لأقسام الكلام ، وبالتالي لعناصر متفرقة أيضا . غير أن علاقة الربط الأساسية لا تشتمل على ترتيب للعناصر مواز لتتابع الكلام أو تتابع الكتابة . وهكذا يمكن أن تقع علاقة ربط أساسية بين الكلب والنباح بوصفهما يردان معا وفق شرط محدد (٥٨) .

ونرى أنه يتفق مع اصحاب نموذج الكلمة بوجه عام فى هذا التحديد ،

(٥٦) نظرية التبعية ص ١٧ ، ١٨ .

(٥٧) انظر تفصيل ذلك فى نظرية التبعية من ص ١٩ : ٢١ .

Engel U. Syntax der D.G., S. 20.

(٥٨)

اختلف اللغويون فى تحديد طبيعة هذا الربط ، فهو عند پورتسج (Porzig)

علاقات المعنى الجوهرية وعند كوزريو (Coseriu) الثوابت المعجمية .

وان لم يصرح بذلك ، فهذه العلاقة - كما يستنتج مما سبق - باطنية لها دور جوهري في ترتيب عناصر الجملة وان كان لها استقلالية ، فهي ليست انعكاسا لما هو منطوق أو مكتوب ، وانما هي مجموعة من الثوابت المجردة في الجملة تعقد صلة وثيقة بين عناصرها وان لم تكن لها علامات بارزة .

غير أنه يرى ضرورة وجود عملية آلية اضافية - نظام مطرد - يثبت من خلاله ترتيب العناصر في السلسلة الكلامية ، ويمكن أن نوجزها في مفهوم الموقع . وعلى ذلك فان لكل علاقة ربط أساسية محددة موقعا محددًا ، ويمكن للمرء أن يستنتج علاقات أساسية محددة من مواقع محدد .

ولكن ما العملية التي تحدد طبيعة الصلة بين المستويين ؟

يحصر أنجل التحديد في عملية انتاج اللغة التي تنطلق من أسفل الى أعلى ، من عمق المعنى الى سطح الكلام المحسوس فيزيائيا ، فهي التي تسوغ لأن ينسب للعلاقة الأساسية مستوى اعظم من المواقع (٥٩) .

وهكذا فان التحليل يتطلب اعادة تحديدهما وعدم الاقتصار على مستوى يعينه دون الآخر ، وهذا ما يفسر الانجاز الذي حققه نحو تركيب المكونات ، حيث يربط بين العلاقة الأساسية والموقع في مصطلح واحد هو التركيبية (Konstituenz) ، وتخطى به نحو التبعية المنحصر في علاقة يعينها هي علاقة التبعية (Dependenz) .

ومن هنا ندرك أن اتجاه أنجل - كما أصر على ايضاحه من البداية - يخرج عن التبعية من أوجه عدة كما سنبين ، أو يضيف اليه مجموعة من الاجراءات والمفاهيم والتصنيفات التي أثرت نظريته . وحققت له الريادة .

وكما اضاف الموقع الى منهجه - الى جانب علاقة التبعية المتأصلة في الارث النظرى للنموذج التبعية - يضيف هنا التحويلات . ففي قسم العلاقة

الأساسية تشتق تراكييب لغوية منفردة . مثل نماذج المركبات وأنماط بناء الجملة وتراكيب النص . التي ترد في قسم المواقع في تنابع أفقى .

ويمكن أن تصير أشكال الموافقات التركيبية مثمرة للنحو بشكل تنظيمي حين تنتقل (تتحول) تراكييب متقاربة تركيبيا فيما بينها . أى بعضها داخل بعضها الآخر . بمساعدة التحويلات (Transformationen) (٦٠) .

التحويلات هنا قد انتقلت من النحو التوليدى فى نموذج المتطور - الذى عنى بالدلالة الى جانب التركيب المحض - الى النموذج التبعى فى نموذج متطور أيضا . ولكننا نتساءل ما العلاقة بين التحويلات والشسكال الموافقات والصلة التركيبية ؟ قبل أن نجيب عن هذا السؤال . نعرض بعض ملاحظاته الجديدة بالذكر . وتتلخص الملاحظة الأولى فى نقد ما حرصت أعمال النحو الشكلى على الالتزام به وهو ما يسمى بتراكيب الأساس (أو جمل النواة) وما أشبهه . ويرى أنه لا توجد أية خصائص طبيعية لها . وإنما هى تقريرات للنحاة .

أما الملاحظة الثانية فتتعلق أساسا بوجود معايير عشوائية - لدى النحاة جميعا - لما يجب أن يكون عليه تركيب ما . أى أنه لا يوجد فيه ما يلزم بأن يكون محول . يكسر الواو المشددة (جملة أساسية) أو محول . يفتح الواو المشددة (جملة تابعة) . حيث أنه محول (بالفتح) تحوّل ما يمكن أن يقوم - عموما - بدور محول (بالكسر) لتحويل آخر (٦٢) .

أما الملاحظة الثالثة فتتعلق بالجانب الدلالى فى تحليله . فهو يرى أن التصنيفات

(٦٠) الكتاب السابق ص ٢١ .

(٦١) السابق ص ٢٢ .

(٦٢) لاحظ الربط بين المصطلحات التالية :

Nebensatz = transformat, Hauptsatz = transformand

ويلاحظ أنه سأختصر جملة وصف المصطلح (محول) بالفتح أو بالكسر تجنبا للتكرار .

الفرعية دلالية (semantische Subkategorisierung) هنا أيضا ، كما
في المرحلة الثانية للنحو التوليدي ، بوصفها قواعد الاختيار ، تلعب دورا
مهما (٦٢) .

ويلاحظ هنا أن انجل لم يقدم مبررات رفضه للجمل النواة ، كما أنه
قد اعتمد أساسا على أفكار تنيير في الفصل بين المحول (بالفتح) والمحول
(بالكسر) والتحويلات بينهما وأن عني بصورة واضحة بإضافة تحويلات
تشومسكي في نمونجه المتطور ، حيث تقوم الدلالة بتفسير أعمق للتشابه
التركيبى وتقديم تاويلات مبررة حين يقع الغموض أو الالتباس كما سنرى
فيما يلي .

المركبات المؤتلفة والمركبات المختلفة

يفرق أنجل في نظريته - محتدياً حتى نظريات عدة تأخذ منها التقسيمات الثنائية المتأصلة في الارث النحوي موضعاً بارزاً - بين تحويلات تؤدي إلى مركبات مختلفة ، وأخرى تؤدي إلى مركبات مؤتلفة ، معتمداً في ذلك - في رأيي - على التقسيم التقليدي بين ما يتبع القسم الكلامي ذاته وما لا يتبع القسم الكلامي ، أي بين (endozentrisch) أي تركيب يتبع القسم الكلامي ذاته ، بمعنى أن التركيب يقوم بالوظيفة التي تقوم بها مكوناته ، مثل تركيب مكون من اسم وصفة أو اسم وبديل أو اسم ومعطوف ؛ . . . الخ . يمكن أن يستخدم الاسم المفرد - وبين (exozentrich) أي تركيب لا يتبع القسم الكلامي ذاته ، بمعنى أن التركيب يقوم بوظيفة لا تستطيع مكوناته أن تقوم بها ، مثل تركيب مكون من حرف وضمير ، حيث لا يستطيع الحرف ولا الضمير أن يقوم بوظيفة التركيب الحرفي (٦٤) .

ويطلق على تحويلاته الأولى مصطلح (interphrastische Trans.) وهي عمليات تحول مركبات قسم كلامي ما إلى مركبات قسم كلامي آخر أي من وظيفة إلى وظيفة أخرى ، وهي تقابل بوجه ما المصطلح الثاني السابق الذكر ، ومن أمثلة التحويلات بين أقسام المركبات .

- تحويلات إلى اسم . — تحويلات إلى فعل .
- تحويلات إلى صفة . — تحويلات إلى ضمير .

ويطلق على تحويلاته الثانية مصطلح (anaphorisierungstrans.)

وهي عمليات تتحول فيها كلمة أو مركب إلى كلمة أو مركب يتبع القسم النحوي ذاته وتحل مركبات تضم كلمات لها معنى في ذاتها محل كلمات (أو

(٦٤) عن بلومفيلد عناية كبيرة بهذه الفكرة في تحليله لأقسام التراكييب .

مركبات) ذات وظائف احوالة (٦٥) . وتتجمع التصنيفات الفرعية الدلالية بين المركبات المؤلفة والمركبات المختلفة في مفهوم « الاستبدال (Ersetzung / Substitution) » ويوضع في الاعتبار - اضافة الى ما تقدم - مفهوم « اعادة الترتيب » (Umstellung / Permutation) بوجه خاص ، ويعنى عنده تغيرات محددة في مواقع العناصر (٦٦) .

ومعالجته للتحويل هنا امتداد لخط النموذج التبعي ، وأن استخدمت بعض أفكار التحويل عند تشومسكي الا أن هذا لا يعنى - كما سيتبين بوضوح فيما بعد - تبعية تحليل انجل لمنهج تشومسكي أبداً . ويلاحظ ذلك بمقارنته بتحليل تنبير الذي عد التحويل ظاهرة كيفية في المقام الأول - خلافا للربط - ورأى أن العناصر الثلاثة في عملية التحويل داخل الرسم الشجري يمكن أن تظهر في علاقات تتجه الى أعلى ، وأخرى الى أسفل ، وتتعد هذه العلاقات بتعدد صور التتابع - فالركب المحوري (النووي) الذي وقع عليه التحويل يظهر كمحول (Transferend) في العلاقات المشيرة الى أسفل، ويظهر كمحول (Translat) في العلاقات المشيرة الى أعلى (٦٧) .

فالتحويل لدى تنبير يكمن في إمكانية تحويل (نقل) قسم معجمي لكلمة ما من حال الى حال أخرى ، من خلال مجموعة من الأدوات اطلق عليها أدوات التحويل (Translativ) فهي تعمل اذن في الكلمة مباشرة . ومن ثم تفوس في عمق التراكيب المحورية (النووية) المكونة للكلمات . ولذا اطلق عليها داخل النواة أو نووية (intranuklear)

وينبغي أن ندرك كذلك أن التحويل لديه ظاهرة تسوية بين اختلافات في قسم ما من أقسام الكلام ويمكن انتساج جعل ما من خلال تحويل أقسام ما من أقسام الكلام الى أقسام أخرى . وتحدد أقسام الكلام الأساسية الأربعة

(٦٥) الكتاب السابق ص ٢٢ .

(٦٦) الكتاب السابق ص ٢٣ ، ٢٤ .

(٦٧) نظرية التبعية ص ٣٠٤ يلاحظ هنا أن تنبير قد استخدم مصطلحا خاصا

للتحويل وهو (Translation) .

التي حددها الزوايا الأربعة الرئيسية التي يتركز عليها النحو التركيبي كله .
ولذا فالامكانات الأربعة هي : التحويل الاسمي ، والتحويل الوصفي والتحويل
الظرفي والتحويل الفعلي (٦٨) .

ويفرق كذلك بين مجموعة كبيرة من التحويلات ، بين تحويلات حية
وأخرى جامدة ، وبين تحويلات متعاقبة وأخرى معكوسة ، وتحويلات من
الدرجة الأولى ، وأخرى من الدرجة الثانية ، وتحويلات بسيطة وأخرى
مزدوجة ، وثالثة متعددة ، وتحويلات شكلية ، وأخرى مخففة ، وتحويلات
وظيفية وأخرى دلالية (٦٩) .

ويهمنا هنا الإشارة الى التحويلات داخل قسم كلامي فرعي واحد ،
وهو ما أطلق عليه (subkategoriale Translationen) . يكون فيه
قسم الكلام المدخل هو قسم الكلام المخرج ، أي يظل التحويل داخل القسم
الكلامي ذاته . فوجه الشبه بينها وبين تحويلات انجل الثانية بين . غير أن
انجل توسع توسعا شديدا في استخدام الاحالة على نحو لم يسبق اليه ،
كما سنرى فيما يلي . ويهمنا هنا كذلك الإشارة ما أطلق عليه التحويلات
البسيطة وهي تنقسم أربعة أقسام أيضا (كما هي الحال لدى انجل) :
تحويلات نتيجتها اسم ، وأخرى نتيجتها صفة ، وثالثة نتيجتها ظرف ، ورابعة
نتيجتها فعل (٧٠) . ووجه الشبه بينها وبين تحويلات انجل الأولى ظاهر
كذلك . ولا شك أن هذه المقارنة هدفها إيضاح الصلة الوثيقة بين الأفكار التي
تطرح داخل النموذج التيمي ، فما بينها أعمق وأقوى مما توهم به نظرة
سطحية غير متأنية .

(٦٨) نظرية التبعية ص ٢٠٢

(٦٩) انظر تفصيل ذلك في كتابي نظرية التبعية من ص ٢٠٩ : ٢٢٧ .

(٧٠) انظر تفصيل ذلك في الكتاب ذاته ص ٣٢٢ وما بعدها .

(٢)

التركيبية والتلازم

يقوم نموذج المكونات أساسا على مبدأ التركيبية (konstituenz) الذى يختص فى تأليف الجملة بعلاقة الجزء بالكل ، بمعنى أن توصف جمل لغة ما وفق مكوناتها أو أجزائها . وهذا تفسير للعلاقات المحددة التى تنظم العناصر أو أجزاء الجمل فى التركيب النحوى . وهو يقع على طرف مقابل لنموذج التبعية الذى يقوم على علاقة التبعية (Abhängigkeitsrelation) فى التكوين النحوى تسمى العلاقة الأساسية . فثمة عناصر مركزية فى الجملة تتبعها عناصر أخرى . والعناصر الأولى عناصر عليا من جهة التدرج والعناصر الأخرى عناصر دنيا .

وقد رأى انجل فى كل تحليل منهما خصائص وعيوبا يلزم إبرازها إلا أنه عنى بالمقابلة أساسا بين التركيبية والتلازم ، وتلاها تحديد لموقع التلازم من التبعية . وكما أشرنا أنما تقدم التركيبية علاقات أساسية بمساعدة علاقة الجزء بالكل . فمئذ أرسطو ينظر إلى الجملة على أنها تتكون من موضوع ومحمول كما هو الحال فى النحو التقليدى . أما النحو التحويلى التوليدي فقد عد الجملة تتكون من مركب اسمى ومركب فعلى . وفى اتجاه أخرى يتكون الموضوع من الفعل والمفاعيل ، والمركب الاسمى من أداة وصفة واسم .

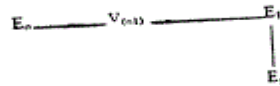
وهكذا فإن مبدأ التركيبية يتكون من إعادة كتابة محددة متتابعة للتركيب ذاتها حيث تظهر المكونات أو أجزاء التركيب فى مستويات مختلفة عند الوصف، على النحو التالى :



(٧١) يطلق على النموذج بوجه عام مصطلح (Dependenz) .
Engel, Syntax der D.G. S. 26.

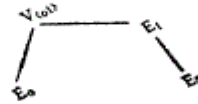
(٧٢) انظر :

أما التلازم (konkomitanz) (٧٢) فهو يصف العلاقات الأساسية بطريقة مختلفة تماما حيث لا يمثل كل عنصر في الرسم الشجري التلازمي . وعليه فإنه لا يضم إلا عناصر ترد معا ، على النحو التالي :



(تفسير الرموز : E0 = مكمل اسمي ، V = فعل قوة ، <0> عنصر اسمي ، قوة اضافية <1> مكمل مفعول ، E2 = مكمل مجرور)

ويستخرج من ذلك أن للتلازم - في مقابل التركيبية - ميزة التلاصق والوضوح ، كما أن له عيبا وهو أن المقولات النحوية البينية لا تعرض . وكما تبين من الرسم الشجري له لا يتضمن دائما إلا مقولات نحوية قبل نهائية . وإذا ما أردنا التعرف على كيفية ترتيب المكونات في إطار هذا النهج ، فإنه يلاحظ أنه قد طورت طريقة للرسم الشجري للتلازم حيث ينظم (أو يقعد) ترتيب ما بشكل مترابط في نظام رأسي ، بحيث توضع مقولات عليا بوصفها مقولات مهيمنة ، تليها مقولات دنيا بوصفها مقولات تابعة (٧٤) . وإذا ما اندمج الميدان التلازم والتبعية فإنه ينشأ عنهما نظام يجمع بين خواص كل نظام على حده ، وتحول الرسم التحليلي من الصورة السابقة إلى صورة أخرى أكثر إبرازا للعلاقات التلازم والتبعية في آن واحد . ويمكن أن يوضحها الرسم التالي :



(٧٢) يعنى المصطلح أساسا ورود عناصر أقسام مختلفة معا ، علاقة قيد ، فعلى سبيل المثال : يرد دائما مع ب (وهو في الانجليزية (concomitancy / concomitance) . Engel, Syntax der D.G. S. 29. (٧٤)

يتكون التركيب من حاكم / مسيطر (فعل (V) ، و عدة توابع له هي (اسم مرفوع (Eo) + اسم منصوب (E١) + اسم مجرور (E٢) (V٥) .

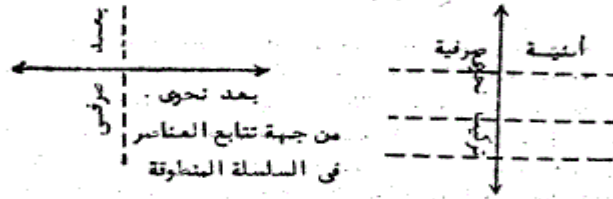
وبناء عليه فإن أنجل يرد ما أسىء فهمه حين ظن الباحثون أن نحو التبعية - وهو غالباً ما يشار إليه بالجمال - هو الجملة أو نحو الفعل ، فالتبعية تقع حين ندخل التلازم في الاتجاه الصحيح . فالبحث في نمودجه ليس عن المكونات في حد ذاتها بل عن العلاقات التي تجمع هذه المكونات بعضها إلى بعض بصورة حتمية أو غير حتمية في نظام متماسك متسلسل . وتحلل فيه العلاقات الدلالية والاحالية مكانة بارزة .

وكما أشرنا من قبل أن الفعل في هذا النموذج يوجه عام هو مركز الجملة ، وأن التحليل ينطلق منه أساساً وليس من خلال صورة كلية مجردة تتمثل في عنصر شعولى يرمز إليه بـ (S) كما هي الحال في التمازج الأخرى . ولا يعنى هذا إهمال عناصر الجملة الأخرى ، ولكن الأصل متابعة الحركة المتبادلة بين الفعل وعناصر الجملة الأخرى سواء أكانت حركة داخلية أو خارجية ، وأظهار أشكال العلاقات التركيبية والدلالية والاحالية القائمة بينه وبينها ، ويتفق هذا النهج مع مفهومه للجملة على أنها مركب فعلى أو مركب نواته الفعل المتصرف أو غير المتصرف كما سنبين فيما بعد . وعلى ذلك فإنه ينتهى إلى إمكان إطلاق مصطلح أفضل على هذا النحو ، وهو في رأيه ، نحو العلاقات .

(V٥) نفيه هنا أيضاً أن التوابع هنا - مع ضرورة على عدم الربط بين هذا المصطلح والمصطلح النحوى العربى - هي ما يطلق عليه أنجل المكملات لأن الرمز (E) اختصار للمصطلح (Ergänzung) .

التركيب النحوية والأبنية الصرفية

يتركز اظهر الفرق بين البعدين النحوي والصرفي عند انجل على انهما - من الناحية النظرية - بعدان متمايزان لكل منهما خصائص واضحة، ولكنهما من الناحية العملية بعدان متداخلان : للاول اتجاه أفقي والثاني اتجاه رأسي، يتعلق الأول بالتتابع والعلاقات الناشئة عنه ، والثاني بالاحلال والتغيرات المترتبة عليه ، بحيث يمكننا أن تصور هذه الصصلة الوثيقة بينهما على النحو التالي :



ويبرئ انجل - بناء على تصوره الخاص للبعدين أن النحو يمكن أن يفهم على أنه وصف الامكانية الموائمة بين عناصر لغة ما ، ذات اشكال

وأحجام مختلفة . ويطلق على التركيب المتتابة زمنيا تراكيب نحوية (Syntagma) (٧٦) . وتوجد التركيبة النحوية في مستويات مختلفة ، مثل : المركب الحرفي (على ساق) ، والجملة الفعلية البسيطة (حضر هائز) صباحا ، والجملة المعقدة (هائز الذي لم يكن قرأ يعرف ما يجب أن يعرفه) (٧٧) .

(٧٦) تجعل معجم المصطلحات مصطلح (syntagm) مرادفا للمصطلح (construction) . وهذا الترايف يؤدي الى لبس شديد إذ لكل منهما مفهوم محدد واستخدام معين لدى الاتجاهات النحوية المختلفة .
Engel, Syntax der D.G. S. 31. (٧٧)

ولا شك أن التتابع الزمني خاصية أفقية تتصل بحقيقة أن الكلام يستغرق في الزمن ، وهذا التتابع يأخذ أشكالا عدة تتدرج في التعقد ، فهو تتابع الأصوات ثم الوحدات الصوتية ثم الوحدات الصرفية وهكذا إلى أن تتشكل التكريرية النهائية وإطلاقنا على البعد النحوي لفظ (أفقي) لا يفهم من خلال اعتبار تتابع السلسلة المنطوقة ، ويجب ألا يخلط هذا التفريق بالمقابلة التي عقدها تغيير بين النظام التركيبي والنظام الأفقي لأن الحديث ينصب على المميز بين ديناميكية النحو واستتكية النحو (٧٨) .

ويرى أنجل أن وصف هذه التراكيب النحوية بأنها متواليات مجردة ، وصف غير كاف ، وليس صحيحا ، فما تزال العلاقة بين البعدين لنموذجيه قيمة خاصة والبعد الثاني يظهر في الجملة التالية ، وإمكانات الاحلال الكامنة في عناصرها ، فجملة (حضر هانز صباحا) ، على سبيل المثال تجيز الإمكانيات التالية :

يـ حـ ضـ × × ×
 الرئيس × × ×
 قريبا × × ×

تلك امثلة يمكن أن تستبدل بغيرها ، وهكذا إلى ما لا نهاية .

ومن ثم أطلق على تلك القسائم من العناصر الممكن تبادلها (Substituierbar) في المحيط ذاته تراكيب أو أبنية صرفية (Paradigma) وتتكون الأبنية الصرفية (في النحو المدرسي) من قائمة من عناصر (نهايات التصرف وغيرها) يمكن تبادلها في محيط مماثل لـ جذر الكلمة (٧٩) .

ويهمنا من هذا كله أن نحدد العلاقة بينهما ، بعد أن تحدد مفهوم كل منهما ، يرى أنجل أنه يتحتم أن يوضع في الاعتبار كلا البعدين في أشكال

(٧٨) انظر تفصيل هذه الفكرة في نظرية التبعية من ص ٢٩ - ٤٥ .
 (٧٩) لذا جاز أن نقبل ترجمة المصطلح بعبارة (تصريفات جذر ما) في بعض المواضع .

الوصف اللغوي معا دائما ، البعد التركيبي والبعد الصرفي : فكل عنصر لغوي يرد في نص ما له علاقة مزدوجة ، يتألف في العلاقة التركيبية ، ويفترق في العلاقة الصرفية (٨٠) .

وانذا ما عدنا الى الرسم السابق للبعدين أمكننا أن نفهم ذلك الائتلاف في البعد النحوي المتمثل في الخط المتصل ، والافتراق في البعد الصرفي المتمثل في الخط المتقطع ، والائتلاف ناتج في رأيي عن التتابع (Sequenz) والافتراق ناتج عن الاحلال (Substitution) .

ويضيف بعد ذلك صفة لازمة لهذه البنية الصرفية وهي عدم التحجر أو الجمود من ناحية الشكل أو المضمون أو المحيط ، ويعنى بذلك امكان حدوث تغيرات في هذا الشكل ، والدلالات المتعددة ، والمحيطات التي يقع فيها . وتتظم الأبنية الصرفية في اقسام كلامية معينة يمكن أن تحدد تحديدا توسيعيا (من خلال الاحصاء في قوائم كل بنية) وتحديدا مفهوميا (بناء على الخصائص المشتركة) (٨١) . ويمكن أن يفهم من ذلك أن تنظيم هذه العناصر يقوم على ادراج مجموعة من الأبنية الدالة على معنى محدد في قائمة مستقلة . وتحتاج هذه العملية لوضع حدود إجبارية حاسمة وقوائم مكتملة الى جهد كبير لتحقيقها .

وتتشكل الجملة في اللغات الأوربية على النحو التالي :

محيط سابق + فعل + محيط لاحق

(اسم (مسند اليه / موضوع)) () (منصوب أو مجرور ...
(محمول))

وبما أن البنية الصرفية ترتكز على مبدأ امكانية الاستبدال (أو الاحلال

كما اشترت انفا) فانه توجد دائما بنية صرفية حين تكون هناك صيغتان على الأقل يمكن تبادلهما في سياق واحد غير متغير (٨٢) .

وقد عبر تنيير عن العلاقة المتوازنة بين التركيب والدلالة بدقة من خلال مقابلة بين البناء التركيبي والبناء الدلالي وبين الشكل الخارجى للجملة .
بعبارة أدق يرى انهما على النقيض من الشكل الخارجى ، وهما يشكلان بناء الداخلى المتميز أو بنيتها العميقة . ويقابل كذلك بين نشاط العقل الذى يتم على المستوى التركيبى والنشاط العقلى الذى يتم على المستوى الدلالي ، فكلاهما متناقضان من جهة سمات كل منهما على حدة ، فالنشاط العقلى الذى تم على المستوى التركيبى ذاتى ولا ارادى . أما النشاط العقلى الذى يتم على المستوى الدلالي فهو موضوعى و ارادى .

فلم يكن التركيب اذن مفصولا عن الدلالة أبدا ، وشمة توازن بين العلاقة الدلالية والعلاقة التركيبية . وهذا التوازن الذى اتبعه تنيير أو ما أوضحتها بالمركزية التركيبية والتحديد الدلالي فقد سائر فيه تقليدا ممتدا يعد تشكيل معنى الجملة مشاركة أو تقييدا فى المعانى الجزئية (٨٢) .

كان هدف تنيير الوصول الى عمق البنية خلف التركيب السطحى والدلالة الغامضة . ورغم أن تحليلاته لم تسعفه لتحقيق هذا الهدف الا انه قدم عدة مفاهيم واستنبط اشكالا من التحليل ذى المستويات المتعددة مهدت لتطور واسع على يد اتباعه مع الأخذ فى الاعتبار أن المنهج فى حد ذاته قد تشعب عن الأصل المنطلق منه الى حد ادى بالباحثين الى استشعار شبه استقلال هذه التشعبات لاختلافها الشديد فى المفاهيم واجراءات التحليل والنتائج كما سيتضح لنا فيما يلى عند انجل بصفة خاصة .

وتورد هنا عدة افكار جديرة بالعرض وبخاصة مشكلة المستويات (Ebenen) : فكل وصف للغة يخضع لنظام محدد يمسير فى مراحل ،

Engel, Syntax der D.G. S. 34.

(٨٢)

(٨٢) نظرية التبعية من ص ٤٩ : ٥٩ . انظر تفصيل هذه المقابلة بينهما .

ومستويات مختلفة ويتبع قودا عدة . ويرى أنجل أن منهج أو إجراء الوصف هذا يمكن أن ينظم في ضريبين أساسا :

- وفق نوع القيود (القواعد) .
- وفق نوع التراكيب المنتجة .

غير أنه يرى أيضا ضرورة وجود الضريبين معا .

ويقع النوع الأول في البداية بوصفه باعنا لعملية إنتاج اللغة مضمون الكلام ، الذي يجب أن يضم أكثر من المعنى اللغوي العميق الذي يمتد الى كل المحيطات .

ويدخل في هذا أفكار تداولية (براجماتية) (٨٤) . مثل القيسود الخارجية للحديث ، وعدد المتحدثين ، وعلاقتهم ، والمعرفة السابقة ، والموقف (أو المقام) ، والجماعة .

ويعنى هنا بسؤال أساسى وهو كيف يتحول التركيب اللغوى العام الى تركيب لغوى منفرد ؟ (ويمكن أن يطلق على هذا عملية التحويل التى يمكن وصفها (٨٥) .

ومن الأفضل - فى رأى أنجل - أن يفرق من يؤسس وصفه على هذا الضرب من القواعد بين قواعد العلاقة الأساسية (علاقة الربط) ، وقواعد التحويل ، والقواعد الصوتية ... الخ . وهى كلها تنتظم فى هذا النوع انتظاما تماما . ويلاحظ هنا أيضا أن قواعد الموقع (وبخاصة قواعد إعادة الترتيب) تعد من بين قواعد التحويل . وفى هذا الجزء الأول تنتج نماذج المركبات ، ونماذج الجمل (أنماط بناء الجملة) ... الخ .

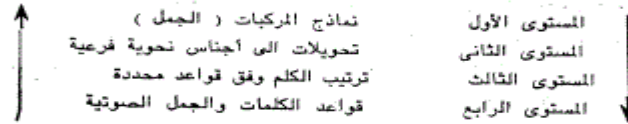
(٨٤) ترجمة لمصطلح (Pragmatik) ، وأراها ترجمة مقبولة ارتضاها
أساسا علماء اللغة المغاربية .
(٨٥) Engel, Syntax der D.G. S. 37.

تدور القضية هنا حول الائلاف مجرد للعناصر (Kombinatorik) (٨٦) محايد للمواقع . وفي الواقع تدور في بادئ الأمر حول التماذج الأساسية التي يمكن أن تنظم تنظيما تلازميا (تبعيا) ومكونيا .

وفي الجزء الثاني من هذا الضرب تتحول التماذج الأساسية ، ويكون هذا التحويل من خلال طرق محددة التي مقولات (أجناس) نحوية فرعية (وتشمل تحويلات في الزمن وفي جنس المركب ... الخ) .

وفي الجزء الثالث منه ترتب التراكيب المحايدة الموقع وفق قواعد ترتيب الكلمة ، وفيه تقدم الأمثلة الواضحة ضروريات أو احتميات ذات ترتيب صحيح ، وبعبارة أخرى تطرح الإمكانيات المختلفة من خلال إعادة ترتيب السلسلة الأفقية للكلام . وفي الجزء الرابع تلحق بالكلمات القواعد الصوتية (قواعد النطق) وبالجملة أيضا كالتطريز الصوتي المتمثل في نغم الجملة ، ونبر الجملة ، إيقاع الحديث ... الخ .

ويمكن أن نوجز هذه المستويات على النحو التالي :

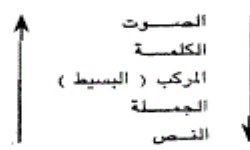


ويمكن أن ترتب هذه العمليات من أسسفل إلى أعلى ، أي أنه ثمة إمكانيتان : إمكانية الانتقال من السطح إلى عمق المعنى أو من عمق المعنى إلى السطح .

هذا بالنسبة للمستويات من خلال الضرب الأول ، أما من يقيم وصفه

(٨٦) الحق أن يقال قواعد الائلاف ، ويعنى به هنا حتمية تتابع عناصر محددة في الجملة على نحو ما (ومتها قواعد الربط ، التوالي ، التقسيم ، والتأخير ، والتغير ... الخ) .

على نوع التراكيب المنتجة ، فإنه يخطر ببساطة من البسيط الى المعقد :
من الصوت الى الكلمة ، ومن الكلمة الى المركب ، ومن المركب البسيط الى
الجملة ومن الجملة الى النص . وهكذا تتحقق المستويات في هذا الضرب
على النحو التالي :



ويلاحظ هنا الربط الواضح بين عملية انتاج اللغة وتحليل مكونات
او أجزاء القواعد النحوية أو بصورة أخرى بين عملية عقلية وأخرى
أدائية (٨٧) .

وتجدر الاشارة هنا الى أن انجل يلح على تلازم الضربين في الوجود
بحيث يساند كل منهما الآخر ، ويرجع الفصل الى علة اجرائية هي الوصف
أساسا . ومن هنا ننتقل الى الفكرة الثانية المتعلقة بصياغات التحليل أو ما
أطلق عليه تشكيل النحو (Formalisierung) . فاللغات الطبيعية
تقوم بوظيفة مزدوجة : الأولى بوصفها لغة مدروسة (Objektsprache)
والثانية بوصفها لغة وصف أو لغة واصفة (Metasprache) .
ويتعلق الأمر هنا باللغة الواصفة التي يلزم أن يتحقق فيها عدة شروط محددة .
فالتشكيل لا يمتلك أية قيمة معرفية خاصة . فهو مجرد وسيلة لنقل المعلومات
(المقولات) النحوية الى صورة موجزة ، فعلى سبيل المثال الشكل :
جملة ← مركب اسمي + مركب فعلي
ج ← م س + م ف

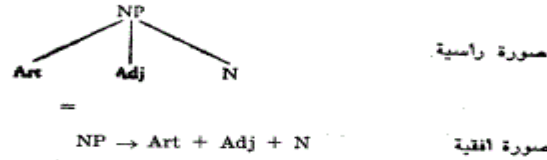
Engel, Syntax der D.G. S. 37.

(٨٧)

لا شك أن انجل قد تأثر هنا - وفي مواضع أخرى سنشير اليها - بالفكر تشومسكي
حول انتاج اللغة (Spracherzeugung) والكفاءة اللغوية (Competenz)
والاداء اللغوي (Performanz) .

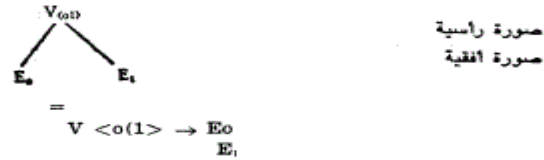
في نحو تركيب المكونات (وفي النحو التحويلي التوليدي وأثناء أخرى أيضا) ، هو صورة موجزة للمقولة النحوية : الجملة تتكون من مسند اليه (موضوع) ومسند (محمول) ، فالتشكيل إذن طريقة للكتابة أو الوصف الشكلي هو بصفة خاصة طريقة ممكنة للكتابة أو جهد لا حد له لأفضل طريقة كتابة (كافية ، واقتصادية : وصحيحة أيضا) (٨٨) .

ويتصل بالتشكيل فكرة أخرى لصيقة به وهو الرسوم التخطيطية في الوصف اللغوي بوصفها قواعد شكلية . وفي الحقيقة يعد الرسم التخطيطي (Diagramm) وسيلة وصف شكلية أيضا . وقد أشرت من قبل الى أن هذه الوسيلة ترتبط ارتباطا وثيقا بأسس التحليل في النماذج النحوية ، فهي طريقة للقراءة والتفسير تختلف باختلاف النموذج النحوي ، فعلى سبيل المثال هو في نحو المكونات على النحو التالي :



أي يتكون المركب الاسمي من أداة وصفية واسم .

وفي نحو التبعية الشكلي يختلف الرسم التخطيطي على النحو التالي :



أي تسيطر قوة الفعل <0(3)> على مكمل مرفوع (الفاعل / المسند اليه) بصور إجبارية ، وعلى مكمل منصوب بصورة اختيارية .

فالرسم التخطيطية تعد اذن قواعد جدولة . هذه الجدولة تتمثل في بعد راسي وأغصان وفروع ، هدفها تقديم صورة واضحة لمكونات التركيب والعلاقات بينها يسهل استيعابها ، فهي تقدم امكانات عرض أكثر من غيرها .

ويلاحظ هنا أنه استخدم رسوم تنيير الشجرية (Stemma) مع بعض تغيرات . فالرسم الشجري عند تنيير يبين أن تدرج العناصر أو المركبات يطابق تدرج العلاقات الأساسية . وقد حدد هرينجر خصائص ستة نجعلها هنا بأنه منظم . وغير متعدد الخطوط ومتفرع ، وله مركز واحد ومترايب . وله تفرعات من جهة اليمين وجهة اليسار (٨٩) .

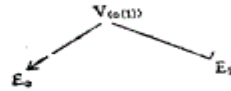
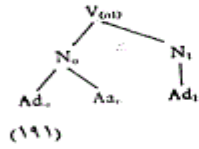
اعتمد انجل على الرسم الشجري الذي ابتدعه تنيير واستخدمه بصورة أساسية في تحوه . وهو يمين الفعل على قمة الرسم في مستوى أولى تليه المكملات والعناصر تغير الأساسية على مستويات متعددة تختلف بحسب درجة علاقة العنصر بالمفعول أساسا بوصفه المسيطر على كل التوابع بوجه عام وعلاقة العنصر ذاته بوصفه مركزا تتبعه عناصر أخرى . ولكنه أضاف عددا من العلاقات تتمثل في الرموز التالية نوجزها على النحو التالي :

1. x يوجد بين المركبين x (س) و y (ص) علاقة
|
تبعية سواء تعلق y (ص) بـ x (س) علاقة إجبارية
أو اختيارية .
 y
2. x
|
يوجد بين المركبين x و y علاقة تبعية إجبارية .
 y

3. يوجد بين المركبين x و y علاقة تبعية اختيارية .
4. يشير الى مجال المسيطر صورة لصيقة .
5. يوجد بين المركبين x و y علاقة تبعية ، من نوع أن (y) لا يرد الا حين يرد (x) .
6. يوجد بين المركبين x و y علاقة تبعية داخلية (متبادلة) .
7. من المركبين x و y يرد مركب واحد على الاكثر .
8. تبعية (x) ليست لـ (y) فقط .
9. تحول المركب (x) الى المركب (y) (قاعدة اعادة الترتيب) (٩٠) .

وأضاف كذلك مجموعة من الرموز العامة لتوابع (المحقات) الفعل ، مثل : (E) = مكمل ، و (I) = عنصر غير أساسي ، و (Ej) = مكمل محدد ، و (Ij) = عنصر غير أساسي محدد . ومجموعة من الرموز الخاصة ، مثل : (V) = فعل ، (N) = اسم ، و (AB) = صفة ، و (Ad) = اشارة .

ويفرق بين نوعين من الرسوم التخطيطية : الأول رسم تخطيطي عام ، والثاني رسم تخطيطي مفسر ، مثل :



وهذا يختلف اختلافا تاما عن الرسم الشجري البسيط والرسم الشجري (٩١) المتطور اللذين وصفهما تنيير وركب عليهما عدة امكانات تجريبية (٩٢) .

Ebenda, S. 46.

(٩١)

(٩٢) انظر تفصيل ذلك في نظرية التبعية من ص ٢٢ : ٢٦ ، و ص ١٦١ .

المسيطر الخارجي والمسيطر الداخلي

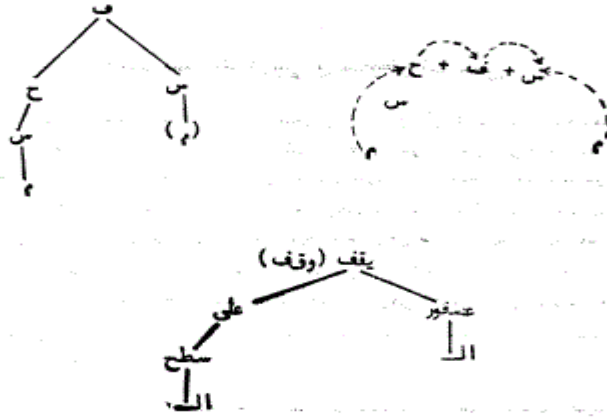
يرتكز التحليل في النموذج التبعي بوجه عام على قاعدة أساسية وهي أن العلاقة في التراكيب المتدرجة تتمثل في نظام رأسى يوضع على قمته عنصر يطلق عليه المسيطر الذى يتحكم في عناصر أخرى تعود عليه ، وهو عند تنيير (régissant / Regens) وهو يحتل باستمرار قمة التدرج ، ويطلق على العناصر التى يحكمها أو التى تتبعه وتدور فى فلكه ولا يمكن أن تنفصل عنه ، التوابع ويشار اليه عموماً بالمصطلح (Satellit) ، وهو عند تنيير (Subordonné / Dependens) ، وهى عناصر تالية للاولى فى التدرج . ويراعى هنا أيضا انه كلما زادت عناصر الجملة زادت العلاقات وتعدد التدرج .

بيد أن انجل يعقد مقابلة بين عدة مصطلحات ومفاهيم اتخذت تحديداً خاصة لديه ، فقد أقر بوجه عام بالمقولة الاولى وهى أن المسيطر والتابع مصطلحات دالة على علاقة التبعية بشكل أساسى . وتتضح من خلال الرسم التخطيطى التالى للتبعية . فالمركب الاسم : صديقى القديم . يعرض على النحو التالى (٩٢) :



والتركيب الفعلى : العصفور يقف على السطح . يعرض على النحو التالى:

(٩٢) تفسير الرموز : س = اسم ، ض = ضمير ، م = مشير ، ف = فعل
ج = حرف .
يلاحظ هنا أننا استخدمنا أمثلة تختلف عن الامثلة التى استخدمها انجل ، وذلك تجنباً لما ينتج عن الترجمة من عدم وضوح أفكار المؤلف للفروق التركيبية الواضحة بين اللغتين .



فالاسم في الرسم الأول المسيطر على عنصرين تابعين له هما الضمير والصفة أما في الرسم الثاني وهو أكثر تعقيدا ، فالفعل هو المسيطر الذي يحكم التركيب بأكمله تتبعه العناصر الأخرى كالمركب الاسمي والمركب الحرفي ، ويطلق - بناء على ذلك - مصطلح (Regens) على هذا العنصر ، ومن ثم يمكن أن نعدده العنصر المسيطر الخارجي .

غير أن هذه العناصر الأخرى تتحكم في عناصر تالية لها تتبعها ، فإداة التعريف (المسيطر) تابعة للاسم ، العنصر العلوي هنا بالنسبة لها ، والحرف بوصفه عنصرا علويا أيضا من جهة التبعية يتحكم في الاسم ، والأداة معا ، والاسم داخل تركيب تالي يتحكم في الأداة . وهكذا تدين عملية التبعية من هذا التدرج ، ويلاحظ أن العناصر الأخرى (غير الفعل) تابعة (من جهة الفعل) - ومسيطرة (من جهة العناصر التالية لها) ، ومن ثم يطلق عليه مصطلح (Nukleus و Kern) ويفهم على أنه العنصر المسيطر الداخلي (٩٤) . فهو إذن لم يكتف بمصطلح واحد للدلالة على العنصر في الحالين ،

وانما قابل بين الحال الأولى بوصفه العنصر الخارجى والثانية بوصفه العنصر الداخلى ، ويتبغى هنا أن نشير إلى أنه يختلف فى هذا اختلافا واضحا عن تحليل تنيير الذى استخدم مصطلح (noeud / Nexus) الذى يعنى عنده المركب المكون من مسيطر وتابع له أو عدة توابع ، وهو معادل تنظيرى للجملية وهذا المكون (العقدة) الذى عزا إليه قيمة تركيبية محددة ، غير قادر على تحمل قيمة جديدة نشأت بإدراج الجانب الدلالى ، ومن ثم كان عليه أن يبحث عن مصطلح جديد أكثر تركبا أو تعقدا ، قادرا على تحمل القيمة الجديدة المتحققة بعد جمع الجانبين التركيبى والدلالى معا ، وهذا يدفع ما وجه إليه من تهمة إهمال الجانب الدلالى فى تحوه أو اعتبار تحوه من الانحاء الشكلية الى غير ذلك من الآراء التى فصلناها فى مواضع أخسرى (٩٥) .

فقد انتهى حقيقة الى نتيجة واضحة مفادها استحالة الفصل بين العلاقة الدلالية والعلاقة التركيبية ، وقد جعله ذلك يرى التوازى بينهما أحيانا ، والتشايك فى أحيان أخرى ، بيد أنه لا يرى مطلقا أى تناقض فى المقابلة بين ما هو تركيبى وما هو دلالى بالنسبة للعلاقات ، وللمواضع التى تربط بين العلاقات أيضا ؛ فكما توجد علاقات دلالية تختلف عن العلاقات التركيبية، فإنه يوجد فى مواضع ما - حيث يحدث التقاء بينهما - مواضع دلالية تختلف عن المواضع التركيبية (٩٦) .

وقد وجد تنيير ضالته المنشودة فى التركيب المحورى (nucléus) ، فهو وحدة معقدة - خلافا للمحور الذى لا يكون إلا عنصرا واحدا دائما ، فيمكن أن يتكون من عنصر واحد أو من عدة عناصر - فكلهما مترادفان من جهة الاشتراك فى الوظيفة التركيبية وغير مترادفين من جهة أن الثانى يحمل وظيفة دلالية لا تتوفر فى الأول .

ولذلك عد تنيير هذا التركيب الوحدة التركيبية الجوهرية ، أو المادة

(٩٥) انظر تفصيل ذلك فى نظرية التبعية ص ٢٥ ، وما بعدها و ص ٦٥ وما بعدها .
(٩٦) السابق ص ٦٧ .

الأساسية للبناء التركيبي للجملة أو بعبارة أكثر تحديدا هو الخلية التي تجعل الجملة عضوا حيا (٩٧) .

وهكذا فإن تغيير قد شكل من خلال ادراجهم مجموعة من المفاهيم والمصطلحات الخاصة نظرية أرسطو التبعي ، غير أن اتباعه قد خرجوا على تلك المفاهيم والمصطلحات خروجاً بيئاً يلزمنا ضرورة عدم الخلط بين المفاهيم رغم الاتفاق الجزئي في المصطلحات . ومن هنا يمكن أن نستخلص من تحليل انجل السابق عدة نتائج ، بعد أن نفرق بين مفهوم (Dependens) (Satellit) ، فهما عنده غير مترادفين ، ويتضح ذلك من خلال المركب الحرفي التالي :



— على السطح الجديد .
فهذا المركب يتكون من مسيطر
(الحرف) وتابع له هو الاسم
(Dependens) وتتابع للاسم
تلتحق به هي الأداة والصفة
(Satellit) .

وهكذا فإن اللواحق الأخيرة ليس لها إلا مسيطر داخلي واحد هو الاسم ، بخلاف الفعل ويكتمل هذا التصور من خلال الرسم التخطيطي التالي:

(٩٧) انظر تفصيل ذلك في : نظرية التبعية ص ٦٧ ، ٦٨ ، ٦٩ .
ويلاحظ هنا رفضه أساساً لمصطلح (كلمة) ، فهو في نظره مصطلح قاصر ،
فهو يوصفها جزءاً بسيطاً في السلسلة المنطوقة ليست إلا الوحدة اللفظية للجملة .
وعلى النقيض من ذلك يشكل التركيب المحوري (التوحي) وحدتها التركيبية ص ٧١ .

- (ف) الفعل هنا المسيطر الخارجى
(Regens)
↓
(ح) الحرف مسيطر داخلى (على الاسم)
(Nektelus)
↓
(س) الاسم مسيطر داخلى (على الأداة)
+ تابع لحرف (Depedens)
↓
(م) الأداة تابعة للاسم (Satellit)



وعلى هذا فإنه لا يوجد فى التركيب الا مسيطر خارجى واحد
(Regens) ، ويتبع كل مسيطر خارجى مسيطر داخلى واحد أو أكثر
(Nektelus) ، ويتبع كل مسيطر داخلى واحد أو أكثر
(Depedens) ، ويتبع كل تابع ملحق واحد أو أكثر (Satellit)
وهذا الأخير يحتل المرتبة الأخيرة فى سلم التدرج الذى يبدأ من أسفل إلى
أعلى ليبيان علاقات التبعية (انظر الاسهم فى الشكل السابق) ، أو من أعلى
إلى أسفل لبيان العناصر المسيطرة (٩٨) .

المركبات والعناصر

يفرق أنجل بين المركبات أو الضمائم (Phrasen) والعناصر (Glieder) معتمدا على تصورات وحدود وردت في النحو التقليدي وفي النحو التحويلي التوليدي فهو يرى أن النحو التقليدي يعد (أمام البيت) في جملة مثل :

— ثقف ليلى أمام البيت .

عنصرا (Glieder) أو عنصر جملة (Satzglied) ، وهو لا يستوعب بذلك حقيقة هذا المكون الذي يتجاوز هذا المفهوم المحدد للعنصر في النحو التقليدي بوصفه وحدة مستقلة ذات وظيفة محددة في الجملة . ومن ثم فإن طبيعة عناصر الجملة وعددها مثار خلاف كبير بين اللغات المختلفة بسبب العلاقات النحوية المختلفة في الجملة ، وقد حددت هذه العناصر في النحو التقليدي بخمسة عناصر ينفصل كل منها عن الآخر ، وهي : المسند (المحمول) والمسند اليه (الموضوع) ، والمفعول والظرف ، والتابع (٩٩) .

فهذه العناصر الخمسة عاجزة عن استيعاب الكم الهائل من الامكانيات في اللغات المختلفة بالإضافة الى ما أشرنا اليه من أن مصطلح (عنصر) سطحي قاصر عن الوصول الى عمق المكون . ومن ثم رأى أن يعدل عنه ويستخدم مصطلحا له مفهوم أدق قادر على تمثيل حقيقة المكون من جهة ، وله صفة الشمولية بحيث يصطلح للتطبيق في لغات مختلفة ، ورأى أن أفضل مصطلح لتحقيق ذلك هو (Phrase) مركب أو ضميمية المستخدم في النحو التحويلي التوليدي (١٠٠) ، ويحدد مسيطره نوعه ، فإذا كان المسيطر فعلا فهو مركب فعلى وإذا كان اسما فهو مركب اسمي ٠٠٠ الخ .

(٩٩) هذه العناصر هي :

Prädikat, Subjekt, Objekt, adverbial Bestimmung und Attribut.

(١٠٠) يعنى النحو التحويلي التوليدي بمفهوم المركب في تقسيم الاول للجملة الى مركب اسمي ومركب فعلى فقط حيث تظهر بعد ذلك عناصر الجملة المختلفة التي تختلف في اقسامها ومفهومها عما ورد في النحو التقليدي .

ويمكن أن ينقسم قسمين ، قسم مستقل عن محيطه ويطلق عليه (Kontextfrei) وقسم لا مستقل عن محيطه ويطلق عليه (kontextabhängig) مقامى *

وبناء على المسيطر الداخلى السابق تتحقق أقسام المركبات ويتضمن كل مركب كلمة على الأقل - وهذه الأقسام عند انجل تسعة هي :
مركب فعلى (VP) ومركب اسمى (NP) ومركب ضميمى (PP)
ومركب ربط (SP) بمركب ذو رابط (KP) ومركب حرفى (TP)
ومركب ذو عاطف (UP) ومركبات أخرى (RP) * وسنفضل الحديث عن كل مركب على حدة فى موضع نال * والفعل هو وحده الذى يحدد توابعه فى هذا النموذج . ويعنى بها - تحديدا - عدد المكملات تبعا لخاصية الفعل ذاته - ومن ذلك الاختلاف تتشكل الأقسام الفرعية للفعل : فلا يتقيد بمركب ما لتكوين القاعدة ، وهذه المركبات تشكل صور التبعية * وبناء عليه فإنها تسيطر على عدد محدد من العناصر تختلف باختلاف أنواع المركب (هل هو فعلى أم اسمى أو وصفى ... الخ) * فالعناصر من خلال هذا التصور ليست إلا مكونات يفتارها المسيطر المباشر عليها *

وأظن أن التوضيح السابق يفسر الفرق الذى عقده انجل بين المركبات والعناصر من جهة ثم المفهوم الخاص الذى استخدمه حين استعار مصطلح المركبات من النحو التحويلى بحيث اتخذ صورة فارقة هنا عما شاع استخدامه هناك وكذلك المفهوم الخاص الذى استخدمه حين نقل مصطلح العناصر من النحو التقليدى إلا أنه مفهوم مخالف فى هذا البناء النحوى لنموذج انجل من حيث علاقتها (بوصفها مكونات مباشرة) بالمسيطر فى المركب الذى تسيطر فى فلكه ، من جهة ثانية *

وقد أضاف انجل بادراجه فصلا بين المركبات اللامقامية والمركبات

Engel, Syntax der D.G. S. 94 ff.

(١٠١)

سنلاحظ فيما يلى اختلافات كبيرة بين أشكال المركبات عند القابلة ، ولكننا على كل حال سنعتنى بما يخدم البحث. انظر تفصيل كل مركب فى كتابه السابق ص ١٢٢: ١٤٧ *

المقامية بعدا تداوليا في النحو ، ويلاحظ هنا التبعية القائمة بين العناصر والمقام من ناحية والركب والمقام من ناحية أخرى كما سنبين بالتفصيل فيما يلي ، فاذا قدم المقام شيئا ما لتصنيف مركب ما ، فإن هذا المركب يوصف بأنه (مقامي) ، وإذا لم يحدث ذلك فهو (لا مقامي) .

وينبه انجل أخيرا الى عدة أخطاء تقع عند التطبيق . أولها أن يستخدم مفهوم المركب حين يلزم أن يؤتى بمفهوم العنصر ، وثانيها أن يطلق على مركب ما عنصرا حين لا يكون المسيطر الخارجى معروفا وإنما المسيطر الداخلى ، حيث أن وجود المسيطر بوجه عام يلزم إطلاق مصطلح (مركب) على التركيب الذى يضمه ، وثالثها أن يرتكز على استخدام مفهوم العنصر بدلا من مفهوم المركب (كما هى الحال فى كتب النحو المدرسى والنحو التقليدى) (١٠٢) ، فينتج عن ذلك اضطراب فى المفاهيم ، وتداخل فى التحليل ، وقصور المصطلحات عن تقديم تحديد دقيق لما تعبر عنه .

ويعد من بين المركبات أو الضمائم التسعة السابقة أربعة مركبات أساسية هى المركب الفعلى (VP) والركب الاسمى (NP) ، والمركب الوصفي (AP) والمركب المسرفى (TP) . والمركب الفعلى (Verbalphrase) تركيب مسيطره الداخلى فعل وتعد تلك التراكيب - فى الحقيقة - جملا ، وهو يتكون من : فعل + مكمل/فعل + مكمل + عنصر غير أساسى ، مثل : يأتى المسكين غدا .

أما المركب الفعلى المحدود أو المختصر فهو المكون من : فعل + مكمل فعلى / فعل + تركيب مساعدى معقد (Auxiliarkomplex) ويطلق عليه بوجه عام تركيب فعلى معقد (Verbalkomplex) ، مثل : اظن أن هذه حقيقة / كانت الليلة مقمرة .

والمركب التابى (Adnominalphrase) ينقسم الى قسمين : المركب الوصفي (Adjektivphrase) والمركب الإشارى (Determinativphrase) أما المركب الوصفي فهو مكون من صفة + مكمل + عنصر غير اسمى ، مثل :

قادر على العمل ، اثم قلبه • أما المركب الاشارى فيعنى به محددات الاسم
مثل أسماء الاشارة وكل وبعض ... الخ . مثل : كل هؤلاء الناس •

والمركب الاسمى (Nominalphrase) مكون من : اسم + مكمل +
عنصر غير اساسى . مثل : دين قويم ، بلاء فى الحرب ، شجرة سجدت •

أما المركب الضميرى (Pronominalphrase) فيكون الضمير فيه
هو المسيطر الداخلى ، ويمكن يتفق من الناحية التركيبية مع المركب الاسمى ،
مثل : انت يا غافل •

ويلاحظ أن المركبات السابقة تتفرع الى عدة فروع تحتية لا يتسع المقام
لتفصيلها •

أما المركب الربطى (Subjunkturphrase) فيعنى جملة فعلية
متضمنة ذات رابط ، وهو ما درج ان يطلق عليه الجملة التابعة أو الفرعية ،
مثل : لأن القناعة زادى •

أما المركب ذو الرابط (kopulapartikelphrase) فيشبه المركب
الوصفى الا ان له امكانات بناء ضئيلة ، مثل : مساو تماما •

أما المركب الحرفى (Präpositionalphrase) فيتكون من : حروف
+ عمل اعرابى + مركب، متضمن (اسمى أو وصفى أو ضميرى) ، مثل :
فى يوم آخر •

أما المركب ذو العاطف (Konjunkturphrase) فيتكون من :
عاطف + عناصر من نمط واحد ، إذ ان العاطف يعد هنا مسيطرا عليها ،
مثل : على وخالد •

أما المركبات الأخرى (Restphrasen) فتتضمن فى مركبات
مغايرة لما سبقت وربما فى مركبات مطابقة ممكن بناؤها أو محتملة • ويتبع
ان يلاحظ هنا أيضا أن المركبات لا تتحدد الا من خلال مسيطرها الداخلى ،
وليس من خلال العناصر التابعة •

العمل وقوة الكلمة

حرص انجل على ايضاح الفرق بين العمل (Rektion) وقوة الكلمة (Valenz) وهي مسألة أساسية أيضا في النحو التبعي إذ أن أصحابه رفضوا المقولة التي تدعى أنهما مترادفان ولا فرق بينهما على الإطلاق - رفضا شديدا . غير أنهم اختلفوا فيما بينهم في عرض مبررات هذا الفصل والأمثلة الدالة عليه ، وأن جمع بينهم جميعا اتفاق على لسزوم الفصل بينهما -

وبهنا هنا رأى انجل في هذه المسألة فهو يرى أنه يمكن لكلمة مسا (فعل / اسم / صفة ٠٠٠) أن تتحكم في عناصر أخرى أو تسيطر عليها (regieren) ، وهذه العناصر التابعة (Dependentien) بوصفها مجرد عناصر تتصدد من خلال علاقتها بمسيطرها (Regens) ويتكون من المسيطر والعناصر المحكومة وحدة يطلق على المركب أو الضميمة (Phrase) (١٠٣) وهذه الخاصية يطلق عليها قوة الكلمة (أو قوة العمل أحيانا) - في مقابل اصطلاح النحو التقليدي على استخدام مصطلح العمل بوجه عام للدلالة على هذا المفهوم -

ويلاحظ هنا ضرورة التفريق بين الاستخدام في النحو التقليدي ، وفي هذا النحو لأن العمل ينحصر في الأول والثاني على تأثير عنصر ما في عناصر الجملة الأخرى من جهة الاعراب (ومن هنا تكونت الحالات الاعرابية المختلفة) . ولا خلاف بينهما في هذا - وإنما يكمن الخلاف في أن مصطلح قوة الكلمة أشمل من مصطلح العمل، فهو لا يقتصر على التأثير الاعرابي فقط - بل يتجاوزة الى وسائل أخرى للتأثير تبين آخر الأمر تبعية عناصر ما في

(١٠٣) الكتاب السابق ص ٩١ -

ومن هنا يتبين تخوفنا من اطلاق مصطلح قوة العامل على (Valenz) حتى لا يزول من خلال هذه الترجمة الفرق الذي يميزه عن العمل (Rektion) وهو ما أكد أصحاب هذا الاتجاه ضرورة التمييز بين المفهومين - ومن ثم فالتنا ما نزال نرى قلنا في هذا المصطلح المترجم -

الجملة لعنصر محدد تبعية ولأيقية . ويمكن أن يوضح الرسمان التاليان العلاقة بين المفهومين في الاتجاهات المختلفة داخل هذا النموذج :



ولا شك أن انجل قد تبع تنيير في هذه المسئلة ، غير أنه لم يتناول إلا الفعل ، وقد قارن تنيير - لتوضيح مفهوم المصطلح الذي أدرجه في نحوه - بين هذه القدرة للفعل (أي طلب عدد محدد من العناصر الأساسية) وتكافؤ الذرة . غير أننا ينبغي أن نفرق هنا بين قدرة الكلمة (Fähigkeit des Wortes) عند تنيير وانجل . وقيمة الكلمة (Wertigkeit des Wortes) عند غيرهما .

فقوة الفعل عنده تعنى أن عدد العناصر التي يسيطر عليها الفعل ، ويمكن أن نقول مع قليل من التجاوز أحيانا التي يعمل فيها (١٠٤) .

ورغم أن تنيير لم ينص صراحة على نسبة الوظيفة الأساسية في الجملة إلى الفعل ، فإنه عده العنصر الوحيد فيها غير التابع فهو لا يكون إلا مسيطر، وهو مركز الجملة . ويتعكس ذلك بوضوح في تحليل انجل للجملة كما أنه يتجلى بصورة لا خلاف حولها في مفهومها .

واستمر في تتبع الفكرة محمدا أقسام الأفعال بناء على عدد العناصر

(١٠٤) نظرية التبعية ص ١٨٤ -

وانظر هامش ٢٢٠ بخاصة حول الفرق بين مصطلحي (Valence), (Rektion)

الأساسية (actants) التي يحكمها كل قسم أو كل مجموعة على حدة ، وهي عنده أقسام أربعة هي : (avalente V.) أفعال بلا قوة و (divalente V.) أفعال لها قوة واحدة (لازمة) ، و (monovalente V.) أفعال لها قوتان (متعدية) ، و (trivalente V.) أفعال لها قو ثلاثة (متعدية الى مفعولين) ، وأخيرا (tetravalente V.) أفعال ذات قوى أربعة (متعدية الى ثلاثة مفاعيل) ، ثم أعقب ذلك ببحث العلاقة بين هذه العناصر من خلال اطار حالات الفعل ، ثم بحث القوة الاضافية المتحققة من خلال التحويل (١٠٥) .

ويلاحظ هنا أن تبيير قد وضع الخطوط الرئيسية العامة لهذه الفكرة ، غير أنه لم يستقص الامكانات التي يختص بها كل فعل بحيث يشكل البناء الأساسي والتفريعات الخارجة عنه مكانا محيدا في خطة مواقع الأفعال . وما يلي ذلك من تحديد ورصد معجمي لأفعال اللغة - كما أنه لم يعن بعمل أقسام الكلام الفرعية ، وقوة العناصر الفعلية الأخرى مثل المصادر والمشتقات والصفات . ويلاحظ هنا أن قسما كلاميا له عمل محدد بشكل عام ، ولكن التفريعات الخارجة عن القسم الكلامي ذاته لا يكون لها العمل ذاته (١٠٦) .

ويمكن أن ينتج عن تصنيف قسم كلامي ما كالفعل ، والأقسام التالية : أفعال مفعول (متعدية) ، أفعال مجرور ، أفعال اضافة ، أفعال اتجاه ، أفعال لازمة ... الخ (١٠٧) .

(١٠٥) انظر تفصيل ذلك في نظرية التبعية من ص ١٨٩ : ٢١٥ .
(١٠٦) انظر على سبيل المثال تحليل امكانات الفعل (ض ر ب) .
(١٠٧) عني النحاة في العربية بتقسيم الأفعال وفق عملها الى أقسام رئيسية مثل: لازمة متعدية ... ووفق مدلولها الى أقسام فرعية ، غير أننا نرى أنه يمكن إعادة تصنيفها بناء على معايير جديدة في اطار تصور مغاير .

المكملات والعناصر غير الأساسية

عرفنا فيما سبق أن هذا النموذج قد عنى بمسألة التفريق بين المكملات والعناصر غير الأساسية ، ولا شك أن الحديث عن قوة الكلمة يدفعنا في خطوة تالية الى وضع المعايير التي وضعها انجل للفصل بينهما موضع اختبار .
وقد أسس تنيير في تقسيمه البديل لعناصر الجملة الى عناصر أساسية (actants) وعناصر غير أساسية (circonstants) على معيارين شكلي ودلالي ، فأشار الى أن العنصر الأساسي من وجهة النظر الشكلية هو اسم أساسا تابع للفعل - ومن ثم يطابق في النحو التقليدي الفاعل والمفاعيل بوصفها عناصر محددة لذلك القسم الكلامي - بينما العنصر غير الأساسي ظرف ، تابع للفعل أيضا ولكنها تبعية ذات واسطة أي أقل ارتباطا . أو من وجهة النظر الدلالية يشكل العنصر الأساسي مع الفعل وحدة . وهي وحدة مستمرة ؛ فمعنى الفعل غير مكمل بدون معنى العنصر الأساسي .

ولكن انجل اعتمد على اختبارات الحذف والاستبدال والاحلال وغيرها ليميز بينهما . وانتهى الى أن المكملات عناصر ضرورية (notwendig) وهي اجبارية أيضا (obligatorisch) ، ومكونية أو مؤسسية (Konstitutiv) الى غير ذلك من الصفات المميزة لها . وعلى العكس من ذلك فإن العناصر غير الأساسية جائزة الحذف (weglassbar) وهي اختيارية (fakultativ) أيضا ، وحررة (frei) الى غير ذلك من الصفات المميزة لها (١٠٩) .

غير أنه يستدرك على ذلك فيرى أنه توجد مكملات ممكنة الحذف أحيانا - خلافا لما تقدم - مما ينتج عنه تعديل وصف المكملات الى اجبارية واختيارية .
أما العناصر غير الأساسية فهي - بشكل واضح - ممكنة الحذف دائما .

(١٠٨) نظرية التبعية ص ١٢٢ .

(١٠٩) انظر تفصيلا لآراء الباحثين المختلفة حول هذه المسألة في الفصل الاول/

المبحث الثالث .

ويدهى أن المكملات ما تزال تشكل مشكلة لديه ، لم يستطع أن يحسم حلها ، فلا يمكن أن نقبل هذا التمييز الناقص قبولاً نهائياً ، ولكنه يضيف توضيحاً آخر من خلال التحليل التالي للمركب الاسمي :

• الحاجة الى الأمان في عصرنا

في هذا المركب مسيطر داخلي منحصر في القسم الكلامي الفرعي وهو هنا قائم على الحرف (الى) + الاسم التالي ، ومن ثم فهذا الحرف غير ممكن تبادله بحرف آخر (nicht austauschbar) ، أما المركب الحرفي الآخر (يوصف محضاً ظرفياً) فإنه يمكن أن يرد في مسيطرات داخلية أخرى ، ومن ثم فهو عنصر حر .

وهكذا فإنه يوجد فرق مهم بين العناصر التي يمكن أن تتبع عناصر قسم كلامي ما ، والعناصر التي يمكن أن تتبع قسماً فرعياً من أقسام الكلام . والعناصر الأولى هي العناصر غير الأساسية والثانية هي المكملات العناصر المميزة لقسم كلامي فرعي .

اذن تنحصر خصائص المكملات في المصطلحات الآتية :

- ضروري ، حيث يمكن أن يكون أي عنصر غير محدد في نص ما .
- اجباري ، وهي العناصر الحتمية وفق قواعد نحوية .
- اختياري ، وهي العناصر التي لا يؤدي حذفها الى جمل غير صحيحة نحويًا (١١٠) .

فالمفعول (كفيلاً) في جملة : (يحتاج كفيلاً) مكمل اجباري .
أما المفعول (خبزاً) في جملة : (يأكل خبزاً) فمكمل اختياري .

ورغم التحديدات السابقة فمازلت لا أرى فرقا بين المفعولين ، وما يزال الفصل بينهما غير حاسم رغم ربطه بين (الاجباري) و (الصحة النحوية)

و (الاختياري) و (المقبولة) وهي أدنى من الأولى الا أنها ما تزال جيدة ولا يمكن عدّها من الجمل غير الصحيحة نحوياً (١١١) .

وتحدد مكملات الجملة سواء اكانت اجبارية أو اختيارية بأنها ملحقات اقسام فرعية للفعل التام . ويحدد انجل بشكل عام اقسام مكملات الجملة في (١٠) أنواع ويشار الى هذه الاقسام بالرمز (E) وهي على النحو التالي :

— **مكمل مرفوع** (Eo) ، وهو يطابق في النحو التقليدي (المسند اليه / الفاعل / الموضوع ، والمحيل الدال عليه ضمير في حالة رفع ، مثل : يقرأ زيد درسه ، أختي دعنتي ، ان تعود ثانية تفعل خيراً ، رؤياك تسعد . وعلى فانه يوصف بانه مركب اسمي (3, 2, 1) وأ كل ما يمكن تبادله مع مركب اسمي (4, 5) (١١٢) .

— **مكمل منصوب** (E¹) ، وهو يطابق في النحو التقليدي (المفعول المباشر المنصوب) ، والمحيل الدال عليه ضمير في حالة نصب ، مثل : يقرأ زيد درسه ، أختي دعنتي ، هذا الخير آدمي قلبي .

ويمكن ان يتحقق في شكل جملة تابعة فرعية مثل : **أمل رؤيتك ثانياً قريباً** (في العربية مفرد) ، **أمل ان تحتفظ بوثيفتك** . ظننته زيد قائم .

أما المكمل (ثلاث) في جملة : — استمر الامتحان ثلاث ساعات . فلا يمكن تبادله بمحيل منصوب .

— **مكمل اضافة** (E²) ، وهو يطابق في النحو التقليدي الاضافة (Genitiv) وهو يرد مع افعال قليلة مثل : bedürfen (أفترق الي) ، وليس له مقابل في العربية .

(١١١) انظر المناقشة التفصيلية لهذا الرأي في الفصل الاول ، البحث الثالث .
(١١٢) وهكذا فان (Ea) ضمير الشأن / اللصة / الحكاية ، غير ممكن تبادله ، فهو ليس عنصر جملة ، وليس مكمل جملة .

— **مكمل جسر (E²)** ، وهو يطابق في النحو التقليدي المفعول غير المباشر (Dativ) والمحيل الدال عليه ضمير في حالة جر ، وهو يرد مع أفعال محددة مثل helfen (أن يساعد) (Er half oft seinem Vater) (ساعد أباه غالبا) ، وليس لها مقابل في العربية أيضا (١٧٢) .

— **مكمل حرفي (E_i)** ، وهو يطابق إلى حد بعيد المفعول الحرفي في النحو التقليدي والمحيل : حرف خاص + ضمير في حالة اعرابية خاصة (مع الأشخاص) / أداة (مع الأشياء) ، ويرد مع الأفعال ذات الحروف (Präpositional verb) ، مثل : فكسر في ، اعتمد على ، رغب عن ... الخ .

— **مكمل موقعي (E_o)** ، ويظهر في النحو التقليدي بوصفه مكملا ظرفيا أو مفعولا ظرفيا ، والمحيل هنا : ثم ويمكن أن تتبادل المركبات الظرفية مع مركبات أخرى ، مثل : يسكن عند البحر . (في القاهرة ، على السطح ، هناك ... الخ .

وهو يعود هنا إلى اعتبار هذه المحددات الظرفية مكملات ، لأن أدوات الموقف (Situativa) — في رأيه — اجبارية ، أما العناصر غير الأساسية فغالبا ما تكون اختيارية . وهذا يؤكد أن كل المحاولات التي بذلت للتفريق بين المكملات والعناصر غير الأساسية لم تثمر حتى الآن ولم تقض إلى نتائج مقبولة مقنعة .

— **مكمل اتجاهي (E_o)** ، ويظهر في النحو التقليدي بوصفه

(١٧٢) يلاحظ هنا أن المجرور في الألمانية مثلا ينقسم إلى مجرور اتجاهي (Dativus sympathicus) ، ومجرور مضموني (Dativus incommodi) ومجرور تأثيري (Dativus ethicus) ، ومجرور نسبة (Pertinenzdativ) ويشار إليها بالرموز (E_o ، E_i ، E_o ، E_o) .
انظر تفصيل ذلك في كتاب انجل من ص ١٦٥ : ١٧٠ .

مفعول اتجاه ، والمحيل : من هنا / هناك ، الى هناك * ويرد مع الأفعال الدالة على اتجاه (حركة من مكان الى آخر ، مثل : ذهب ، سافر ، رحل الخ)

— **مكمل مجمل (جامع) (E₇)** ، ويظهر في النحو التقليدي مستندا اسميا (محمولا) * وربما لا تكون هناك مكملات ولا أفعال حقيقية ، بل روابط محضة (kopula) والحق انه تقسيم كم في كم آخر ، ويرد مع أفعال مثل : يكون ، يصير ، يبقى ، يدعى ، يسمى الخ) *

— **مكمل كيفي (E₈)** : ويظهر في النحو التقليدي بوصفه مستندا وصفيا (محمولا) وعند جلنثس عنصرا غير أساسى دال على النوع ، وفي معجم (بوردن) مكملا نوعيا ، ويرد مع أفعال مثل : يكون ، يعد ، يبدو ، مثل :

- | | |
|--------------------------|--------------------|
| — Sie ist durstig | * هي (تكون) عطشى |
| — Es gilt als lasbar. | * يعد مقروءا |
| — Es scheint geniessbar. | * يبدو انه ممتع |

— **مكمل فعلى (E₉)** ، ويظهر بوصفه مكملا خاصا ، وتعنى هنا الجمل المصدرية التابعة للفعل ، أو جمل تابعة أخرى يمكن تبادلها مع مكملات بسيطة أخرى ، مثل : ترك الأطفال يغنون * ظن أنى لم أتقيه *

والمحيل هنا : وقع ، حدث ، كان * ويلاحظ انه يرد مع أفعال الصيغة (Modalverben) ، وأفعال الظن والتفكير ، والصيفية *

— أما المكمل الحادى عشر فهو مكمل يعبر عن اختلاف كمي ، مثل (ثلاثة في جملة : نقصت ثلاثة أرطال * و (درجتين) في جملة : ارتفع مؤشر الحرارة درجتين *)

وهكذا يمكن أن نوجز المكملات العشرة (من E₀ الى E₉) — مكملات جملة ذات تبعية للفعل التام وأقسامه الفرعية — على النحو التالى :

E_0 مكمل مرفوع — E_1 مكمل منصوب — E_2 مكمل إضافة
 E_3 مكمل جر E_4 مكمل حرفي — E_5 مكمل موقفي — E_6 مكمل
انجاهي — E_7 مكمل مجمل ، E_8 مكمل كيفي — E_9 مكمل فاعلي .

ويلاحظ أخيراً أنه عندما يمكن أن تحقق مكملات معينة من خلال جمل
تابعة (عامة غير محددة (اختيارية)) فإنه لا بد من تحقق شرطين :

— أن تضم الجملة العليا (الرئيسية) رابطاً اختيارياً أساسياً ،
كافياً — في الغالب في الجملة التابعة (رابط بين الجملتين) .

— أن تضم الجملة التابعة (الفرعية) عنصراً مشابهاً لهذا الرابط
من الناحية النحوية السطحية (١١٤) .

أما القسم الثاني وهو ما أطلق عليه غير أساسية (Angaben)
أو عناصر الجملة غير الأساسية (Satzangaben) فإنها تشكل جزءاً مهماً
من الجملة .

ويرى أنجل أنهما يمكن تنظيمهما وفق اعتبارين : وفق الشكل
(Ausdrucksform) ووفق المضمون (Inhaltsform) .

أولاً — تنظيم عناصر الجملة غير الأساسية وفق الشكل :

- ١ — مركبات حرفية (TP) ، مثل : رأيت في المحطة .
- ٢ — مركبات أدواتية أخرى (RP) ، مثل : رأيت هناك .
- ٣ — مركب وصفي (A&P) ، مثل : قرأت خطابها بمتعة .

(١١٤) لم نعن إلا بالتصنيف الرئيسي للمكملات . أما التفاصيل الواردة داخل
كل مكمل لم أر ضرورة ولا جدوى حقيقية من تتبعها لأن المقام لا يتسع لذلك ، ويخرج
ذلك عن هدف البحث . ومن يرقبها أهمية فليرجع إلى كتاب أنجل :
Engel, Syntax der D.G. SS. 158 : 179.

- ٤ - مركب اسمي منصوب (NP_i) ، مثل : انتظرت ثلاث ساعات .
٥ - مركبات اسمية اضافية (NP_o) ، مثل : وقفت يوماً ما أمام الباب .
٦ - جملة عنصر أساسي ، مركب ربطى (SP) . مثل : غادرتنا حين أتى المطر .*

ثانياً : تنظيم عناصر الجملة الأساسية وفق المضمون :

تقسم العناصر وفق مدلولات ستة مختلفة وهي :

- ١ - بيان الحال ← عناصر دالة على حال (IC) (Circumstanten) .
٢ - تقييم ← عناصر تقييمية (IV) (Valutiva) .
٣ - تقدير ← عناصر تقديرية (I ex) (Existimatoria) .
٤ - تأشير ← عناصر تأشيرية (I mod) (Modificativa) .
٥ - نفي ← عناصر نفي غير أساسية (I neg) (Negationsangaben) .
٦ - الحساق ← عناصر الحاقية (a) (adjungierte Adv.)

ويمكن أن يتفرع كل قسم من الأقسام العامة السابقة تبعاً لدرجة التحديد والتمييز إلى أقسام فرعية تالية . ونوضح ذلك التنظيم على النحو التالي :

— فالمجموعة الأولى هي الظروف الأصلية . ويمكن أن تحل محلها مركبات حرفية أو مركبات وصفية . وهي تشير إلى الموقف الذي يقع فيه الحدث . ويمكن أن تقسم إلى خمسة أقسام فرعية (عناصر غير أساسية دالة على سبب / شرط / نتيجة - أخرى زمانية - ثلاثة مكانية - رابعة دالة على غاية / اعتراضية - خامسة دالة على تلازم / تقييد) (١١٦) .

(١١٥) Engel, Syntax der D.G. SS. 185 : 188.

(١١٦) يشار إليها بالرموز التالية : (If, I loc, It, Ik) على التوالي .

— أما المجموعة الثانية فتضم عناصر تقييمية أو زمانية غير محددة.
مثل : (نادرا ، تقريبا ، قريبا ، أخيرا ، دائما ، أحيانا ...) .

— أما المجموعة الثالثة فتعكس وجهة النظر الشخصية أو موقف المتحدث من حدث ما وتقسّم إلى خمسة أقسام فرعية أيضا .

— أما المجموعة الرابعة فهي مركبات وصفية أو مركبات حرفية يمكن أن تحل محلها وهي تشدد على الحدث بأكمله أو تؤكده ، مثل : عمل **باجتهاد** ، و **بحماس كبير** .

— أما المجموعة الخامسة فتضم أدوات نفي أو مركبات مطابقة ، مثل : ليس ، لا ، نهائيا ، أبدا ، إطلاقا ... الخ .

— أما المجموعة السادسة فهي لا ترد مستقلة فحسب ، بل غالبا ما تلحق بعناصر أخرى على نحو خاص ، مثل : حقا ، أيضا ، ومن ثم ، هكذا ... الخ .

وتنقسم إلى ثمانية أقسام فرعية ، ليس لها — في حقيقة الأمر — ما يقابلها في العربية .

ويلاحظ هنا أن القيود الدلالية هنا هي المحك ، وأن كل عنصر غير أساسي محدد يمكن أن يشكل مع فعله تكوينا خاصا ، وأنه يمكن أن يلحق بكل فعل عنصر غير أساسي واحداً أو أكثر .

(١١٧) انظر تفصيل كل مجموعة من مجموعات العناصر غير الاسمية في :
Engel, Syntax der D.G. S. 183 ff.

تركيب فعلى بسيط وتركيب فعلى معقد

لا كان الفعل فى هذا النموذج يوجه عام هو المركز التركيبى للجملة . فانه قد احتل موضعا متميزا فى التحليل البنائى للجملة . فقد وضع على قمة شجرة التحليل بمعنى أنه مركز التحليل وتتبعه كل المركبات والعناصر الأخرى الموجودة فى الجملة مهما تعددت وتفرعت - خلافاً لأشكال التحليل الأخرى فى المدارس النحوية المختلفة ، ففي المدرسة التقليدية ينطلق من الجملة أساساً ثم يلى ذلك تقسيم ثنائى الى موضوع (مسند اليه) ومحمول (مسند) ، ويعزى ذلك التقسيم ذلك الموضوع المتميز المشار اليه سابقاً الى الموضوع (المسند اليه) . وهو تحليل وجد صدق فى أنحاء أخرى وان اختلفت المفهومات والمصطلحات فى كل منهما . ففي النحو التحويلى التوليدي ينطلق من المفهوم المجرد (S) أى الجملة ثم يلى ذلك تقسيم ثنائى أيضاً الى مركب اسمى (NP) ومركب فعلى ثم تحليل هذه المركبات الى عناصرها (١١٨) .

فهذا النموذج - اذن - يرفض هذا التحليل الموروث من أساسه رفضاً حاداً . وقد تبين ذلك بوضوح لدى مؤسس التحليل التبعى لوسيان تنيير (١١٩) . فالتحليل ينطلق من الفعل فى المستوى الأول ثم يليه تحليل مكونات هذا المركب الفعلى فى الثانى ، ثم تحليل المركبات الأخرى (الاسمية ، والوصفية ، والحرفية والظرفية ... الخ) المرتبطة بعلاقة متميزة مع الفعل - تحدد هنا بعلاقة تبعية بوجه عام ثم يختص كل مركب بتروع العلاقة التى تميزه - ثم تحليل مكونات او عناصر هذه المركبات وهكذا تتتابع عملية التحليل - فى مستويات متتابعة (التدرج) تجمع بين الجانب التركيبى من خلال تحديد انواع المركبات وتحليل عناصرها والجانب الدلالى النحوى من خلال تحديد انواع العلاقات النحوية والاحالية بين المركبات من جهة وبين عناصرها من جهة ثانية

(١١٨) ترسخت فكرة الثنائية فى التحليل النحوى بشكل قوى فى العصر الحديث على يد بلومفلد واتباعه .
(١١٩) انظر : نظرية التبعية : ص ١٨٤ وما بعدها .

في إطار عام يعنى أيضا بجوانب تداولية كالموقف والسياق والمتحدث والمستمع .

والحق أن هذا التحليل قد عنى بتحديد عدة مداخل لمعالجة المركب الفعلى أولا يتعلق بتحديد نوعه هل هو بسيط أم معقد . ونتج عن ذلك تقسيم ثنائى هو تركيب فعلى بسيط (Verbalsimplex) ، و تركيب فعلى معقد (Verbalkomplex) ، ثم تبع ذلك تقسيم العناصر الفعلية ثم تحديد صيغها الصرفية ثم تحديد ترتيبها التبعى (Dependenzuelle Anordnung) ثم بحث ترتيبها الاقوى (Lineare Anordnung) أيضا ، ثم تحديد عدد من التراكيب الخاصة ، وأخيرا دراسة دلالة التركيب .

ويدهى أن لكل من العربية والألمانية خصائص تركيبية تميز كل واحدة منها عن الأخرى . فالألمانية تختص بتقسيمات فعلية وصيغ صرفية وترتيب للعناصر الفعلية لا نجد ما يقابلها فى العربية . ومن ثم فأننا لن نقف طويلا عند التفريعات لأن ما يهمنا هو تكوين صورة شاملة على امكانات التحليل فى هذا النموذج وما يطرحه من أفكار تدفع الى إعادة النظر فى منهج التحليل النحوى . وتعين على استخراج عناصر متصلة فى التحليل النحوى فى العربية يمكن أن تشكل فى مجموعها إطار نظرية نحوية عربية (١٢٠) .

ويلاحظ ابتداء أن التركيب الفعلى المعقد هو أيضا مركب فعلى بمفهوم ضيق . وهو لا يتكون من عناصر فعلية (الأفعال المجردة أو الأفعال المزودة المكونة من جنر + سوابق أو لواصق أو حشو) ، ومكمل فعلى أحيانا (EG) فانه يمكن أن يكون جزءا من هذا التركيب . وتقسم العناصر الفعلية تقسيما ثنائيا أيضا ، فهى تامة (Vv) أو تابعة (Nv) ، أى أفعال مستقلة بذاتها أو أفعال تسيطر عليها أفعال أخرى مركزية ، وتقسم المجموعة الثانية

(١٢٠) وهذه الفكرة - كما أشرت فى المقدمة - هى الفكرة النحوية فى هذا البحث فقد أتت عملية الإسقاط فى النحو الى مخاطر كبيرة ، فالنحو العربى عند بعض الباحثين وسقى . وعند آخرين تركيبى . وعند جماعة ثالثة تحويلى توليدى ٠٠٠ الى آخر أشكال الإسقاط .

- بدورها - الى خمسة أقسام ، أولها الأفعال المساعدة (V_h) وهى (يكون ، يصير ...) حين تربط باسم مفعول من فعل آخر ، وثانيها أفعال الصيغة (V_m) وهى الأفعال الكلاسيكية الستة (يمكن ، يتيسر ، يجب ...) وتربط بمصدر من فعل آخر مع (أن) أو بدونها ، وثالثها أفعال المشروطية (V_n) ، مثل (يبدو ، يشرع ، يبقى ...) وهى تسيطر على فعل آخر فى حالة المصدر مع (أن) غالباً ، ويجب أن يتطابق معها المسند اليه لكلا الفعلين (١٢١) ، ورابعها أفعال اشتقاقية (V_t) ، يجب أن تربط باسم مفعول من فعل آخر ، وخامسها أفعال ذات سوابق يمكن أن تنفصل عنها (V_z) ، وهذه السوابق جزء من الأفعال التامة ترد مع وتحمل نير الكلمة وتشكل معاً مركباً معقداً (Komposita) .

أما الصيغ الصرفية للعناصر الفعلية ، فهى ثلاث صيغ - وهى :

- صيغة الفعل المحدود - فى الحال والماضى والشرط الاحتمالى أو الامتناعى والأمر (E) .
- اسم المفعول (المشتقات) (V (p)) .
- المصدر (V (i)) .

ويمكن أن يتفرع عن الأقسام الاسمية الثلاثة السابقة أقسام فرعية ، كما أن صيغ الفعل تتغير حين تتحول من حال الى أخرى (على سبيل المثال التحول من البناء للمعلوم الى البناء للمجهول) .

أما الترتيب التبعى للعناصر الفعلية فائناً نلاحظ أنه قد يوجد عنصران فعليان أو أكثر فى التركيب الفعلى المعقد ، ووفق وجهة النظر السابقة لتحديد ترتيبها الاتصالى (التبعى) ، فإن الأساس هو أن كل عنصر فعلى مسيطر خارجى لتلك العناصر الفعلية يتحدد على أساسه البناء الصرفى (١٢٢) .

(١٢١) مثالها فى الألمانية = **Er scheint zu schlafen** — يبدو أنه سياتم .
(١٢٢) مثال ذلك فى الألمانية : الفعل المساعد (hab) مسيطر خارجى للتركيب الصرفى (gelegt) (اسم المفعول / التصريف الثانى) فى مركب مثل :
Er hat etwas gelegt (hab) مسيطر (leg) الخارجى .

ولا يسأل هنا عن أى عنصر من العنصرين يحدد الآخر ، ويقيسده ، ويخصصه ٠٠٠ فالعنصر الأول ليس الا ذلك المسيطر الخارجى ، الشرط الكافى للتركيب الصرفى للتابع ؛ العنصر الثانى ٠ ويمكن كذلك الا تسيطر الأفعال التامة داخل التركيب الفعلى المعقد على عناصر فعلية أخرى فى أغلب الحالات ، وفى حالات قليلة فقط يسيطر فعل تام على فعل تام آخر غير مباشر ، الفعل الأدنى تبعياً فى هذا تركيب المعقد يكون فعلاً تاماً (١٢٢) ٠ وأخيراً لا يوجد فى التركيب المعقد تفرعات ، بل فروع تبعية فى خط واحد ، وهذا تعقيد للتبعية ٠

أما داخل الترتيب الألفى للعناصر الفعلية فإنه يتحدد أمران ، وهما موقع هذه العناصر فى التركيب الفعلى المعقد ، وترتيب العناصر فى سلسلة متصلة ٠ ويلاحظ فيما يتعلق بالأمر الأول أنه عند وصف علاقات الموقع فى هذا التركيب يجب أن يفرق بين تتابع أساسى ، وتتابعات متبادلة ٠ ويعنى بالتتابع الأساسى ذلك التتابع المنتج الواصف فى النحو ، الذى تشقق منه التتابعات الأخرى ٠ وهو يعد بالنسبة للجملة التابعة (الفرعية) تتابعاً مباشراً لعلاقات التبعية ٠

وقد اثرتنا أنفاً أن ترتيب العناصر ترتيباً تبعياً يجعلها توضع على النحو التالى :

(أخيراً)	عنصر أعلى		تتابع عناصر التركيب تبعياً -
(أولاً)	عنصر أدنى		

ويمكن أن يتضح ذلك من خلال تتابع هذه العناصر فى جملة تابعة وأخرى أساسية ففى الحالتين ينتج لنا الترتيب المقابل لهما :

(١٢٢) مثال ذلك فى الإنثية = Er hofft es zu verstehen الفعل الأول الأعلى من جهة التبعية هو المسيطر الخارجى ، والفعل الثانى وهو فعل تام الفعل الأدنى التابع له
انظر تفصيل هذه الأراء فى : Engel, Syntax der D.G. S. 115.

(NS) lachen müssen hat	→	hat	Va (f)
(HS) hat lachen müssen	→	müssen	Vm (p)
		lachen	Vv (i)

قاعدة التتابع الأساسي (للتركيب الفعل المعقد) ان ترتب عناصر المركب
الفعلى مطابقا لعلاقتها التبعية * ويقع كل تابع على يسار مسيطره الخارجى *
وهذا كله يدور حول تباديل اجبارية * أما التباديل الاختيارية فهي ممكنة في
أحوال كثيرة مختلفة * ويفترض هنا أن الكفاءة اللغوية لتحديث اللغة قادرة
على اكتشاف قباين المواضع المختلطة وتحديد صسحة ترتيبها أو عدم
صحتها (١٧٤) *

أما التراكيب الخاصة في التركيب الفعلى المعقد فإنها تتحقق من خلال:
تغير في الأزمنة : من أزمنة بسيطة الى أزمنة مركبة *

تحول في البنية والدلالة : من مبنى للمعلوم الى مبنى للمجهول *

وينتج عن ذلك أنماط من المركب الفعلية التي يجب أن توصف بناء على
خصائص تركيبية صرفية (تضمينات دلالية) * ويلاحظ هنا أساسا الفرق
الصرفى بين الصيغ البسيطة والصيغ المعقدة ، وبين الفعل المبني للمعلوم
والفعل المبني للمجهول * وبين الصيغ الفعلية الزمنية المحضة والصيغ الدالة
على الجهة الحاملة لخصائص دلالية *

ويرى انجل أن المقابلة بين البناء للمعلوم والبناء للمجهول ترجع الى
المقولة النحوية : جنس فعلى ، وأن صيغ الجنس الفعلى هذا يمكن التمييز

(١٧٤) انظر تفصيل ذلك في الكتاب السابق ص ١١٦ *

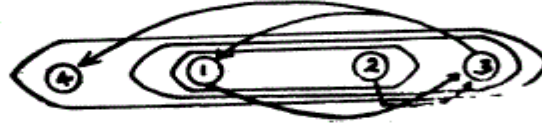
(١٧٥) يحتاج الحديث عن الأزمنة المركبة في العربية الى بحث مستقل يتناول
اشارات القدماء وجهود المحققين وصولا الى وضع نظام لها ، وجداول وأمثلة دالة
على إمكانات كل نمط *

بينها مورفولوجيا (صرفيا) (١٢٦) .

وينبغي هنا كذلك أن تراعى الفروق التركيبية والدلالية بين نمطى الجنس الفعلى . أما دلالة التركيب الفعلى المعقد فتقوم على عدد التوابع التى تخصص المسيطر الخارجى فى تركيب مثل : (يمكن أن يكون قد حسم könnte — entschieden worden sein) يحدد الرسم التخطيطى للتبعية تتابع المحمولات التى يخصص ما هو واقع فى الجهة اليمنى ما هو واقع فى الجهة اليسرى :

könnte	(Vm (f))	فعل مساعد	→
		↑	↑
sein	(Vq (i))	فعل مساعد	↑
		↑	↑
worden	(Va (p))	فعل مساعد	↑
		↑	↑
entschieden		فعل تام	↑

ويحدد الشكل الأفقى اتجاه العلاقات بين الفعل الأساسى المسيطر وتوابعه :



فحركة الفعل التام (Vv) تتخصص من خلال فعل مساعد (Va) بوصفه تابعاً للحركة ومغيراً للفاعل . ويتحقق التمام فى التركيب المعقد من خلال (Va) والامكان من خلال (Vm) والشك من خلال (Konj. II) .

(١٢٦) يرتكز بناء المجهول فى الألمانية على تغير فى صيغة الفعل وفعل مساعد متصرف (أى بوسيلتين هما) (Partizip II + werden / Partizip II + sein) أما فى العربية فالتغير واقع أساساً على صيغة الفعل الى جانب اختلافات تركيبية ودلالية أخرى كثيرة لا يتسع المقام لمردها .

وهكذا فالوصف الدلالي - وهو كما اتضح مما سبق يعنى المعنى التحوي -
يبنى فى التركيب الفعلى المعقد على تركيب العلاقة الأساسية (١٢٧) .

وهكذا يتبين لنا بوضوح أن تحليل انجول لهذا النمط من التركيب قد
عنى بالجوانب الثلاثة الصرفية والنحوية والدلالية من خلال تحديد للتصيح
الصرفية فى مرحلة أولى ثم ادراك ترتيب العناصر الفعلية فى مستويين :
رأسى تبعى ، وافقى لتحديد علاقة العناصر التابعة بالمعنى المسيطر ثم الدلالة
الخاصة التى يضيفها كل عنصر ليتشكل من مجموعها الدلالة الكلية لهذا
التركيب .

(١٢٧) لم نتناول مسألة الفعل ذى السابقة المنفصلة لأنها خاصة باللاتينية وليس
لها مقابل فى العربية انظر : Engel, Syntax der D.G. S. 122.

الجملة المركزية (الأساسية) والجملة التابعة (الفرعية)

عالج النحو التقليدي التركيب أو التعمد في الجملة من خلال مبحثين رئيسيين هما : الربط (Koordination) والتبعية (Subordination) وتعكس السابقة في كلا المصطلحين طبيعة التركيب ، فالسابقة الأولى (Ko) تعنى (معا) والثانية (Sub) تعنى (تحت) ، ويقابل ذلك مقابلة تامة المصطلحان (Parataxe) حيث تتفق السابقة (para) مع (Ko) ، و (Hypotaxe) حيث تتفق السابقة (Hypo) مع (Sub) . وتفرع عن المبحث الأول بحث الربط مع أداة (syndetische Parataxe) ويقابله الربط بلا أداة (asyndetische Parataxe) ، وعن المبحث الثانى بحث التبعية مع أداة (syndetische Hypotaxe) ، وتقابله التبعية بلا أداة أيضا (asyndetische Hypotaxe) (١٢٨)

وقد حدد تنيير الربط بأنه وسيلة تصل بين مركبين محوريين من نفس النوع : أى تتبع الجملة من خلالها لإضافة عناصر جديدة إليها ، وينقلها هذا الامتداد من حال إلى آخرى ، حيث تتعمد الجملة وتعدد العلاقات منها وتتشابه - فهو إذن ظاهرة كمية - ويقابله الحويل حيث تتغير (أو تتحول) من خلاله العناصر المكونة للجملة بعناصر أخرى - وتكتسب بذلك تنوعا داخليا فهو إذن ظاهرة كيفية .

بيد أن انجل قد اتخذ منها مخالفا حيث رأى أن بحث التعمد التركيبى فى الجملة وما ينتج عنه من اختلاف فى درجات الجملة وأنماطها وأنواعها ،

(١٢٨) لم يخرج تنيير ذاته عن بحث التعمد التركيبى من خلال هذين المبحثين فى فصله الثالث عن الجملة المعقدة فعالج أولا الربط وليس العطف ، لأن الأول أشمل وأدق - ثم التحويل ثانيا - ويهمنى هنا أن نلجأ إلى إصراره على ضرورة التفريق بين ربط بين متوالين وربط بين مترابطين من جهة وبين الربط الاحالى والربط العلائقى من جهة ثانية ، فهى من أبرز سمات نموذج انظر : نظرية التبعية ، ص ٢٧ وما بعدها . (١٢٩) نظرية التبعية ، ص ٢٤١ .

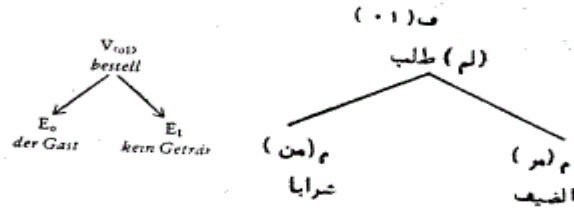
لا بد أن يسبقه تحديد دقيق لمصطلح « الجملة » - كما سبق أن حدد فيما سبق عناصرها ، حيث تعد الجملة وحدة لغوية متعددة الاستخدام - ويظهر لنا مدى تأثيره بإراء تشومسكي في مقولاته العامة ، مثل مقولته المبخل لتعريف الجملة حيث يقرر أنه يجب أن يتمكن نحو لغة ما من أن ينتج كل الجمل الممكنة في هذه اللغة .

وما يهينا هنا هو تحديد الجملة في إطار هذا النموذج فهو يحددها بأنها مركب فعلي بمفهوم خاص ، وبأنها في أقصى قمته مركب نواته الفعل المحدود أو فعل في صورة مصدر ، مثل :

Der Gast bestellte kein Getränk.

لم يطلب الضيف شراباً (حرفياً : طلب الضيف لا شراباً) .

ويتم تحليلها من خلال الرسم التخطيطي التالي :



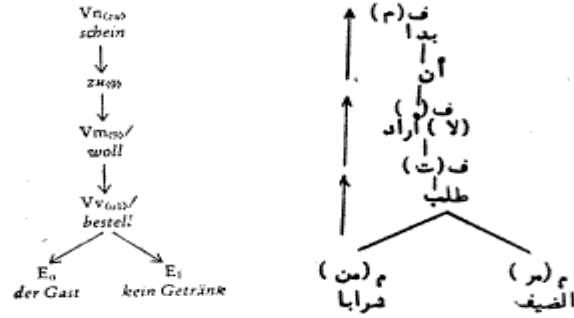
ويلاحظ هنا أنه مع المركبات الفعلية المعقدة المتعددة العناصر لا تتعلق المكملات والعناصر غير الأساسية (الملحقات) بالسيطر الداخلي للمركب الكلي بل بالفعل التام (الأساسي) بوصفه أدنى عنصر في المركب الفعلي المعقد من الناحية التبعية ، وتفهم عبارة (أدنى عنصر ٠٠٠) من خلال الرسم التصاعدي السابق ، وليس من خلال هذا التخطيط الرأسى .

(١٢٠) لاحظ الفرق التركيبية بين المثالين وبخاصة طريقة النفي ، وتفسير الرموز لنا سبق على النحو التالي :

ف(٠١) = فعل (صورة أولى) م - م (مر) = مكمل (مرغوع) م - م (من) = مكمل منصوب .

ويتضح ذلك بصورة جلية من خلال الجملة التالية :
Des Gast scheint kein Getränk bestellen zu wollen.

يبدو أن الضيف لا يريد أن يطلب شراباً .



وكما قلنا انفا تخصص العناصر الفعلية الأخرى التابعة للفعل الأساسي
المسيطر (طلب) .

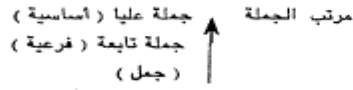
لا ينتهي الأمر عند المفهوم الخاص للجملة وتحليلها بناء عليه ، بل
يتجاوز بحثه هذه المسألة الى فروعها ، وتمثل في بحث مراتب الجملة أو
درجاتها (Satzränge) واتماط الجملة (Satztypen) وأنواع الجملة
(Satzarten) .

وتتحدد مراتب الجملة من خلال المثال التالي :
Wenn du kommst, mache ich alle Lichter an.

(١٢١) تفسير الرموز : (Vv) فعل تام ، (Vm) فعل صيغة (Vn)
فعل مساعد ، (VR) تركيب فعلى معقد ، و (Vs) جملة فعلية ، و (Gs)
جملة كلية ، و (Ks) جملة قصيرة .
انظر : Engel, Syntax der D.G. S. 152.

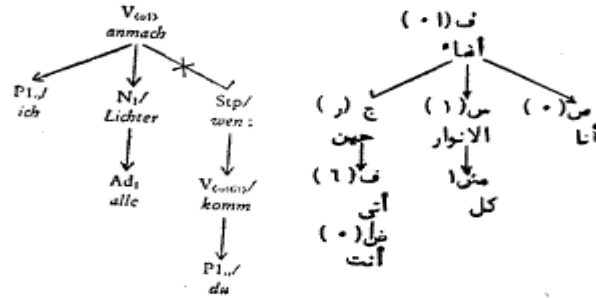
حين تأتي ، أضىء كل الأنوار (أشعل كل الأضواء)
 فهو يضم جملتين : جملة عليا (Obersatz) وهي الجملة
 الأساسية وهي جملة : (أضىء كل الأنوار) ، وجملة دنيا (Untersatz)
 وهي الجملة التابعة وهي جملة : (حين تأتي) وهي جزء من الجملة الأساسية
 متضمنة فيها (١٢٢) .

ويلاحظ أن الجملة التابعة تتشكل من تحديد زمني ، وفي كلتا الجملتين
 فعل (أضىء في الأولى) + أتى (في الثانية) يعد المسيطر الداخلي فيهما .
 وهكذا تتابع مراتب الجمل على النحو التالي :



ويمكن أن يكون للجملة الأساسية جمل تابعة ذات درجات متباينة ،
 وعلى العكس من ذلك لا تلحق الجملة التابعة بوجه عام الا جملة أساسية
 (مباشرة) .

وتحلل الجملة السابقة من خلال الرسم التخطيطي التالي :



(١٢٢) يقابل هذا التقسيم التقسيم الشائع (Nebensatz), (Hauptsatz)

(١٢٣) تفسير الرموز : ض = ضمير ، س = اسم ، م(ش) = مشير ، ج(ر) =
 جملة ذات رابط .

وفي نحو المكونات تكون الجملة العليا الاساسية جملة حاضنة
(Matrixsatz) والجملة الدنيا التابعة جملة مكونات أى جملة محتضنة
أو محضونة (Konstituentensatz).

وكما أوضحنا التعمد التركيبي للجملة من خلال تركيبها من جملة عليا
وأخرى دنيا . يلاحظ هنا استمرار ذلك التعمد عند تفرع الجملة التابعة الى
فروع تابعة لها على النحو التالي :

mache ich alle Lichter an. (OSR)
wenn mein Freund Kommt, (US I)
der letzte Woche krank war, (US II) (١٢٤)

ويمكن ذلك التدرج في المثال المقابل في العربية مع ملاحظة موقع الفعل
في الجملة الثانية :

أشعل كل الأضواء
2 ↑ حين أتى صديقي
3 ↑ الذي كان مريضا في الأسبوع الماضي

فالجملة الكلية (Gesamtsatz) هي الجملة التي تضم كل الجمل
التابعة . فهي جملة حاضنة تستوعب داخلها كل الجمل المحضونة . وتحدد
كل جملة رئيسية بأنها مركب جملة مؤسس (Konstitutiv) أى يمكن
أن يستقل بنفسه دائما فعلاقتها اذن إمكان الاستقلال . بخلاف الجملة التابعة
- رغم اشتغالها على مسيطر داخلي . أى إمكان التوازي مع الجملة الأولى
المتضمنة فعلا دائما - قد تضم عنصر ربط (فيتكون بذلك مركب ربطى) يعمل
عمل عناصر تركيبية آخر . الا انها مركب غير مؤسس . أى لا يمكن أن يستقل
بنفسه . فعلاقتها اذن عدم إمكان الاستقلال (٧٢٥) .

(١٢٤) تفسير الرموز : OSR (بقية الجملة الاساسية العليا) . و US I
(جملة دنيا تابعة في درجة أولى) . و US II (جملة دنيا تابعة في درجة ثانية) .
(١٢٥) يشير انجل الى هذه الخاصية بمصطلح (potentielle Autonomie)
أى الاستقلال الذاتى انظر : Engel, Syntax der D.G. S. 154, 155.

ويرى انجل أن التصنيف الفرعي للجملة الى أساسية (علما) وتابعة (دنيا) يؤدي الى تصنيف الأنواع المختلفة للجملة ، ويقوم التصنيف الاخير على معايير صرفية نحوية ، ويمكن أن تصنف الجملة الأساسية الى جملة مثبتة وجملة استفهامية وجملة أمر ، والجملة التابعة الى جملة زمانية ، وسببية ، واعتراضية ومكانية ... الخ .

ويجب هنا أن يخصص قسم كبير في مسألة العلاقة الأساسية لتحديد شروط خصائص الموقع بصورة عامة . ويلاحظ هنا أنه لم يختلف في تصنيفه هذا عن تصنيف النحو التقليدي الموروث ، كما هي الحال لدى تنيير أيضاً ، الذي عني أساساً بإمكانات الربط وأشكال علاقاته في باب الربط ، وإمكانات التحويل وادواته في باب التحويل . أما انجل فقد تابع التصنيف التقليدي دون ان يخالف لأنه قد عني بتصنيف المركبات وإمكانات تحليلها والعلاقات التركيبية والدلالية بينها في المقام الأول كما أوضحنا ذلك فيما سبق في محثي المركبات والعناصر والمكملات والعناصر غير الأساسية (١٢٦) .

ويلاحظ هنا أيضاً أنه يتناول عناصر الجملة بوصفها لوأصق مباشرة للفعل ، سواء أكانت مكملات جملة أو عناصر جملة غير أساسية ، تشكل جدولاً صرفياً (Paradigma) ولا يمكن أن ترد مكملات الجملة الا مع الأقسام الفرعية للأفعال التامة ، أي أنها تختلف باختلاف أقسامه كما بينا مع الفعل (ضرب) . ويمكن أن يتضح ذلك بمثال آخر ، مثل الفعل (رأى) على النحو التالي :

صورته الأولى : رأى + مكمل مرفوع + مكمل منصوب .

(١٢٦) الكتاب السابق ص ١٥٨ وما بعدها .
ويبين هنا أن الجملة العنصر (Gliedsatz) هي ذاتها عنصر جملة (Satzglied) تتبادل مع عناصر جملة بسيطة ، ويشير الى أن كل أنواع الجملة التابعة التي يمكن أن ترد عنصر جملة باستثناء الجمل التي يطلق عليها (Attributsätze) (لم أجد الى الآن مصطلحاً عربياً مطابقاً له ، لأنه يضم متفرقات لا تدخل في باب واحد في العربية وعلى أية حال ، فإنه يعنى الجمل التابعة الصفة أو الظرف الى حد ما) . المهم أنه يعدها توابع للأسماء والصفات ، ومن ثم تتبادل مع التوابع البسيطة .

صورته الثانية : رأى + مكمل مرفوع + مكمل منصوب + مكمل منصوب .

صورته الثالثة : أرى + مكمل مرفوع + مكمل منصوب + مكمل منصوب + مكمل منصوب .

ويمكن أن تتفرع عن كل صورة مما سبق أقسام أخرى على نحو ما بيينا مع (ضرب) .

أما عناصر الجملة غير الأساسية فيمكن أن ترد مع كل الأفعال دون تخصيص ، ويعنى بها تهديدات الزمان والمكان والنفي والاحتمال ... الخ .

ويعد المسند اليه (الفاعل / الموضوع) من المكملات المميزة من عدة وجوه : فهو عنصر أساسي ينتظم الي جوار عناصر أساسية أخرى (كالمفاعيل مثلا) . وهو في النحو التحويلي التوليبيسدى مقابل أو قسيم للجزء الآخر الأساسي في الجملة . ويتفق مع الفعل في الشخص والعدد وهما ما يعبر عنهما في الجملة مرتين . وتقر له هذه الخصوصية التصريفية غير المنازع عليها موقعا معيذا له في مقابل المكملات الأخرى (١٢٧) .

(١٢٧) اشكالية في النحر تحتاج الي بحث مستقل حيث تتعلق الأولى في الاسم أو الضمير . والثانية في الفعل . ويذهب في معالجة الصفة أو الاسم الواقعين موقع المسند (المحمول) مذهبيا خاصا . حيث لا يعد كل منهما في : وأخى كان حاضرا . مكملا . بل جزءا من المسند (المحمول) أو حتى جزءا من الفعل . ويرى أنه إذا لم تسلم للرباط (كان) بأية قيمة متميزة . فإنه مع ذلك يشكل مع المسند (المحمول) فعلا تاما . الكتاب السابق ص ١٥٩ .

نماذج الجملة وأنماط الجملة

بديهى أن يقضى البحث فى المركبات والعناصر ثم المكملات والعناصر غير الأساسية ثم أشكال التركيب الفعلى ثم أنماط الجمل الى وضع نظام تتحدد فيه نماذج الجملة الأساسية والمعانى الناتجة عنها * ويعنى هذا اكمال البحث عن قواعد تتابع اجزائها وأسس المواقع . وبدائل التتابع الأساسى *

ويلاحظ هنا أن انجل قد عنى بالمعنى عناية كبيرة إذا انه كان حثار الاستفهام دائما عند أى تغير فى التركيب . ولم يفصل بينهما ، بل كان التحليل النحوى يتداخل معه باستمرار تحليل دلالى (وتعنى به المعنى النحوى لا المعنى المجرى) . خلافا للاتجاهات الأخرى التى تجمع بينهما بصورة متوازنة أو متعاقبة أو يقتصر فى بعضها على الأول دون الثانى (١٢٨) *

وقد اختلفت النماذج النحوية المختلفة فى معاييرها ، وتبع ذلك اختلافها فى مفهوم الجملة وعناصرها وتصنيف أنماطها . وتحليل مكونات كل نمط والعلاقات بينها بحيث يودى ذلك كله الى نظام محدد خاص بكل نموذج يعكس فيما يطلق عليه أنماط بناء الجملة (Satzbaupläne) * ومادام النموذج التبعى يقدم الفعل على غيره من عناصر الجملة ، ويجعله مركزها ، فإن الافعال ومكملاتها تشكل نماذج الجملة (Satzmuster) * ولكن كيف يتشكل هذا النموذج ؟

تصنف الأفعال - فى النحو التبعى بخاصة - وفق قوتها (وهى ما حددت من قبل بأنها قدرة فعل ما على أن يسيطر (يعمل فى) أحيانا) على عدد

(١٢٨) لا يتسع المقام لسرد اتجاهات التحليل النحوى وخصائص كل اتجاه . فذلك يحتاج الى عمل ضخم مستقل * ولا شك أن انجل قد تأثر على نحو ما بنماذج عدة مثل النموذج التجريبي عند جلنتس ، والوظيفية عند أمونى ، ونموذج تركيب المركبات (والضمان) ، والنموذج التحويلى التوليدي *

محدد من المكملات) الى اقسام نحوية فرعية (Subkategorien) . وهكذا
ينشأ عدد من الاقسام الفرعية المميزة مع مكملاتها مثل افعال احادية وثنائية
وثلاثية ورباعية . بل هناك افعال بلا مكملات يطلق عليها افعال صفرية القيمة .

اذن تحدد قوة فعل - في واقع الامر - تركيب الجملة تحديدا حاسما ،
ولا يمكن ان نفعل هنا ان نوع المكملات - مثل عددها - يلعب أيضا دورا
كبيرا . ويرى انجل انه نادرا ما ترصد امكانات التكوين الثابتة للمكملات
وعدها ونوعها رسدا نسقيا (systematisch) . وتحسده تحديدا
كافيسا (١٣٩) .

هذا الرصد النسقي أو التنظيمي للافعال ومكملاتها في لغة ما يشكل عددا
من النماذج الاساسية للجملة . وفي الواقع تجمع المكملات المؤسسة أو الممكن
ان يضعها تشكيل الجملة . غير انه لا يميز بين المكملات الاجبارية والمكملات
الاختيارية ولكن توضع الأخيرة بين قوسين . ويرجع هذا الفصل المهم الى قوة
الفعل فهو الذي يحددها كما يحدد عددها ونوعها . ونضرب مثلا آخر بفعل
(رأى) :

١ - رأى (ف ١ + م ١)

(١) اشتكى رئته . (ب) نظر في المرآة . (ج) كثرت رؤاه .
(د) صار ذا عقل .

٢ - رأى (ف٣ + م ١ + م ٢)

يتفرع الى : ١ - رأى - رؤية : (١) أصاب رئته (ب) أبصر

(ج) اعتقد (د) دبر (هـ) ركز .

٢ - رأى - رؤيا : - حلم .

٣ - رأى (ف ٣ + م ١ + م ٢ + م ٣)

- رأى فلانا عادلا : ظن / علم .

(١٣٩) تضم اللغة الألمانية في رأيه (٤٠) نماذج جملة .
Engel, Syntax der D.G. S. 197 ff.
انظر :

٤ - رأى (ف + م + م + م + م + م) *
(١) المرأة : عرضها عليه (ب) الشيء : ناوله (ج) ...
وجه الصوات : جعله يراه *

وتنشأ من نماذج الجمل أنماط بناء الجملة تحين يكتب نمط بناء الجملة بوصفه مشير الفعل في أقواس في المقدمة - ويلاحظ هنا أن كل قسم من أقسام الأفعال يتفرع إلى أقسام تحتية تالية من نفس النمط ، وأن لكل فعل سجلا معجميا ترصد بياناته - ويجب أن يضم إشارة إلى قدرة اعتماد كل مكمل (حيث تنقسم جملة المكمل إلى جمل موسعة وجمل تابعة عامة غير محسدة) (١٤٠) *

ويرى أنجل أن يعزى لكل نمط بناء جملة ، مثلما يريد فايسسجربر (Weissgerber) بوضوح - في نموذج الدلالي - معنى مميز * إلا أن أنماط بناء الجمل - ابتداء - هي تراكيب نحوية صرفية ، لها معانيها باعتبار أن المكمل المتكون العلاقات بين المكمل والفعل لها معان خاصة * ويلاحظ هنا أن معاني الجملة تتبع المعاني المتصلة للوحدة المعجمية إلى حد بعيد ، وبخاصة الأفعال وقوتها الدلالية الخاصة بها ، أكثر من أنماط بناء الجملة (١٤١) *

وخالصة الأمر أن أنماط بناء الجملة هي تراكيب مجردة وغير أفقية ، هي نماذج للجمل تثبت بوجه خاص الفعل (بوصفه عنصر قسم فعلى قرعى) ومكملاته * وبذلك يبقى مكان لبدائل متعددة ، ولا يتحقق توسيع النمط إلا من خلال العناصر غير الأساسية *

وينقلنا تحديد عناصر الجملة داخل النمط إلى تحديد مماثل لما يطلق عليه عند أنجل تركيب المعنى (Bedeutungsstruktur) ، فقد أشرنا إلى

(١٤٠) انظر الفروق بينهما في الكتاب السابق ص ١٧٧ ، ويلاحظ أننا نجد امكانية إعادة طريقة بناء سجل تركيبى دلالي للفعل ما دون أن تفصل التتابعات المتوالية الممكنة التي تميزه عن غيره *
(١٤١) الكتاب السابق ص ١٨٧ *

أن كل جملة تتكون من عدد العناصر : لكل منها مركبات معانيها الخاصة .
ولكن ما القواعد التي تتلاقى وفقها التراكيب الدلالية لهذه المركبات مع
التركيب الدلالي للجملة ؟

الحق أن الفعل بوصفه مسيطر الجملة لا يوجه عدد مكملات الجملة
وتوعها فحسب - وهو ما سبق تصديده فيما عرضنا من قبل - بل العلاقة
الدلالية بين المكمل والفعل أيضا : فكل فعل يضم ما يطلق عليه مشير علاقة
دلالي أو معلق دلالي (semantischer Relator) .

وتتضح هذه العلاقة الدلالية الوثيقة التي يعقدها المسيطر مع المكملات
من خلال القاعدة التالية : R (V, Ek) (١٤٢) .

حيث يرمز الى المعلق الدلالي بالرمز (R) ، والفعل (V) و (EK)
تشير الى التركيب المعقد للمكملات بأكمله طبقا لخطة بناء الجملة . ويحدد
ذلك التكوين العناصر غير الأساسية ، وتبين ذلك من خلال الجملة التالية :
أطعمت ليلي الحيوانات أمس .

فالفعل (الحدث) تؤديه (ليلي) بوصفها فاعلا (Agens)
والحيوانات بوصفها مفعولا (Objekt) . ويتكفل مشير العلاقة الدلالي
الكامن في الفعل بتشكيل هذا التركيب المعقد المتناسك دلاليا . كما أن العنصر
غير الأساسي (أمس) يحدد زمنيا العلاقة : فعل - فاعل - مفعول (١٤٣) .

ولما كان للعناصر الأساسية مواقع ثابتة في الجملة وللعناصر غير

(١٤٠) يقسم أيضا التركيب المعقد لعناصر الجملة الى نوعين : تركيب معقد
للمكملات (Ergänzungskomplex) (Ek) ، وتركيب معقد العناصر غير الأساسية
(Angabenkomplex) (IK) .

(١٤٢) الحق أن مصطلح (Agens) يعنى القائم بالفعل ، و (Objekt)
الواقع عليه الفعل ، ولا يخفى ما يكمن في التسمية من مغزى دلالي يستند اليه لنجل
ذاته في تحليله .

الاساسية مواقع محددة أيضا . ويؤدي الالتزام بها الى ما يطلق عليه ظاهرة التماسك (Konsistenz) . وعدم الالتزام الى الانحراف أو الى الدرجات المختلفة الواقعة بين المقبولية وعدم الضحة النحوية ، فإن ما تقدم يوجب بحث ظواهر التتابع في الجملة سواء أكانت بسيطة أو معقدة ، وتحديد قواعده وبالتالي مواقع العناصر من خلال عرض مترابط ومتكامل ، وبخاصة بعد أن انتقد أنجل النحاة التقليديين الذين عالجوا هذه الظواهر ، ولكن في صورة رديئة دائما .

ويرى أن يحدد التتابع الاساسي أولا ، لأنه بناء عليه توضح بدائل التتابع وتفسر . والتتابع الاساسي الذي يتركز على بناء منهجي هو ذلك التتابع الملازم لكل العناصر ، الذي ينتج في النحو أولا ، ومنه تشتق كل التتابعات الأخرى ويجب أن تتحقق فيه شروط الشيوخ .

ونلاحظ ابتداء أن تتابع العناصر في جزء عظيم منه يتركز على تركيب العلاقة الأساسية . وهذا يعني أن موقع عنصر ما (بعد آخر / أو تحته) يستند الى كونه هل هو مكمل أم عنصر غير أساسي ؟ بيد أن تبعية موقع لآخر تبقى في كل حال قائمة على العلاقة الأساسية .

أما الدلالة العميقة - تركيب المجموع - فإنها تؤثر على الموقع بصورة مباشرة أيضا ، وبالتالي على التتابع الاساسي بصورة أفضل من التتابعات المشتقة منه ؛ فالأقوال المصاغة حول التتابع لا تسرى دائما الا على أقسام العناصر ، وليس على العناصر المفردة ، وفي الحال الأولى فقط يمكن أن تقدم بوصفها قواعد الموقع لتركيب معين (١٤٤) .

وما يهمنا هنا هو ذلك التصور الجديد للمواقع في الجملة الرئيسية البسيطة أولا . ويرى أساسا أن الأطر فيها تتكون من عناصر فعلية ، وبالتالي من تركيب فعلى معقد (وذلك من خلال تأثير المكمل الفعلى) . والفعل يقع هنا - الحديث عن الجملة في اللغة الأناثية - في الموقع الثاني والعناصر الفعلية الأخرى في نهاية الجملة .

(١٤٤) انظر هذه الفكرة في : Engel, Syntax der D.G. S. 101.

وبعبارة أكثر تحديدا تقسم هذه الأطر الجملة الى ثلاثة حقول :

حقل متقدم (Vorfeld) ، وحقل أوسط (Mittelfeld) وحقل متأخر (Nachfeld) . أما عناصر الموقع في الحقل الأوسط فهي عناصر جملة غالبا أو أقسام فرعية لها ، ومع عناصر الجملة يثبت أن التفريق بين المكملات والعناصر غير الأساسية يمكن استعماله هنا أيضا ، وتتوالى هذه العناصر في هذا الموقع على النحو التالي :

E_0		E_3
		E_4
E_1	$I_1 \dots I_n$	E_5
		E_6
		E_7
E_8		E_9

ويتحول المكمل المرفوع (E_0) في الجملة المبنية للمعلوم الى مكمل حصر في (E_4) والمكمل المنصوب (E_1) في الجملة المبنية للمجهول الى مكمل مرفوع (E_6) ، ويطابق التحول الثاني ما يحدث في العربية حيث يتحول المفعول الى نائب فاعل - أما التحول الأول فيمثل اشكالية حيث انه يظل الفاعل موجودا في الجملة الأوربية غالبا رغم تحولها مع استخدام حرف محدد سابق عليه - وقد يحذف الفاعل في حالات أخرى أقل ويقدر - وهي ما تقابل حالات البناء للمجهول الفعلي في العربية الى حد بعيد (١٤٦) .

(١٤٥) يطلق على هذه المكملات مصطلح مكملات الحسابات الاعرابية (Kasusergänzungen) ، ويلاحظ هنا أن الرمز (E) يشير الى المكمل ، والرقم الذي يعقبه الى الحالة الاعرابية ، مثل : E_0 مكمل مرفوع ، E_1 مكمل منصوب ، الخ . انظر فيما سبق اقسام المكملات ، ومعجم المصطلحات آخر المبحث .

(١٤٦) أدى وجود الفاعل في حالات البناء للمجهول الى اخطاء جسيمة في ترجمة نصوص من اللغات الأوربية . واستخدمت عبارات عدة للتعبير عن التركيب المقابل مثل : من خلال ، عن طريق ، من قبل ، الخ وفي رأيي أن تحول هذه الجمل الى جمل مبنية للمعلوم يقضي الى مشكلات بحثية مهمة تحتاج الى دراسة دقيقة لهذه القضية في إطار الترجمة رغم المحاولات الجادة السابقة . مثل :
ZamZam L., Untersuchungen zur Uebersetzung der Passiv-Sätze
aus dem Deutschen ins Arabischen, M.A. Alaun-Fakultät 1981

ويلاحظ هنا أن لكل عنصر عدة أقسام فرعية ، فالمكمل (E_١) يتفرع عنه :
E_{١٠} و E_{1١} و E_{1٢} .

وهكذا فالمكلمات محددة بخلاف العناصر غير الأساسية غير المحددة تقريبا - ومن ثم تسبب مشكلات تتابع عسيرة جدا (١٤٧) .

أما بدائل التتابع الأساسي فتمتدح من خلال إعادة ترتيب للمكلمات أو العناصر غير الأساسية ، وينبغي أن نلاحظ هنا الوظيفة الدلالية لهذا التغير وأثر ذلك في النص - وتمتدح إعادة ترتيب المكلمات في صور عدة تستند إلى وظائف دلالية محددة - وتجدر الإشارة هنا إلى أن مؤشر العلاقة يتبع سجل معجم الفعل الذي يحدد العلاقات الدلالية بين الفعل والمكلمات ، ويشكل بالتالي - كما أشرنا آنفا - تركيبا معقدا متماسكا دلاليا - ويمكن ألا نغير صور إعادة الترتيب العلاقات التي حددها المشير لأنه ينشأ أساسا غير تابع لموقع المكمل .

وتغير إعادة ترتيب القيمة الاخبارية « الوظيفية الدلالية » للمكلمات بحيث يستخلص من أمثلتها أن المكلمات التي تزجج إلى جهة اليمين - في مقابل التتابع الأساسي - تكتسب قيمة اخبارية عليا ، بينما تكتسب المكلمات التي تزجج إلى جهة اليسار قيمة اخبارية ضئيلة - وثمة مبدأ عام يستخدمه النحاة هنا وهو أن ما هو مجهول له قيمة اخبارية أعلى مما هو معلوم - ويذهبون إلى أبعد من ذلك بإبراز تتابع التسلسل من المعلوم إلى المجهول - بيد أنه توجد جمل صحيحة لا تتفق مع هذا المبدأ ، ويمكن أن تكون القيمة الاخبارية لعنصر محدد (معلوم) أعلى من القيمة الاخبارية لعنصر غير محدد (مجهول) .

على أية حال يبرز هنا تميز منهج أنجل حيث أنه لم يقف عند تحليل التتابع الأساسي ووظيفته الدلالية ، بل شمل أيضا الانحرافات عن هذا التتابع

(١٤٧) انظر المنظومة الكلية للتتابع الأساسي في الموقع الاوسط :
Engel, Syntax der D.G., S. 193.

الأساسي ، فرصد صورها ثم حدد وظائفها الدلالية ثم أبرز أثرها في النص .
وهو ما حدد عند بعض اللغويين بالتحليل التركيبي الوظيفي .

ولا يختلف الأمر عند بحث صور إعادة ترتيب العناصر الأساسية حيث تراعى قيود على مواقعها فيما بينها أو بالنسبة لواقع المكملات . ويراعى كذلك التأثير الدلالي لإعادة ترتيبها ، والفروق الأساسية في تركيب المعنى . فقد يتحدد نوع النفي - مثلاً - تأسيساً على موقع عنصر غير أساسي . فيحسم موقعه وعلاقته بالفعل أو العناصر الأخرى في الجملة القضية ويتبين هل هو نفي الجملة بأكملها أم نفي عنصر من عناصرها ؟

وثمة مبدأ أساسي هنا أيضاً وهو أن كل عنصر يقع يساراً يحدد ما يقع يميناً . غير أنه يلاحظ أن تتابع العناصر غير الأساسية في الجملة الفعلية دلالى نسبياً (١٤٨) .

أما في **الحقل المتقدم** فإنه يشغل بعنصر واحد على وجه التحديد بالنسبة للجملة الخبرية (Konstativsatz) ويختلف الأمر في جمل الأمر والجمل الاستفهامية . وثمة استثناءات في اللغة الشعرية واللغة المنطوقة حيث يخرج التابع فيهما على التابع النمطي ولكن بشروط محددة .

ويمكن أن تحتل كل المكملات والعناصر غير الأساسية مع استثناءات محدودة - تختلف من لغة أخرى - الموضع المتقدم . ويمكن كذلك أن تدرج فيه أجزاء المركب الفعلي غير المحدود (الفعل الأساسي وعدد متغير من العناصر المرتبطة به عقدة تبعية) - مثال ذلك :

Gestern hat es geregnet Geregnet hat es gestern.

(١٤٨) الحق أن التابع يرتكز على التدرج أساساً ، وتختلف درجة التأثير باختلاف التتابع في اللغات وما ذكر إنما يتعلق باللغة الألمانية بوجه خاص ، ويضاف هنا إلى الميدان السابق المبدأ المتعلق بالتنظيم فيمكن أن يحدد بدقة مجال التأثير للمجهول من خلال وسائل تنقيمية ووقفات - وهكذا يمكن أن تنحصر القواعد التنقيمية قواعد السوق

أمس أمطرت ← أمطرت أمس (١٤٩) .

وتظهر كل الجمل التابعة مع رابطها (Korrelat) على وجه التحديد في هذا الحقل . مثل :
So viel zu arbeiten, das halte ich für verrückt.

(أن تعمل كثيرا هذا ما أعده جنونا) .

وبالنسبة للوظيفة الدلالية للعنصر الذي يحتل الحقل المتقدم فإنه يجب أن يفرق بين أمرين :

— الأول . ليس لوضع عنصر ما في الحقل المتقدم أية وظيفة دلالية. حين لا توجد القاعدة نحوية صرفية إجبارية . تتطلب وقوعه هذا الموقع في الجملة الخيرية الأساسية بوجه عام (وبطبيعة الحال في الجمل الاستفهامية وجمل الأمر) .

— الثاني . تتحدد الوظائف الدلالية حين يقع عنصر ما هذا الموقع وقوعا اختياريا في ثلاث هي السربط (Anschluss) والتقديم (Herbvorhebung) والتوجيه الخاص (spezielle Situierung).

والوظيفة الأولى (الربط) دور محوري في وصل تركيب (أو جملة أو نص) باخر متقدم عليه أو في سياق أو موقف مشترك . وبالنسبة للوظيفة الثانية (التقديم) يلعب المعنى السياقي دورا بارزا . ويختص المكمل المرفوع (E₀) بنسبة وقوع في هذا الموقع الممثل للوظيفة الأولى عالية بخلاف بخلاف المكمل المنسوب (E₁) والمكمل المجرور (E₂) حيث يغلب وقوعهما في الموقع الممثل للوظيفة الثانية .

(١٤٩) ثمة فروق كبيرة بين الأمثلة في اللغتين العربية والألمانية وبخاصة فيما يتعلق بتكوين الافعال في الازمنة المختلفة ، وشتابح أجزاء التكوين . ويلحق بذلك اختلافها في ائبية الافعال ، واشباه الجمل . والروابط ... الخ .

ويعنى بالوظيفة الثالثة أن عنصرا ما (غالبا ما يكون غير أساسى)
يوجه كل ما يليه جهة اليمين ، مثل ذلك :

1 2
Er wird freilich alles / nocheinmal / durchsehen / müssen.

٤ ٣ ٢ ١
(لا مناهض من أنه يجب / أن يراجع / كل شيء / مرة أخرى) (١٥٠) -

وتنقسم قسمين رئيسيين : توجيه عناصر منفردة وتوجيه جمل كاملة .
ويلاحظ أخيرا أن الوظائف الثلاثة السابقة لا تنحصر فى عناصر الحقل المتقدم
قريبا ينسب الى عنصر ما من عناصر الحقول الأخرى وظيفة ما من هذه
الوظائف السابقة .

أما فى الحقل المتأخر فإنه لا يقع فيه أكثر من عنصر الا نادرا . وتتميز
المكلمات الحرفية بانها وحدها قادرة على احتلاله بلا حدود ، غير أنه يمكن
كذلك أن تظهر مكلمات أخرى ، مثل عناصر المقارنة ، هذا نحو :

In Hamburg ist es kälter gewesen als in Berlin.

(فى هامبورج كان الجو أبرد منه فى برلين) (١٥١) .

ويلاحظ هنا أنه ليس من الضروري أن يتطابق تتابع العناصر المختلفة

(١٥٠) ثمة فروق واضحة بين الجملتين وبخاصة وقوع عنصر التوجيه (لامناض)
فى العربية الموقع المتقدم بصورة أكثر وضوحا منه فى اللغة الألمانية الا أن الهدف
المتشود من الجملتين متطابق فيهما حيث يوجه هذا العنصر العناصر الاربعة المختلفة
التالية له (جهة اليمين فى الألمانية - وجهة اليسار فى العربية) .
(١٥١) الأماق ان يطلق على هذه الحال × التفضيل . - لأن تركيب المقارنة فى
اللغتين غير مختلف (صفة + أداة الاسم للمقارنة) . أما تركيب التفضيل فإنه
مختلف فيهما . ففى الألمانية مكون من (صفة + نهاية دالة على الدرجة + أداة
اسم للمقارنة) . أما فى العربية (صفة فى صيغة محددة (الفعل) + حرف) . وهى
على كل حال درجة أعلى من السابقة . ويعود الاتفاق ثانية فى الدرجة الثالثة وهى
ما يمكن ان يطلق عليها التفضيل المطلق .

ثبعاً لاختلاف الجنس النحوي التابعة له مع التتابع الأساسي . غير أنه يترابط
تتابع عناصر لغوية بتركيب العلاقة الأساسية والمضامين الأولية والمضامين
الثانوية . وثمة ترابط أيضاً بين ايقاع الحديث والتتابع . ويمكن أن تربط
المعلومات الثانوية بتتابعات مشروطة ايقاعياً (١٥٢) .

وفي الحقيقة لم يستطع انجل - كما يقر هو نفسه بذلك - أن يرسم
حدوداً واضحة حاسمة بين الحقول الثلاثة وبخاصة الشسائي (الأوسط)
والثالث (المتأخر) ؛ فثمة تداخل بين عناصر العناصر المحتلة لكل حقل .
أي أن عدد العناصر القادرة على احتلال الحقل المتأخر هو جزء من عدد
العناصر القادرة على احتلال الحقل المتقدم التي تشكل بدورها جزءاً من عدد
العناصر القادرة على احتلال الحقل الأوسط . غير أنه لا يخفى ما نتج عن
تحديد الحقول وعناصرها - حتى في هذه الصورة الأولية - من تحسديد
العلاقات بينها وبين عناصرها سواء أكانت تركيبية أو معنوية ثم اكتشاف أي
غموض أو اضطراب في مبنى الجملة ومعناها وما يعقب ذلك من عوائق
التواصل .

ولا يكتمل بحث التتابع إلا ببحث إمكاناته في الشطر الثاني من الجمل
وهي ما يطلق عليها الجمل تابعة والفرعية أو الدنيا . فهي تحدد أساساً بأنها
جمل ومركبات ذات رابط . تشغل وظيفة عنصر (بمفهوم عام) في تركيب
معقد . فهي إذن جملة محضونة - كما اشرنا - علامتها عدم الاستقلال .
يمكن أن تنقسم قسمين : جملة تابعة متقدمة (مثل الجملة المصاغة صياغة
الجملة الرئيسية) وجملة تابعة غير متقدمة (الأكثر شيوعاً) ويحدد الوضع
النهائي لذلك الفعل المسيطر .

ويربط الجملة الأساسية بالجملة التابعة التحتية أدوات ربط أو عناصر
محددة مثل عنصرى الوصل والاستفهام . ويلحق مفهوم السربط الفرعي
(Subjunktion) بالاطر العام لهذا النموذج حيث يعد هنا اتباع

(١٥٢) انظر تفصيل تركيب الحقول الثلاثة ووظائفها الدالية في :
Engel, Syntax der D.G. SS. 193.

جمل ما لجمل أخرى (فالتوالى المتدرج قائم في صورة جملة فوقية تليها جملة أو جمل تحتية) . ويلاحظ أن التحويل بوجه خاص إلى أقسام فرعية بوجه علم الدلالة العميق ، وأن وصف هذا الربط وصف تبعي ، ويتحقق الربط الفرعي في خمس صور .

- ١ - جمل مكمل (أي جمل تابعة ذات وظيفة مكمل) .
- ٢ - جمل تابعة عامة غير محددة .
- ٣ - جمل موصولية .
- ٤ - جمل ظرفية .
- ٥ - جمل موصولية متشعبة (موسعة) (١٥٣) .

ويمكن أن نعرض أمثلة من كل صورة لتتضح الفروق المختلفة بين كل واحد ، والخصائص المميزة لكل منها . ويتحدد أيضا إمكانات كل صورة واتماثلها وما يقابلها في العربية .

١ - جمسل مكمل :

وتتفرع إلى جمل استفهام غير مباشرة ، جمل مصدر ، جملة رئيسية غير مستقلة .

— مكمل مرفوع (E₀) مثل :
— Dass du Kommst (, ist entscheidend.)

• أن تحضر (أمر منصوب) مقرر)

— مكمل منصوب (E₁) مثل :
— Ob du Kommst (, will ich wissen.)

• إذا ما حضرت (أريد أن أعرف)

— مكمل اسمي مجرور (NE₀) مثل :
— (die Tatsache) , dass er daran glaubt

(١٥٣) انظر مفهوم الربط لدى تنيير في نظرية التبعية ص ٢٤١ وما بعدها .

(الحقيقة) أنه يعتقد في ذلك (١٥٤) .

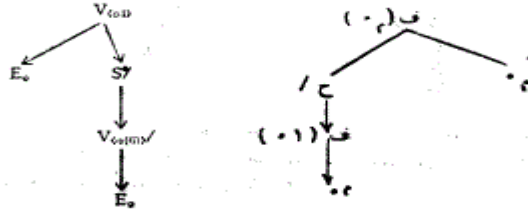
٢ - جعل تابعة عامة (وصفية / ظرفية) :

يلاحظ هنا أن فعل الجملة العليا وصلبم الدلالة العميق هما اللذان يوجهان كل أشكال الجملة التابعة . ومن ثم يجب أن يتضمن - كما أشرنا سابقا - سجل المعجم (أي مدخل معجمي) قائمة كاملة بإمكانات الفعل لكل فعل معلومات حول إذا ما كان المكمل المحدد هو جملة أو جملة مصدرية . . . الخ . وتظهر أداة الربط بوصفها مسيطر جملة التابعة .

وذلك يتضح بصورة جلية من خلال الأمثلة التالية :

Ich warte, dass er kommt. → انتظر أن يأتي .
 Ich warte E₁ + er kommt. = انتظر م_١ + يأتي .

وتمثل التبعية من خلال الرسم التالي :



(١٥٥)

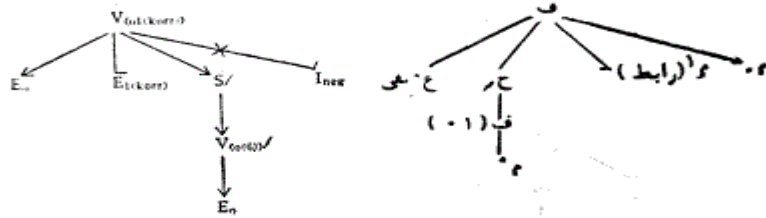
(١٥٤) انظر تفصيل هذه الصورة في : Engel, Syntax der D.G., S. 194 .
 يلاحظ أن المثال الأخير قد يكون غامضا ، ويزيل هذا الغموض أنه يعني أن التركيب العميق لهذه الجملة هو يعتقد في شيء ما = حقيقة . فما يلي المجرور تفرده الحقيقة .
 (١٥٥) يلاحظ الفرق في قوة الفعل . فالفعل (warten) في اللاتينية في الحالة (٤) أما في العربية فهو في الحالة (٢) وكذلك الفعل (kommen) في اللاتينية في الحالة (٦) ، وفي العربية في الحالة (١) تبعاً لتدرج أحوال استعمال الفعل - انظر التصور المبني للفعل (ضرب) فيما سبق .

وإذا وقع رابط في الجملة فإنه مثل أداة الربط تابع للجملة العليا ،
غير أن أداة الربط وحدها تسيطر على الجملة المتضمنة (المحضونة) ،
مثال ذلك :

Ich weiss es nicht, ob er kommt.

- لا أدري هل سيحضر (أم لا)
- (أو لا أدري أيجزر أم لا) / (أو لا أدري شيئاً أيجزر (أم لا)

وتحدد صورة التبعية من خلال الرسم التالي :



ويلاحظ هنا أن الاستفهام غير المباشر في العربية يكون متعلقاً بالفعل
دون رابط حيث أنه مفعول (م) يفسر مفعولاً متضمناً ظهر في الشكل الثالث
من ترجمة الجملة وهو (شيئاً) (١٥٦) .

٢ - جمل تابعة عامة غير محددة :

ويمكن أن يتضح علاقات التبعية بين الجملة التابعة التحتية والجملة
الأساسية العليا من خلال الانتاج العلائقي في صورة رسم شجري مفسر ،
على النحو التالي :

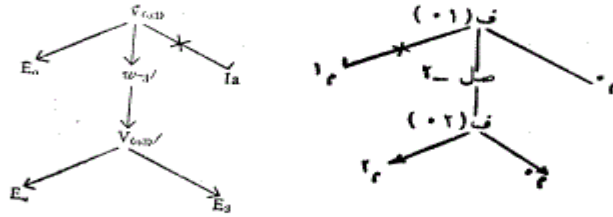
(١٥٦) لا تظهر الفروق التركيبية والدلالية بين الاستفهام المباشر وغير المباشر
في الألمانية والعربية إلا من خلال بحث تقابلي متكامل مستقل ، وما ذكرنا من أمثلة
إنما هي لتوضيح الخطوط الرئيسية للنظرية .

Wem er vertraut, hilft er euch.

(W—) = Honemgruppe

أعانكم من وثق فيه .

وتقع الكلمة المبدوءة بـ (W—) في مطلع الجملة التابعة ، ومن ثم فهي تسيطر عليها إلا أنها تتبع - بوجه عام - الجملة العليا ، وبين ذلك الرسم التالي :



٣ - الجمل الموصولة :

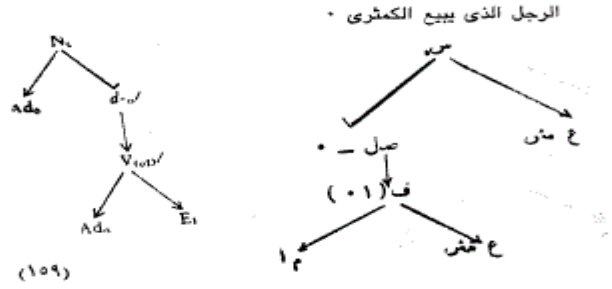
يقابل العنصر المسيطر في الجملة السابقة (أي العنصر الواوي W—) عنصر مسيطر آخر هو (العنصر الدالي d—) ، وله التأثير ذاته حيث أنه يزجج الفعل من موقعه النمطي إلى آخر الجملة (في الألمانية) ، ويقابل العنصرين عنصر واحد في العربية حيث أن الشكلين ينتميان إلى شكل واحد يتمثل في عنصر الوصل (Bezugselement) في حالات اعرابية مختلفة لا يظهر الأثر الاعرابي عليها بل يقدر ، ويؤكد الربط الفرعي من خلال الصلة أن الجملة التابعة في العادة تتأخر من جهة الترتيب ، أي تتبع عنصر الوصل ، ويلاحظ هنا أيضا تطابق الاحالة بين عنصر الوصل وعنصر

(١٥٧) ويلاحظ كذلك التوازي التبعي من خلال عنصر محيل يربط الجملتين ، انظر تبادل ذلك من خلال المثال الشائع: *Wes Brot ich ess, des Lied isch sing.* (ويمكن أن يقابله في العربية : إذا شبعت البطنون أمتحت العيون)

الجملة التابعة (١٥٨) *

ويمكن أن نوضح علاقة التبعية في تركيب موصول من خلال الرسم التالي :

Der Mann, der die Birnen verkauft.



٤ - الجمل الظرفية :

يحددنا انجل بأنها جمل تابعة ذات وظيفة زمانية أو مكانية أو شرطية أو غائية أو عاقبة أو اعتراضية ... الخ * ومصطلح (ظرفي) هنا يعني ما يقع مع الفعل أو ما يدور في فلكه أو يتبعه أو يقيدده * ويعنى هنا بوجه عام ما قصده تمييز من مصطلحه (circonstant) حيث انه يعنى لديه عنصرا محددنا للحدث *

... (١٥٨) ومن نافذة القول أن يقال هنا أيضا أن الموصول يحتاج أيضا إلى بحث تقابلي مستقل في إطار هذا التصور أو غيره وبديهي ألا يتسع المجال لسرد الفروق التركيبية والدلالية في اللغتين ، وما ذكر هنا ليس إلا توضيحا لوجه نظر انجل من خلال نموذج الذي تعالجه *

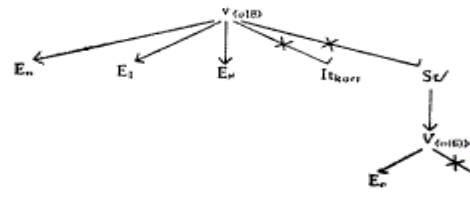
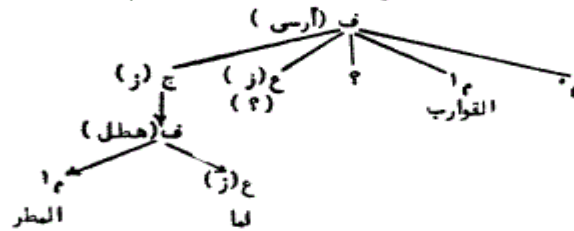
(١٥٩) تفسير الرموز : (ع ش) = عنصر اشارى (أداة التعريف) ، (صل -) = عنصر وصل في حالة رفع ،
ويلاحظ أن لفظ (Birne) يمكن أن يترجم إلى (كمثرى) أو (لبة) *

ويلاحظ هنا أن الجمل الزمانية والمكانية تشترط المكمل المطابق (E) والعنصر غير الاساسي المطابق أيضا ، كما أن الربط الفرعي يكون علاقة دلالية بين العنصر غير الاساسي في الجملة العليا والعنصر ذاته في الجملة التابعة، مثال ذلك :

Als der Regen kam, da machten sie die Boote fertig.

لما هطل المطر ، (حينئذ) أرسو القوارب .

فرايط الجملة العليا (da = حينئذ) مثل رابط الجملة الزمانية (als = لما) وكلاهما واقع في الوقت ذاته ، وإذا كان الأول ممكن التجزىء فإن العنصر غير الاساسي الزماني (It) للجملة التابعة يجب أن يجزأ . ويمكن أن تتضح علاقة التبعية من خلال الرسم التالي :



(١٦٠)

(١٦٠) يلاحظ أني وضعت العنصر الزماني (حينئذ) بين قوسين في المثال العربي لأنه ليس اجباريا ، وأما التعادل الزماني فمتحقق من خلال أداة الزمان ، أما التناقض الدلالي بين الجملة الرئيسية والجملة التابعة فوسائله في الالمانية أدوات دالة على زمان أو علة أو شرط أو قيد ، بخلاف العربية التي تستخدم اشياء جعل للدلالة على

٤ - الجمل الموصولية الموسعة :

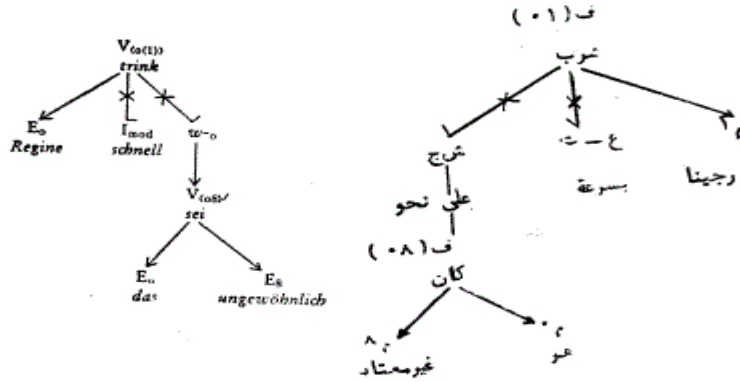
ينسحب عنصر الوصل أو المسيطر (الوارى أو الدالى -w-، d-) على الجملة العليا بأكملها . وذلك من خلال ارتباط مكونات الجملة التابعة بعلاقة وثيقة بفعل الجملة العليا . مثل ذلك :

Regine trank schnell, was ungewöhnlich war.
HS W- NS

شربت رجينا بسرعة على نحو (كان) غير معتاد .

Regine leerte das Glass, das sofort wieder füllte
HS d- NS

(بمجرد ان) أفرغت رجينا الكاس فملأته ثانية فى الحال)
ويلاحظ أن الجمل المتضمنة بأشكالها المختلفة تتبع أجزاء الجملة العليا من عناصر ربط مثل (عناصر الوصل أو الإشارة أو الزمان أو المكان... الخ) .
ويوضح الانتاج العلائقى للجملة الأولى من خلال الرسم التالى :



المعنى السابقة - انظر اقسامها وامثلتها بالتفصيل فى نظرية التسمية من ٢٥٢ وما بعدها - وتفسير الرموز : ع (ز) = عنصر (زمانى) ، ج (ز) = جملة دالة على زمان ، أما التكميل الكيفى (Eo) فليس له مقابل فى العربية .

ويمكن بطبيعة الحال أن تزداد الجملة تعقدا بامتدادها وتركيب أجزائها بحيث يستحيل اقتطاع جزء منها لتحليله . بل تستلزم الحال الجديدة دراسة التعقد التركيبي من خلال وجهة نظر تعنى أساسا بالنص بوصفه وحدة كبرى . وعناصر النص بوصفها أجزاء والعناصر الخارجية المرتبطة بالنص وهى عناصر تداولية تضم السياق . والمتحدث والملقى والمحيط الى آخر علامات التماسك التركيبي والدلالى لبناء النص .

ولعل التحليل السابق قد بين الى اى مدى استطاع أنجل أن يطور عدة أفكار وردت لدى تئبير مؤسس الاتجاه وبخاصة فصله بين المسيطر الخارجى والمسيطر الداخلى وتحديد أنواع المركبات (وبالتالي الجمل) والعناصر وأخيرا فصله بين العمل وقوة الفعل وعدم الاكتفاء بتحديد الأقسام الفرعية للأفعال لإيضاح مفهوم قوة الفعل . بل الانتقال الى الإبنية المتعلقة بالفعل . المثثلة للغسرة ذاتها كالمصادر والمشتقات والصفات .

وكما استفاد أنجل من نحو تئبير الى حد ما فقد استفاد أيضا من النحو التقليدى فى مواضيع كثيرة أشرنا اليها . ومن النحو التحويلى التوليدي عند التحليل . ومن نحو الضمائم عند التفريق بين التركيبية والتلازم او المركبات والعناصر . ورغم ما فى نماذج الجمل التى طرحها من جدة ووعى دقيق بمشكلات التركيب والدلالة فانه فى رأى لم يبعد كثيرا عن التقسيم الموروث عن النحو التقليدى . اللهم انه يحدد له إعادة طرح قضايا أنماط بناء الجملة فى اطار تصور جديد . وتبقى المعايير التى وضعت للفصل بين الثنائيات والعناصر التابعة لها قاصرة عن حل اشكالية إيجاد حد دقيق يرسم حدود واضحة بينها (١٦٢) .

(١٦١) تفسير الرموز : (ش ج) = شبه جملة . (ع - ت) = عنصر تقييم . ينتهى أنجل بعد دراسة علاقات التابع فى الجملة التابعة الفرعية الى عدة فروق تميزها عن الجملة الرئيسية . وهى فروق خاصة ببناء هذه الجملة فى الألمانية . انظر ص ٢٢٩ .

(١٦٢) كما سنرى فيما بعد تشبه هذه الاشكاليات اشكاليات الفصل بين مقاهيم عدة وردت . فى النحو العربى .

Vertical line on the left side of the page.

Horizontal line at the top right of the page.

الفصل الثالث

عناصر النظرية النحوية فى كتاب سيبويه

- ١ - ملاحظات أولية *
- ٢ - العلاقة بين العمل والقوة *
- ٣ - العلاقة بين المصطلح النحوى والمصطلح الدلائى *
- ٤ - ملحقات الفعل فى القوة *
- ٥ - العلاقة بين التركيب والعمل والقوة *
- ٦ - العلاقة بين الحمل وقوة البناء وقوة الجوار *
- ٧ - العلاقة بين القوة والاضمار *
- ٨ - العلاقة بين الحالة الاعرابية والمعنى الوظيفى *

ملاحظات أولية

إن الإجماع منعقد على أن محاولة دراسة نصوص كتاب سيبويه وتفسيرها محاولة محفوفة بالمخاطر لأسباب عدة - وقد يخفف هذا العبء الثقيل إلى حد ما تلك المحاولة السابقة التي تناولت بالدراسة والتحليل عدة قضايا بارزة في الكتاب من خلال وجهات نظر متباينة (١٦٢) ، وليس هدف البحث هنا إثبات اتجاه نحوي عام كالوصفية أو البنائية أو التحويلية إلى غير ذلك من اتجاهات التحليل النحوي كما أنه ليس الهدف إثبات نظرية عامة للنحو العربي تجمع أطرافاً من الاتجاهات السابقة - وإنما محور البحث هو استجلاء مجموعة من العناصر الرئيسية أو ما يمكن أن يطلق عليها « مكونات نظرية نحوية » يمكن أن يشكل الربط بينها تصوراً متكاملًا . يصدق عليه ما يصطلح عليه في العصر الحديث « عناصر نظرية نحوية » .

فليست المحاولة إلا إعادة صياغة أو إعادة تشكيل للعناصر القائمة بالفعل والمستنتجة من نصوص الكتاب في إطار فكرة عامة لا تقف عند حد العمل والعامل كما هو شائع ، ونعني بذلك أن هذا التشكيل تفرضه النصوص ذاتها من الداخل ، وليس مفروضاً من الخارج بناءً على نظرية ما أو منهج ما تستخر النصوص من أجل الأساسها ثوباً غريباً وتفسيرها تفسيراً مصطنعاً غامضاً . والحق أن الكتاب نفسه قد يعرض طرفاً من الإشكالية حيث أنه كما وصف « خال من مقدمة يضعها المؤلف في رأس كتابه ، ليقدم بها الكتاب للجمهور ، ويذكر فيها غرضه وخطته ، وخلصت من خاتمة تنهى بانتهاؤ المؤلف

(١٦٢) نذكر هنا على سبيل المثال من أهم الدراسات في إطار الاتجاه التقليدي :
 ركنا الأستاذ في كتاب سيبويه ، د- محمد الزغبى - رسالة نكتوراه مخطوط - جامعة عين شمس ، ١٩٨٢ - وجملة الفاعل بين الكم والكيف ، الفعليات د- محمود شرف الدين ، ١٩٨٠ - وفي إطار مفاهيم لغوية حديثة - التراكيب غير الصحيحة نحويًا في (الكتاب) لسيبويه ، ١٩٨٥ - وقضايا التقدير النحوي بين القدماء والحديثين ١٩٨٥ -
 للدكتور : محمود ياقوت ، والنحو والدلالة ، د- محمد عبد اللطيف ، ١٩٨٢ -

من فكرته ، بل أن المؤلف لم يضع لكتابه اسماً يميزه كما هو المؤلف ، مما يدل على أن سيبويه قد مات ، من غير أن يوضح الكتاب في ثوبه النهائي ، (١٦٤) .

ورغم خلو الكتاب مما ذكر ، بالإضافة إلى أننا لا ندرى الطسروف الحقيقية التي أثمرت هذا اللون من ألوان المؤلف ، إلا أن المؤلف بغير شك خطة معينة تنعكس في تقسيمه لأبواب الكتاب وترتيبها ، فهو لا يسير في ترتيب أبوابه وقصوله على الطريقة المنطقية الحقيقية ، فيقدم أبواباً من حقها أن تتأخر ، ويؤخر أبواباً من حقها أن تتقدم (١٦٥) . ويدهى إلا يرتكز تخطيط الكتاب إلى نهج منطقي يلتزم ذكر كل مسائل الباب الواحد مع سلسلة متصلة متتابعة . بل أن ذكر بعضها في موضوع وبعضها الآخر في موضع ثان ، بعد أن يفصل بينهما في كثير من الأحيان بأبواب أخرى ادعى إلى بحث عميق لاستكشاف أسس هذا المنهج الاجرائي ومحاولة تفسيره . ولم تكن القضايا التي طرحت في الفصلين السابقين إلا مدخلا لعدد من المفاهيم والحدود والمجاور التي تعين على إعادة النظر أو إعادة عرض ما تضمنه نصوص الكتاب من أفكار تترايط على نحو يمكن من بناء تصور ذي تشعبات يجوز أن نعدده مع قليل من التجاوز « نظرية » حيث أن النظرية اللسانية ، كسائر النظريات ، هي بناء عقلي يتوق إلى ربط أكبر عدد من الظواهر الملاحظة بقوانين خاصة تكون مجموعة متسقة يحكمها مبدأ عام هو مبدأ التفسير . ويمكن تمثلها كمجموعة من المفاهيم الأساسية ومجموعة من المسلمات تستنتج منها النتائج التفسيرية للنظرية . وكل المفاهيم اللسانية للنظرية تعرف انطلاقاً من المفاهيم الأساسية التي تعتبر أولية (Primitive) . وهناك عدة إمكانات لاختيار مجموعة الأوليات التي يبنى عليها النسق الاستنتاجي أو الأكسيومية التي تتساق منها القضايا البرهانية

(١٦٤) سيبويه ، حياته وكتابه . د- أحمد أحمد بدوي ط ٢ ص ٢٨ -

وانظر أيضاً : سيبويه امام النحاة . علي النجدي ناصف . ص ١٢٨ -

(١٦٥) سيبويه حياته وكتابه . ص ٢٩ -

انظر أيضاً تفسير عبارة ابن اللدبي في تصنيف الكتاب . ونقدها في : سيبويه

امام النحاة . من ص ٧٦ : ١٢٦ .

فالهدف لا يتحصر في تشكيل نظرية يقدر ما ينصب على متابعة البحث عن المبادئ التفسيرية التي تنفذ الى عمق بعض الظواهر على الأقل ، رافياً عن تناول كل الظواهر . ولا يعني هذا بآية حال من الأحوال التقليل من المحاولات التي هدفت الى عدم الاكتفاء بعدة أسس محددة تعالج من خلالها ظواهر محددة ايضاً وصولاً الى نتائج أكثر دقة وتحديداً . وإنما تعدت ذلك الى معالجة طويلة لعدد غير محدود مستهدفة إعادة طرح القضايا وأبرز اشكاليات متعددة ، ويمكن أن تتمثل ذلك من خلال بعدين ، أولهما طولى أو عمودى تمثله الاتجاهات الغالبة في تحليل قضايا النحو ، والآخر أفقى أو عرضى ، ويمثله اتجاهنا في هذا البحث . ولا شك أن البعدين يلتقيان في نقاط عدة ، لا تتوجد فيها التفسيرات الظاهرية بل التساويات العميقة القائمة على تحليل عميق واستنتاجات متجانسة .

ويقوم اتجاهنا على ركائز عدة منها أنه يعد النماذج النحوية المجردة نماذج رياضية ، وهي تنسب الى درجة عليا - درجة بنى اللغة عند تشومسكى - خلافاً للتحقيقات الفعلية درجة جمل اللغة ، ويتضح ذلك من خلال مفهوم خاص لنحو اللغة ، فهو عند تشومسكى نسق قواعد يولد توليداً ضعيفاً جمل اللغة ، ويولد توليداً قوياً بناها (١٦٧) .

وهذا البعد الكامن خلف الظواهر الملاحظة أصل معرفة علمية دقيقة

(١٦٦) د- عبد القادر الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية . نماذج تركيبية ودلالية . ص ١٢ ، ويبرز في تحليله دعوة تشومسكى في البحث اللغوى الى التحول من العناية بتغطية المواد والمعطيات الى العناية بعمق التفسير . وإفراز مفهوم ذال للغة يصبح موضوع بحث عقلانى ينمى (بضم الياء وتشديد الميم المفتوحة) على أساس تجريدى . انظر ص ٢٢ .

(١٦٧) يربط التفسير أساساً عند تشومسكى بمبدأ التجنبة (Subjacency) كما أنه يزال الصراع بين الكفاية التجريبية والكفاية التفسيرية للنموذج الباعث الفعلى للتغير أو التعديل المستمر في النموذج التحويلي ، حتى في مبادئ النظريات الأخيرة كـنظرية الربط « Binding Theory » ثم نظرية الربط العامى أخيراً . (Government Binding Theory) .

باللغة ، ويتحتم على من يسعى الى دراسة جديدة لمعرفة اللغة وأصول هذه المعرفة ، وبلوغ مستوى كاف من العمق التفسيري أن يتخذ المنهج الذى يشكل مفهوم التجريد محركه المركزى ، ضرورة عدم تنحية النظريات التى بلغت درجة من العمق التفسيري فى مجال محدود ، وهو أمر نؤكد باستمرار حيث تتكامل المحاولات التفسيرية ولا تتضارب ، بل تتلاقى فى مواضع عدة تشكل أساسا مشتركة لفهم اللغة وتفسيرها ، وهو ما عبر عنه الفاسى حين نكر أن جانب اللسانيات النظرية الاجرائى ليس مقصودا فى حد ذاته ، وليس هو الهدف النهائى والوحيد للنشاط اللسانى ، بل ان الفضاء الاستدلالي لا يكتمل الا بقيام لسانيات المحاور الى جانب لسانيات الظواهر ، فالفاضلة بين الاوصاف البنيوية للغات الطبيعية البنية داخل نماذج لسانية متباينة فى مستويات وقوالب (كثيرة او قليلة) لا تقدم على أساس كفايتها الملاحظة فقط ، بل تقوم كذلك على أساس الأبعاد المحورية للكفافية ، وضمنها الملاحظة (١٦٨) .

ولا نتحقق هذه الكفافية فى رأى من خلال تطبيق قواعد النموذج التحويلى حتى فى صورته الأخيرة رغم ما تقدمه النماذج النحوية المجردة من امكانات تفسير هائلة ، لأن المبادئ التفسيرية لا ترتبط ، على نحو مباشر ، بالمد المدخل ، وما هى الا تعميمات تجريبية حول البنى الملاحظة . ويعقب ذلك اصرار اصحاب هذا الاتجاه على وجوب توحيد عدة تعميمات رغم اعترافهم بأن افتراض الواقعية يجعل بعض التعميمات اللغوية طبيعية فى نموذج صوري تمثيلى ، وبعضها غير طبيعى . وهذا يعنى فيما يعنيه ، أن النماذج الصورية لوصف اللغات الطبيعية ليست متكافئة ، فالخصائص الرياضية والصورية للنماذج - رغم أن دراستها فى النظريات اللسانية المجردة لا يحول هذه النظريات الى نماذج رياضية - تجعل بعضها ذا واقعية وكفاية تجريبية تفوق البعض الآخر .

هذا علاوة على كفاية قوتا التوليدية (generative power) لذلك فان ترجمة بعض التعميمات من نموذج لسانى عام الى نموذج آخر

ممكنة . باعتبار أنها قد تشترك في بعض المكونات أو القوالب (modales) الفرعية ، إلا أنها ليست دائماً طبيعية (natural) . فالترجمة تكون ممكنة إذا وفقط إذا كانت النماذج الفرعية متكافئة والميساوية المنهجية والتمثيلية متعائلة (١٦٩) .

وهكذا فهذا النموذج يمكن من خلال استخدام عدد من الاجراءات الدقيقة من تجاوز الوصف الظاهري الى التفسير المعلن بناء على قواعد محددة تتميز بعمومية التطبيق لأنها لا ترتبط بلغة محددة ، وإنما استنبطت من ظواهر مشتركة تخطى حدود خصوصيات تنفرد بها كل لغة على حدة ، مما يؤكد اصرارنا على النحو التحويلي التوليدي ، رغم ما بلغه خلال فترة طويلة من الجهد المستمر لتعديل أسس التحليل وقواعد التفسير واضافات من أطراف متعددة وبخاصة فيما يتعلق بالجانب الدلالي ، لا ينسجم في كثير قواعد التفسير فيه مع ظواهر النحو العربي . مما حدا بنا الى تبني طرائق التحليل التي استنبطها النحاة العرب ، وعللوا ظواهر النحو تعليقات مختلفة تحتاج الى نظرة دقيقة وقراءة متأنية لاعادة اكتشاف الخطوط العامة التي تشكل في مجموعها نهجا تحليليا متميزا .

فأساس وجهة النظر المتبناة هنا ان يكون منهج تحليل ظواهر النحو قائما على طرائق النحاة العرب أنفسهم في التفسير والتحليل الى جانب اعادة تصور وتشكيل عناصر التحليل اعتمادا على عملية تقابل بينها وبين عناصر تحليل في نظريات عدة .

وهذا بطبيعة الحال يختلف كل الاختلاف عن اتجاه يعني بتطبيق نظرية نحوية ما على نصوص مختلفة من مستويات عدة لظواهر صلاحية قواعد معينة من تلك النظرية للتفسير ، أو آخر يرفض أية صورة من صور التقابل باعتبار ان مناهج النحاة كافية لأنها أكثر ملاءمة من حيث كونها لها علاقة بالظواهر النحوية في اللغة موضع البحث (١٧٠) .

(١٦٩) الكتاب السابق ص ٢٢ ، ٢٤ .

(١٧٠) لا يعني اختيارنا اتجاها مخالفا اننا نقلل من قيمة اتجاهات التحليل الأخرى ، فلي الدراسات الجادة جهود مضنية لا تنكر وبخاصة عند التطبيق ، ولا يعنينا مطلقا رصد مواطن الخطأ أو الذلل بقدر ما يعنينا الاستعادة من المحاولات الصائبة .

وكما أشرنا من قبل عند تحليلنا لثنائيات نظرية قوة الكلمة فإن البحث في النحو يتركز على محاور ثلاثة : المحور التركيبي والمحور الدلالي والمحور التداولي . وتشكل جميعها بنية الوصف ، ويتفق هذا النهج في جوهره مع ما يطلق عليه النحو الوظيفي (functional grammar) الذي تصاغ بنية النحو فيه على مستويات تمثيلية ثلاثة :

— مستوى لتمثيل الوظائف الدلالية (أو الأدوار الدلالية : كوظيفة المنفذ ، أو المتقبل أو المستقبل ...) .

— مستوى لتمثيل الوظائف التركيبية (كوظيفتي الفاعل والمفعول) .

— مستوى لتمثيل الوظائف التداولية (كوظيفة المبتدأ والمصور والبسورة ...) .

ويمتاز النحو الوظيفي بأنه يعمم أولوية العلائق بالنسبة للدوائر الدلالية والوظائف التداولية (بالإضافة الى الوظائف التركيبية) (١٧١) .

ويمكن أن يستنتج مما سبق أنه يتفق مع النحو العلائقي من جهة والنحو المعجمي الوظيفي من جهة ثانية ، غير أننا لا نرى الترتيب السابق لمستويات التمثيل ، بل ترتيب المحاور السابقة التركيبية فالدلالية فالتداولي ، وهذا ما ينسجم حقيقة مع التحليل في النحو الوظيفي ذاته كما سنرى فيما بعد . ولا شك أن تحليل الجملة وفق هذا النموذج يوضح بصورة جلية العلاقة الوثيقة بين المستويات الثلاثة وبخاصة من خلال عملية التدرج في التحليل ابتداء من البنية الصمغية ثم البنية الوظيفية ثم البنية المكونية من خلال تطبيق مجموعة قواعد الأساس ثم قواعد اسناد الوظائف ثم قواعد التعبير (١٧٢) .

ويلاحظ هنا أيضا أنه عند تقسيم حدود المحمول باعتبار أهميتها

(١٧١) د - أحمد المتوكل : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص ١٠ .

(١٧٢) انظر تفصيل قواعد كل قسم في الكتاب السابق ص ١٠ ، ١١ .

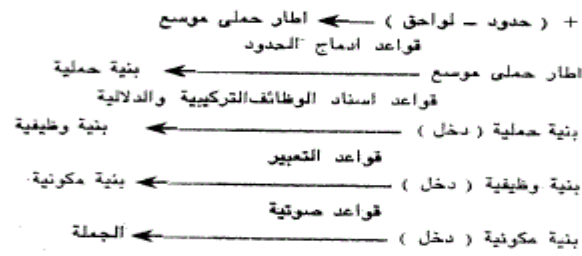
بالنسبة للواقعة المدلول عليها الى قسمين : - موضوعات (Arguments) ولواحق (Satellites) . يخضع التفريق أو الفصل بينهما لمعيارين :

— معيار « قيود الانتقاء (قيود التوارد) » : يفرضه المحمول بالنسبة لمجالات الحدود التي تساوقه في نفس الجمل .

— معيار « الحذف » : امکان حذف اللواحق بون أن يخل ذلك بسلامة الجملة . ومن ثم فالموضوعات تلعب دورا « أساسيا » أو مركزيا بالنسبة للواقعة التي يدل عليه المحمول ، فهي إذن « ضرورية / اجبارية » أما اللواحق فتلعب دورا في تخصيص الظروف المحيطة بالواقعة ، فهي إذن « اختيارية » (١٧٣) .

ولا يبعد هذا التحليل عما تقدم بل انه لم يقدم ما يمكن أن يحسم الخلاف حول قسمي الجملة ويمكن أن يصور الترتيب التالي كيفية تكوين الجملة :

أطار حملى نووى (حدود - موضوعات) (١٧٤) .



(١٧٣) الكتاب السابق ص ١٢ .

(١٧٤) يعمل الأطار الحملى ، المحمول ، وعدد من الحدود ، ويحدد أطار المحمول : المحمول ، ومقرنته التركيبية وموضوعاته ومجالات الحدود ، والوظائف الدلالية لهذه المجالات ، وقيود الانتقاء التي يفرضها المحمول بالنسبة لمجالات حدوده .

وتفسير ذلك أن بناء البنية الحمليّة للجملة يكون بتطبيق أولا ، قواعد توسيع الأطر الجمليّة (دخل : الأطر الحمليّة النوويّة في المعجم أو في قواعد تكوين المحمولات) ، ثانيا قواعد ادماج الحدود (أي ادماج الحدود في المحلات طبقا لقيود الالتقاء بالنسبة للحدود والموضوعات) - أما بناء البنية الوظيفية لها فيكون بتطبيق قواعد اسناد الوظائف التركيبية أولا ثم التداولية ثانيا (لأن الوظيفة التداولية تستند إلى مكون حاسم للوظيفة التركيبية) (١٧٥) .

وتستند الوظيفتان التركيبيتان (الفاعل والمفعول) إلى الوظائف الدلالية في سلمية محددة ، وتصور عملية الاسناد في سلمية الوظائف الدلالية على النحو التالي :

منف	<	متق	<	مستق	<	مستف	<	أد	<	مك	<	زم
+		+		+		+		+		+		+
+		+		+		+		+		+		+

ويفرق هنا أيضاً بين بنية وظيفية جزئية باسناد قواعد الوظائف

(١٧٥) تنحصر الوظائف التركيبية في وظيفة الفاعل ووظيفة المفعول ، وهما - وفق سيهون ديك - وجهتا النظر (Perspective) . وتفسير ذلك أن الواقعة الدال عليها محمول الجملة توصف - كما يرى ديك - حسب وجهة نظر معينة . ويشكل المكون المسند إليه وظيفة « الفاعل » المنظور الأول ، في حين أن المكون المسند إليه وظيفة المفعول ، يشكل المنظور الثاني ، انظر الكتاب المسبق ص ١٥ ، و Dik, S. Functional Grammar, p. 70. ويعني ذلك أن النظام العام في تركيب الجملة في اللغات هو : فاعل + فاعل + مفعول . ويرجع إليه نظام بعض اللغات (فاعل + فاعل + فعل + مفعول) ، ونظام لغات أخرى (فاعل + مفعول + فعل) . (١٧٦) تفسير الرموز : فا = فاعل ، مف = مفعول ، منف = منفذ ، متق = متقبل ، مستق = مستقبل ، مستف = مستفيد ، اد = أداة ، مك = مكان ، زم = زمان .

التركيبية وبنية وظيفية كاملة باسناد قواعد الوظائف التداولية) وهي أربعة عند ديك : المبتدأ (Theme) ، والذيل (Tail) دخل الجمل ، والبؤرة (Focus) والمحور (Topic) خارج الحمل (١٧٧) .

أما بناء البنية المكونية فيكون بتطبيق قواعد التعبير وهي تضم قواعد اسناد الحالات الاعرابية وقواعد ادماج مخصصات الحدود ، والقواعد المتعلقة بصيغة المحمول وقواعد الموقعة وقواعد اسسناد النبر والتنغيم . ويلاحظ هنا أن سلمية تحديد الحالات الاعرابية هي على النحو التالي :

الوظائف التركيبية < الوظائف الدلالية < الوظائف التداولية (١٧٨) .

وتشكل البنية المكونية النهائية دخلا لقواعد التأويل الصوتي . وهذا التحليل - كما اشرت - يعيد اليعد التواصل الى موضعه ، وهو وظيفة اساسية عزلت في النموذج التحويلي التوليدي حيث عدت اللغات الطبيعية انساقا مجردة يمكن دراسة بنياتها بمعزل عن وظيفتها في التواصل داخل المجتمعات . فهذا النموذج الصوري الرياضي لا يحقق سوى الكفاية التجريبية مغفلا الكفاية النفسية من جهة والكفاية التداولية من جهة أخرى (١٧٩) .

ولا يمكن أن ننكر ما حققه هذا النموذج من انجازات الا أننا في حاجة الى مراجعة ما وجه الى النخبة القدامى والنحو القديم من نقد ، في حاجة ملحة الى تفهم عبارة د . الفاسي « ان مشكل المعطيات جر عليهم مشكل المنهج واستعمالهم لمعطيات القداماء جعلهم في كثير من الأحيان سجناء مناهج القداماء (١٨٠) . فهذا الاشكال المتعلق بالمادة اللغوية أو المعطيات التي يقوم

(١٧٧) يقترح د . المتوكل اضافة وظيفة تداولية خارجية هي : المبادئ (Vocalion)

انظر : دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي . ص ١٦ .
(١٧٨) الكتاب السابق ص ١٨ . انظر تفصيل كل مجموعة من قواعد التعبير من ص ١٧ : ٢٢ .

(١٧٩) يفترض في الوصف اللغوي أن تتحقق فيه الاشكال الثلاثة الكفاية وهي :
- الكفاية النفسية Psychological adequacy ، - الكفاية التداولية :
- Pragmatic adequacy - الكفاية النمطية : Typological adequacy .
(١٨٠) د . الفاسي الفهري : اللسانيات واللغة العربية ص ٥٢ .

يوصفها اللغوي يحتاج - حقيقة الى اعادة طرح ولكن ليس في ضوء نظرية محددة لاكتشاف الزيف أو النقصان ، وبالتالي الانتهاء الى نتيجة حاسمة وهي غياب منهج نقدي دقيق . العكس هو ما نراه ان ما يمكن ان يستقى من نظريات متعددة يعين على اعادة تمثيل المعطيات النحاة ، ويعقب ذلك حتما كشف العناصر الأساسية المشكلة لكل منهج من مناهجهم .

وهو امر شريكه في عبارة الفاسي التالية : فمهما كانت قيمة الانتحاء التي وضعها القدماء أو المحدثون لهذه اللغة أو لغيرها ، فان هناك حاجة الى اعادة بناء انتحاء أخرى ، أي آلات أخرى تصف معطيات أخرى وتنتج بها ، علاوة على انها لا تحمل بنفس الجهاز المفاهيمي أو النظري (١٨١) .

ما يهمنا هنا هو اعادة البناء من خلال معطياتهم . أما استخدام الطرق الاستكشافية لمعرفة هل المعطيات التي أتت بها النحاة معطيات فعلية أم لا ، فامر خارج عن نطاق البحث (١٨٢) .

ولا شك ان اعادة النظر في هذه المعطيات سوف تحدد ماهيتها ، والتأكد من أنها تولد عن التعميمات أو المفاهيم المقترحة دون ان يكون هناك ما يدل بصفة حاسمة على ثبوتها أو عدم ثبوتها ، وانها لم تكن ذات تمثيلية بالنسبة لوصفهم ، ولا ذات دلالة بالنسبة لتأملاتهم . الى حد طرح الاشكالية طرحا ضمنيا . كما هي الحال عند سيبويه ، حين اتخذ احتياط الاشارة الى ان ما يقدمونه من أمثلة يتنزل منزلتين مختلفتين ، فبعضه من « كلام العرب » أي أخذ عن الأعراب وسمع منهم ، بينما البعض الآخر « تمثيل ولا يتكلم » أي يؤتى به لأغراض التحليل دون أن يكون معطى لغويا حقيقيا (١٨٢) .

(١٨١) الكتاب السابق ص ٥٢ أيضا .

(١٨٢) يرى أن معطيات القدماء ناقصة لاننا لا نتنظر من أي نحو مهما كان حجمه أن يكون من الشمولية بحيث يزودنا بما يهمنا من المعطيات ، وهي زائفة كذلك لوجود تراكييبمصطنعة (تعد سائمة عند النحاة) تفتقد الى التاويلات الممكنة!! انظر ص:٥٤ -

(١٨٣) الكتاب السابق ص ٥٤ ، ٥٥ .

الحق أن د . الفاسي يرى أن بناء نحو اللغة القديمة مثلا لا يحتاج ، ضرورة ، الى

وقد نعتى بجوانب محددة فى عناصر النظرية التى نريد أن نحددنا . وفى الواقع لا يمكن أن نجيز استخدام مصطلح (نظرية) بالمفهوم الدقيق له على مثل هذه العناصر التى تتبع فى مجموعها المحيط المتكامل للنظرية . ويصدق هذا الى حد ما اذا كانت صورة النحو واضحة . ولا شك اننا لا يمكن أن نخفى مدى التأثير بالمفاهيم التى اضافها النحو التوليدي التحويلي الى هذه الصورة وبخاصة بعد التطور الهائل فى النموذج حيث لم يعد يكتفى بالملاحظة الخارجية التقريبية ، وتجاوزت ذلك الى عمق تفسيرى يبحث فى الكيف وما وراء الكيف .

فالنظرية تزودنا بطرق ثلاثة عند بناء نحو لغة ما باعتبار انه تركيب من الفرضيات والوسائل الوصفية تستنبط فيها اقتراحات تجريبية نوعية تهم الظواهر الملاحظة ، وهذه الطرق هى :

— طريقة اكتشاف : وتعنى تطبيق الاجراءات المحددة فى الطريقة بصفة آلية على مادة او نصوص لغوية تمكن من بناء نحو اللغة .

— طريقة تقرير : وهى طريقة عملية وآلية كذلك لمعرفة ما اذا كان النحو المقترح للمادة اللغوية احسن نحو لهذه المادة ، فهى تمكن من اتخاذ قرار من النحو المعروض .

— طريقة تقييم : فامام مادة لغوية وعدد من الانحاء التى تصفها تمكنا النظرية من معرفة النحو الاثيق (١٨٤) .

المعطيات الموجودة فى النحو القديم ، بل يمكن أن يستغنى عنها باستعمال النصوص القديمة : هكذا فتوظف التراث غير ضرورى منطقيا أو منهجيا فى بناء نحو يصف اللغة العربية ، كما ان الآلة الواصفة للغة العربية الحالية أو القديمة لا تحتاج ضرورة الى مفاهيم القدماء ، واصولهم . وهذا كلام فيه نظر وغير كاف لنحسب اتجاهات تحليلية نحوية ما تزال راسخة من أجل اثبات اتجاه نحوى يعينه . (١٨٤) هدف النظرية النحوية هنا تمثيل ما يعرفه المتكلم — السامع عن لغته ، وتحديد الطريقة التى يكتسب بها هذه اللغة من جهة ، والكشف عن النسق أو النحو التالى وتحديد مميزاته وتحديد مضمون الانحاء الخاصة وطرق بنائها أيضا ، ولا يعنىنا من هذا كله الا طرق بناء نحو خاص .

وعنى هذا النموذج بالنسق المثل ذهنيا وقواعده والتمثيلات التي تولدها هذه القواعد . واستعمال اشكال رمزية سورية لوصف خصائص اللغات المتنوعة ومحاولة تجريد بنية سورية مشتركة بينها . وما يهمنا هو ما يعقب ذلك حيث تقر نظريات التمثيل الذهني أن معرفة المتكلم للغة ممثلة ذهنيا في شكل بنى من نوع خاص ، ولكن هذه البنى المعرفية الباطنية لا يمكن تمثيلها بصفة لائقة في النماذج التحويلية .

ويخرج البحث عن الخصائص المشتركة أو المبادئ الكلية التي تقود الى بناء نحو كلي باعتبار أنها حالة فطرية مشتركة بين المخلوقات البشوية عن الاطار المرسوم في هذا العمل . ونعني هنا فقط بالحالة التي يطلق عليها الحالة القارة (steady state) . وهي المتعلقة ببناء نحو خاص بلغة من اللغات بهدف معرفة الطريقة التي يتم بها بناء النحو الخاص الذي تتجسد فيه المعرفة اللغوية التي يمثلها نحو الحالة القارة (١٨٦) .

ويهمنا كذلك بما أدخل على النموذج من اطراف مختلفة لها مشارب متباينة أثرت طرق التحليل ، فبعد أن كانت آلة التحليل عند تشومسكي (1957) في المكون التركيبي هي عبارة عن مجموعة من القواعد مهمة توليد كل الجمل النحوية مقرونة بأوصاف بنوية تبين كيف تاتلف الاجزاء لتكون الجملة فانه في نظرية المعيار الموسسة (1972) قلص عدد التحويلات ودوارها بعد أن أدخل القواعد المعجمية، ونظرية الاثار (١٨٧) . ويلاحظ هنا تراجع تشومسكي عما دافع عنه بقوة (1965) . وهي فكرة استقلال التركيب ، التي تعمل العناصر التركيبية وفقها في استقلال عن عناصر مكونات النحو الأخرى . هذه المكونات لا تلعب الا ادوارا

(١٨٥) الكتاب السابق ص ٤٨ .

(١٨٦) هذا رقم أن هذا البناء - حقيقة - في اطار هذا النموذج يحصل في ظروف تجريبية باعتماد مبادئ اللغو الكلي ولكننا نصر رغم ذلك على استبعاد الحالة الفطرية (innate state) والحالة الوسيطة (intermediate S) .

(١٨٧) مقادعا : انقل (٦) حيث (٦) مقولة كبرى . ويترك نقل آية مقولة (م س) أثرا ، أي عجرة فارغة معنونة بـ (م س) ، وتحمل بالمراسلة نفس القرنية التي يحملها العنصر المنقول . وقد عوض عنها فيما بعد بقاعدة تاريلة لها نفس الوظائف .

• تأويلية • (١٨٨) ، والاندفاع بقوة في الوقت ذاته نحو ادخال المكسور الدلالي ثم الاعتماد بقدر اكبر في التحويلات على التأويل الدلالي حيث تحدد ان التأويل الدلالي للجملة يتوقف على وحداتها المعجمية وعلى الوظائف والعلاقات النحوية الممثلة في البنى التحتية التي تظهر فيها .

ويهذا التطور عادت الوظائف النحوية من جهة والعلاقات النحوية من جهة اخرى الى الظهور واخذت مكانا بارزا في النموذج او في نماذج اخرى وظيفية في الأساس ولكنها تأثرت بتحليلات النموذج التحويلي . وتحدد الوظيفية بصورة ادى في النحو العلاءى حيث يرى جونسون (1977) ان هذه العلاقات النحوية يجب ان تظهر في صياغة عسدد من القواعد او المبادئ الكلية التي تحكم مسألة وجود القواعد ومسألة انتقائها . وتتعلق مسألة الوجود بمعرفة أنواع القواعد التي يمكن ان نجدها في اللغات الطبيعية ، أما مسألة الانتقاء فتتعلق بمعرفة الشروط التي يمكن ضمنها للغة ذات خصائص معينة ان تتوفر على قاعدة معينة تنتهي الى مجموعة قواعد ممكنة في لغة واحدة (١٨٩) . وبذلك تغيرت المكونات الفرعية التي تنسق قواعد النحو وظهر المكون الدلالي بوصفه مكونا محوريا رغم تأكيد سويرن (Seuren) بان التركيب الدلالي يقر بان ليس هناك مكون دلالي ولا بنية تركيبية . ان البنية التحتية الوحيدة هي التمثيل الدلالي ، والقواعد التحويلية تحول التمثيل الدلالي الى بنية سطحية (١٩٠) .

الى جانبه نجد المكون التركيبى والمكون الوظيفى والمكون التحويلي والمكون الصوتى . . . وتشترك جميعها في بناء بنية الجملة وتحليلها .

-
- (١٨٨) أعنى بالتاريخ الموضوع بين قوسين الكتاب المنشور فيه ، أى :
(1957) : Syntactic Structures.
(1965) : Aspects of the Theory of Syntax.
(1972) : Studies on Semantics in generative Grammar.
(١٨٩) الكتاب السابق ص ٧٨ ، نقلا عن :
Johnson, D.E., On Relational Constraints
on Grammars.
Seuren, P. (Ed.) Semantic Syntax, p. 110 (١٩٠)

ويهمنا هنا حقيقة انساق الفرعية للمبادئ والقواعد التي تكون جوهر النظرية ، ومنها :

- ١ - نظرية العامل
- ٢ - نظرية العجز الفاصلة
- ٣ - نظرية الحالات الاعرابية
- ٤ - نظرية الربط الاحالي
- ٥ - نظرية المراقبة (١٩١)

وفي هذا التصور للنموذج تتفاعل عدة انساق من القواعد تحكمها مبادئ مختلفة (وبسيطة فيما يبدو) بهدف رصد ظواهر معقدة . وتسمح قاعدة تحويلية واحدة هنا بالمرور من البنية العميقة الى البنية السطحية (١٩٢) .

وهذه هي المشكلة الاساسية لكل نظرية نحوية العلاقة بين الصورة الخارجية للجملة (المبنى) والبنية الداخلية (المعنى) . او بين البنية الحمولية وهي العلاقات الدلالية (المعمول مع موضوعاته) وبين البنية المكونية وهي العلاقات التركيبية بين المكونات كما تنتظم في السطح .

ويتم هذا التوافق بين الينيتين في النظرية المعجمية الوظيفية - وهي ما تعنيها في المقام الأول - بواسطة الوظائف النحوية (١٩٣) . وتستند الوظائف النحوية الى المكونات بواسطة القواعد التركيبية ، والى الموضوعات بواسطة القواعد المعجمية . وتائلف المعلومات الصادرة عن المعجم وعن القواعد التركيبية لبناء البنية الوظيفية التي تشكل بدورها دخلا (input) للمكون الدلالي الذي يترجمها الى صورة منطقية ملائمة في حين تؤول البنية المكونية فونولوجيا (١٩٤) .

ويعد الوصف الوظيفي وسيطا بين البنية المكونة والبنية الوظيفية التي

(١٩١) عجز جمع عجرة وتعني العقدة وهي ترجمة لمصطلح (noeud) وقد ترجمت في كتابي نظرية التبعية بمركب معقد مقابلة بالمصطلح الانائى (Nexus) . (١٩٢) اطلق على هذا التصور الجديد (الغالبية / الدولية Modularity) . (١٩٣) الوظائف النحوية محدودة هي : الفاعل ، والمفعول والمفعول غير المباشر ، والناك ، والغضلة والمحق (١٩٤) انظر تفصيل ذلك لدى : د- الغامى الفهرى : اللسانيات واللغة العربية ٨٦ .

يمكن من تسجيل العلاقات النحوية الواردة والمعلومات الضرورية للتأويل الدلالي .

وقبل أن تعرض لبعض قيود سلامة بناء البنيات الوظيفية تشير الى اعتراض بريم (Brame) على وجود أى مستوى للتمثيل التركيبى ، لأن هذا المستوى يصير حشوا ، نظرا للتمثيلات الموجودة فى المعجم ، فيتم الاكتفاء بقواعد تاليفية تربط بين الكلمات لتكون وحدات تركيبية كبرى يتم تأويلها واخضاعها لقيود سلامة البناء .

ونحدد هنا قيدين فقط من هذه القيود المحققة لسلامة البناء وهما قيد الانسجام وقيد التمام . أما الأول فهو قيد يفرض الحاق قيمة واحدة بالمسند، والا نتجت بنية وظيفية غير منسجمة ، وعليه تكون قيمة المسند الظاهر فى الحاشية الوظيفية للوحدة المعجمية مطابقة لقيمة المسند المضمن فى الحاشية التركيبية المرتبطة بالمجرة التى يتم ادخالها تحته .

ويمكن ان نصور ذلك من خلال المثال : ضرب زيد الولد . على النحو التالى :

↓ = ↑ ج ← ف
م س م س
↓ = (↑ حف) ↓ = (↑ فا)
↑ = (↑ ع) ↑ = (↑ ع)

أما الثانى فانه يجب أن تتوفر لكل وظيفة نحوية (و ظ . ع) ترد فى صورة دلالية السمة (حم) على صورة دلالية تعد قيمة لـ (و ظ . ع) ، غالبية المحمولة للفعل (ضرب) عبارة عن محمول ثنائى المحلات (dyadic)

(١٩٥) يتفق مع برونزن فى التبعيات الوظيفية إذ هى عمليات على التمثيلات الوظيفية المرتبطة بالوحدات المعجمية ، انظر تفصيل نموذجا الوظيفى فى كتابهما :
واشارات عنه فى كتاب الفاسى الفهرى Realistic Transformational Grammar
ص ٧٦ ، حيث يعد نموذجا معجميا .

وانظر عملى بريم :
Binding and Discourse without transformations : linguistic
Analysis, 4.4.

Essays toward Realistic Syntax,

يقيم توافقاً بين موضوعات الفعل وبين الوظائف النحوية الواردة * ففي الرسم التالي : حم : ضرب > (فا) (مف) < *

يظهر التوافق بين البنية الحملية للمحمول وبين بنيته الوظيفية (١٩٦).

وهكذا يضيف البحث في التأويل الدلالي بعداً آخر ، يضاف الى الأبعاد السابقة التي عدناها من قبل التي ستراعى في تحليلنا القادم ، ويلاحظ هنا أننا نؤكد على التداخل الشديد لهذه الأبعاد بحيث يكون الفصل في موضع ما منحصراً في هدف محدد من أهداف التحليل التجسريدية * ففي المستوى الأدنى تقع البنية المكونية بتشكيلها من مفردات مختارة ذات تمثيل صوتي محدد ، لها في مستوى تال بنية وظيفية تتحدد فيها علاقات أساسية بين هذه المفردات ، ويتحقق فيها سلامة البناء بناء على اختيارات أو قيود محدودة ، وفي مستوى ثالث يتحدد التفاعل بين البينيتين بناء على التأويل الدلالي للتركيب من معنى العلاقات بين الوظائف النحوية ومن اختيار المفردات التي تشغل هذه الوظائف معا (١٩٧) *

(١٩٦) كل موضوع (موع) وفق هذا القيد توافقه بنية وظيفية نحوية واحدة (و ظ * ع) لبناء الصورة الدلالية للمحمول * ويلاحظ هنا أن الفعل الوارد بالمتن يخالف الفعل : ضرب (يضم الضاء وكسر الراء) فإنه محمول أحادي الحسب (monodie) * أي أن البناء للمجهول يقلص عدد الحلات (أي الموضوعات الوظيفية) والتعدى بخلافة يزيدا * انظر مزيداً من التفصيل في المسانبات واللغة العربية من ص ٩١ : ٩٧ *

(١٩٧) عنى د* حماسة عبد اللطيف في دراسة جادة بفكرة مركزية وهي التفاعل بين المفردات ووظائفها النحوية وأكثر من الاستدلال عليه في مواضع عدة يقول في مقدمته: التفاعل قائم مستمر بين الوظيفية النحوية والدلالية المعجمية للمفرد الذي يشغل هذه الوظيفة ، يشكل مع الموقف المعين المعنى الدلالي للجملته كلها * والجملته - في رأيه أيضاً - هي الغاية الأولى لكل نظام نحوي ، إذ يعمل على كشف تركيبها ، ويحاول أن يربط بين الصورة الصوتية المنطوقة لها والمعنى المراد منها من خلال النظام العقلي الذي يحكمها * انظر كتاب المعنى النحوي الدلالي : ص ٩ *

وفي موضع آخر يقول : ومن مجموع الدلالة الوظيفية والدلالة الأولية وتفاعلهما ينشأ المعنى النحوي الدلالي ، انظر ص ٨٢ وفي موضع ثالث يقول : والتلاحم بين

العلاقة بين العمل والقوة

يعود باحث الإلحاح على الاهتمام بنظرية العامل ، وجعلها المحور الذي ارتكز عليه الكتاب هو سيبيويه ذاته حيث أن مصطلح (العمل) قد حظى بمكانة ملحوظة بارزة في مواضع لا تحصى من أبواب الكتاب ، غير أن هذا المصطلح في رأينا قد ارتبطت به عدة مصطلحات أخرى تكاد في مواضع تنابيه أو تكون مرادفة له ، وفي أخرى ذات علاقة ما تختلف باختلاف المسألة الواردة ، وأول هذه المصطلحات مصطلح القوة الذي يرد في الكتاب ملازماً لمصطلح العمل وذلك عند تصنيف متدرج لأشكال العمل حيث يقول :

« باب الفاعل الذي لم يتمده فعله إلى مفعول ، والمفعول الذي لم يتمده إليه فعل فاعل ولا يتمدى فعله إلى مفعول آخر ، وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتمدى إلى مفعول ، وما يعمل من المصادر ذلك العمل ، وما يجرى من الصفات التي تبلغ أن تكون في القوة كاسماء الفاعلين والمفعولين التي تجرى مجرى الفعل المتمدى إلى مفعول مجراها ، وما أجرى مجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته ، وما أجرى من الأسماء التي ليست بأسماء الفاعلين التي ذكرت لك ، وهي التي لم تبلغ أن تكون في القوة كاسماء الفاعلين والمفعولين ، وليست لها قوة أسماء الفاعلين التي ذكرت لك ولا هذه الصفات ، كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعول » (١٩٨) .

ويتحدد في هذا النص بنية الكتاب حيث أنه يقوم على بناء متدرج للقوة المرادفة هنا للعمل ، تقع في قمة هذا التدرج قوة الفعل وفي أسفله قوة ما يجرى مجرى اسمى الفاعل والمفعول ، ويلاحظ أن هذه القوة تقل كلما انتقلنا من درجة إلى أخرى بحيث أنه لا يجوز معها مطابقة العنصر في الدرجة السابقة عن العنصر العامل في الدرجة اللاحقة ، وتتوالى درجات القوة على النحو التالي :

(١٩٨) سيبيويه : الكتاب ، ط ٠ عبد السلام هارون ، ٢٣/١ .

- ١ - قوة الفعل * قوة الفعل
- ٢ - قوة اسمى الفاعل والمفعول * قوة اسمى الفاعل والمفعول
- ٣ - قوة المصادر * قوة المصادر
- ٤ - قوة الصفات * قوة الصفات
- ٥ - قوة ما يجرى مجرى الفعل * قوة ما يجرى مجرى الفعل
- ٦ - قوة ما يجرى مجرى اسمى الفاعل والمفعول * قوة ما يجرى مجرى اسمى الفاعل والمفعول

وهكذا يربط سيبويه ابتداء بين مصطلحي القوة والعمل وإن كان الأول أشمل كما ستبين فيما بعد *

ويتفرع عن الدرجة الأولى في السلم الهرمي السابق وهي درجة قوة الفعل تصنيف لما يطلق عليها الجملة الفعلية يقوم على محورين رئيسيين :

الأول : المكون الحامل لوظيفتين تركيبية ودلالية (وهو الفاعل أو المفعول) *

الثاني : كم العناصر المشكلة للجملة ورتبها *

— وأول أقسام هذا التصنيف فاعل لا يتعداه فعله الي مفعول ، ويندرج معه مفعول لم يتعداه فعله ، ولم يتعد اليه فعل الفاعل * وأساس الجمع بينهما يقوم على الاتفاق في قوة الفعل حيث لا يتحكم الفعل الا في عنصر واحد ، ومن ثم فكلاهما مرفوع ، « والفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل ، لأنك لم تشغل الفعل بغيره وقرعته له (١٩٩) » *

— والثاني فاعل يتعداه فعله الي مفعول ، ويندرج تحته التعدى التركيبى ، حيث تزداد عناصر الجملة عنصرا ، يتعدى اليه فعل الفاعل ، ويتمتع بحرية موقعية ، وتحركه من موضعه لا يكون الا لغرض محدد * والتعدى الدلالي حيث يتعدى الفعل الذى لا يتعدى الفاعل الي اسم الحدثان والى

(١٩٩) الكتاب ٢٣/١ الحق انه يمكن فصلهما ، الا ان سيبويه يجمع التراكيب المتفقة في المعنى في باب واحد كما ستبين ذلك بالتفصيل فيما يلى *

الزمان والى المكان . الا انه في الزمان اقوى من المكان اى ان درجة المكان ادنى ، فتقل درجة التمثيل ، يقول : « وانما جعل في الزمان اقوى لان الفعل بنى لما مضى منه وما لم يمض ، ففيه بيان متى وقع ، كما ان فيه بيان انه قد وقع المصدر (وهو الحدث) » (٢٠٠) .

ومعنى ذلك ان درجة القوة النسبية للزمان عائدة الى علاقة بيته وبين الفعل والمصدر .

— والثالث فاعل يتعداه فاعله الى مفعولين ، ويندرج تحته تركيبان يتفقان في موقع المفعول الأول وتعدي الفعل اليه . اما المفعول الثانى فانه في احدهما مباشر وفي الآخر غير مباشر حيث يصل الفعل في الحال الاولى الى المفعولين بنفسه ، وفي الثانية بواسطة . الا اننا يجب ان نفسر عبارته : « فان شئت اقتضرت على المفعول الأول ، وان شئت تعدى الى الثانى كما تعدى الى الأول » (٢٠١) . ويفهم منها في رأى آتة في المثال : اعطى عبد الله زيدا درهما . يمكن ان تقف عند حد المفعول الحقيقى وهو (درهما) حيث ان الجملة يمكن ان تقابل جملة :

اعطى عبد الله لزيد درهما .

فلاخذ مفعول غير مباشر ، والمأخوذ مفعول مباشر ، ويعطى ذلك التركيب الثانى الذى ادرجه تحت هذا القسم وهو الذى مثل له بقوة :

اخترت الرجال عبد الله (٢٠٢) .

وهو فى الفعل (اختار) ايضا : اخترت من الرجال عبد الله .

(٢٠٠) الكتاب ٣٦/١ .
(٢٠١) الكتاب ٢٧/١ .
لا أدري ما علة الفصل الذى اقامه د . شرف الدين فى دراسته - المرتكزة أساسا على تقسيمات سيبويه - بين أمثلة هذا الباب فجعلها فى نموذجين (٤) ، و (٥) ، رغم سيبويه اصر على الجمع بينهما للعلة التى ذهبت اليها فى المتن . انظر كتابه : جملة المغال بين الكم والكيف ص ٣٢ ، ٣٣ .
(٢٠٢) من هذه الافعال : استشفّر ، سعى ، كلّى ، أمر ، آل ، نهيء ، دعا .

فالأول غير مباشر والثاني مباشر * ومن ثم بالتوكيد عند متساويين تركيبيا ودلاليا ، لأنه إذا أردنا الحدث وحده كان المفعول الأول كافيئنا بوصفها الجملة (٢٠٢) :

أعطى عبد الله درهما *
أى : حدث + فاعل (المعطى) + مفعول (الشيء المعطى) *
وهو يساوى : اخترت عبد الله *

فالمفعول الأول عند سبويه إذن هو المفعول الحقيقي أى هو (درهما) ، أى (عبد الله) وليس الأول من جهة الترتيب ، إذ أنه لو فهم ذلك لكان هو (زيد) أو (الرجال) * ويؤدى ذلك إلى دلالة مخالفة للجملة كما أن الاستغناء يكون حين تصح الجملة تركيبيا ودلالة مع حذف المستغنى عنه *

وتفهم كذلك الحرية فى عبارة (أن شئت تعدى إلى الثانى كما تعدى إلى الأول) من خلال ترتيب آخر يقول : اخترت فلانا من الرجال أو استغفر الله من ذلك * والثانى هنا هو (من الرجال أو من ذلك) ، والتعدى يكون يتحول إلى : اخترت فلانا الرجال أو استغفر الله ذلك * إلا أن تأخر (الرجال) يؤدى إلى اضطراب فى معنى الجملة ، ولذا يفضل تقديمه ، فهو المفعول الثانى رغم ذلك (٢٠٤) * وهل حذف حرف الجر ليعمل الفعل قاعدة مطردة ؟ يجيب سبويه : « ليس كل الفعل يفعل به هذا ، كما أنه ليس كل فعل يتعدى الفاعل ولا يتعدى إلى مفعولين » (٢٠٥) أى أن أفعال هذا القسم محدودة ولا يمكن جعل القاعدة السابقة مطردة * ويؤكد ذلك بقوله : « ولم يستغفر الله ذنباً وأمرتك الخير أكثر فى كسلامهم ، وإنما يتكلم بهما بعضهم » (٢٠٦) *

(٢٠٢) الدليل ذلك يظهر مع المثال دعا حيث قال : ودعوته زيدا إذا أردت دعوته التى تجرى مجرى سميته ، وإن عتبت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولا واحداً .
الكتاب ٢٧/١ *

(٢٠٤) هل يمكن أن تفهم الآية إذا تأخر المفعول (قومه) فى قوله تعالى :
* واختار موسى قومه سبعين رجلاً * الأعراف / ١٥٥ -
(٢٠٥) أى ليس كل فعل يتعدى الفاعل ، ولا كل فعل يتعدى إلى مفعولين *
(٢٠٦) الكتاب ٢٨/١ *

— والرابع فاعل يتعداه فعله الى مفعولين ، والمفعولان لازمان لا يجوز حذف أحدهما ، وهو ما عبر عنه بالتغى المطلق (وليس لك ان تقتصر على أحد المفعولين دون الآخر) لأن الأول موضع الشك أو اليقين والثاني خبر مفسر له فالأول نكر (لتعلم الذي تضيف اليه ما استقر له عندك) من (هو) والثاني بيان (ما استقر عندك من حال المفعول الأول يقينا كان أو شكاً) (٢٠٧) . فالأول مبتدأ مفعول أول لا يجوز ان يستغنى عن الثاني خبر المفعول الأول .

— والخامس فاعل يتعداه فعله الى ثلاثة مفعولين ، والمفاعيل الثلاثة لازمة لا يجوز حذف أى واحد منها ، « ولا يجوز أن تقتصر على مفعول منهم واحد دون الثلاثة » (٢٠٨) . وربما يزيل الغموض في عبارته التالية : لأن المفعول ههنا كالمفاعل في الباب الأول الذي قبله في المعنى « (٢٠٩) ، ان تعريف كلمة (المفعول) الى جانب تحديده (كالمفاعل في المعنى) يفسر على انه المفعول الأول لأنه كان فاعلاً قبل التغير الذي حدث في الفعل ، وادخال فاعل آخر ، وزحزحة الفاعل السابق ليصير مفعولاً ، كما في :

رأى بشر زيدا أياك ← أرى الله بشرا زيدا أياك .

ولا تتحقق زيادة قوة الفعل بتحول في دلالاته من رأى البصرية الى رأى اليقينية فحسب بل بزيادة في مبناه من (رأى) الى (أرى) (٢١٠) .

يضاف الى هذا التعدى التركيبى لافعال هذه الأقسام الثلاثة الأخيرة (أى الثالث والرابع والخامس) التعدى الدلالى ، حيث ما تزال قوة الفاعل تؤثر في عناصر ثلاثة يؤثر فيها المفعول الذى لا يتعدى الفاعل ، لأنها

(٢٠٧) الكتاب ٤٠ / ١ .

(٢٠٨) الكتاب ٤٦ / ١ .

(٢٠٩) الكتاب ، الصفحة نفسها .

(٢١٠) يقع هذا على الفطين (أعلم وأرى) ، أما الافعال الأخرى وهي (نبأ ، أنبأ ، خير ، أخبر ، حدث) فان ذلك متحقق من خلال تضمينها معنى ما يتعدى الى ثلاثة مفعولين .

لما انتهت صارت بمنزلة ما لا يتعدى ، (٢١١) ، ويمكن أن نحدد الحكم الذي حدد للقوة القصوى للفعل على النحو التالي :

فعل + فاعل + مفعول (١) + مفعول (٢) + مفعول (٣) +
 (فاعل في المعنى)
 ٤ ٣ ٢ ١
 اسم الحدثان + الزمان + المكان
 ٧ ٦ ٥

والسادس مفعول تعداه فعله الى مفعول ، والمفعول الأول هنا هو المفعول المرفوع ويعنى به نائب الفاعل حيث انه رفع لفظا حين محل الفاعل الا انه ما يزال مفعولا من جهة المعنى ، وهذا يؤكد أن تقسيمه لقوة الفعل لم يكن تركيبيا ظاهريا بل دلاليا عميقا ؛ فالفاعل في الأقسام السابقة محور التقسيم ولما غاب حل المفعول محله كأساس للتصنيف ، ففى المثال :

كسى عبد الله الثوب

فعل + مفعول مرفوع + مفعول منصوب

رفع الأول (عبد الله) لأنه قد شغل الفعل (كسى) ، ونصب (الثوب) لأنه مفعول تعدى اليه فعل مفعول هو بمنزلة الفاعل ، أى أن المفعول والفاعل هنا فى درجة واحدة ، فقصرت قوة الفعل ، وانحصرت فى عنصرين .

ويؤكد الاتفاق فى الدرجة الحرية الموقعية التى اكتسبها حتى صار أمره كأمر الفاعل ، (٢١٢) ، وتوضح ذلك من خلال التوازي التركيبى التالى :

(٢١١) يصدق هذا على فعل الفاعل المتعدى الى مفعولين حيث أنه يعدهما ، لم يكن يعد ذلك متعدى تعدت الى جميع ما يتعدى اليه الفعل الذى لا يتعدى الفاعل ، الكتاب ٤١/١ .
 (٢١٢) الكتاب ٤٢/١ يلاحظ أن المفعول الاول - فى أرجح الأقوال - يكون المفعول المرفوع حيث انه فاعل فى المعنى مع (أعطى) - ومبتدأ مع (ظن) وهو بمنزلة الفاعل . وفى قوة المفعول الذى هو فاعل فى المعنى مع (اعلم) .

كسى عبد الله الثوب = ضرب عبد الله زيدا
كسى الثوب عبد الله = ضرب زيدا عبد الله

وينسب سيبويه القوة ذاتها التي يحققها الفعل الى العنصر الذي وقعت عليه حيث يقول : « واعلم ان المفعول الذي لا يتعداه فعله الى مفعول ، يتعدى الى كل شيء تعدى اليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله الى مفعول » (٢١٢) .

الا انه يعود فيثبتها للفعل . على ان المعنى يظل شاغله الاكبر حيث يتأخر دور التحول التركيبى : فالمفعول فى حال التعدى والاقتصار واحد حيث انه لم يتغير المعنى ، ومن ثم اصر على اثبات مصطلح « مفعول » رقم تغيير الحركة (٢١٤) . اى انه رغم ان لفظه لفظ فاعل فانه بمنزلة المنصوب : فالفرق فى غير المعنى اذ معنى المفعول المنصوب فى : ضرب زيدا ، يتساوى مع المفعول المرفوع فى : ضرب زيد .

يقول سيبويه : « واعلم ان المفعول الذي لم يتعد اليه فعل فاعل فى التعدى والاقتصار بمنزلة اذا تعدى اليه فعل الفاعل : لان معناه متعديا اليه فعل الفاعل وغير متعد اليه فعله سواء » (٢١٤) .

والسابع مفعول يتعداه فعله الى مفعولين . والمفعولان (الثالثى والثالثى نفى الاصل) لازمان ، لا يجوز الاستغناء عن احدهما ، حيث يقول : « وليس لك ان تقتصر على احدهما دون الآخر » . وتبرز نسبة القسوة الى عنصر التقسيم لا الى الفعل - كما اشرنا من قبل - حيث يقول : « لما كان الفاعل يتعدى الى ثلاثة تعدى المفعول الى اثنين » (٢١٥) . اى انه اذا بنى الفعل للفاعل (اى صار مبنيا للمعلوم) يتعدى الى ثلاثة مفعولين ، اما اذا بنى الفعل للمفعول (اى صار مبنيا للمجهول) يتعدى الى مفعولين . ويضاف الى ذلك ان هذ الأفعال فى القسمين السادس والسابع تتعدى دلاليا الى جميع

(٢١٢) الكتاب : الصفحة نفسها .

(٢١٤) نرى ان التحول الى استخدام مصطلح (نائب فاعل) مرجعه عناية بالحركة

اساسا خلافا لاتجاه سيبويه .

(٢١٥) الكتاب ٤٢/١ .

ما تعدى إليه الفعل الذي لا يتعدى المفعول ، وعلى ذلك يمكن أن نحدد الكم الذي حدد لها على النحو التالي :

فعل + مفعول مرفوع + مفعول (٢) + مفعول (٣) + اسم
(فاعل في المعنى)
١ ٢ ٣
٤ ٥ ٦
الحدثان + الزمان + المكان

وعلى هذا فالمكون الحامل للوظيفتين التركيبية والدلالية هي أساس التقسيم فهو المركز الذي ينطلق منه لتحديد عناصر كل بنية داخل التدرج للسالف الذكر . وتعد الصورة النهائية هي المحك عند التناظر بين الأبنية ، غالبيتان التاليتان متناظرتان :

فعل + فاعل (ذهب زيد)
فعل + مفعول (ضرب زيد) بضم الضاد وكسر الراء

رغم اختلافهما في أن الثانية لها أصل مختلف انتقلت عنه إلى آخر بعد حدوث عدة عمليات . إلا أن الصورة الأولى أصل والثانية فرع لها ، والمحقت بها ، حيث أن المفعول ارتفع كما ارتفع الفاعل .

ويلاحظ هنا أن الإبقاء على مصطلح (المفعول) رغم وصفه بالرفع يؤكد استمراره على أنه رغم هذا التناظر السطحي بين التركيبين إلا أنه ما تزال الوظيفة التي يقوم بها ذلك العنصر من جهة الدلالة العميقة تختلف عن وظيفة عنصر (الفاعل) ، ويكمل ذلك ظهور فكرة ما أطلق عليه « الفاعل في المعنى » في التركيب التالية .

ويستخلص من عبارته عن الفاعل « فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما (٢١٦) » ، أن رتبة المكون الحامل لوظيفة الفاعل تسبق رتبة المكون

الحامل لوظيفة المفعول في الاغلب . وتغير الرتبة لا يكون الا لعلّة خطابية (تداولية) . لقوله : « كانوا انما يقدمون الذي بيانه اهم لهم وهم ببيانه اغنى . وان كان جميعا يهاتهم ويمتانيهم » (٢١٧) .

ولا شك ان ثمة فرقا اساسيا بين مفهوم الهمية والعناية الاولى ومفهومها الثانى حيث انه لو قلنا بانه لا فرق . فان العبارة تزداد غموضا ويصير الجزء الأخير منها مناقضا للجزء الاول . وارى ان العناية الاولى عناية خطابية تداولية تتشكل من السياق ورغبة المتكلم ودور المستمع . وقد وجدت مكانا واسعا في الابحاث البلاغية . اما الثانية فتتعلق بالعناية الدلالية . وهى المتحققة من ضرورة حصول الاقادة او وقوع الفهم بتضافر كل مدلولات العناصر المشكّلة للجملة لتكوين المعنى الكلى لها . وفي هذه الحال تكون كل العناصر مهمة .

ويبرر وجود الجمل « المبنية للمفعول » بجانب « المبنية للفاعل » عند باحث آخر ان وظيفة الفاعل يمكن ان تسند الى الحد الحامل لدور الدلائى « المنفذ » - وهو الدور المركزى لهذه الوظيفة - كما يمكن ان تسند الى حدود تحمل احوار دلالية اخرى . مثل :

- أعطى زيد عمرا الكتاب . (وظيفة الفاعل ← منفذ)
- أعطى عمرو الكتاب . (وظيفة الفاعل ← مستقبل)
- أعطى الكتاب عمرا . (وظيفة الفاعل ← متقبل) (٢١٨) .

ففى اطار النموذج الوظيفى تتضافر الوظائف المختلفة لتحديد خصائص مكون ما . ويمكن ان تحدد بصورة اولية وظائفه الثلاثة على النحو التالى :

- الوظائف التركيبية (الفاعل والمفعول) .
- الوظائف التداولية (البؤرة ، المحور ، ...)
- الوظائف الدلالية (المنفذ ، المستقبل ، المتقبل) .

(٢١٧) الكتاب ٢٤/١ .

(٢١٨) د . احمد المتوكّل : دراسات فى نحو اللغة العربية الوظيفى ص ٢٧ .

وظيفة الفاعل تصند بالدرجة الأولى الى الحد الحامل لدور المنفذ ثم لدور المتقبل ثم لدور المستقبل ، أما وظيفة المفعول فتسند بالدرجة الأولى الى الحد الحامل لدور المتقبل ثم لدور المستقبل ، وذلك طبقا للسلمية التالية :

	منف	متق	مستق	مستف	أد	زم	مك
فا	<+	<+	<+	<+	<+	<+	<+
مف	<+	<+	<+	<+	<+	<+	<+

(٢١٩)

ويلاحظ في تصنيف سيبويه السابق أن المحورين يتلازمان : فالوظيفة المركزية في الجملة يواكبها رتبة كل مكون ، ويتضح ذلك من تقدم القسم الذي يسند فيه دور « المنفذ » الى وظيفة الفاعل ، ولكن ما ترتيب الأدوار الأخرى؟ وهل هي ملزمة بحيث يؤدي الخروج عليها الى مقبولية دنيا للتركيب أو الى تراكيب غير صحيحة نحويا ؟

رأينا أن سيبويه يوازى بين التركيبين :
كسى عبد الله الثوب = ضرب عبد الله زيدا .

فالمفعول المرفوع (عبدالله) يوازى الفاعل المرفوع (عبدالله) ، وبعبارة أخرى وظيفة الفاعل في كل جملة تختلف عن الأخرى - رغم اتفاقهما في الاعراب - في الدور الدلائى المنوط بكل مكون : إذ ان (عبدالله) يقوم بدور « المنفذ » ، أما (عبدالله) في جملة (كسى) يقوم بدور « المستقبل » ، ويجوز هنا أيضا التقديم والتأخير أى :

كسى الثوب زيد = ضرب زيدا عبدالله .

وأمره في هذا - كما يقول سيبويه - كأمير الفاعل (٢٢٠) ، أى أن

(٢١٩) انظر نقد هذه السلمية في الكتاب السابق ص ٢٨ وما بعدها .
يقترح استنادا الى دلالة الفعل الأدوار الدلائية المحافلة للدور الاساسى للفاعل (المنفذ) الى القوة والتنوضع والحائل ، بالإضافة الى المتقبل والمستقبل والحادث والزمان والمكان .
(٢٢٠) الكتاب ٤٢/١ .

الأمر يُجرى كما جرى في القسم الثاني ، وذلك حين قال : « فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى في الأول ، وذلك قولك : ضرب زيدا عيادته ؛ لأنه إنما أردت به مؤخرا ما أردت به مقدما ، ولم ترد أن تشغز الفعل بأول منه وإن كان مؤخرا في اللفظ » (٢٢١) . وبهذا يمتنع أن نقول :

— كسى الثوب زيدا . — أو — أعطى الكتاب زيدا .

إذن لا بد من تحقق الترتيب بين الأدوار الدلالية الثلاثة : المنفـذ ثم المستقبل ثم المتقبل .

وهكذا يمكن أن نفهم عبارة « الفاعل في المعنى » التي أصر عليها سيبويه ويفهم كذلك التساوي في المعنى الذي كرره في مواضع عدة ، منها :

« فجميع ما تعدى إليه فعل الفاعل الذي لا يتعداه فعله إلى مفعول يتعدى إليه فعل المفعول الذي لا يتعداه فعله . وأعلم أن المفعول الذي لم يتعد إليه فعل الفاعل في التعدى والاقتصار ، بمنزلته إذا تعدى إليه فعل الفاعل ؛ لأن معناه متعديا إليه فعل الفاعل وغير متعد إليه فعله سواء . إلا ترى أنك تقول : ضربت زيدا ، فلا تجاوز هذا المفعول ، وتقول : ضرب زيدا . فلا يتعداه فعله لأن المعنى واحد » (٢٢٢) .

فرغم اتفاق الفعل المبني للمفعول مع الفعل المبني للفاعل في التعدى إلى العناصر (مفعول ٢ + مفعول ٣ + اسم الحدثان + الزمان + المكان) أو بعبارة أخرى يسند إليهما الوظائف الدلالية (المستقبل ، المتقبل ، الحادث ، الزمان ، المكان) ، إلا أن سيبويه يرى أيضا أن الترتيب واقع على اسم الحدثان ثم المكان للعقل التي حددها فيما سبق (٢٢٣) . أقول رغم اتفاقهما فإن معنى المفعول واحد سواء كان مرفوعا أو منصوبا من الناحية الشكلية ، ويظل للتركيبين بنية واحدة عميقة :

• (٢٢١) إك كتاب ١/٢٤

• (٢٢٢) الكتاب ١/٤٧

• (٢٢٣) انظر الكتاب ١/٢٤ ، ٣٥ ، ٣٦

فعل - فاعل - مفعول فعل - فاعل - مفعول
ضرب - ذك - زيد ضرب - ذك - زيد

ويضيف سيبويه بعد ذلك قسما ثامنا يشترك مع الأقسام السابقة في أنه يعمل فيه الفعل بالنصب إلا أنه ليس بمفعول * وسبب الفصل يرجعه إلى المعنى حيث أنه معنى هذا المنصر (الحال) يختلف تماما عن معنى المفعول الأول أو الثاني يقول : « ألا ترى أنه يكون معرفة ، ويكون معناه ثانيا كمعناه أولا » *

وتقابل هذه العبارة عبارة الحال « ألا ترى أنه لا يكون إلا نكرة » (٢٤) * فالأمثلة المتقابلة تؤكد الاتفاق في العمل والاختلاف في المعنى * ويمكن تمثيل ذلك على النحو التالي :

كسوت زيدا الثوب ذهب زيد راكبيا *

عمل الفعل هنا فيما يكون حالا (يعني : ذهب) كعمل مثله فيما بعده (يعني : كسبا) إلا أن الأول لا يتعدى لمفعول ، ومن ثم فإن (راكبيا) ليست مثل (زيدا والثوب) * « وإنما جاز هذا لأنه حال ، وليس معناه كمعنى الثوب وزيد ، فعمل كعمل غير الفعل ولم يكن أضعف منه ، إذ كان يتعدى إلى ما تكررت من الأزمنة والمصادر ونحوه » (٢٢٥) *

أي أن الفعل (ذهب) لا يقل عن (كسبا) من ناحية القوة والضعف من جهة العمل في غير المفعول * أي أن الفاضلة تقع فيما بعد الأثر الاعرابي في المفعولين ، حيث يعد (ذهب) لازما * و (كسبا) متعديا إلى مفعولين * ومن ثم فالأخير أقوى في العمل من هذه الجهة * أما التأثير فيما بعد ذلك فكل الأفعال تتساوى في القوة حيث العمل في اسم الحدثان والزمان والمكان كما اشترتا وغيرها (كالحال) هنا * ومن هنا نفهم سبب الحاق سيبويه حديثه عن الحال حديثه عن الأفعال المتعدية إلى مفعولين *

* (٢٢٤) الكتاب ١/ ٤٤

* (٢٢٥) الكتاب ١/ ٤٥

ثم يختم أخيراً بقسمة التاسع بالفعل الذى يتعدى اسم الفاعل الى اسم
المفعول .

ويتناظر - ابتداء - بين التراكيب سيرا على نهجه اذ ان الفعل هنا يعمل فى
قاعل ويتعداه ويعمل فى مفعول كذلك متسلسله مثل ضرب * ومن ثم يتناظر
التركيبان :

ضرب رجل زيداً و كان زيداً قائماً
٢ ١ ٢ ١

فالأول والثانى (أو الفاعل والمفعول) فيما يتفقان من جهة عمل الفعل
الا انهما يختلفان من جهة المعنى ، ولذا فصل بينهما وجعل الأخير قسماً
مستقلاً . فالفاعل والمفعول فى المثال الأول شيان مختلفان . أما الفاعل
والمفعول فى المثال الثانى فانهما لشيء واحد . اى انه عند حذف الفعل الأول
فانه لا رابط بين الكلمتين لما عند حذف الثانى فان الرابط المعنوى (اعنى :
الاسناد) - يظل قائماً .

ومن هنا نفهم عبارته « فمن ثم ذكر على حدته ولم يذكر مع الأول » .
ويتفق مع هذا القسم ايضاً فى انه يعمل فى اسمين ، ولا يجوز فيه الاقتصار
على الفاعل ، غير انه يقابل هنا بين حتمية ورود العنصرين وحتمية ورود
مفعولى ظننت ، اذ لا يجوز فيه الاقتصار على المفعول الأول ، ولذا فانه
فى التركيبين :

كان زيداً قائماً . ظننت زيداً قائماً .

تنحصر المقابلة فى الحتمية لا فى عمل الفعل . ويؤكد ما ذكرنا ان ما
يسرى على الفاعل والمفعول مع (ضرب) لا يسرى على مثيلهما مع (كان)
من احكام كالتقديم والتأخير بصورة مطلقاً ، اذ يظل بينهما فروق باستمرار .
فاذا كان ذلك ممكناً فى حال تعريفهما كان يقول : كان اخاك عبدالله = ضرب
عمراً زيد .

« فقدمت وأخرت كما فعلت ذلك في ضرب لأنه فعل مثله . وحال التقديم والتأخير فيه كماله في ضرب ، إلا أن اسم الفاعل والمفعول فيسه لشيء واحد » (٢٢٧) * ومعنى (فعل مثله) أن (كان) فعل مثل (ضرب) دخل على الاسمين « لتجعل ذلك فيما مضى » *

فانه غير ممكن حين يكون هناك نكرة ومعرفة * فإذا جاز أن نقول :

— ضرب زيد رجلاً * — ضرب رجل زيدا *

فالعلة انهما شيئان مختلفان ، فجاز أن يكون الأول نكرة والثاني معرفة وهو ما لا يجوز مع كان : * كان رجل زيدا *

« فالذي تشغل به كان المعرفة ، لأنه حد الكلام ، لأنهما شيء واحد ، وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيدا ، لأنهما شيئان مختلفان » *

وعلة ذلك الاتفاق في الإبتداء ، فحين يتشكل تبتديء بالأعرف ثم تذكر الخبر * وعلى ذلك يجوز : كان زيد حليماً * لأن الأعرف هو الفاعل * وكان حليماً زيد * لأن الأعرف هو الفاعل أيضا *

لا عليك أقدمت أم أخرت - ويتبع ذلك أن غياب أحدهما على هذه الصورة لا يغير من صحة الجملة نحويًا * وفي الحال الأولى : كان زيد * انتظار الخبر (الوصف) ، وفي الحال الثانية : كان حليماً * انتظار معرفة صاحب الصفة * والنتيجة أنه إذا اكتملت الجملة الثانية وكانت : كان حليماً زيد * فانه مبدوء به في الفعل وأن كان مؤخرًا في اللفظ ، (٢٢٨) *

وهنا تبرز المقابلة بين الصورة المنطوقة السطحية في عبارة (في اللفظ) والصورة الذهنية العميقة في عبارة (في الفعل) *

(٢٢٧) الكتاب ٤٥/١ ويرى كذلك أن يصرف مثله : فهو كائن ومكون - مثل ضارب ومضروب * ويقتصر على الفاعل في موضع مثل : قد كان عبد الله - أي قد خلق عبد الله ... إلى آخر أوجه الماثلة المؤكدة التحاقه ببنية الفعل ومعناه وتراكيبه * (٢٢٨) الكتاب ٤٨/١ *

أما صورة : كان حلِيم أو رجل = ضرب رجل ...

فإنها غير مستقيمة أي أن مضمونها غير منطقي ، لأنه قد بدى بـنكرة ، ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور ، وليس هذا بالذي ينزل به المخاطب منزلته في المعرفة ، فكرهوا أن يقربوا باب ليس « (٢٢٩) » .

ومما يؤكد أن الاستقامة تتعلق بالمضمون هل هو منطقي أو غير منطقي ، فإذا كان منطقياً فهو غير ملبس ، وإذا كان غير منطقي فهو ملبس . ولا تتعلق المسألة أساساً بالصحة النحوية للتراكيب وعدمها ، هو ذلك التعليل الذي قدمه لامثالين : كان إنسان حلِيماً أو كان رجل منطلقاً .

فالأساس الأيبي بما يكون فيه اللبس ، وهو النكرة ، فإذا قلت ما سبق كنت تلبس ، « لأنه لا يستتكر أن يكون في الدنيا أثمان هكذا ، فكرهوا أن يبدأوا بما فيه اللبس ، ويجعلوا المعرفة خيراً لما يكون فيه هذا اللبس » (٢٢٠) .

والحمل على أنه فعل بمنزلة ضرب جائز في الشعر ضعيف في الكلام (أي النثر) . بمعنى أن يكون الفاعل مع كان نكرة والمفعول معرفة .

وهكذا نلاحظ التدرج في بناء الأفعال على أساس العمل ، والتناظر بين التراكيب على أساس اتفاقها في القوة ، وتقدم بعضها على أساس أنها أقوى ، وتأخر الأخرى على أساس أنها أضعف ، وبيننا فيما سبق تدرجها في القوة والضعف . ويضاف إلى ذلك أيضاً أن الكلام يتدرج كذلك بناء على معيار الخفة والثقل ، يقول سيبويه : وأعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض ، فالأفعال أثقل من الأسماء ، لأن الأسماء هي الأولى وهي أشد تمكناً وأعلم أن ما ضارع الفعل المضارع من الأسماء في الكلام ووافقه في البناء أجرى لفظه مجرى ما يستقلون ، ومنعوه ما يكون لما يستحقون

(٢٢٩) الكتاب ٤٨/١ أيضاً . ويسرى ذلك على الاستفهام كذلك « انما ينبغي لك أن تسأله عن خير من هو معروف عنده ، كما حدثته عن خير من هو معروف عنده ، فالعروف هو المبدوء به » .
(٢٢٠) الكتاب ٤٨/١ .

وهكذا يوضع الفعل على قمة هرم التدرج من الثقل الى الخفة :



وتختلف كذلك أسماء فيما بينها من جهة الخفة والثقل أيضا ، فالتكرة أخف من المعرفة ، والمذكر أخف من المؤنث والتثنية أخف من عدته ١٠٠ الخ .

وقد أشرنا الى أن الأفعال تختلف فيما بينها في القوة كما أنها تحتل الصدارة في العمل ، فهي تتقدم على اسمي الفاعل من المفعول والمصادر والصفات وما يجرى جراها . فإذا لم يتفق عامل ما مع الفعل في القوة فإنه لا يعمل عمله أو بعبارة أدق يكون تأثيره محدودا لأنه يختلف عن الفعل في جوانب عدة . مثال ذلك ما ذكره سيبويه عن قوة الحرف يقول :

« فإذا قلت : ما منطلق » عبد الله أو ما مسيء من أعقب » رفعت ، ولا يجوز أن يكون مقدما مثله مؤخرا ، كما أنه لا يجوز أن نقول : إن أخوك عبد الله ، على حد قولك : إن عبد الله أخوك ، لأنها ليست بفعل ، وإنما جعلت **بمقتله** ، فكما لم تتصرف (أن) كالفعل ، كذلك لم يجر فيها كل ما يجوز فيه ، ولم تقو قوته ، فكذلك ما » .

ويعنى ذلك أن الحرف أدنى من الفعل في القوة وبالتالي في العمل ، ولا يمكنه أن يتيح للعناصر العامل فيها حرية موقعية كالتى يتيحها الفعل . وهذا مفهوم قوله (لم تصرف أن كالفعل) . فهذه القيود تجعل الجمسل الخارجة عليها أو التى تخرقها جملا غير صحيحة نحويا . ولذا فإن جملة :

★ أن أخوك عبد الله . غير صحيحة نحويا
★ ما منطلقا عبد الله . وكذلك

(٢٣١) الكتاب ٢١/١ وما بعدها .

(٢٣٢) الكتاب ٥٩/١ .

لتأخر قوة الحروف (أن وأخواتها) و (ما وأخواتها) عن منزلة الفعل . ويقابل بين تأخر قوتها في تقديم الخير وتأخرها في باب قلب المعنى، حيث يقول : « وتقول : ما زيد الا منطلق ، تستوى فيه اللغتان ، ومثله قوله عز وجل : « ما أنتم الا بشر مثلنا » ، لم تقو (ما) حيث نقصت معنى (كان) الواجب . . فلم تقو (ما) في باب قلب المعنى ، كما لم تقو في تقديم الخير » (٢٣٢) .

ويتضح في مواضع عدة أخرى الربط المستمر بين العمل والقوة . كما يتضح كذلك الربط بين العمل ومصطلحات أخرى مثل (شغل ، فرغ ، . .) في تحليلات سيبويه وتعليقاته . ويلاحظ أيضا أن التراكيب ذاتها تختلف فيما بينها من ناحية القوة والضعف أيضا تبعا لوجه ما . يقول :

« فان قلت : ما أنا زيد لقيته . رفعت . الا في قول من نصب : زيدا لقيته ، لأنك قد فصلت كما فصلت في قولك : أنت زيد لقيته . (وأن كانت ما التي هي بمنزلة ليس ، فكذلك ، كأنك قلت : لست زيد لقيته) ، لأنك شغلت الفعل (باننا) ، وهذا مبتدأ بعد اسم . وهذا الكلام في موضع خبره ، وهو فيه أقوى ، لأنه عامل في الاسم الذي بعده ، واللف الاستفهام وما في لغة بني تميم يفصلان فلا يعملن . فاذا اجتمع أنك تفصل وتعمل الحرف ، فهو أقوى ، وكذلك : أنت زيد لقيته ، وأنا عمرو ضربته ، وليتني عبد الله مررت به لأنه انما هو اسم مبتدأ (ثم ابتدئ به) أو اسم قد عمل فيه عمل ثم ابتدئ به ، والكلام في موضع خبره » (٢٣٤) .

وهكذا فان التركيب يفسر على النحو التالي :

ما + أنا + زيد + لقيته
(= ليس) فاصل رفع / اسم مبتدأ كلام / خبر

(٢٣٢) الكتاب ٥٩/١ . يلاحظ هنا أيضا اختلاف الحروف فيما بينها في القوة . ويبين ذلك صراحة حين يقول : كما أن (ما) لم تقو قوة (ليس) . ولم تقع في كل مواضعها . لأن أصلها (عندهم) أن يكون ما بعدها مبتدأ .
(٢٣٤) الكتاب ١٤٧/١ . ١٤٨ .

وهذه الامكانية تقابل اخرى اقوى حيث يقع الفصل ويواكبه العمل على التحرك التالي :

ما + انا + زيدا + لقيته

وهذا تفسير قوله « فاذا اجتمع انك تفصل وتعمل الحرف فهو اقوى » ، وذلك جملا على قولهم : ما زيدا ضربته (ولا زيدا) قتلته *

غير انه اذا استخدم (ليس) ، فالامر يختلف حيث يكون الرفع اقوى فنقول : — لست زيد لقيته *

وحيث عمل الفعل ، ويلزم أن يكون الاسم مبتدأ ، والكلام الذى يليه ضميراً ، وهكذا فالحرف (ليس) اقوى من (ما) ، ولما كان الأخير محمولا على الأول ، فتأخر عنه ، وقيدت حركة العناصر التى يعمل فيها *

وقد تكون الحركة اقوى الا أن الأضعف هى الأكثر شيوعا ، ويرفض الجمهور استخدامها ، أو تكون الحركتان متساويتين فى القوة الا أن حركة ما تجد قبولا عن الاخرى ، وذلك فى قوله تعالى : « والزانية والزانى » يقول سيبويه : « وقد قرأ أناس : « والسارق والسارقة » ، و « الزانية والزانى » (بالنصب) ، وهو فى العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن آيت العامة الا القراءة بالرفع » (٢٣٥) *

وهكذا يتضح لنا أن مفهوم القوة عند سيبويه مفهوم شامل يجمع مفهوم العمل وغيره من المفاهيم المتعلقة به ، ويلاحظ كذلك أنه متشعب لا يختص بالعنصر فقط ، بل انه يقع على العنصر والتركييب والحركة وغيرها ، واذ وقع على عامل فانه يعنى العمل المباشر ويقابل هنا مصطلح (Rektion) وغير المباشر ، كما أوضحنا بالنسبة للفعل حيث اتضح انه يعنى التأثير الاعرابى المباشر وغير المباشر للفعل كما يؤدى وظائف اخرى غير العمل (٢٣٦) *

(٢٣٥) الكتاب ١ / ١٤٣ *

(٢٣٦) لذا لا نوافق الباحثين الذين جعلوا مصطلح القوة (Valenz) عند سيبويه مرادفا لمصطلح (Rektion) ، كما أننا لا نوافقهم فى أن سيبويه لم يتحدث الا على مفهوم القسم العام للعامل ولم يتحدث عن قوة الانقسام الفرعية (Subklasse) .

ويمكن أن نقول أن سيبيويه قد عنى بهذا المفهوم عناية كبيرة كما ستبين المباحث التالية حيث خص كل وحدة نحوية حديثاً مستقلاً عن قوتها كما أنه أقرد للحديث عن قوة البناء وقوة الجوار والعلاقة بينها والعلاقة بين الاضمار والقوة أيواً مستقلة تؤكد انشغاله بهذه الفكرة بصورة واضحة ، وأن العلامة الاعرابية مسألة ثانوية تتبع تحديد نوع القوة .

ويصير السؤال عن منطلق سيبيويه في التحديد هل هو العوامل أم التوابع وبعبارة أدق : هل انطلق سيبيويه من العوامل للكشف عن التوابع الممكنة أم عكس ذلك ؟ أقول أن منطلقه - كما تبين فيما سبق وكما سيتضح ذلك بصورة كاملة فيما يلي - كان من التوابع المحددة لأعراب معين للكشف عن العوامل .

ويمكن أن يستخلص من النصوص التي أوردناها فيما سبق أن مفهوم القوة عند سيبيويه أكثر اتساعاً من المفهوم الوارد لدى الباحثين الغربيين الذين فصلوا في ذلك حيث تعلق المفهوم عندهم بعنصر ما - أما عند سيبيويه فقد وقع على العنصر وغيره كالتركيب والحركة ، وضم إليه أيضاً معيار الخفة والثقل .

(٣)

العلاقة بين المصطلح النحوي والمصطلح الدلالي

لا شك أن المصطلحات النحوية والدلالية لم تكن قد استقرت حين شرع سيبويه في مؤلفه ، بل إن العبارة المقتضية التي غلبت في لغة التحليل عنده قد أسهمت إلى حد بعيد في غموض كثير من هذه المصطلحات . ويتجلى القلق في حد المصطلح أن انه تارة يتسع لأكثر من معنى وتارة أخرى ينحصر في مدلول ضيق بعينه ، كما أننا نلاحظ التداخل في حدود المصطلحات في مواضع عدة . وهو أمر أفضى - بداهة - إلى كثرة تفسيرات الباحثين وتأويلاتهم .

ونحاول هنا إزالة بعض الغموض الذي يكتنف هذه المصطلحات وإيجاد العلاقات التي تربط بينها من خلال معالجة عدد من نصوص الكتاب ، لايضاح وجهة نظرنا حيث نعد هذه المسألة عنصراً جوهرياً مهماً من عناصر النظرية النحوية التي تشكلت في الكتاب ، ونجد - ابتداءً - أن سيبويه يلزم نفسه بالمراد باب موجز مستقل في قول كتابه عن هذه المصطلحات فيجمعها بصورة عامة ويصدها ، ويؤكد هذه الحدود ومضامينها في مواضع كثيرة كما سنرى .

يقول في هذا الباب : « هذا باب الاستقامة من الكلام والاحالة ، فمنه مستقيم حسن ، ومحال ، ومستقيم كذب ، ومستقيم قبح ، وما هو محال ككذب » (٢٢٧) .

ويعنى ذلك أن الكلام - ويعنى به الجملة هنا إلى حد ما - ينقسم إلى مستقيم ومحال بشكل عام ثم ينقسم الأول إلى ثلاثة أقسام : حسن وكذب وقبيح والثاني إلى محال فقط ومحال كذب .

• (٢٢٧) الكتاب ٢٥/١

وقد حدد د* حماسة - بناء على ذلك - أن كل جملة صحيحة « نحويا »
تعد جملة مستقيمة ، ولكن الحكم على هذه الاستقامة بالصحة أو الكذب
تتعلق بالمعنى الذى تفيد عناصر الجملة عندما تترايط نحويا (٢٣٨) *

ولكننا نرى أساساً أن مفهوم « مستقيم » يعود الى تحقق أمور ثلاثة
فيه وهى : ١ - اكتمال عناصر تركيب ما *
٢ - تحقق المعنى المعجمى لكل عنصر *
٣ - توافق العلاقة بين العناصر والمعانى *

ويحدث هذا التوافق وفق قيود الاختيار أو غيرها * ومن ثم لا نرى أن
مصطلح الاستقامة يعنى استقامة الدلالة كما ذهب الى ذلك - ويلاحظ أيضاً
أن مفهوم « محال » يعنى تحقق وجود الأمرين الأول والثانى وعدم تحقق
الثالث ، يقول سيبويه : « وأما المحال فإن تنقصن أول كلامك بأخره ، فتقول :

— اثيتسك غداً * — ساتيك أمس *

فقد حال دون صحة الجملتين نحويا التناقض الواقع بين زمن « الفعل »
وزمن الطرف ، فاستحال وجود علاقة بين العنصرين (٢٣٩) *

وينقلنا هذا التحديد لمفهوم « محال » الى أكمال دائرته بتحديد مفهوم
« المحال الكذب » يقول سيبويه : « وأما المحال الكذب فإن تقول : سوف
أشرب ماء البحر أمس » (٢٤٠) * فأضاف الى ما سبق أن العلاقة بين الفعل
والمفعول تؤدى الى مضمون أو معنى غير منطقي * ومن ثم فإن مدلول

(٢٣٨) د* حماسة عبد اللطيف ، النحو والدلالة ص ٦٢ ، ٦٣ *

يرى أنه فى هذا النص القصير تكمن بذور نظرية نحوية دلالية ، حيث تندمج ذر
توازم حميم قوانين النحو مع قوانين الدلالة أو بعبارة أخرى ، قوانين المعنى النحوى
الأولى ، وتمثله الوظائف النحوية المختلفة ، مع قوانين دلالة المفردات الأولية ، وتمثلها
الدلالة المعجمية للكلمة ، وتمتزج فيما يمكن أن يسمى « المعنى النحوى الدلالي » ص ٦١ -
(٢٣٩) الكتاب ٢٥/١ *

(٢٤٠) الكتاب ٢٥/١ أيضا *

الكذب يتحدد بأنه مصطلح دلالي ينقل العلاقة من الحقيقة الى نقيضها ، وهو ما يدخل أحيانا في باب المجاز .

ولذا لا يمكن أن يتحدد مفهوم « مستقيم » من خلال عبارة « صحة الكلام » فقط (٢٤٦) .

ويلاحظ أن سيبويه يستخدم الفعل أيضا في الوصف ، فيقول :

« ولا يجوز أن تقول : ما زيدا عبد الله ضاربا ، وما زيدا أنا قاتلا . لأنه لا يستقيم كما لم يستقم في (كان) و (ليس) أن تقدم ما يعمل فيه الأخرى » (٢٤٢) .

فالكلام لا يستقيم كما أنه يستحيل في مواضع أخرى حيث يقول :

« وإذا قلت : كان زيد أنت خير منه . . . فليس إلا الرفع ، ألا ترى أنك لو أخرجت (أنت) استحالة الكلام ، وتغير المعنى » (٢٤٣) .

وقد تفسر عدم الصحة النحوية بأنها خروج على القواعد والقوانين الخاصة بتركيب الجملة ، وليس هناك من يقدر على تجديد الصحة النحوية أو عدمها إلا لين اللغة ، فهو وحده الذي يمتلك الكفاءة التي تمكنه من التمييز بين ما هو صحيح وما هو غير صحيح ، ويعود هذا الى تأثير بفكرة « أن القبول النحوي ما لا يتوقف على المعنى المعجمي لعناصر الجملة ولكنه يرتكن الى نظام عميق يمتلكه المتكلم ، وبه يستطيع أن يميز جملة من أخرى» . ولكن ألم يتساءل أصحاب هذا الاتجاه أي نظام عميق هذا ؟ وهل هو عام يفسر كل جملة في كل عصر ، فيمكن أن يحدد المتكلم الآن صحة أو عدم صحة

(٢٤٦) بعد أن حدد د. محمود باقوت في كتابه « التراكييب غير الصحيحة نحويا في (الكتاب) لسيبويه ، مصطلح مستقيم بأنه « صحة الكلام » ص ٤٦ ، نراه يذكر في ص ٢٧٢ بأن (مستقيم) دلاليا لوجود اقادة معنى ، و (قبيح) نحويا لوضع اللفظ في غير محله .

• (٢٤٢) الكتاب ١/٧١

• (٢٤٣) الكتاب ٢/٣٩٥

جمل وردت لدى سيبيويه وأبن المبرد والسراج . أيكفي أن نقول أنه غير قادر على تفسير نظام العلاقات ولكنه قادر على تمييز الصحيح من غير الصحيح ؟

الحق أن المقام لا يتسع لمناقشة هذه الافكار وأن كنا سنتعرض بصورة عارضة لبعض منها عند تحليل العلاقة بين المعنى النحوي والمعنى الدلالي . وهي العلاقة الأساسية التي يعنى بها سيبيويه عناية كبيرة في تحليلاته . ولا شك أن ثمة روابط بين المعنى والوظيفة وبين المعنى الدلالي للمفرد والمعنى الكلي للجملة وبين المعانى النحوية وبين التراكيب وبين المعانى الحقيقية والمعانى المجازية إلى آخره . ومن ثم ليس للفصل بين هذه الثنائيات أدنى قيمة من جهة التحليل الوظيفي للبنية النحوية .

ونعود الى تقسيم سيبيويه للمستقيم من الكلام حيث عد القسم الأول المحقق للشروط الثلاثة السابقة « المستقيم الحسن » وأرى أن القسم الذي يقابله هو ما أطلق عليه « المسقيم القبيح » . يقول سيبيويه : « وأما المستقيم القبيح ، فإن تضع اللفظ في غير موضعه ، نحو قولك : قد زيدا رايت .
→ وكى زيدا ياتيك . → والشباه هذا » (٢٤٤) .

ويلاحظ أن الوصف الأول « مستقيم » يعنى صسحة وقوع الشروط الثلاثة المحددة للصحة النحوية الا أن الوصف الثاني « قبيح » يعنى وقوع خلل في ترتيب عناصر الجملة مما يفضى الى نشوء تركيب غير مسموح به في نظام العربية ، ولا يقبله ابن اللغة .

وقد عاد د . حماسة ففسر « الاستقامة » بأنها استقامة الدلالة ، لكي يتيح له ذلك تفسير « القبيح » تركيبيا ، ولذا نجده يقول ان القبيح خلل لفظي وليس خللا معنوياً . غير أننا نلاحظ هنا الاختيار بين مكونات الجملة قد توافقت : فلم يحدث تصادم بين الوظائف النحوية في علاقاتها مع دلالة

(٢٤٤) الكتاب ٢٥/١ ويلاحظ أن الهوامش (٢٤٨) ، (٢٤٢) ، (٢٤٣) سقطت عند الطبع .

(٢٤٥) د . حماسة عبد اللطيف : النحو والدلالة ص ٦٥ .

(٢٤٦) الكتاب السابق . ص ٦٥ أيضا .

المفردات التي شغلتها ، غير أن بعض العناصر قد فصلت عن بعضها الآخر ، فلم توضع الموضع الصحيح الذي يحدده لها نظام اللغة فجاءت الصورة المنطوقة ، وقد اختلف بها شرط الوجود النحوي ، وقد نتج عن هذا الخلل في ترتيب العناصر الى تكوين تراكيب خارجة عن قواعد النظام النحوي في اللغة ، وبالتالي الى تراكيب لا ينطق بها وغير مقبولة ، ولا يبعد هذا عن التراكيب التي توصف بأنها غير مستعملة ، أما شاذة أو ضعيفة وغيرهما من المصطلحات فيتمدد من خلالها درجات قبول متفاوتة بين أصحاب اللغة كما سنتين فيما يلي .

أما القسم الأخير الذي أطلق عليه سيبويه مصطلح « مستقيم كذب » فيؤكد ما انتهينا اليه من مصطلح « مستقيم » يعني الصحة النحوية والدلالية معا ، حيث يقول : « وأما المستقيم الكذب ، فقولك : حملت الجبل وشربت ماء البحر ، ونحوه » (٢٤٧) .

ففي المثال : حملت الجبل ، تحققت الشروط الثلاثة السابقة ، إلا أن المعنى العام للجملية غير مقبول منطقياً ، ومن ثم انتقل من مستوى الحقيقة الى مستوى آخر أطلق عليه « المجاز » ، وبناء على ذلك فإن مفهوم « الكذب » يعني أنه المقابل للمصطلح « مستقيم حسن » من جهة الدلالة ، ويمكن أن نصور ذلك على النحو التالي :

- من جهة الدلالة : مستقيم حسن ≠ مستقيم كذب .
- من جهة التركيب : مستقيم حسن ≠ مستقيم قبيح .
- من جهة الدلالة والتركيب : مستقيم حسن ≠ محال كذب .

وهكذا تكون المقابلة بين (مستقيم ومحال) ماثلة في صحة العلاقة بين الفعل الماضي الدال على حدث وقع (أتى) وظرف الزمان التالي الدال على الماضي (أمس) ، في الحال الأولى ، وفي عدم صحة هذه العلاقة بين الفعل (اشرب) الدال على حدث حال / استقبال والظرف الدال على الماضي

(أمس) في الحال الثانية من جهة * وبين (حسن وكذب) في المعنى الحقيقي الناتج عن علاقة بين الفعل والعناصر التابعة له ، في الحال الأولى ، والمعنى غير الحقيقي المجازي الناتج عن علاقة بين الفعل والعناصر التابعة له في الحالة الثانية من جهة أخرى -

ويرى د* حماسة أن « الكذب » هنا يمكن أن يطلق عليه « كذب دلالي » ، ويمثل الكذب الدلالي في علاقة الفعل والفاعل معا ، أي صيغة ومدلول معا بالمفعول ، أي صيغة نحوية ومدلول معا ، وبعبارة أخرى في « التفاعل » بين الوظائف النحوية بعلاقتها وما يماثلها من المفردات بدلالاتها (٢٤٨) .

غير أن نص سيبويه يقدم لنا تصورا دقيقا حول الربط بين صحة التركيب دلاليا ونحويا في مصطلح دقيق « مستقيم » وعدمه « في مصطلح « محال » بوجه عام ، وبين صحة التركيب دلاليا ونحويا في مصطلح « مستقيم حسن » وعدمه في مصطلح « محال كذب » من جهة نوع المضمون أو الدلالة جنوعها (حقيقية ومجازية) * وبين تركيب مقبول مستعمل يستخدمه أبناء اللغة يتحقق فيه شروط الصحة النحوية وتوافق العلاقات بين المفردات دلاليا في « مستقيم حسن » في مقابل مصطلح « مستقيم قبيح » حيث يكون التركيب غير مقبول ولا يستعمل لخروجه على شرط الوجود النحوي ، فيكسر بذلك قاعدة مطردة في النظام النحوي للغة العربية .

ويمكن أن تتضح هذه النتيجة من خلال نصوص الكتاب ذاته حيث يقول سيبويه : « ولو قلت : كان رجل في قوم عاقلا ، لم يصح ، لأنه يستنكر أن يكون في الدنيا عاقل وأن يكسبون من قوم ، فعلى هذا النحو يصح ويصح ، (٢٤٩) » .

فالمقابلة بين المصطلحين (حسن وقبيح) لا يمكن تجاهلها على الإطلاق ، حيث لم ترفع شبه الصيغة « تنكير المبتدأ » ومن ثم ما يزال الليس قائما ، وهو الليس الناتج عن اختيار المصطلب عن المنكوب ، فإذا زال حسن ، كان تقول :

(٢٤٨) النحو والدلالة ص ٦٩ .

(٢٤٩) الكتاب ١/ ٥٤ .

• كان رجل من آل فلان فارسا •

ويرفض التركيب ويصير قبيحا عندما تعمل في عنصر متقدم يلزم تأخره .
فاذا قدمت فعملت الذي يعمل فيه الفعل الآخر يلي الأول ، فان هذا لا يحسن
« لو قلت : كان زيدا الحمى تأخذ أو تأخذ الحمى »

لم يجز ، وكان قبيحا » (٢٥٠) •

الا ان هذا لا يجعلنا نميل الى ربط عدم الاجازة بالقبح ، حيث نجد
في مواضع اخرى اجتماع الاجازة والقبح ، يقول : فان قلت : ضربني
وضربت قومك (ينصب قومك) ، فجاؤز وهسو قبيح ان تجعل اللفظ
كالواحد (٢٥١) •

ويجمع كذلك في مواضع اخرى بين الحسن والاستقامة أو عدم الحسن
وعدم الاستقامة ، يقول : « وقد يحسن ويستقيم ان تقول : عبد الله فاضربه
(يرفع عبد الله) اذا كان مبنيا على مبتدا مظهر أو مضمحل ، فاما في المظهر
فقولك : هذا زيد فاضربه » (٢٥٢) •

ويقابل ذلك قوله : « الا ترى أنك تقول : ما انت وما زيد ، فيحسن •
ولو قلت : ما صنعت وما زيد •
لم يحسن ولم يستقم ، اذا اردت معنى : ما صنعت وزيدا •

ولم تكن لتعمل (ما انت) و (كيف انت) عمل (صنعت) وليستا
بفعل » (٢٥٣) •

وهكذا فالعنصر الدلالي لم يغيب مطلقا عن وعى سيبويه حين عالج

• (٢٥٠) الكتاب ١ / ٧٠ •

(٢٥١) الكتاب ١ / ٨٠ يلاحظ انه لعدم إمكان التشكيل فاني اضيف الى النص
(يرفع كذا / ينصب كذا) ليتضح الوجه في المثال المذكور •

• (٢٥٢) ١ / ١٣٨ •

• (٢٥٣) الكتاب ١ / ٣٠٢ ، ٣٠٣ •

التراكيب المنطوقة المستعملة والتراكيب المجردة غير المستعملة التي جاء بها لمجرد التمثيل ولا يتكلم بها . ويلاحظ أن مصطلح الكلام قد تعددت مدلولاته إلى حد بعيد بحيث نجد في مواضع يعنى « المنطوق أو الملفوظ أو ما ينطق به » وفي مواضع يعنى « الجملة » وفي ثالثة يتسع فيعنى « النثر » . وتلاحظ فيما سبق ذلك التدرج في اتساع مدلول المصطلح :

من المنطوق ← الجملة ← النثر .

يقول : « وإذا قلت : زيد لقيت أخاه فهو كذلك ، وإن شئت نصب ، لأنه إذا وقع على شيء من سببه ، فكانه قد وقع به . والدليل على ذلك أن الرجل يقول :

- أهنت زيدا بأهانتك أخاه .
- وأكرمته بأكرامك أخاه .

وهذا النحر في الكلام كثير . . . وإذا نصبت زيدا لقيت أخاه ، فكانه قال : لا يست زيداً لقيت أخاه . وهذا تمثيل ولا يتكلم به » (٢٥٤) .

فهذه الجملة المفسرة لعدم صحة تركيب ما نحويًا ، جاء بها على سبيل التمثيل ، ولا ينطقها عريب . فهي إذن صورة ذهنية مجردة ، تقابل صورة أخرى يمكن أن تتحقق ، يقول في موضع آخر : « وزعم الخليل يرحمة الله ، حيث مثل نصب وحده وخمستهم ، أنه كقولك : افردتهم أفراداً . فهذا تمثيل ، ولكنه لم يستعمل في الكلام » (٢٥٥) .

فالصورة الأخرى تتحقق في المثال المنطوق (المتكلم به) الذي عبر عنه من خلال (القول) ، ويتضح ذلك من خلال قوله : « فانما الكلام أن تقول : يا عثمان أقبل (٢٥٦) .

(٢٥٤) الكتاب ٨٢/١ ، وانظر أيضا في مواضع أخرى ٣٢/١ و ١١٨/٢ و ٢٨/٣ .
(٢٥٥) الكتاب : ٣٧٤/١ - ويمكن أن يعنى في مواضع أقل أن الجملة المفسرة صحيحة نحويًا . ولكنها لم تستخدم أو لم ينطق بها . انظر أيضا ٣٥٢/١ .
(٢٥٦) الكتاب ٢٤٥/٢ .

وربما يعنى ذلك انما المنطوق الصحيح هو ... ، ويتسع هذا المفهوم فى مواضع ليضم مصطلح « الجملة » ، يقول : فاذا ابتدا كلامه على ما فى نيته من الشك اعلم الفعل قديم او آخر ، كما قال : زيدا رايت ورايت زيدا .

وكلما طال الكلام ضعف التأخير اذا عملت . وذلك قولك : زيدا اخاك اظن ، فهذا ضعيف ، كما يضعف زيدا قائما ضربت ، لأن الحد أن يكون الفعل ميبدا اذا عمل « (٢٥٧) » .

والضعيف هنا لا يعنى خرقا للقاعدة النحوية المطردة فى النظام اللغوى كما وضع بالنسبة لمصطلح « قبيح » ، وانما هو مصطلح يعنى احتلال التركيب الموصوف درجة دنيا من درجات القبول ، وبالتالي الاستخدام ، ولو وضع فى مقابل مصطلح « حسن » لوضح المغزى منه . ومن ثم لا ارى التعديل الذى وضعه العالم المرحوم عبد السلام هارون حين قال : (ضعيفا اصح هنا) فى نص سيبويه : « فاذا ابتدأت فقلت : ظنى زيد ذاهب . كان قبيحا (ضعيفا اصح هنا) لا يجوز البتة ، كما ضعف : اظن زيد ذاهب ، (٢٥٨) » .

فالأخير مقبول الا أن درجة دنيا . اما الاول فهو غير مقبول لأنه يخرق قاعدة وبالتالي فقد فسد ولم يتكلم به .

ويقول فى موضع آخر : « واذا قلت : كان زيد أنت خير منه .. عليس الا الرفع ، الا ترى أنك لو أخسرت (أنت) لاحتسبال الكلام وتفسير المعنى » (٢٥٩) .

وتتحقق أبسط صورة من صور الجملة الفعلية فى عبارته : « الا ترى أن الفعل لايد له من الاسم والا لم يكن كلاما » (٢٦٠) .

وهذه العبارة قد اعتمد عليها النحاة فيما بعد وبخاصة الزمخشري

• (٢٥٧) الكتاب ١٢٠/١

• (٢٥٨) الكتاب ١٢٠/١ أيضا

• (٢٥٩) الكتاب ٢٩٤/٢ ، ٢٩٥

• (٢٦٠) الكتاب ٢١/١

عند تعريفهم الجملة . ويتحدد بصورة أكثر وضوحاً حين يتحدث عن ترتيب الجملة . يقول : « وزعم انه لا يحسن في الكلام : ان تاتنى لأفعلن ، من قبل ان (لأفعلن) تجيء ميثاقه . الا ترى ان الرجل يقول: لأفعلن كذا وكذا» (٢٦١) .

ويوصف كما توصف الجملة . يقول : « ... لأن أي انما تجيء بعد كلام مستقن ، ولا تكون في موضع المبني على المبتدأ » (٢٦٢) .

وتتسع دائرة الحد فيضم مفهوم الكلام الى جانب ما سبق معنى « النثر » وذلك من خلال المقابلة بينه وبين الشعر . يقول : « ولا يحسن في الكلام ان يجعل الفعل ميثاقاً على الاسم ، ولا يذكر علامة اضممار الأول ... ولكن قد يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام » (٢٦٣) .

ويقول في موضع آخر : « وتقول على هذا الحد : سرق الليلة أهل الدار فتجري الليلة على الفعل فيسعة الكلام » يعني جعلها مفعولاً على سبيل التوسع ، ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار (بجر أهل) الا في شعر كراهية ان يفصلوا بين الجار والمجرور .

وأظن انه لا يمكن المطابقة بصورة مطلقة بين ما اصطلح سيبويه على استخدامه في وصف التراكيب بأنها ، تمثيل ولا يتكلم به ، « وبين « المعنى » ففي مواضع يربط بين المعنى والتمثيل ، كما في تعليقه بعدم قولهم : لم ألتك قصديت .

فهذا تمثيل ولا يتكلم به بعد لم أنك . وعله ذلك ان « ان » لا تظهر ههنا لأنه يقع فيها معان لا تكون في التمثيل » (٢٦٤) .

وهكذا تكون الجملة المفسرة غير صحيحة نحويًا في هذا الموضع ويدخل

-
- (٢٦١) الكتاب ٢/ ٦٥
 - (٢٦٢) الكتاب ٢/ ١٦٣
 - (٢٦٣) الكتاب ١/ ٨٥
 - (٢٦٤) الكتاب ٢/ ٢٨

في الباب الذي أطلق عليه « التمثيل » الذي لا يلتقى مع المعنى ، فقولهم : لم أتك فأحدثك . النصب في التمثيل . كأنك قلت : لم يكن أتبان فأني يحدث . والمعنى على غير ذلك . وفي مواضع يربط بين القبح والتمثيل ، يقول : «فإن قلت مررت برجل مخالطه داء . أردت معنى التثوين جرى على الأول . كأنك قلت : مررت برجل مخالط إياه داء . فهسذا تمثيل ، وإن كان يقبح في الكلام (٢٦٦) » .

ويربط في مواضع أخرى بين التمثيل والاستحالة . يقول في باب ما يظهر فيه الفعل وينتصب فيه الاسم ، وذلك قوله : « ما صنعت وأباك » و« فرق بين : أنت وشانك وبين : ما صنعت وأباك ، لأنه أسم ، أي (أنت) أسم والأول فعل ، أي صنعت فأعمل ، كأنك قلت في الأول ما صنعت أخاك . وهذا محال . ولكن أردت أن أمثل لك » (٢٦٧) .

فالتمثيل الذي لا يتكلم « إذن ينقض المعنى أو يكون قبيحا أو يكون محالا ، وربما يعنى ذلك الربط بينه وبين التراكيب غير الصحيحة نحويا غير دقيق لأن الأخيرة قد تكون مقبولة إلا أن التمثيل غير ذلك من الناحيتين النحوية والدلالية كما يستنتج من الأمثلة التي استقيت من الكتاب » .

وقد حددنا فيما سبق علاقة المستقيم بالقبيح ، إلا أن للقبح كما يبدو علاقة واضحة بالاستحالة ونقض المعنى وغيرهما من المصطلحات التي تصف التراكيب غير الصحيحة ، يقول معبرا عن العلاقة بين القبح ونقض المعنى : « ولو عملت الأول لقلت : مررت وعربى يزيد . وإنما قبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض المعنى » (٢٦٨) .

وقد يكون التركيب محالا في الكلام جائزا في الشعر إلا أنه يربط بينه وبين القبح ، يقول : « فإن قلت : هل زيدا رأيت ؟ هل زيد ذهب ؟

• (٢٦٥) الكتاب ٣/٣٠

• (٢٦٦) الكتاب ٢/١٩

• (٢٦٧) الكتاب ١/٢٩٩ ، ٣٠٠

• (٢٦٨) الكتاب ١/٧٦

قبح ولم يجز الا في الشعر ، لأنه لما اجتمع الاسم والفعل حملوه على الأصل » (٢٦٩) .

فالتمثيل القبيح أو المحال أو الناقض للمعنى لا يستعمل في اللغة المنطوقة أو المكتوبة ، كما تبين عبارات سيوييه المصاحبة للمصطلح ، يقول : « تمثيل ولكنه لم يستعمل في الكلام وتمثيل ولا يتكلمون به وتمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام وتمثيل وإن لم يتكلم به وتمثيل ولا يتكلم به » . وتبين تحليلاته كذلك مراعاة المعنى في المقام الأول ثم التركيب ، وإن كان لا يمكن الفصل بينهما ، يقول : « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك تقول : إن عبادة ليفعل . فيوافق قولك : لفاعل ، حتى كأنك قلت : إن زيدا لفاعل ، فيما تزيد من المعنى » (٢٦٩) .

فالعنصر النحوي يقوم بدور مهم في تحديد الدلالة ، غير أن العنصر الدلالي عنصر مفسر في كثير من الظواهر النحوية كما رأينا ، ومن ثم نجد انهما إلى جانب العنصر الصوتي يكونون أساس الصحة النحوية لتركيب ما والقبول أيضا .

ويرجع د . حماسة - وهو محق في هذا - الاحالة والنقض إلى المستوى المنطوق يقول : فالاحالة والنقض لم يأتنا إلا من المستوى المنطوق أو إن شئت من بناء الجملة لابنيتها ، أي من الصيغة الفعلية المتحققة . المستوى الوظيفي تجريدي والمستوى الصيغي يحقق لهذه الوظائف التركيبية التي تعد عمقا فعلا للدلالات الأولية التي تؤديها كل كلمة على حدة ، ومن مجموع الدلالة الوظيفية والدلالة الأولية وتفاعلها ينشأ المعنى والنحسوى الدلالي » (٢٧٠) .

ويربط هذا المستوى بالسياق ارتباطا وثيقا حين يكون للاخير في أحيان كثيرة دور محوري في تحديد الدلالات المقصودة من المفردات في الجمل .

(٢٦٩) الكتاب ١/ ١٤ .

(٢٧٠) النحو والدلالة ص ٨٢ . يرى أن التفسير الدلالي للنحوي مركب من المعنى الأساسي ، وهو معنى العلاقات بين الوظائف النحوية بشروطها - ومن اختيار المفردات التي تشغل هذه الوظائف معا . ص ٤٤ .

ولابد من حدوث توائم بين الدلالات المعجمية للمفردات حين تدخل في علاقات نحوية ودلالية داخل التراكيب . ويحدث هذا كما أشرنا في الفصل الثاني من خلال قواعد الاختيار الكامنة في الذهن التي يمتلكها صاحب اللغة (ابن اللغة) بطريقة عفوية ، فتجمله قادرا على استخدام لغته استخداما صحيحا ، قادرا على التمييز بين ما هو صحيح وما هو غير صحيح .

ويمكن أن يعال المقابلة بين المستقيم الحسن والمستقيم الكذب من خلال الانتقال من مستوى الى مستوى آخر بحيث يقع تجاوز في ايقاع العلاقات النحوية بطريقة مسموح بهما ، ولا يسوغ كسر قانون الاختيار بين المفردات لا يسوغه الا فهم المخاطب ، يقول د - جماسة : « يختلف مستوى الكلام باختلاف الاختيار » . وايقاع العلاقات النحوية بين المفردات المختارة ، فانما كان هذا الاختيار بين كلمات من حقول دلالية يمكن ان تكون بينها علاقات نحوية في سياقها بان تستعمل الكلمة في حقيقتها اللغوية ، اى تستعمل فيما وضعت له في اصطلاح ابناء البيئة اللغوية المعينة كان ذلك المستوى هو ما يعرف بمستوى « الحقيقة اللغوية » .

اما اذا كان الاختيار بين كلمات من حقول دلالية لا تألف بينها في حقيقة الوضعية ، وبمعنى آخر لا تستجيب لعلاقات نحوية معينة بينها وبين بعضها ، فلا تصلح للاسناد أو الاتباع أو الاضافة أو غير ذلك « (٢٧١) » .

فالاستجابة المتدفقة من وقوع المفردات في علاقات نحوية تكون على سبيل الحقيقة في مستوى اول وعلى سبيل المجاز في مستوى ثان ، ويتفاوت ابناء اللغة في مسألة (الاختيار) التي يتم بين الصيغة الصوتية والصيغة النحوية ، لأن جانب الاختيار جانب ابداعي ، وهو غير محصور ، لأن امكاناته لا يمكن حصرها . وهو متجدد ابدأ باستعمال اللغة لا ينهد ولا يندبى ، يختلف فيه متكلم عن آخر (٢٧٢) .

وتشير النصوص التي قدمناها الى عناية سيبويه بالمعنى المعجمي

(٢٧١) النحو والدلالة ص ٩٦ ، ٩٧ .

(٢٧٢) انظر مفهوم الابداع بالتفصيل ص ١٠٤ ، وهن ١٩ .

للمفردات والمعنى النحوي أيضا * بل ان صسحة التراكيب - كما تؤكسد الارصاف التي استخدمها ذلك - نحويا ودلاليا تعسود الى الالتزام بقيود محددة - يؤدي خرقها الى خروج عن الصحة النحوية وبالتالي الصحة الدلالية المرتبطة بها ارتباطا وثيقا * وقد أوجزها د * حماسة في أربعة محاور هي :

- ١ - وظائف نحوية بينها علاقات أساسية تعد المنطوق بالمعنى الأساسي *
- ٢ - مفردات يتم الاختيار من بينها لشغل الوظائف النحوية السابقة *
- ٣ - علاقات دلالية متفاعلة بين الوظائف النحوية والمفردات المختارة *
- ٤ - السياق الخاص الذي ترد فيه الجملة سواء أكان سياقاً لغوياً أم غير لغوي * (٢٧٢)

ملحقات الفعل في القوة

تعنى بها أقسام الكلام العاملة التي تعمل عمل الفعل إلا أنها لا تساويه في القوة ، بل تتدرج في انتقالها من القوة إلى الضعف بناء على درجة علاقتها بالفعل ، وينشأ عن اختلاف درجة كل قسم تمتعه أو فقده لمجموعة من الخصائص التي يتميز بها الفعل ، وبالتالي اختلافها عنه في العمل ، وقد حددها سيبويه في بداية كتابه على النحو الذي ذكرناه في المبحث الثاني .

فيعد أن وضع الفعل في قمة هذا الهرم المتدرج أتبعه بأسماء الفاعلين والمفعولين ثم المصادر ثم ما يجري مجرى الفعل ثم ما يجري مجرى أسماء الفاعلين والمفعولين ، فكلها تشترك في العمل ، ومن ثم تعمل عمل الفعل إلا أنها تختلف في القوة ، ويؤدى ذلك إلى أنها لا تعمل إلا بقيود تختلف باختلاف القسم العامل ، وهذا يؤكد ما اشرنا إليه من أن مصطلحي المعنى والقوة لا يترادفان ؛ فقد يتفق قسمان في عمل ما إلا أنهما لا يتفقان في القوة ، ومن ثم لا يعمل العنصر الفرع المحمول على العنصر الأصل إلا بقيود .

يقول سيبويه : وما يعمل من أسماء الفاعلين والمفعولين عمل الفعل الذي يتعدى إلى مفعول ، وما يعمل من المصادر ذلك العمل ، وما يجري من الصفات التي لم تبلغ أن تكون في القوة كالأسماء الفاعلين والمفعولين التي تجرى مجرى الفعل المتعدى إلى مفعول مجراها ، (٢٧٤) .

وتشير عبارته : « وما أجرى الفعل وليس بفعل ولم يقو قوته » (٢٧٥) ، إذ إن العنصر المشار إليه رغم أنه يجري مجرى الفعل أي أنه محمول عليه ، إلا أنه لا يطابق الفعل لأنه ليس في قوته ، ويكرر نفس الإشارة حين يتحدث عن قوة ما يجري مجرى اسمى الفاعل والمفعول ، يقول : « وهي التي لم

(٢٧٤) الكتاب ١ / ٣٢ .

(٢٧٥) الكتاب ١ / ٣٢ .

تبلغ أن تكون في القوة كاسماء الفاعلين والمفعولين . . . وليست لها قوة
أسماء الفاعلين . . . كما أنه لا يقوى قوة الفعل ما جرى مجراه وليس بفعل
فكل ما جرى مجرى الفعل أى الحق به فى العمل لا يساويه فى القوة ، حيث
يحتل كل قسم درجة تالية ادنى من درجة القسم الذى يسبقه ، فاسما الفاعل
والمفعول يبيان الفعل فى القوة ، ثم يليها المصدر ثم الصفات ثم ما يجرى
مجرى الفعل ثم ما يجرى مجرى اسمى الفاعل والمفعول ، فهذه الأقسام
الخمسة حملت على الفعل فى العمل على اختلاف فى العلة .

ويربط بين العمل والمعنى فى حمله اسم الفاعل على الفعل ، يقول :
« هذا باب من اسم الفاعل الذى جرى مجرى الفعل المضارع فى المفعول فى
المعنى ، فأردت فيه من المعنى ما أردت فى يفعل كأن نكرة منونا » (٢٧٦) .

فاسم الفاعل النكرة المنون يتسارى مع الفعل المضارع فى المعنى والعمل
فمادام العنصران متفقين فى المعنى فانهما متفقان فى العمل ، يقول :

وذلك قولك : هذا ضارب زيد غدا . فمعناه وعمله مثل : هذا يضرب
زيدا غدا ، (٢٧٧) . وقد أشار الى الاتفاق بين الصيغتين فى أداء المعنى
الوظيفى والدلالى فيما سبق حين قال : « وإنما ضارعت أسماء الفاعلين أنك
تقول : ان عبد الله ليفعل ، فيوافق قولك : لفاعل ، حتى كأنك قلت : ان زيدا
لفاعل ، فيما تريد من المعنى » (٢٧٨) .

فاذا تغير الزمن الذى يدل عليه مع الفعل حدث مثله مع اسم الفاعل
يقول : « فاذا حدثت عن فعل فى حين وقوعه غير منقطع كان كذلك . وتقول :
هذا ضارب عبد الله الساعة . فمعناه وعمله مثل : هذا يضرب زيدا الساعة .
وإذا تغير الزمن ، كان تقول : كان زيد ضاربا أباه . فأنما تحدث أيضا عن
اتصال فعل فى حال وقوعه . وكان موافقا زيدا فمعناه وعمله ، كتقولك : كان

• (٢٧٦) الكتاب ١/ ١٦٤

• (٢٧٧) الكتاب ١/ ١٦٤

• (٢٧٨) الكتاب ١/ ١٦٤

يضرب أباه ويوافق زيدا ، فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى
منسونا « (٢٧٩) » .

ويمكن أن نقابل بين هذه التراكيب على النحو التالي :

هذا ضارب عبد الله الساعة = (في المعنى والعمل) = هذا يضرب
زيدا الساعة .
كان زيد ضاربا أباه . = (في المعنى والعمل) = كان يضرب أباه .

ولا يؤدي كف التنوين مادام لم يغير شيئا من المعنى الى تغير في العمل
ولذا يعطى العمل في اللفظ قيمة ضئيلة ، فالمفعول مجرور ظاهريا بعد سقوط
التنوين . يقول : « وأعلم أن العرب يستخفون فيحذفون التنوين والنون ،
ولا يتغير من المعنى شيء » . ويتجر المفعول ، لكف التنوين عن الاسم ، فصار
عمله فيه الجر ، ودخل في الاسم معاقبا للتنوين ، فجرى مجرى غلام عبد الله ،
في اللفظ ، لأنه اسم . وأن كان ليس مثله في المعنى والعمل « (٢٨٠) » .

ويؤكد قيمة المعنى حين يرجع الجمل على المعنى رغم أن العمل الظاهري
لا يوافق الوجه القائم على المعنى حين يعالج الأثر مع اسم الفاعل ، يقول
سيبويه : « وتقول في هذا الباب : هذا ضارب زيد وعمرو . إذا أشركت بين
الأخر والأول في الجار ، لأنه ليس في العربية شيء يعمل في حرف ، قيمت
أن يشرك بيته وبين مثله . وأن شئت نصبت على المعنى وتضمر له ناصبا ،
فتقول : هذا ضارب زيد وعمرا . كأنه قال : ويضرب عمرا أو ضارب
عمرا » (٢٨١) » .

وهكذا تكون لدينا إمكانيتان مع هذا الاشارة على النحو التالي :

هذا ضارب زيد وعمرو . الجسر على اللفظ
و هذا ضارب زيد وعمرا . النصب على المعنى

(٢٧٩) الكتاب ١/ ١٦٤ .

(٢٨٠) الكتاب ١/ ١٦٥ ، ١٦٦ .

(٢٨١) الكتاب ١/ ١٦٩ ، ١٧٠ .

وقد جاز ذلك على اضماع فعل ، وانما جاز هذا الاضماع على اساس المعنى وان كان يخالف العمل ، فالمعنى أرجح عنده في تعليل النصب ، يقول : « وانما جاز هذا الاضماع ، لأن معنى الحديث في قولك : هذا ضارب زيد : هذا ضارب زيدا ، وان كان لا يعمل عمله ، فحمله على المعنى ، كما قال جل ثناؤه : « ولحم طير مما يشتبهون وجور عين » ، ما كان المعنى في الحديث على قوله : لهم فيها ، حملة على شيء لا ينقض الأول في المعنى » (٢٨٢) .

ولكنه يعقد مفاضلة بين الجر والنصب ، وينتهي الى انه مع الوصل يكون الجر أقوى ، ومع الفصل يكون النصب أقوى : فكلمتا طال الكلام كانت المراعاة للمعنى لا للفظ ، ومن ثم كان النصب أقوى ، يقول : « والجر في هذا أقوى ، يعني هذا ضارب زيد وعمير وعمرا بالنصب ، وقد فعل لأنه اسم ، وان كان قد جرى مجرى الفعل بعينه ، والنصب في الفصل أقوى ، اذا قلت : هذا ضارب زيد فيها وعمرا » . وكلمتا طال الكلام كان أقوى :

وذلك أنك لا تفصل بين الجار والمجرور ما يعمل فيه ، فكذلك صار هذا أقوى . فمن ذلك قوله جل ثناؤه : « وجاعسل الليل مسكنا والشمس والقمر حسبانا » (٢٨٣) .

وقد يحمل العمل على سعة الكلام ، بمعنى أن يحمل عمل اسم الفاعل على عمل الفعل على سعة الكلام ، ولا يجوز الفصل مع العمل الا في النثر ، يقول في باب ما جرى مجرى الفاعل الذي يتعداه فعله الى مفعولين في اللفظ لا في المعنى ، وذلك قولك : يا سارق الليلة أهل الدار ، ويقول على هذا الحد : سرقت الليلة أهل الدار ، فتجرى الليلة على الفعل في سعة الكلام ، فان نوتت ، فقلت : يا سارقا الليلة أهل الدار ، كان حد الكلام أن يكون أهل الدار على سارق ، منصوبا ، ويكون الليلة ظرفا ، لأن هذا موضع انفصال ، وان شئت أجريته على الفعل على سعة الكلام ، ولا يجوز : يا سارق الليلة أهل الدار ، الا في شعر ، « (٢٨٤) » .

• (٢٨٢) الكتاب ١/ ١٧٢

• (٢٨٣) الكتاب ١/ ١٧٤

• (٢٨٤) الكتاب ١/ ١٧٦ ، ١٧٧

على كل حال فقد عول سيبويه على المعنى فهو المحك في الحكم على ما يجوز أو ما يجوز . وقد سبق النحاة العرب في ذلك ، حيث يجعله عاملاً جوهرياً في التفسير النحوي ، وأن كان د . نهاد الموسى يرى هذه العناية نهجاً لدى النحاة العرب بوجه عام . وهذه الملاحظة تحتاج إلى مراجعة ودراسة مستفيضة لعدد كاف من نصوصهم . ورغم ذلك فلا يمكن اغفالها ، يقول : ويعول التحويون العرب على المعنى معولاً كبيراً . ويمثل التفاتهم إلى المعنى عامة ، والمستوى الدلالي خاصة ملحظاً ثابتاً يفزعون إليه ، ويصدرون عنه من التفسير النحوي وخاصة إذا تخلف التفسير على المستوى النحوي الخالص ، (٢٨٥) .

وتظل هذه المقابلة بين الأينية المتفقة في أداء وظيفة دلالية مشابهة على طريقة الأصل والفرع من خلال عبارة « كذا بمنزلة كذا » نهجاً متميزاً عند سيبويه يفسر بها الأمثلة المختلفة على السطح المتفقة في العمق من حيث أنها تؤدي معنى واحداً ، يقول سيبويه : هذا باب صار الفاعل فيه بمنزلة الذي فعل في المعنى وما يعمل فيه ، وذلك قولك : هذا الضارب زيداً ، فصار في معنى (هذا) الذي ضرب زيداً ، وعمل عمله ، لأن الألف واللام منعماً بالإضافة وصارتاً بمنزلة التنوين ، (٢٨٦) .

وقد يفسر ذلك من خلال عناية بفكرة الاستبدال بين أقسام الكلام التي يمكن أن تقع ذاته وتشغله وتؤدي الوظائف التركيبية والدلالية ذاتها ، وإن كان العمل في الوقت ذاته مسألة ملازمة لحركة هذه الأقسام وقد ساعد هذا التلازم على حل كثير من المشكلات الاعرابية في ظاهرها ، فقد أخذوا بمبدأ الاستبدال وهم يحاولون وضع ضوابط تفسير لهم نظام الاعراب ، ومعروف أنهم شغلوا بتفسير هذه الظاهرة ، وذهبوا إلى القول بالعمل ، عمل العناصر اللغوية بعضها في بعض ، لا على وجه الحقيقة ، بل على وجه العسلاقات المتطردة الثابتة بينهما في تلازمهما . والقول بالعمل افتراض في التحليل الداخلي أعانهم على تفسير كثير من الظواهر في الاعراب وما يتعلق به ، (٢٨٧) .

(٢٨٥) د . نهاد الموسى ، نظرية النحو العربي ، ص ٦٥ .

(٢٨٦) الكتاب ١ / ١٨١ .

نظرية النحو العربي ، ص ٢٤ .

فالربط بين الموقع الذي يشغله عنصر لغوي وبين الوظيفة التركيبية والدلالية التي يقوم بها ربط لزومي عند سيبويه كما تبين نصوصه التي أوردناها والتي ستقدمها فيما يلي ، وتظل العلاقة بين العنصر والموقع والوظيفة منتجة مادام صاحب اللغة قادراً على أحداث التوازن بينها ، وهذا التوازن يحدث بصورة تلقائية بحيث يكون الخروج على النظام اللغوي غير مقبول مطلقاً .

أما العنصر الثالث الذي يجري مجرى الفعل في العمل إلا أنه في درجة ثالثة من جهة القوة فهو المصدر ، وهو أقل من الفاعل حيث إن الفاعل لم يحتاج إلا إلى مفعول فقط أما المصدر فإنه يحتاج إلى فاعل ومفعول ، يقول :

« هذا باب من المصادر جرى مجرى الفعل المضارع في عمله ومعناه ، وذلك قولك : عجبت من ضرب زيد ، فمعناه : أذه يضرب عمراً ، وتقول : عجبت من ضرب زيداً بكر ، ومن ضرب زيد عمراً ، إذا كان هو الفاعل ، كأنه قال : عجبت من أنه يضرب زيد عمراً ، ويضرب عمراً زيد » .

وهكذا فإن التراكيب التالية تتساوى في المعنى والعمل على النحو التالي:

عجبت من ضرب زيداً = عجبت من أنه يضرب زيداً
عجبت من ضرب زيداً بكر = عجبت من أنه يضرب عمراً زيداً
عجبت من ضرب زيد عمراً = عجبت من أنه يضرب زيد عمراً

فالمعنى يجمع بين العنصر اللغوي والوظيفة النحوية التي يشغلها ، وإذا فإن هذا التفسير الذي يربط بين المعنى والعمل يبرز كيف تشكلت تراكيب نحوية مقبولة بالمحافظة على النظام النحوي للغة حيث لم يحدث تصادم بين العنصر اللغوي العامل والوظيفة التي يؤديها حين دخل في علاقات مع العناصر اللغوية الأخرى التي تؤدي وظائف محددة ، ويلاحظ أن سيبويه لم يعن عناية كبيرة بالشكل الخارجي ، بل كان همه البحث عن المعنى الداخلي الذي يمكن أن يعبر عنه من خلال تراكيب تتكون من مفردات مختلفة .

ويأخذ د. حماسة نظرية سيبيويه (والجرجاني) في التفسير الدلالي حيث يرى أنه ينبع من :

١ - المعنى النحوي الدلالي ، وهو الذي يعد الجملة بالمعنى الأساسي في علاقة الوظائف النحوية بعضها ببعض الآخر ، ويقصر ما قد يؤدي إليه المنطوق الظاهري من الالتباس .

٢ - وضع العناصر النحوية في الموضع الذي تقرره لها البنية الأساسية أي الصورة التجريدية للقواعد في أذهان المتكلمين .

٣ - الصورة المنطوقة للجملة ، أي « بناء الجملة » ، وهذه بدورها مكونة من الأصوات التي تشكل المفردات بصيغها ، التي تختار وفقاً لقبول الاختيار بين الحقول الدلالية المعينة والسياق المناسب » (٢٨٩) .

وينسحب ما جرى على اسم الفاعل عند حذف التنوين والإشراك على المصدر ، فالمعنى لا يتغير مع حذف التنوين إلا أنه يتجر ما يلي المصدر سواء كان فاعلاً أو مفعولاً ، يقول : « وأن شئت حذف التنوين كما حذف في الفاعل ، وكان المعنى على حاله ، إلا أنك تجر الذي يلي المصدر ، فاعلاً كان أو مفعولاً ، لأنه اسم قد كثفت عنه التنوين ، كما فعلت ذلك بفاعل ، ويصير المجرور بدلاً من التنوين معاقباً له ، وذلك قولك : عجبت من ضربه زيداً ، أن كان فاعلاً ؛ ومن ضربه زيد ، أن كان المصدر مفعولاً . وتقول : عجبت من كسوة زيد أبوه ، إذا حذف التنوين » (٢٩٠) .

فهذه التراكيب الواردة في النص السابق لا تختلف عن التراكيب الواردة في النص السابق من جهة المعنى ، حيث لم يغير حذف التنوين إلا ما يلي المصدر ما دام المعنى على حاله . وهذا يعني أن تحول المصدر من صورته السابقة مع التنوين الأقرب إلى الفعل إلى صورته الحالية مع حذف التنوين إلى اسم يعقبه ضرورة مجرور ، بديل عن التنوين .

ويحدث للمصدر ما حدث لاسم الفاعل عند الإشراك ، يقول : « وتقول :

(٢٨٩) د. حماسة عبد اللطيف ، النحو والدلالة ، ص ٩٩ .

(٢٩٠) الكتاب ١/ ١٩٠ .

عجبت من ضرب زيد وعمرو ، إذا اشركت بينهما كما فعلت ذلك في الفاعل .
ومن قال : هذا ضارب زيدا عمرا ، قال : عجبت له من ضرب زيد وعمرا ،
كأنه أضمر : ويضرب عمرا (أو وضرب عمرا) ، (٢٩١) .

ويتضح الربط بصورة كافية في حديثه عن القسم التالي للمصدر في
القوة الموافقة للفعل في العمل ، بين المعنى والقوة ، ويبرز جليا أنه كلما قلت
درجة التشابه بين عنصر لغوي أساسي (أصل) وعنصر لغوي آخر ملحق
به (فرع) ، فإنه يصير أقل قدرة على التحكم في العناصر اللغوية الأخرى
التي يعمل فيها ، وتتقيد الحرية التي تتمتع بها في الانتقال من موقع إلى آخر .
وهكذا يلحظ باستمرار تلازم بين قوة العنصر اللغوي وحرية الرتب التي
يمتصها للعناصر التي يسيطر عليها . ونجد في باب الصفة المشبهة عبدة
إشارات مهمة إلى هذه الخطوط الرئيسية في بنية الكتاب ، يقول سيبويه :

« هذا باب الصفة المشبهة بالفاعل فيما عملت فيه ، ولم تقو أن تعمل
بمسل الفاعل ، لأنها ليست في معنى المضارع ، فانما شبهت بالفاعل فيما
عملت فيه ، وما تعمل فيه معلوم ، وانما تعمل فيما كان من سببها معروفا
بالإلف واللام أو نكرة ، لا تجاوز هذا ، لأنه ليس بفعل ، ولا اسم هو في
معناه » (٢٩٢) .

فهذه الصفة تتفق مع الفاعل في العمل إلا أنها تختلف عنه في القوة .
وهذا يفسر استدراك سيبويه حيث قيد عملها لأن التشابه بينهما محدود ،
فقد شبهت به الدلالة على الحدث وفاعله وفي نصب معمولها بشرط معين
وتشبيهه كذلك في وجود أخرى ، ومن ثم الحق به ، غير أن ذلك الإلحاق ليس
مطلقا ، إلا أنه يفضل اسمية هذا العنصر ، حيث يقول :

« والأضافة فيه أحسن وأكثر ، لأنه ليس كما جرى مجرى الفعل ولا في
معناه ، فكان أحسن عندهم أن يتباعد منه في اللفظ ، كما أنه ليس مثله

• (٢٩١) الكتاب ١ / ١٩١ .

• (٢٩٢) الكتاب ١ / ١٩٤ .

فى المعنى ، وفى قوته فى الاشياء ، (٢٩٢) .

ولما كانت الاضافة فيه أحسن وأكثر وهى من خصائص الأسماء ، فهى أقرب الى الاسمية منه الى الفعلية ، فابتعد عن الفعل فى اللفظ والمعنى والقوة .
فالقوة العادلة فى عناصر تابعة لها أضعف من قوة اسم الفاعل الذى هو أضعف من الفعل . ويتمثل هذا الضعف فى استقلاله معنى ومعنى .

وتضيف مسألة الاضافة بعدا تمليليا واضحا حيث انها لا تخرج الصفة المشبهة عن التذكير ولا تكسبها تعريفا ، وهى مع التثنية والنون نكرة كذلك ، يقول : « والتثنية عربى جيد » ومع هذا أنهم لو تركوا التثنية لم يكن أبدا الا نكرة على حاله منونا . فلما كان ترك التثنية فيه ، والنون لا يجاوز به معنى النون والتثنية ، كان تركهما أخف عليهم ، (٢٩٤) .

أى أنه لما كان ترك التثنية والحاقه سواء ، استخفوا ترك التثنية لأنه لا يضيف جديدا . ويعقد التوازى بين التركيبين على النحو التالى :

هذا حسن الوجه = هذا ضارب الرجل

الا أن الصفة تقع على الاسم الأول ثم توصلها الى الوجه والى كل شئ من سببه على ما ذكرت لك . . . الا أن الحسن فى المعنى للوجه والضرب ههنا للأول ، (٢٩٥) .

وهو بذلك يشير الى فرق معنوى دقيق بين التركيبين ، يتمثل فى أن الصفة تقع على ما يسبقها وما يليها وسببه . اما اسم الفاعل فيصف الاسم قبله فقط .

ويوازى كذلك بينها عند كف النون على النحو التالى :

(٢٩٢) الكتاب ١/١٩٤ أيضا .

(٢٩٤) الكتاب ١/١٩٤ أيضا .

(٢٩٥) الكتاب ١/١٩٤ ، ١٩٥ .

هؤلاء الضارِبِ زيد = هم الطيِّبِ أخيار

ويرى في (خير) درجة أدنى في القوة من درجة الصفة المشبهة، ومن ثم لا تعمل وجها واحدا، يقول: «ولا يعمل إلا في نكرة، كما أنه لا يكون إلا نكرة، ولا يقوى قوة الصفة المشبهة، فالزم فيه وفيما يعمل فيه وجها واحدا، ويعمل في الجميع، كقولهم: هو خير منك أعمالا» (٢٩٦).

ويلحق بهذا الحرف أي (خير)، كلمة (أول) و (عشرون)، فهي أدنى درجة من قوة الصفة المشبهة لأنها الغالب بينها خصائص الاسم، ومن ثم فهي ملحقة بالأسماء، يقول: «ولم تقو هذه الأحرف قوة الصفة المشبهة، إلا ترى أنك تؤنثها وتذكرها وتجمعها كالفاعل، تقول: مررت برجل حسن الوجه أبوه، كما تقول: مررت برجل حسن أبوه، وهو مثل قولك: مررت برجل ضارب أبوه، فإن جئت بخير منك أو عشرين، رفعت، لأنها ملحقة بالأسماء، لا تعمل عمل الفعل، فلم تقو قوة المشبهة، لم تقو المشبهة قوة ما جرى مجرى الفعل» (٢٩٧).

ولا يكتفى بعقد هذا التوازي بين عدد محدود من العناصر اللغوية التي تتفق مع الفعل في العمل لأن بينها وبينه أوجه اتفاق (مشابهة)، ولكنها تختلف معه في القوة لأن بينها وبينه أوجه اختلاف (مفارقة) في الوقت ذاته، بل يعقد بابا طويلا يضم فيه كثير من أمثلة الوصف التي يقابلها بأمثلة الفعل، أعني باب ما جرى من الأسماء التي من الأفعال وما أشبهها من الصفات مجرى الفعل إذا أظهرت بعد الأسماء أو ضميرتها (٢٩٧).

وبديهى أنه بعدما قدمنا يتضح أن سببويه يلحق بالفعل مجموعة كبيرة من العوامل التي أطلقنا عليها «ملحقات الفعل في القوة»، إلا أنه يفرق بينها تفريقا دقيقا في القوة، وبالتالي في العمل، وسواء أطلق عليها النحاة «المشبهات» بالأفعال أو «الفعليات» فإن العمل لم يكن وحده مرجع التشابه بينها، بل يكون المعنى أحيانا الحكم الأساسي، ويلحق به العمل كما رأينا، ويرى - شرف الدين أن «اللجوء في تخريج الأمثلة إلى المعنى اتجاه محمود

(٢٩٦) الكتاب ٢٠٢/١.

(٢٩٧) انظر تفصيل تلك المقابلة في الكتاب ٣٦/٢ وما بعدها.

فى التحليل النحوى ، يرى اللامثلة بعدين : بعدا ظاهرا سطحيا ... وبعدا
آخر كافيًا عميقًا وهو المعنى ، والمعنى هنا يكون مسؤولًا عن تقديم النموذج
النحوى المعين للمثال المحتمل ، (٢٩٨) .

وإشير أخيرا الى نص مهم يكمل فيه سيبيويه قائمة الملحقات بالفعل ،
وهو نص يدفع ما وجه الى سيبيويه من عدم عنايته بالأقسام الفرعية للفعل
من جهة ، ويرد المداخل النحوية المفصلة التى جعلت من العامل قيمة كبرى
فاندخلت النص فى باب التمييز ، بناء على مشابهة ظاهرية شكلية بين عمل
الصفة المشبهة وعمل مجموعة محددة من الأفعال ، يقول سيبيويه : « وقد جاء
من الفعل ما قد انفذ الى مفعول ولم يقو قررة غيره مما تعدى الى مفعول » .
فهذا النمط من الأفعال ينصب مفعولا وهو **العصسل** ، الا انه لا يقوى **قوة**
الفعل المتعدى لمفعول ، ولذا لم يلحق به .

• وذلك قولك : امتلأت ماء ، وتفقت شحما ، ولا تقول : امتلأته ،
ولا تفقتاه ، ولا يعمل فى غيره من العارف ، ولا يقدم **المفعول** فيه ، فتقول :
ماء امتلأت ، كما لا يقدم المفعول فيه فى الصفة المشبهة ، ولا فى هذه الأسماء
لأنها ليست كالفاعل وذلك لأنه فعل لا يتعدى الى مفعول ، وإنما هو بمنزلة
الانفعال ، لا يتعدى الى مفعول ... (٢٩٩) .

فهذه الأفعال بمنزلة الأفعال اللازمة (بمنزلة الانفعال) ، نصب المفعول
لوصول الفعل اليها الا أنه نفاذ غير مباشر ، والدليل على ذلك اطلاق مصطلح
(المفعول فيه) عليه ، كما يلزم موقعا بعينه كمفعول الملحقات بالفعل ، لأنه
ليست كالفعل فى القوة .

وهكذا يتبين لنا أن سيبيويه قد الحق كل العناصر اللغوية التى
تؤدى وظيفة الفعل بالفعل ، سواء أكانت شبيهة به فى اللفظ أو المعنى أو
فيهما فالحق به أسماء الفاعلين والمفعولين والمصادر والصفات وغيرها من
العناصر التى ستعالجها فى بحث تال فى إطار وظيفى مغاير .

(٢٩٨) د محمود شرف الدين : العمليات ، ص ١٠٥ . انظر مفهوم العمليات
ص ٢٦ ، ٢٧ .
(٢٩٩) الكتاب ١/٢٠٤ ، ٢٠٥ . يقول : إنما أصله : امتلأت من الماء وتنتأت
من الشحم .

العلاقة بين التركيب والعمل والقوة

عنى سيبويه بحركة العناصر المكونة للكلام ، وما ينشأ عن التغيير فى رتب هذه العناصر من تغير فى المعنى ، وهو يكمل بذلك إبراز الدور الذى احتله أو شغله المعنى فى تحليلاته . فقد ربط بينه وبين العمل فى مواضع كثيرة . ولكنه يضيف هنا حين يعالج موضوعى التنازع والاشتغال عناصر أخرى لا تقل أهمية عن العمل ، هذه العناصر تشكل ما أطلق عليه أركان الحدث الكلامى الذى يقيم للغة المنطوقة اعتبارا كبيرا .

واهم أركانه النص والموقف أو السياق والتكلم والمخاطب ، وبين هذه العناصر علاقات تجاذب قوية تسهم بدور فعال فى تفسير النص تفسيرا مقبولا فالعلاقة بين النص والتكلم علاقة انشاء تكملها علاقة النص بالمخاطب وهى علاقة فهم . ويحدث التبليغ باكتمال الوصل بين هذه العلاقات فى سياق مناسب . وقد أبرز سيبويه دور المخاطب وفهمه : فأدراكه للمعنى الذى يدل عليه التركيب يجوز الاستغناء عن بعض العناصر اللغوية فيها . ويعد هذا الحذف مقبولا عند سيبويه أيضا اذا كان فى السياق الذى يجرى فيه الكلام دليل عليه . ويمكن أن ندلل على هذه العناية بنصوص عدة وردت فى الكتاب متفرقة ، منها قوله : وكذلك لا يجوز زيدا ، وأنت تريد أن أبلغه أنا عنك أن يضرب زيدا لأنك اذا أضمرت فعل الغائب ظن السامع الشاهد اذا قلت : زيدا ، أنك تأمره هو بزيد ، فكرهوا الالتباس ما هنا ككراهيتهم فيما لم يؤخذ من الفعل ، نحو : عليك - أن يقولوا : عليه زيدا . ٠٠٠ (٣٠٠) .

ويظهر فى هذا النص وغيره كما سنرى أدراك عميق بالموظيفة الأساسية للغة أعنى وظيفة الاتصال . وقد عبر اللغويون عن هذا التجاذب بين هذه العناصر المؤلفة للحدث الكلامى من خلال مصطلحات عدة ، منها ما استعمله

(٣٠٠) الكتاب : ١٦٩/١ ، النص فى جواز حذف الفعل فى الاخبار وامتناع حذفه فى الأمر والنهى .

بييلر اعنى مصطلح « التواؤم » ، فانه لفهم وظيفة اللغة من حيث هي آلة يجب أن ينظر اليها فى اطار عوامل رئيسية ثلاثة ينتظمها الموقف الكلامى ، وهى : المتكلم والمستمع والأشياء (أى عناصر الموقف المحسنة وأوضاعها) التى هى موضوع الكلام .

ويقوم الرمز اللغوى على التواؤم وهذه العوامل الثلاثة ، فهو يتواءم والمتكلم ويتواءم والمستمع ، ويتواءم وعناصر الموقف وأوضاع الحقيقة الخارجية ، ويقصد بالتواؤم هنا أنه اذا اختلف المتكلم اختلف الرمز وفقا لذلك ، واذا اختلف المستمع اختلف الرمز أيضا ، واذا اختلفت عناصر الموقف وأحواله اختلف الرمز وفقا لها . وهذه أضرب من التواؤم عند بييلر هى الوظائف الرئيسية للغة « (٣٠١) » .

ويلاحظ هنا أننا وضعنا الى جوار مصطلحى العمل والقوة مصطلح التركيب واعنى به هنا وجود الارتباط بين العاملين أو العوامل وجود تلازمى .
-مهما اختلفت صورته ،

فى الشكل الأول : فعل + فاعل + مفعول (؟)
و فعل + مفعول + فاعل (موضع التنازع)
تتركب جملة تامة على جملة ناقصة ، المفعول فيها فسر بالفاعل المتأخر

وفى الشكل الثانى : فعل + مفعول + فاعل (؟)
وفعل + فاعل + مفعول (موضع التنازع)

تركب جملة تامة على جملة ناقصة أيضا ، الفاعل فيها فسر بالمفعول المتأخر .

يقول : هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل منهما يفعل بفاعله مثل الذى يفعل به ، وما كان نحو ذلك ، وهو قولك : ضربت وضربنى زيد ، وضربنى ، وضربت زيدا « (٣٠٢) » .

(٣٠١) د . نهاد موسى : نظرية النحو العربى ، ص ٨٤ ، ٨٥ .
(٣٠٢) الكتاب ١/٧٣ .

يستنتج مما سبق أن الفاعل في الجملة الأولى هو مركزها ، وأن المفعول في الثانية ، وفي كليهما « تحمل الاسم على الفعل الذي يليه » فالعامل في اللفظ أحد الفعلين « - ويعنى ذلك أنه لا فرق بينها في عمل الرفع أو النصب . سواء أسند ذلك إلى الأول أو إلى الثاني - ولكن المشكلة تكمن في عدم جواز ذلك من جهة المعنى ، فهو يرى في المعنى أصل التفسير ، يقول : « أما في المعنى فقد تعلم أن الأول قد وقع إلا أنه لا يعمل في اسم واحد نصب ورفع » وإنما الذي يليه أولى لقرب جوار هوانه لا يتقضى المعنى ، وأن المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد . » (٣٠٣) .

فالعامل في زيد في المثالين :

ضربني زيد - وضربت زيدا

هو الفعل الثاني لأنه الأقرب وأنه لأنه يتقضى المعنى - فالربط بين العامل والمعنى يفسر التنازع كما يفسر غيره من مشكلات التركيب ، لكنه يضيف إليه معرفة المخاطب ، حيث أنها تزيل الالتباس وتسوغ الحذف - ويمكن أن يقدر المحذوف بمفعول في المثال الأول : ضربت زيدا ، وفاعل في المثال الثاني : ضربني زيد - فيؤدى ذلك إلى ظهور (زيد) مرفوعا ومنصوبا في أن واحد ، وهذا يخالف عمل الفعل إذ أنه لا يعمل في اسم واحد النصب والرفع ، كما أن الاسم ذاته لا يمكن أن يؤدي وظيفة الفاعلية والمفعولية في أن واحد .

غير أن الحذف هذا غير جائز مع الفاعل حيث يبني عليه الفعل ، ولا يمكن أن يقدره المخاطب - أما حذف المفعول فهو أقوى عند علم المخاطب . يقول : - ومما يقوى ترك نحو هذا لعلم المخاطب ، قوله عز وجل : والحافظين فروجهم والحافظات والذاكرين الله كثيرا والذاكرات ، فلم يعمل الآخر فيما عمل فيه الأول استغناء عنه « (٣٠٤) .

فقد حذف المفعول مع (والحافظات والذاكرات) لذلالة ما تقدم -

(٣٠٣) الكتاب ٧٢/١ ، ٧٤ .

(٣٠٤) الكتاب ٧٤/١ .

ويلاحظ هنا أن المسألة تتعلق بالتعقد التركيبي حيث يطول الكلام ويتأخر
عنصر يشترك في دلالة أكثر من تركيب ، وإذا وضعنا المعنى في الاعتبار
فإن تفسير المثال الأول : ضربت وضربني زيد .

يكون من خلال اتفاق بين المتكلم والمخاطب على العنصر المتأخر في هذه
الجملة المنطوقة وهو (زيد) الذي يؤدي أساسا وظيفة تداولية هي المحور ،
بالإضافة إلى وظيفة تركيبية ودلالية مزدوجة : فهو مفعول الجملة الأولى
وفاعل الجملة الثانية . على عكس ما يقوم به في المثال الثاني :

ضربني وضربت زيدا .

ولا شك أن سيبويه كان على وعى تام بتلك الوظيفة رغم أنه ربطها
بالعمل ، ويمكن أن يتضح ذلك بصورة جلية في تحليله للتركيب التالية
الجائزة وغير الجائزة . وينبغي أن نضع العناصر السابقة كلها أمام أعيننا
حين نفسر عبارته ، أعني الوظائف والمعنى والعمل والتركيب وعلم المخاطب .
وقد سبق أن أشرنا إلى أن رفع (زيد) في المثال الأول ، ونسبه في الثاني كان
عند سيبويه لعلة القرب ، أو الحمل على الآخر .

أما الامكانيات الأخرى فتقدمها النصوص التالية ، يقول سيبويه :
« وأو لم تحمل الكلام على الآخر ، لقلت : ضربت وضربوني قومك ، وإنما
كلامهم : ضربت وضربني قومك » .

ويعنى بذلك أن المثال الأول يخرج على حد الكلام حيث يكون الأقرب
للفعل منصوبا وهو واجب الرفع . ولذا فإن النموذج :

↓
↓
(فعل + فاعل) و (فعل + فاعل + مفعول) + مفعول
ج ١ ج ٢ ج ٣
(٣٠٦) م (٣٠٦)

(٣٠٥) الكتاب ١/٧٦ .

(٣٠٦) ج ١ = جملة أو ، ج ٢ = جملة ثانية ، ج ٣ = عنصر محيل .

أصله : ضربت قومك وضربوني *

وهو جائز ، إلا أن الحمل فيه ليس على الآخر ، لأن العنصر المتأخر ،
المفعول المحور عامله الفعل الأول ، أما الفعل الثاني فيعمل في ضمير جمع
تصح إحالته إلى المفعول الجمع *

أما ما ينطقون ، وهو المستعمل في كلامهم فهو المثال الثاني :

ضربت وضربني قومك *

وذلك برفع (قومك) ، والعامل هو الفعل الثاني لأنه الأقرب فعمل
الاسم عليه ، وهو فاعل الثاني الظاهر ومفعول الأول المضمرة في المعنى *

ويقول : « وإذا قلت : ضربني ، لم يكن سبيل للاول لأنه لا تقول :
ضربني ، وأنت تجعل المضمرة جميعا ، ولو عملت الأول لقلت :

مررت وعربي يزيد *

وإنما قبح هذا أنهم قد جعلوا الأقرب أولى إذا لم ينقض معنى ؛ فهو
يجد في استخدام صيغة (ضربني) الحل ، فلا يمكن أن يعمل الأول مع هذه
الصيغة ، فلا يجوز أن ينصب (قومك) مع وجودها * وهكذا يكون التركيب
التالي : ضربت وضربني قومك * (ينصب قومك) غير مقبول ، إذ أنه يخالف
حد الكلام بالحمل على الآخر ، كما أنه لا تستخدم هذه الصيغة ، وأنت تجعل
المضمرة جميعا * ويوازي بعد ذلك بين التركيب غير الصحيح السابق الذي
عمل فيه الأول وبين التركيب : مررت وعربي يزيد * فكلاهما قبيح ، لأن
الأقرب هو الأولى ما لم يتصدم بالمعنى أو ما لم ينقض معنى * أما قوله :
والفعل الأول في كل هذا (أي في كل الأمثلة التي ذكرها) معمل في المعنى
وغير معمل في اللفظ ، والآخر معمل في اللفظ والمعنى * (٣٠٨) *

* (٣٠٧) الكتاب ٧٦/١

* (٣٠٨) الكتاب ٧٧/١

أى أن (بنو عبد شمس) فى : سببت وسببى بنو عبد شمس

مفعول الفعل الأول (سببت) من جهة المعنى لأنه المستقبل وهى وظيفة دلالية خاصة بالمفعول ، غير أنه مرفوع لأنه لم تصل إليه عمل الفعل • وهو فى الوقت ذاته فاعل الفعل الثانى (سببى) من جهة المعنى لأنه المنفذ وهى وظيفة دلالية خاصة بالفاعل ، وهو مرفوع لموصول عمل الفعل إليه •

ومن ثم فهو يؤدى وظيفة دلالية فى التركيب الأول ووظيفة دلالية تركيبية فى التركيب الثانى ، ويضاف الى ذلك وهو الأهم أنه يقوم بوظيفة تدلوية واحدة فى كلا التركيبين ، وهى البؤرة / المحور • وفى رأى أن هذا العنصر قد حمل دوراً تدالوياً يميزه عن عناصر الجملة الأخرى ، وجعله عنصراً مركزياً فى التركيبين يحتل موقعاً محددًا ليس فى صدر الكلام – خلافاً لما يحدث فى الاشتغال – وإنما فى نهاية الكلام ، حيث حدث تكثيف شديد فى هذا الموقع يمكن أن يعبر عنه من خلال مصطلح التبتير ، بحيث أنه أصبح أبرز عنصر متبور فى ذلك التركيب •

وهكذا فإن هذا العنصر موضع التنازع يعد فى رأى وسيلة من الوسائل التى تؤدى وظيفة تدالوية محددة يمكن أن يعبر عنها بمصطلح (بؤرة) ومن ثم فقد اجتمع فى هذا العنصر – كما رأينا – وظائف لغوية ثلاثة :

وظيفة تركيبية : فاعل / مفعول •

وظيفة دلالية : منفذ / مستقبل / متقبل •••

وظيفة تدالوية : بؤرة / محور •

وهكذا فإن اعرابه قد تحدد وفق السلمية التالية :

وظيفة تركيبية < وظيفة دلالية < وظيفة تدالوية •

وتكامل الامكانيات المتحققة من خلال هذا النمط ، فيقول : « فإن قلت ضربت وضربونى قومك • نصبت ، الا فى قول من قال أكلونى البراغيث ، أو تحمله على البدل فتجعله بدلا من المضمر ، كاتك قلت : ضربت وضربنى ناس بنو فلان » (٣٠٩) •

فالمثال الأول الذي رفضه فيما سبق على أنه يخرج على حد الكلام يرى فيه صحة مع النصب على أساس أن في التركيب تقديمًا وتأخيرًا ، أي أن أصل التركيب :

ضربت قومك وضربوني .

أما إذا ظل في موضعه مع غير النصب ، وذلك برفع (قومك) فيكون التركيب :

ضربوني قومك مناظرًا للتركيب : اكلوني البراغيث . (بالرفع) .
ومناظرًا للتركيب : ضربني ناس بنو فلان . (الاسم المرفوع بدل من المضمَر) .

ويقول : وعلى هذا الحد تقول : ضربت وضربني عبد الله ، تضمير في ضربني كما أضمرت في ضربوني « (٣١٠) » ويعنى بذلك أن أصل التركيب :

ضربت عبد الله وضربني = ضربت قومك وضربوني الفاعل في الأول (ضربني) مضمَر ، حملًا على الفاعل في الثاني (ضربوني) . ويقول : « فإن قلت : ضربني وضربتهم قومك . رفعت ، لأنك شغلت الآخر ، فأضمرت فيه ، كأنك قلت : ضربني قومك وضربتهم ، على التقديم والتأخير ، إلا أن تجعل ههنا البديل كما جعلته في الرفع ، فإن فعلت ذلك لم يكن بد من ضربوني ، لأنك تضمير فيه الجمع » (٣١١) .

وهو هنا يفصل ما يتحقق فيه التقديم والتأخير باعتبار أن العنصر المتأخر فاعل الفعل الأول ، لأن الثاني قد شغل بالضمير . أما إذا أردت أن تجعله بدلًا فلا تصلح صيغة (ضربتهم) لأن الضمير هنا للواحد ، و (قومك) جمع . ولا تجوز قاعدة « لم يضع واحدًا في موضع جمع ، ولا جمعًا في موضع الواحد » السابقة ذلك ، ومن ثم لا بد من استخدام صيغة أخرى هي (ضربوني) لأن الضمير فيها جمع يصلح للبديلية مع (قومك) .

(٣١٠) الكتاب ٧٨/١ أيضا .

(٣١١) الكتاب ٧٨/١ .

ويقول: « وإذا قلت : ضربوني وضربتهم ، جعلت القوم بدلا من (هم) ، لأن الفعل لا بد له من فاعل ، والفاعل ههنا جماعة وضمير الجماعة الواو » (٣١٢) . معنى بذلك أن فاعل التركيب الأول قد انشغل بالواو (ضمير الجماعة) ، ولذا لا يمكن أن ترفع (قومك) على أنه فاعله أو بدل من فاعله ، كما أنه قد انشغل فعل التركيب الثاني بضمير مفرد (التاء) ولا يجوز أن يكون (قومك) بدلا منه ، لاختلافهما في الجمع . ومن ثم لم يبق إلا أن يكون بدلا من الضمير المفعول (هم) ، فلم يجز معه هنا إلا النصب .

ويقول : « وكذلك تقول : ضربوني وضربت قومك ، إذا أعمت الآخر ، فلا بد في الأول من ضمير الفاعل ، لئلا يخلو من فاعل . وإنما قلت : ضربت وضربني قومك ، فلم تجعل في الأول الهاء والميم ، لأن الفعل قد يكون بغير مفعول ، ولا يكون الفعل بغير فاعل » (٣١٧) .

يعني أن الفعل الثاني قد عمل (ضربت) في (قومك) بالنصب . وقد جاز ذلك لوجود ضمير في فعل التركيب الأول (ضربوني) يقصد أو الجماعة . وهو فاعل الفعل الأول ولا يجوز أن يخلو الفعل من فاعل ، أي أنه إذا قلت : ضربني وضربت قومك . فالفاعل مضمع وهو الواحد ، و (قوم) مجموع ، وحمل الجمع على الواحد قبيح ، كما سنرى . فالنصب يفسره المعنى في رأيه ، والدليل على ذلك تفسيره لرفع قليل في : كفايتي ولم أطلب قليل . فقد جعل القليل كافيا ، ولو لم يرد ذلك ونصب فسسد المعنى » (٣١٤) .

وتتوقف عند عبارته الأخيرة : فهو يفرق بين العنصر الاجباري والعنصر الاختياري ، حيث يرى في الفاعل عنصرا اجباريا لا يتم الكلام بدونه أما المفعول فهو عنصر اختياري يتم الكلام بدونه . ويمكن أن يفهم ذلك في إطار التقدير ، حيث لا يمكن أن يقدر الفاعل إلا إذا لم يكن للمخاطب علم مسبق به . وعلى العكس من ذلك يمكن تقدير المفعول بشيء عام (مادي أو معنوي) .

أما الصورة التالية فهي صورة مخالفة تماما للصورة الأولى التي

- (٣١٢) الكتاب ٧٩/١
- (٣١٣) الكتاب ٧٩/١
- (٣١٤) الكتاب ٧٩/١

حدها في بداية الباب ، يقول : « وقد يجوز : ضربت وضربني زيدا : لأن بعضهم قد يقول : متى رأيت أو قلت زيدا منطلقا ، والوجه : متى رأيت أو قلت زيد منطلق » (٣١٥) .

- * فهذه الصورة : ضربت وضربني زيدا .
- * ضربت وضربني زيد .

فالعنصر المتأخر (زيدا) مفعول الجملة الأولى فصل عنا بجملة معطوفة عليها فاعلها مضمرة يفسره المفعول المتأخر ، وأصلها :

ضربت زيدا وضربني *

وهو يخالف بذلك الوجه الاعرابي المقبول حيث يكون الحمل على الآخر لا الأول ، ويوافق تلك الصورة تركيب مناظر هو : متى رأيت أو قلت زيدا . منطلقا .

وهكذا يتبين لنا أن العنصر المتأخر مركز التركيبين المتعاطفين ، إلا أنه محور التركيب الأخير مرفوعا كان أو منصوبا . وإذا خرج عن ذلك فإنه يفسر بتراكيب مناظرة أو يكون قبيحا غير مقبول .

يقول : « ومثل ذلك في الجواز : ضربني وضربت قومك * والوجه أن تقول : ضربوني وضربت قومك ، فتحمله على الآخر » (٣١٦) .

فالتركيب الأول جائز على التقديم والتأخير كما بين فيما سبق ، أي أن أصل التركيب : ضربني قومك وضربت *

فيكون العنصر المتأخر محور الجملة الأولى ومفعول الثانية مضمرة . ويخرج بذلك على الوجه المعتبر باستمرار ، وهو الحمل على الآخر ، وهو المتحقق في التركيب الثاني : ضربوني وضربت قومك *

* (٣١٥) الكتاب ٧٩/١

* (٣١٦) الكتاب ٧٩/١

فالعامل في هذا المنصّر المتأخّر المفعول المحور . الفعل الثانی * أمّا
الفعل الأول فيعمل في مضمير يعود على المتأخّر ، وكان أصل الجملة :

ضربت قومك وضربوني *

يقول : « فان قلت : ضربني وضربت قومك * فجائز وهو قبيح ، أن
تجعل اللفظ كالواحد ، كما تقول : هو أحسن الفتیان وأجمله وأكرم بنيه
وأقبله » (٣١٧) *

ورغم جواز هذا التركيب إلا أنه وصفه بالقبح مما يقلل من درجة قبوله
لخروجه على اللفظ والمعنى ، لأنه لو قلنا أن أصل التركيب :

ضربت قومك وضربني

فإن العامل في هذا المنصّر المتأخّر المنصوب هو الفعل الثانی * ويبقى
أن يشير إلى مضمير يعمل فيه الفعل الثانی ، إلا أننا نجد أن المضمير مع
الفعل الثانی للمفرد ، ويقبح أن يحيل مفرد إلى جمع ، كما يتضح من المناظر
المناظر المذكور وأن علل بتوحيد الضمير ذهاباً إلى المعنى ، فلا بد أن يطابق
الضمير في رأى سيوييه الاسم الحال إليه (٣١٨) * وهو ما يتحقق في
التركيب التالي :

ضربوني وضربت قومك *

أصله : ضربت قومك وضربوني *

ومعنى إمكان الإحالة عند سيوييه هو خلو الفعل من الفاعل وهذا
حالا يبيّنه مطلقاً ، فالفعل لا يكون بغير فاعل ، ويفهم نفي الكون الاستحالة
والفعل قد يكون بغير مفعول ، ويفهم من (قد) إمكان وقوع ذلك ، ويفهم
كذلك اللزوم من قوله : ولا بد من هذا ، لأنه لا يخالو الفعل من مضمير أو مظهر

* (٣١٧) الكتاب ٨٠/١

* (٣١٨) انظر مفهوم المراقبة في ، اللسانيات واللغة العربية : ٢٢/٢ *

مرفوع من الاسماء كانه قلت اذا مثلته : ضريبي من ثم وضريت قومك -
وترك ذلك أجود وأحسن للتبيان الذي يجيء بعده . فاضمر (من) لذلك، (٣١٩) .

ويعمل ذلك القبول الضعيف للمثال الاخير باضمار لفظ دال على المفرد
والجمع معا وان كان يفضل عدم استخدامه .

وأخيرا يمكن أن نحدد صور التراكيب التي وردت في باب التنازع ، د
سبويه في التماذج التجريدية التالية مع الاشارة الى العلاقات التركيبية
والاحالية (٣٢٠) :

— الوجوه :

↓
١ - فعل + فاعل + (مفعول ؟) و فعل + مفعول + فاعل
مفرد

↓
٢ - فعل + مفعول + (فاعل ؟) و فعل + فاعل + مفعول
مفرد

— الامكانات الأخرى :

↓
١ - فعل + فاعل + (مفعول ؟) و فعل + مفعول + فاعل
جمع

↓
٢ - فعل + فاعل + * و فعل + فاعل + مفعول + مفعول
ضمير جمع

(٣١٩) الكتاب ٨٠/١ .

(٣٢٠) السهم العلوي يشير الى علاقة تركيبية ، والسفلى الى علاقة احالية .

الوجه فيه :

٣ - فعل + فاعل + (مفعول ؟) و فعل + مفعول + فاعل
جمع

على لغة اكلونى البراغيث أو البديل :

٤ - فعل + فاعل + (مفعول ؟) و فعل + فاعل + مفعول + فاعل
جمع

٥ - فعل + فاعل + ↓ و فعل + فاعل + مفعول + مفعول
مفرد

٦ - فعل + ↓ + مفعول + فعل + فاعل + مفعول + فاعل

٧ - فعل + فاعل + مفعول و فعل + فاعل + مفعول + مفعول
ضمير جمع

٨ - فعل + فاعل + مفعول و فعل + فاعل + مفعول
ضمير جمع

٩ - فعل + فاعل + ↓ و فعل + فاعل + مفعول + مفعول
مفرد

١٠ - فعل + ↓ + مفعول + فعل + فاعل + (مفعول؟) + فاعل
جمع

— الوجه فيه :

١١ - فعل + فاعل + مفعول + وفعل + فاعل + مفعول
ضمير جمع

— جائز قبيح :

١٢ - فعل + (فاعل ؟) + مفعول + وفعل + فاعل + مفعول
مفرد جمع

وخلافا لحركة الاسم في باب التنازع حيث يحتل موقعا متأخرا في التركيب نجد حركة الاسم في باب الاشتغال تتجه الى اليمين ، فيحتل الاسم عنصرا مفردا تبني عليه جملة أو جزء من جملة تفسره الجملة التالية فإن هذه العملية تعد وسيلة من وسائل التثنية ، يقول د . الفاسي : التثنية عملية صورية يتم بمقتضاها نقل مقولة كبرى كالمركبات الاسمية أو الحرفية أو الوصفية ... الخ من مكان داخلي (أي داخل ج) الى مكان خارجي (خارج ج) ، أي مكان البؤرة المحدد بالقاعدة :

ج ← (بؤ) ج (٣٢١) .

ويرى أن هذه العملية التي تجمع بين مكان داخل اسسقاط أقصى (maximal projection) هو ج ، ومكان خارج هذا الاسقاط تتم بواسطة تحويل نقل ، يصوغه على النحو التالي :

س - ١ - ص ← ٢ ١ ٠ ١ ٠ ٢ ث ٣

وخصائصه تتمثل في أنه يجمع بين محلين : أحدهما داخل الاسقاط والآخر خارجه ، وأن هذا النقل لا يترك أثرا ضميريا وإنما يكون المصدر فارغا ، وأن البؤرة تنتقل الى اليمين (ج) ، وأن البؤرة ترتب اعراب الأثر (٣٢٢) .

(٣٢١) د . الفاسي : اللسانيات واللغة العربية ص ١١٤ .
(٣٢٢) الكتاب السابق ص ١٢٣ .

وكما أشرت من قبل إلى أنه ينشأ عن هذه التغيرات في الرتبة نوعاً من التركيب أو التعقيد في الجملة حيث يتحرك عنصر اسمي من الجملة البسيطة ليحتل موقعا صدريا خارج الجملة يمكن أن يطلق عليه موقع البؤرة (focus) أو المحور (topic) وتتحول الجملة من البساطة إلى التعقيد .

ويرى د - الفاسي أن الاشتغال في العربية يجمع بين التثبير حيث لا نجد أثرا بارزا مع تمريل النقل والتفكيك حيث نجد أثرا ضميريا للمقولة المتنقلة (٣٢٢) .

ونوضح ذلك على النحو التالي ، ففي المثال : زيد ضربته تفكيك إلى اليمين تولد عن طريق تحويل نقل حيث نقل العنصر المفكك (زيد) من موقع داخلي إلى موقع خارجي ، وترك مكانه أثرا ضميريا .

ويرى كذلك أن القاعدة التي نحتاج إليها هنا هي قاعسدة حمل (predication) تنتمي غالبا إلى نحو الخطاب الذي يجب أن يحدد نوع الصلة الضرورية بين الموضع / البؤرة وبين مركب اسمي يوجد داخل الاسقاط المؤاخي ، (٣٢٤) .

وقد عقد سيبويه بابا مهما عقب باب التنازع ، أطلق عليه فيما بعد باب الاستغال - أرى أن هذا المصطلح أفقد المفزى الحقيقي من العبارة التي استخدمها سيبويه له ، وحول المسألة برمتها إلى اتجاه مضاد وضع العلامة الاعرابية مركز الاهتمام فيه - وهذا يخالف أساسا النهج الأساسي الغالب على معالجة سيبويه لموضوعات النحو ، حيث جعل للمعنى دورا جوهريا يضببط حركة العناصر داخل التراكيب أو الكلام بوجه عام .

يقول : « هذا باب ما يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو آخر ،

(٣٢٣) الكتاب السابق ص ١٧٨ ، ١٧٩ .

(٣٢٤) الكتاب السابق ص ١٢٠ ، وينبه كذلك إلى أنه من الخطأ أن يعد العنصر المفكك محورا بالمعنى ، لأن العنصر المفكك في الجمل المذكورة تقابله وظائف تربية خطابية ثلاث ، حسب التاويل المنطقي والظروف المقاصية : موضع أو بؤرة أو محور

وما يكون فيه الفعل مبنيا على الاسم (٣٢٥) . فهو يجمع هنا بشكل عام بين صور تجريدية عدة يفصل فيما بعد القروق بينها ، وهذه الصور التجريدية يمكن أن تعرض على النحو التالي :

- ١ - فعل (مبنى) + اسم (مبنى عليه) جملة بسيطة
- ٢ - اسم (مبنى عليه) + فعل (مبنى) جملة مركبة
- ٣ - اسم (مبنى عليه) + فعل (مبنى) جملة مركبة

فهو يفصل بين النوعين فصلا واضحا ويعمل بعد ذلك لزوم هذا الفصل .

يقول : « فإذا بنيت الاسم عليه قلت : ضربت زيدا ، وهو الحد » (٣٢٦) . أي أن المفعول هو العنصر الممكن تحركه في هذا التركيب ، فإذا لزم الرفع المحدد له ، فتكون هذه الصورة حد الكلام ، أي تكون البنية الأساسية لهذه الجمل ، ويكون :

↓
(ضربت (مبنى) + زيدا (مبنى عليه)

وعلة ذلك الترتيب أن الفعل لا بد أن يشغل أولا بالفاعل ثم تأتي بالمفعول وتحمله على الفعل ، يقول « لأنك تريد أن تعمله وتحمل عليه الاسم » (٣٢٧) أي تعمل الفعل في الفاعل ثم تحمل الاسم المفعول بعد عمل الفعل عليه ، كما كان الحد : ضرب زيد عمرا ، حيث كان زيد أول ما تشغل به الفعل ، وكذلك هذا إذا كان يعمل فيه » (٣٢٨) .

ثم ينتقل بعد ذلك إلى رصد حركة هذا العنصر المحور في التركيب ،

-
- (٣٢٥) الكتاب ٨٠/١
 - (٣٢٦) الكتاب ٨٠/١ أيضا
 - (٣٢٧) الكتاب ٨٠/١ أيضا
 - (٣٢٨) الكتاب ٨٠/١ أيضا

ويقدم علة التغير في الترتيب ، يقول : « أن قدمت الاسم فهو عربي جيد ، كما كان ذلك عربيا جيدا ، وذلك قولك : زيدا ضربت ، والاهتمام والعناية هنا في التقديم والتأخير سواء ، مثله في ضرب زيد عمرا وضرب عمرا زيد » (٢٢٩) .

يقدم سيبويه في هذا النص الصورة الثانية الممكنة في هذا التركيب حيث يتقدم المفعول على الفعل ويصير بؤرة الجملة و محورها :

زيدا (مبنى عليه) + ضربت (مبنى)

ويرى في حركة هذا الاسم سواء تقدم على الفعل كما في المثال أو تقدم على الفاعل كما في المثال الثالث سواء حيث يتساوى تقديمه أو تأخيره من جهة الاهتمام والعناية (٢٢٠) وقد تفهم من ذلك من خلال تساوي عناصر الجملة في تقديم المعنى العام للجملة أو ما حدد بالبنية الدلالية للجملة حيث لا يرى بين الصورة الثانية : زيدا ضربت ، رغم أنها ناتجة عن قاعدة موضوعة ، والصورة الثالثة : ضرب عمرا زيد ، رغم أنها ناتجة عن قاعدة خفف أدنى اختلاف بينهما من حيث البنية الدلالية للجملة ، وإنما يقع الاختلاف في البنية الاخبارية (أي البنية التي تحدد العلاقات القائمة بين مكونات الجملة حسب المقام ، كعلاقتي « المحور » (Topic) و « البؤرة » (Focus) (٢٣١) . وهكذا فإن الصور جميعها تشترك في أنها تتضمن علاقات دلالية وعلاقات تركيبية متساوية ، إلا أنها لا تتضمن نفس العلاقات الاخبارية .

(٢٢٩) الكتاب ٨٠/١ ، ٨١ .

(٢٢٠) تنقسم جملة الجملة الاخبارية الى قسمين :

- معلومات يجهلها المخاطب أو يفترض المتكلم أن المخاطب يجهلها .

- معلومات يقاسم المخاطب المتكلم معرفتها أو يفترض المتكلم أن المخاطب يقاسمها أيضا .

(٢٣١) د- أحمد المتوكل ، دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي ، ص ٧١ .

يرى أن إعادة ترتيب المكونات بعد الفعل (تقديم المفعول أو غيره) لا يؤثر على الفاعل في البنية الدلالية للجملة .

ويتأكد هذا المنهج بصورة مطردة ، فقد سبق أن أشار في باب الفاعل الذى يتعداه فعله الى مفعول الى هذه الفكرة ، يقول : فإن قدمت المفعول وأخرت الفاعل جرى اللفظ كما جرى فى الأول ، وذلك قولك : ضربت زيدا عبد الله . لأنك إنما أردت به مؤخرًا فى اللفظ .

فمن ثم كان حد اللفظ أن يكون فيه مقدما ، وهو عربى جيد كثير ، كأنهم إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، وهم ببيانه أعنى ، وأن كانا جميعا يهمانهم ويعنيانهم ، (٢٢٢) .

فلا فرق بين التقديم والتأخير فى اللفظ ، إلا أن التقديم هو الحد ، أى الصورة الأكثر شيوعا ، وتتفق المكونات جميعا فى الأهمية والعناية ، ومن ثم فلا اختلاف بينهما فى البنية التركيبية والبنية الدلالية ، وإنما يكمن الاختلاف فى البنية الاختيارية التى ترجع الى العلاقة بين المخاطب والمتكلم ، إنما يقدمون الذى بيانه أهم لهم ، أى تتقدم المعلومة التى يتقاسم المخاطب والمتكلم معرفتها إلا أنها أهم فى البيان أو الاخبار عنها .

وهكذا فإن مفهوم العناية والأهمية يختلف عما ورد لدى النحاة والبلاغيين المتأخرين اختلافا شديدا ، حيث يقابل مفهوم البيان مفهوم البؤرة وليس مفهوم الاهتمام والعناية ؛ فهو الذى يشكل عند سيبويه الوظيفة التداولية السابقة ، وقد فرق سيبويه كما سنرى بين التقديم داخل حسيب المجال الذى يلى الفعل والتقديم فى المجال الذى يسبق الفعل باعتبار أن لكل منهما خصائص متباينة .

ويحدد د . المتوكل سمات للمكون الذى يشغل الموقع (س) فى البنية الرتيبة (ف س فا) (فعل س فاعل) : منها أن هذا المكون المتوسط بين الفعل والفاعل يجعل (معلومة) (٢٢٢) تدخل فى حيز المعارف المشتركة بين المتكلم والمخاطب ، وفى أجابة (من استقبل هذا ؟) « استقبل هنادا زيد » يحيل المكون (هنادا) على شخص يعرفه كل من المخاطب والمتكلم ، وبناء

(٢٢٢) الكتاب ١ / ٢٤ .

(٢٢٢) يعنى معلومة معطاة أو قديمة وليست جديدة .

على ماسبق فإن هذا المكون يرد غالباً عبارة محيلة (referential expression) أي لا بد أن يكون معرفة ، معلوماً عندهما وهكذا تكون جملة :

- أما جملة : - قرأ كتاباً عمرو ؟ - ذات مقبولة تامة .
فإنها ذات مقبولة دنيا .

حيث أن المكون (كتاباً) عبارة غير محيلة : فهو غير معرف . أي معلوماً لديهما . وحين يتأخر هذا المكون فإنه يصبح بؤرة ، كما في جملة : قرأ عمرو كتاباً . (بنبر ، كتاباً ،) . (٣٢٤) .

ويمكن أن يسند لهذا المكون وظائف تداولية أخرى تتعدد باحتلاله مواقع ثابتة . بحيث يؤدي تحركه الى مواقع مخالفة الى جمل غير صحيحة أو ذات مقبولة دنيا . فالمكون المسندة اليه الوظيفة التداولية (البؤرة الجديدة) يحتل موقعا من المواقع الأخيرة في الجملة اذا لم يكن اسسم استفهام . كما يلي :

— من وهب عمرو خزانته ؟ — وهب عمرو خزانته خالداً .
(بنبر خالد) ولا يحتل الموقع المتوسط بين موقعي الفعل والفاعل . كما يتبين من المقارنة بجملة :

؟ ؟ وهي خالداً عمرو خزانته . (بنبر « خالد »)

ويصدق ذلك على المكون المسندة الى (بؤرة المقابلة) ، إذ أن هذا المكون يحتل وجوباً صدر الحمل ، كما في :

(أ) خالداً قابلت هند . (ب) أخالداً قابلت هند ؟

وهكذا فإنه يرى امكان اسناد الوظيفتين التداوليتين (المحور والبؤرة) الى الفاعل .

(٣٢٤) د - المتوكل . دراسات في نحو اللغة العربية الوظيفي : ص ٧٢ وما بعدها .

ففى جملة : ضرب زيد عمراً • يحمل المكون الفاعل الوظيفة التداولية (المحور) باعتباره محط الحديث • داخل الحمل ، حيث يلى الفعل مباشرة •

وفى جملة : ضرب عمراً زيد • يحمل المكون الفاعل الوظيفة التداولية (البؤرة) حين يحتل الموقع الأخير • أما المكون المتوسط بينه وبين الفعل (المفعول) فإنه يشكل محط الحديث داخل الحمل ، أى أنه محور الحمل • وكذلك لا يحتل الموقع (س) فى البنية الرتبية (ف س فا) لا يحتله المكون الميار سواء أكان بؤرة جديدة أو كان بؤرة المقابلة (٢٢٥) •

ويفرق سيبويه بين نوعين من تصدير مكون محورى : نوع لا يعمل فى هذا المكون عامل لفظى ، وإنما عامل معنوى هو الابتداء ، و نوع آخر يعمل فيه عامل مضمر وجوباً يطابق الفعل المظهر فى لفظه ومعناه ، غير أنهما يتفقان ضرورة فى وجود ضمير داخل الحمل يربط المحور أحياناً •

يقول سيبويه : « فإذا بنيت الفعل على الاسم قلت : زيد ضربته ، فلزمته الهاء • وإنما تريد بقولك : مبنى عليه الفعل أنه فى موضع منطلق ، إذا قلت عبد الله منطلق ، فهو فى موضع هذا الذى بنى على الأول وارتفع به ، فأنما قلت : عبد الله ، فتسبته له ثم بنيت عليه الفعل ورفعته بالابتداء » (٢٢٦) •

فالجمله إذن تكون من : زيد (مبنى عليه) + ضربته (مبنى)

يربط بين الاسم المتقدم أو المتصدر أو المكون المحورى والجمله المبنية عليه أحياناً ضمير مفعول • وهكذا يكون التركيب جملة بسيطة مناظرة للجمله الاسمية :

عبد الله منطلق = زيد ضربته

(٢٢٥) الكتاب السابق ص ٧٥ •

يحدد اعتماداً على بيك (Dik, S.) عوامل ترتيب المكونات (حسب النحو الوظيفى) داخل الجملة فى : - الوظائف التركيبية - الوظائف التداولية - التعقيد القولى للمكونات أو حجمها • (٢٢٦) الكتاب ١ / ٨١ •

ويكون الاسم مرفوعاً بعامل معنوي هو الإبتداء - وهذا تفسير وصف هذا الوجه بالحسن ، حيث يقول : « وإنما حسن أن يبنى الفعل على الاسم حيث كان معملاً في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن ، لأنك لم تشغله بشيء » (٢٢٧) .

هذا بالنسبة للنوع الأول - ويختلف عن النوع الثاني في عدة أمور :

- المشغول عنه (البؤرة / المحور) منصوب .
- يتكون التركيب فيه من جملتين ، فعل الأول مضمر وجسبياً ، وفعل الثانية ظاهر يعمل في المضمر ويفسر الأول - ويوافق الفعل الثاني الفعل الأول لفظاً ومعنى ، وأحياناً في المعنى فقط .
- المشغول به يكون ضميراً عائداً الى المشغول عنه أو سببياً . . .
- الأصل في المشغول أن يكون متصلاً بالمشغول عنه - فإذا انفصل عنه فإن الفاصل لا يمكن أن يكون مما لا يعمل ما بعد فيما قبله (كأدوات الشرط والاستفهام . . .) (٢٢٨) .

يقول سيبويه : (وإن شئت قلت : زيدا ضربته ، وإنما نصبه على اضماعر فعل هذا يفسره ، كأنك قلت : ضربت زيدا ضربته ، إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل هنا للاستغناء بتفسيره - فالاسم هاهنا مبنى على هذا المضمر » (٢٢٩) .

التركيب إذن تتكون من جملتين : ضربت (مبنى) + زيدا (مبنى عليه) + ضربته .

(٢٢٧) الكتاب ١ / ٨١ .

(٢٢٨) د - الفاسي القهري : اللسانيات واللغة العربية ص ١٤٢ . يرى أن الاشتغال يماثل التفكير من وجود والتبشير من وجود أخرى ، ويقدم التفكير الى تفكير بارتفاع وتفكير بانصباب - غير انه يعيل الى اعتبار الاشتغال نوعاً من التبشير ، شريطة أن يتم تحديد الموقعين اللذين يربط بينهما هذا التحويل (بالنقل) في البنى الاشتغالية . وهما (الموقع الهدف والموقع المصدر) ص ١٤٤ .

(٢٢٩) الكتاب ١ / ٨١ .

- يربط الاسم المنصوب البيّرة والجملة الثانية أحياناً ضمير مفعول
وهكذا يكون التركيب جملة مركبة مناظرة للتركيب المركب :

ضربت زيداً ضربته

- والاسم هنا مبنى على الفعل المضمر خلافاً للجملة السابقة حيث بنيت
الفعل على الاسم • وهكذا فإن اختلاف الحركة يعنى اختلاف نوع التركيب •

ويلاحظ أن التركيب البسيط حيث يرفع المبتدأ البيّرة شائع بين أصحاب
اللغة مثله مثل التركيب المعقد حيث ينصب المفعول البيّرة إلا أن الأول
مستحسن ذو مقبولة عالية • ويتبين ذلك من عبارته : (فالنصب عربى
كثير ، والرفع أجود) • ويعمل النصب بأعمال في اسم ظاهر لأن هذا هو
الأقرب وإذا ابتعد فالأعمال في مضمر • ورفع المبتدأ البيّرة أولى • ويؤكد
ذلك بأمثلة من المفعول الذى هو بمنزلة الفاعل ، يعنى نائب الفاعل ، ولا يغيب
عنه فى كل ما سبق المستعمل فى لغة العرب ، أعنى أنه يرصد اللغسة
المنطوقة • ولذا فإن تراكيبه لا تخرج عن واقع الاستعمال بخلاف التراكيب
المتعلّة الذهنية (التعليمية فى الألب) التى عنى النحاة المتأخرون بتتبعها
وتحليلها •

- يقول : « لأنه إذا أراد الاعمال ، فأقرب الى ذلك أن يقول : ضربت زيداً
وزيداً ضربت » (٣٤٠) • أى أن يعمل الفعل فى ظاهر يجوز أن يتقدم لعلّة
اسلوبية بيانية أو يظل فى رتبته النمطية •

- وهنا « لا يعمل الفعل فى مضمر ، ولا يتناول به هذا المتناول الجعيد •
وكل هذا فى كلامهم » (٣٤١) • أى الرفع والنصب مستعمل فى لغتهم •

- وينظر بين التراكيب المبنية لمعلوم والتراكيب المبنية للمجهول لاثبات
أنه عند اظهار الاسم يكون النصب ، أما إذا استخدم المضمر ، فيرفع الاسم •

• (٣٤٠) الكتاب ١ / ٨٢ ، ٨٣ •

• (٣٤١) الكتاب ١ / ٨٣ •

يقول : « ومثل هذا : زيدا أعطيت ، وأعطيت زيدا ، وزيد أعطيته : لأن أعطيت بمنزلة ضيت - وقد بين المفعول الذي هو بمنزلة الفاعل في أول الكتاب » (٢٤٢) .

فهو يقابل بين التراكييب على النحو التالي :

تراكييب الإثاء للمعلوم	تراكييب الإثاء للمجهول
ضريت زيدا	أعطيت زيدا
زيدا ضربت	زيدا أعطيت
زيدا ضربته	زيد أعطيته

فرقع البؤرة مع اعمال الفعل في المضمر أجود ، أى أكثر استحسنا وقبولاً وشيوعاً ، وتؤكد عبارته الأخيرة ما حرصت على توكيده باستمرار - خلافاً لما حاول كثير من الباحثين التأكيد عليه بآدلة - أن ترتيب الكتاب وموضوعاته لم يكن يسيراً على نحو اعتباطي ، بل للكتاب نظام خاص لم يحدده المؤلف في مقدمة أو غير ذلك - إلا أن دراسة التتابع بين هذه الموضوعات يمكن أن يسفر عن أهداف محددة حرص المؤلف على الوصول إليها من خلال هذا النهج - ويدفع إلى البحث عن علل تكرر مقدرات موضوع بعينه (كالحال مثلاً) في مواضع مختلفة ، بدلا من وسم الكتاب باللامنهجية والخلط والاضطراب وغيرها من الوصف الاجوف .

أشرت فيما سبق إلى أن فرض موافقة الفعل المظهر للفعل المضمر نطقاً ومعنى ، ففي التركيب : زيدا ضربته - يتصل بالفعل ضمير يعود إلى المفعول البؤرة ، والفعل المضمر هو (ضربت) يوافق الفعل المتأخر في معناه وفي عمله . وتتساءل ماذا تكون الحال إذا اختلف الفعل المتأخر عن الفعل المقدر في معناه ؟

يقول سيبويه : « فإن قلت : زيد مررت به ، فهو من النصب أبعد من ذلك ، لأن المضمر قد خرج من الفعل وأضيف الفعل إليه بالياء ، ولم يوصل إليه الفعل في اللفظ ، فصار كقولك : زيد لقيت أخاه - وإن شئت قلت : زيدا

مررت به ، تريد أن تفسر به مضمرًا ، كأنك قلت ذلك : جعلت زيدًا على طريق
مررت به ، ولكنك لا تظهر هذا الأول لما تكررت لك ، (٣٤٣) .

فالاسم اليؤرة في التركيب : زيد مررت به . يحتل مرتبة متأخرة في
النصب ، مقدمة في الرفع لانفصال العامل عن الضمير ، فلم يعمل الفعل
عملًا مباشرًا (في اللفظ) بل وصل الفعل إلى الضمير من خلال واسطة
(الحرف) ، فغلب هذا التركيب أن يكون بسيطًا مكونًا من :

زيد (مبنى عليه) + مررت به (مبنى)

أي من مبتدأ محوّر وخبر يناظر التركيب المكون من جملة بسيطة خيرها
فعل يعمل في مضمر سببي ، ويمكن أن يقابل التركيب للاختلاف في اللفظ
لا المعنى ، على النحو التالي :

زيد (مبنى عليه) + لقيت أخاه (مبنى)

ويجوز النصب على تقدير فعل أجنبي يفسر الاضمار لكنه لا يظهر
وبذلك يكون التركيب معقدًا مكونًا من المفعول اليؤرة المنصوب بفعل أجنبي
مضمر ، وجملة أخرى فعلها يخالف الفعل السابق ويصل إلى مضمر بصورة
غير مباشرة ، أي تكون صورته التجريدية على النحو التالي :

فعل مضمر مخالف + مفعول يؤرة + فعل ظاهر + حرف/اسم +
مضمر .

يقول : وإذا قلت : زيد لقيت أخاه فهو كذلك ، وإن شئت نصبت ،
لأنه إذا وقع على شيء من سببه فكأنه قد وقع به . والدليل على ذلك أن الرجل
يقول : أهنت زيدًا باهانته أخاه وأكرمته باكرامه أخاه . وهذا النحو في
الكلام كثير ، (٣٤٤) .

(٣٤٣) الكتاب ١ / ٨٣ .

(٣٤٤) الكتاب ١ / ٨٣ .

أى الفعل المفصول عن المضمرة باسم يناظر الفعل المفصول عن المضمرة بحرف لأنه لم يعمل فيهما في المضمرة مباشرة وبناء على ذلك يكون الرفع أجسود ، ويكون الاسم كذلك أى من النصب أبعد من ذلك كما هي الحال مع المثال المناظر .

ويجوز النصب باضمار فعل اجنبى فيكون التركيب مكونا من :

فعل مضمرة مخالف + مفعول بؤرة + فعل ظاهر + اسم + مضمرة .

ووقوع الفعل على المتعلق بالمضمرة (على شيء من سببه) يتساوى مع وقوع الفعل على المضمرة ذاته (كأنه قد وقع به) ، ووصول الفعل فى الظاهر كوصول المصدر المأخوذ منه الى المضمرة . وهكذا يتقابل التركيبان على النحو التالى :

(٢) زيدا لقيت أخاه = (١) زيدا بأمانتك أخاه .

وهذا الاستعمال شائع فى اللغة بوجه عام ، ويمكن أن يفسر (فى الكلام) بالنتج أيضا جريا على استعمال هذا المصطلح للدلالة على النتج أحيانا . يقول : « يقول الرجل : إنما أعطيت زيدا . وإنما يريد لكان زيد أعطيت (فلانا) » (٢٤٥) . وربما تفسر هذه المقابلة من خلال مبدأ التوسيع حيث (زيد) مفعول غير مباشر ، نصب على الاتساع حين يمكن الاستغناء عن حرف الجر ، كما فى : تمرور الديار . فالعنى الناتج عن استخدام (إنما) يتساوى مع المعنى الناتج عن التقسيم : (زيدا) فى الجملة السابقة (إنما أعطيت زيدا) محور الحمل ، كما هي الحال بالنسبة (لزيد) فى جملة (زيدا أعطيت) إذا انها المفعول البؤرة أو محور الحمل .

يقول : « وإذا نصبت زيدا لقيت أخاه ، فكانه قال : لا يست زيدا لقيت أخاه . وهذا تمثيل ولا يتكلم به ، فجرى هذا على ما جرى عليه قولك : أكرمت زيدا ، وإنما وصلت الأثرة الى غيره » (٢٤٦) .

(٢٤٥) الكتاب ١ / ٨٣ أيضا .

(٢٤٦) الكتاب ١ / ٨٣ .

فالفعل المضمر أجنبي ، يخالف الفعل الظاهر في اللفظ إلا أنه يقاربه في المعنى وهذا التقدير وسيلة للتأويل . ومن ثم فالجملة المقدرة غير منطوقة . وهذا نهج سيبويه حيث يربط بين الأضمار والتمثيل ، حيث تعنى ظهور ما أضمر في تركيب ما تحول الجملة من جملة منطوقة إلى جملة غير منطوقة ليس لها إلا قيمة تفسيرية .

وقد اشرت فيما سبق إلى أنه حين يقدر عنصرا محذوفا في تركيب فإن ذلك يعنى أن الصورة المقدرة صورة ذهنية ليس لها من سبيل إلى الواقع الاستخدام ، وهو حكم استنتج من وصفه أظهار المحذوف الواجب حذفه المفسر من خلال المعنى بأنه (محال) . وهو يتجاوز بغير شك درجة التمثيل مع (القبح) . ولذا يجب أن يفرق بين :

هذا تمثيل ، وإن كان لا يستعمل في الكلام / ولا يتكلم به / وإن كان لا يستعمل في الكلام / وإن لم يتكلم به / ولكنه لم يستعمل في الكلام / ولكنهم لا يتكلمون به .

وهذا تفصيل ، وإن كان يقيح في الكلام .

ويجوز الظرف مجرى الاسم أيضا في الرفع والنصب ، فيكون في :
— يوم الجمعة القاك فيه . مرفوعا بالابتداء كارتفاع عيد الله في :
— عيد الله مطلق .

يقول : « وصار ما بعدها مبنيا عليها كبناء الفعل على الاسم الأول » (٢٤٧) . أي يكون التركيب بسيطا مكونا من جملة واحدة ويصير الظرف اسما :

يوم الجمعة (مبنى عليه) + القاك فيه (مبنى) .
ويجوز أن يدخل النصب فيه كما دخل في الاسم الأول :
يوم الجمعة القاك فيه بنصب (يوم)
= عيد الله مسيررت به بنصب (عيد الله)

النصب هنا إما على الظرفية أو على الفعل نفسه بأسقاط الجار

الغائب يوم الجمعة
= تمرّون الديار *

« أو نصبه لأنه ظرف (لفعل) ضميره ، وكأنه قال : يوم الجمعة الغائب -
أما إذا وصل الفعل إلى مضمّر يعود إلى الظرف فعمل فيه مباشرة ، فإنه
ينصب على أنه اسم عمل فيه الفعل أو ظرف * وهكذا يتقابل التركيبان :

يوم الجمعة صنمته - ينصب (يوم) *
= عيسد الله ضربته * ينصب (عبد الله) *

وهكذا فالقاعدة الأساسية أن ينصب المفعول البوّرة إذا لم يشغل
فعله بمضمّر يعود إليه * فإذا شغل بمضمّر فإنه يرفع لأن هذا الاسم المحور
قد بنى عليه الفعل أو ينصب لأن هذا المفعول البوّرة قد عمل فيه فعل مضمّر
يفسره الفعل الظاهر ، ويكون الاسم في هذه الحال مبنياً على المضمّر *

وإذا فصل بين العامل والضمير فإن الاسم المحور يرفع وينصب أيضاً ،
إلا أن الرفع أقرب ، ويبنى الفعل عليه ، والنصب أبعد ، ويبنى على فعل
مضمّر أجنبي * ويجرى الظرف مجرى الاسم على النحو الذي أشرت إليه *

ويلخص سييويه المسألة في عبارة يفصل فيها ما يقبل في الشعر ،
حيث أن له لغة وتراكيب خاصة ، عما يقبل في الكلام (أي الذثر) حيث
هو المستعمل السائر على السنة الناس (اللغة المتطوّقة إلى حد بعيد) *

يقول : « ولا يحسن في الكلام أن يجعل الفعل مبنياً على الاسم ،
ولا يذكر علامة اضمّار الأول حتى يخرج من لفظ الاعمال في الأول ، ومن
حال بناء الاسم عليه ، ويشغله بغير الأول حتى يمتنع من أن يكون يعمل فيه ،

ولكنه قد يجوز في الشعر، وهو ضعيف في الكلام» (٢٤٩) *

اذن يجب أن تفصل التراكيب المقبولة في الكلام عن التراكيب المقبولة في الشعر، لأن الأولى هي لغة الحديث تقابله لغة في مستوى آخر هي لغة الشعر له قواعدها وقوانينها التي توافق قواعد النثر وقوانينه في مواضع، وتختلف في مواضع أخرى * وهذا يؤكد أن سبويه كان على وعى تام بطبيعة كل لغة وبضرورة مراعاة الفروق بينها (٢٥٠) *

والآن ننتقل إلى مناقشة بعض القضايا التي يطرحها الدكتور الفاضل

في كتابه «البنية الشعرية» من حيث هيكلية البناء الشعري، ونسأل الله العفو والرحمة الواسعة

في مناقشة بعض القضايا التي يطرحها الدكتور الفاضل في كتابه «البنية الشعرية» من حيث هيكلية البناء الشعري، ونسأل الله العفو والرحمة الواسعة

في مناقشة بعض القضايا التي يطرحها الدكتور الفاضل في كتابه «البنية الشعرية» من حيث هيكلية البناء الشعري، ونسأل الله العفو والرحمة الواسعة

(٢٤٩) الكتاب ١ / ٨٥ *

لم أر ضرورة في تتبع ما يجوز في الشعر وهو ضعيف في الكلام لأنه يخرج عن إطار البحث، كما أن المقام لا يتسع لمناقشة رأي د. الفاسي في البنى البدلية حيث يرى أن الخلط بين الاشتغال والبدلية يوحى بتقارب كبير بينهما في أصل البنية إلا أن بينيهما السطحين مختلفتان ولا يمكن الخلط بينهما، ويرى كذلك أن أعمال بعض البنى الدلالية أدى إلى أعمال بعض البنى الاشتغالية، انظر تفصيل ذلك في كتاب: اللسانيات وعلم اللغة العربية من ص ١٤٥ : ١٤٧ *

(٢٥٠) أظن أن إعادة قراءة نصوص الكتاب كما يتضح من البحث، ومن بحث أخرى عدة، يدحض نتيجته ومفادها عدم إمكان نقل تحليل قديم (بمعطياته وأصوله) إلى نموذج حديث (رغم وجود تشابه بينهما) لعدم الغلط والغموض، انظر ص ١٤٩ من الكتاب السابق *

(٦)

العلاقة بين الحمل وقوة البناء وقوة الجوار

يمزج سيبويه للمعنى دورا جوهريا أيضا حين تتعقد التراكيب ، ويقع الخلاف في تحديد وظيفة وبالتالي الحالة الاعرابية للعنصر البيّرة (المفعول / المبتدأ) ، وتراعى في مواضع قوة البناء وفي مواضع أخرى قوة الجوار ، استنادا إلى العلاقة بين الابتداء والقطع والوصل ، ويلاحظ هنا أيضا ربطه بين البناء والجوار وبين الحمل بأشكاله المختلفة : الحمل على اللفظ ، والحمل على الموضع ، والحمل على المعنى .

يقول سيبويه في باب ما يختار فيه أعمال الفعل مما يكون فيه المبتدأ مبنيا عليه الفعل : وذلك قولك : رأيت زيدا وعمرا كلمته ، ورأيت عبد الله وزيدا مررت به ، ولقيت فيسا وبكرا أخذت إياه ، ولقيت خالدًا وزيدا لشترت به ثوبًا (٣٥١) .

ففي كل الأمثلة السابقة يكون المفعول البيّرة منصوبا جملا على اللفظ السابق ، وهو مفعول الجملة الأولى المنبور أيضا في رأيي حين تتعلق هذه القضية بالجملة المنطوقة تعلقا وجوديا ، وأرى أن النيب في الجملة الأولى يقع على العنصر المفعول المتأخر :

رأيت زيدا

يقابله نيب واقع على العنصر المفعول المتقدم في الجملة الثانية :

و عمرا كلمته

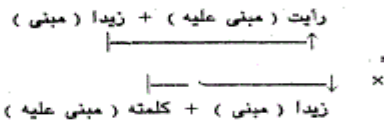
ويتسبب ذلك على كل صور الاشتغال حيث يعمل الفعل الأول في إبهام ظاهر ، ويعمل الثاني في ضمير عملا مباشرا أو غير مباشر ، ويربط الضمير حاليا الاسم المتقدم البيّرة .

(٣٥١) الكتاب ١ / ٨٨

يعني الرمز (×) وقوع النيب على العنصر الذي توضع فوقه .

يقول : « وانما اختير النصب ههنا لأن الاسم الأول مبني على الفعل ، فكان بناء الآخر على الفعل أحسن عندهم ، إذ كان يبني على الفعل ، وليس قبله اسم مبني على الفعل ، ليجري الآخر على ما جرى عليه الذي يليه قبله ، إذ كان لا ينقض المعنى لو بنيت على الفعل ، وهذا أولى أن يحصل عليه ما قرب جوار منه » (٣٥٢) .

فالحمل الأولي في الحالات السابقة أقرب ما يكون حملا على الجوار ، وهو حمل مناظر حين يناظر الاسم الثاني ، الاسم الأول والفعل الثاني الفعل الأول على النحو التالي :



يبني هذا الحمل على الأضمار أيضا ، إذ أنه لو لم يقدر أضمار لكان الأمر مخالفا حيث أنه فيما سبق قد أطلق مصطلح (حسن) على التركيب الذي يكون فيه العنصر البؤرة اسما مبتدأ لم يعمل فيه الفعل ، أي :

زيد كلمته

فقد قال : إنما حسن أن يبني الفعل على الاسم حيث كان معملا في المضمر وشغلته به ، ولولا ذلك لم يحسن ؛ لأنك لم تشغله بشيء » (٣٥٢) .
وتكون هذه الصورة أحسن قبل أن يحدث العطف ، حين يكون التركيب بسيطا ، ويكون الرفع للاسم البؤرة أجود ، أما حين حدث التركيب وتشكلت ثلاث جعل : الاسم في الأولى مبني على الفعل وهو منصوب ، والاسم في الثانية مبني على الفعل المضمر وهو منصوب أيضا ليحدث التناسل بين

الجمليتين ، « ليجرى الآخر » أى الاسم الآخر على ما جرى عليه الذى يليه قبله ، أى على الاسم الاول المتقدم عليه ، فصار النصب للاسم البؤرة أجود .

وقد جاز هذا الحمل لأنه لا يصطدم مع المعنى ، أى مع دلالة الجملة حيث لا يحدث أدنى خلل دلالى بيناء الاسم على الفعل .

ويقابل هذا ما سبق أن حدده فى التنازع حيث قال : « وإنما كان الذى يليه أولى لقرب جوارره ، وأنه لا ينتقص معنى » (٣٥٤) .

فهو يناظر بين الحمل هنا والحمل فى التنازع : المفعول البؤرة هنا متقدم وفى التنازع متأخر ، والنصب هنا أولى لأنه الأقرب الى العامل فى الاسم المحمول عليه ، والنصب أولى فى التنازع أيضاً حيث يعمل الفعل المتأخر فى الاسم البؤرة ، ويعود ضمير منصوب الى الاسم البؤرة ويربطه احوالياً ، كما يربط الاسم المتأخر فى التنازع احوالياً الضمير المتقدم الموافق له من جهة العدد (٣٥٥) .

يقول : ان كانوا يقولون : ضربونى وضربت قومك ، لأنه يليه ، فكان أن يكون الكلام على وجه واحد - اذا كان لا يمتنع الآخر من أن يكون مبنياً على ما بنى عليه الاول - اقرب الى المأخذ ، (٣٥٦) .

أى أن التركيب الذى ذكره يتكون من جملتين مستقلتين ، عمل فعل الأولى فى فاعل ومفعول ، وعمل فعل الثانية فى فاعل مخالف ومفعول بؤرة يقع عليه النبر محمول على الآخر ، وكان الجملة :

×

ضربت قومك وضربونى
↑

• (٣٥٤) الكتاب ٦ / ٧٣ .

(٣٥٥) عولج التطابق فى العدد بين الاسم المتنازع عليه والضمير العائد اليه فى المبحث السابق .

• (٣٥٦) الكتاب ٦ / ٨٩ .

ولو لم يحمل على الآخر لكان التركيب على نحو مخالف ، أي : ضربت وضربوني قومه . حيث فصل بين المفعول البؤرة عن العامل بجملته أخرى ذات مضمر يربط المتأخر اعاليا .

ويتناظر هذا الحمل لقرب الجوار الحمل في الجمل السابقة ، حيث يتكون التركيب من جملتين : العامل في المفعول البؤرة الفعل المضمر . وهذا هو حد الكلام عند سيبويه حيث يرجح هذا الوجه هنا كما رجحه في التنازع وذلك حين لا يوجد ما يحول دون بناء الآخر على الفعل كما بنى الأول على الفعل .

وقد يحدث فصل بين الاسمين ، فيكون الأول منصوبا منبورا ، والآخر مرفوعا بؤرة الجملة الثانية وهو منبور أيضا وقد انفصل الثاني عن الأول تركيبيا ودلاليا ، إذ يؤدي الأول وظيفة نحوية محددة ، والثاني وظيفة نحوية مخالفة ومن ثم أخذ حركة اعرابية مخالفة .

يقول : « وقد يبدأ فيحمل على مثل ما يحتمل عليه وليس قبله منصوب ، وهو عربي جيد ، وذلك قولك : لقيب زيدا وعمرو كلمته » (٣٥٧) .

فهذا التركيب يتكون من جملتين فقط ، الاسم في الأولى مبنى على الفعل بخلاف الثانية حيث بنى الفعل على الاسم على النحو التالي :

لقيت (مبنى عليه) + زيدا (مبنى) و + عمرو (مبنى عليه) + كلمته (مبنى)

ويتناظر هذا التركيب التركيب المكون من جملتين أيضا ، الأولى فعلية والثانية اسمية مكونة من مبتدأ (مبنى عليه) وخبر (مبنى) :

عمرو كلمته
= عمرو افضل منه

ويعنى هذا التطابق التركيبى عدم جواز النصب . يقول : « فهذا لا يكون فيه الا الرفع ، لانك لم تذكر فعلا . فاذا جاز ان يكون فى المبتدأ بهذه المنزلة جاز ان يكون بين الكلامين » (٣٥٨) .

اى انه يستحيل النصب هنا حيث لا يجوز اضممار فعل ، لوقوع الاسم الاول مبتدأ ، وعمل الفعل فى مضمر يعود الى الاسم المبتدأ المحور المنبور .

وربما تعنى عبارته الاخيرة انه ما دام قد جاز رفع هذا العنصر المنبور على انه مبتدأ فانه يجوز ان يرفع على انه عنصر محصور بين كلامين اى جملتين على النحو التالى :

لقديت زيدا + و عمرو + كلمته

واذا كان الرفع قد جاز فى هذا الموضع كما جاز النصب ، حين عمل الفعل فى المضمر مباشرة فان الرفع يحتل درجة متقدمة حين يعمل الفعل فى اسم فيه ضمير يعود الى الاسم المبتدأ المنبور ، لانه قد وقع على شئ من سببه . يقول : « واقرب منه الى الرفع : عبد الله لقيت وعمرو لقيت اخاه ، وخالدا رأيت وزيد كلمت اياه . هو هاهنا الى الرفع اقرب ، كما كان فى الابتداء من النصب ابعد » (٣٥٩) .

وهو يسوى هنا بين درجة قرب هذا الاسم الذى يصل الفعل الذى يليه الى الضمير بصورة غير مباشرة الى الرفع ودرجة بعده الى النصب حين يقع فى ابتداء الكلام ، اى ان (زيد) فى قولك : زيد ضربت اخاه ، ابعد من النصب من قولك : زيد ضربته ، لان الفعل فى (ضربته) واقع به ، وفى (ضربت اخاه) غير واقع به .

ويجب ان يوضح فى الاعتبار هنا ايضا ان معنى الواو مهم للغاية

(٣٥٨) الكتاب ١ / ٩٠ .

(٣٥٩) الكتاب ١ / ٩٠ ايضا .

فى توجيه الوجه الاعرابى للنصب البؤرة حيث يمكن ان تؤول فى مواضع على انها واو عطف وفى مواضع اخرى على انها واو الابتداء .

ويقول : « وما يختار فيه النصب لنصب الاول ، قوله : ما لقيت زيدا ولكن عمرا مررت به ، وما رايت زيدا بل خالدًا لقيت اياه ، تجريه على قوله : لقيت زيدا وعمرا لم القه ، يكون الآخر فى انه يدخله فى الفعل بمنزلة هذا حيث لم يدخله ، لأن بل ولكن لا تعملان شيئًا ، وتشاركان الآخر مع الاول ، لانهما كالواو وثم والفاء ، فأجرهما مجراهن فيما كان النصب فيه الوجه ، وفيما جاز فيه الرفع » (٣٦٠) .

ويقلب النصب مع حروف العطف التى لا تعمل شيئًا فتوافق الواو مثل : لكن وبل وهما من حروف التشريك ، وقد كان النصب سواء عمل الفعل فى مضمر بصورة مباشرة أو غير مباشرة ، وسواء كان العامل المفسر المضمر مطابقًا للفعل الظاهر أو غير مطابق له (فعل اجئى) .

وقد يكون فى التركيب اكثر من عنصر منبور يكون الاول مرفوعًا دائمًا ، ويتساوى الرفع والنصب بالنسبة للثانى الا ان علاقته بالفعل هى التى تحدد الوظيفة وبالتالي الحالة الاعرابية - ويديهى ان عدد الجمل التى يضمها كل تركيب تختلف باختلاف الحركة المختارة .

يقول فى باب : « يحمل فيه الاسم على اسم بنى عليه الفعل مرة ، ويحمل مرة اخرى على اسم مبنى على الفعل ، اى ذلك فعلت جاز - فان حملته على الاسم الذى بنى عليه الفعل كان بمنزلة اذا بنيت عليه الفعل مبتدأ ، يجوز فيه ما يجوز فيه اذا قلت : زيد لقيته ، وان حملته على الذى بنى على الفعل اختير فيه النصب كما اختير فيما قبله ، وجاز فيه ما جاز فى الذى قبله » (٣٦١) .

فالتركيب الاول مكون من بؤرة اولى مبتدأ فى الجملة الاولى ، وبؤرة

(٣٦٠) الكتاب ١ / ٩٠ ، ٩١ .

(٣٦١) الكتاب ١ / ٩١ .

أخرى في الجملة الثانية حملت على المبتدأ الأول فكان الرفع الوجه المختار على النحو التالي :

بؤرة أولى بؤرة ثانية

عمرو (مبنى عليه) + لقيته (مبنى) وزيد (مبنى عليه) + كلمته (مبنى)
× ×
↑

أما التركيب الثاني فيتكون من ثلاث جمل ويؤرتين . رفعت البؤرة الأولى على الابتداء ونصبت الثانية ليس على اضممار فعل يفسره الفعل الظاهر . وتكون الاحالة على النحو التالي :

عمرو (مبنى عليه) + لقيته (مبنى) و (فعل مضمر) زيدا (مبنى) + كلمته (مبنى عليه)
× ×
↑

الحمل هنا على الضمير المنصوب . ولذا فإن النصب يكون أولى حين يراعى الجوار ويتساوى في ذلك عمل الفعل في مضمر أى وقع به أو وقع على شيء من سببه . كما يتضح من قوله : « ومثل ذلك قوله : « زيد لقيت اباه وعمسرا مررت به . ان حملته على الاب . وان حملته على الأول رفعت » (٣٦٢) .

ويلاحظ في الأمثلة السابقة انها تتشكل من جملة اساسية وجملة تابعة لها أو اكثر وان تحديد وظيفة العنصر البؤرة في الجملة التابعة يعتمد على وظيفة العنصر الحال اليه . فاذا كان اسما مرفوعا فانه يرفع . واذا كان غير ذلك فانه ينصب .

ويجوز أن يجعل المعطوف على المفعول فيكون النصب أو يجعل على ما يتعلق بالمفعول فيكون الرفع . يقول : « والدليل على أن الرفع والنصب

جائز كلاهما ، انه تقول : « زيد لقيت اياه وعمرا ، ان اردت انه لقيت عمرا والاب » وان زعمت انه لقيت ابا عمرو ولم تلقه رفعت « (٣٦٣) »

يعنى بذلك ان توجيه الحركة يرجع اساسا الى التقدير :
ويكون تقدير النصب على النحو التالى : زيد لقيت اياه ولقيت عمرا
ويكون تقدير الرفع على النحو التالى : زيد لقيت اياه وعمرو لقيت اياه
ويستمر سيبويه فى سرد الامكانات التى يجوز فيها الوجهان ، فيقول :
« ومثل ذلك : زيد لقيته وعمرو »
ان شئت رفعت ، وان شئت قلت : زيد لقيته وعمرا »

وتقول ايضا : زيد الفاه وعمرا وعمرو . فهذا يقوى انه بالخيار فى الوجهين « (٣٦٤) »

ويكون وجه الرفع على تقدير : زيد لقيته وعمرو .
× ×
(الحمل على المبتدأ) = زيد لقيته وعمرو لقيته .
|———↑
ويكون وجه النصب على تقدير : زيد لقيته وعمرا .
× ×
(الحمل على المضمرة) = زيد لقيته وعمرا لقيته
|———↑

وهكذا فان وقوع البؤرة فى موقع الابتداء ، وبناء الفعل عليها يجوز الوجهين فى الاسم البؤرة المحمول عليها او على الضمير العائد اليها .

يقول : « وتقول : زيد ضربنى وعمرو مررت به ، ان حملته على زيد ، فهو مرفوع ، لانه مبتدأ والفعل مبنى عليه ، وان حملته على المنصوب قلت : زيد ضربنى وعمرا مررت به ، لان هذا الاضمار بمنزلة الهاء فى ضربته . فان قلت : ضربنى زيد وعمرا مررت به ، فالوجه / النصب ، لان زيدا ليس

(٣٦٣) الكتاب ١ / ٩١ ايضا .

(٣٦٤) الكتاب ، الصفحة ذاتها .

مبتدأ عليه الفعل مبتدأ ، وإنما هو ههنا بمنزلة التاء في ضربته ، ونكرت
المفعول الذي يجوز فيه النصب في الابتداء ، فحملته على مثل ما حملت
عليه ما قبله وكان الوجه ، إذ كان ذلك يكون فيه في الابتداء ، (٣٦٥) .

ويلاحظ هنا الاختلاف الجوهرى بين التراكيب التى يعمل فعل الجملة
التابعة فى مضمر على نحو مباشر ، وبين التراكيب التى يعمل الفعل ذاته
فى مضمر على نحو غير مباشر من جهة ، والقيمة التركيبية والدلالية المترتبة
على موقع العنصر البؤرة فى التراكيب المختلفة من جهة أخرى .

فحين يتكون التركيب من جملتين : الأولى مكونة من مبتدأ بؤرة مبنى
عليه الفعل ، والثانية التابعة مكونة إما من مبتدأ بؤرة أيضاً محمول على
الأول ، مبنى عليه الفعل القاصر أو من مفعول بؤرة أيضاً محمول على
الضمير (نى) المقابل للهاء فى (ضربته) على النحو التالى :

جملة أولى أساسية جملة ثانية تابعة

×
زيد (مبنى) + ضربتى (مبنى عليه) و عمرو (مبنى) + مررت به
↑
(مبنى عليه) *

×
زيد (مبنى) + ضربتى (مبنى عليه) و عمراً (مبنى) + مررت
↑
به (مبنى عليه) *

أما إذا تغير موقع العنصر المركزى فى هذه التراكيب ليؤدى وظيفة
تركيبية ودلالية مخالفة فإن التركيب الناتج عن هذا التغير يفقد إمكانية الرفع
ولا يجوز إلا النصب . ومن ثم يقلب الجوار على البناء ، حيث يحمل البؤرة فى
الجملة الثانية على الضمير (نى) المقابل للهاء وليس على الاسم الفاعل
المنفرد (زيد) الذى يقابل التاء فى الجملة المقدرة (ضربته) على النحو التالى :

جملة أولى أساسية . جملة ثانية تابعة

×

×

ضربنى (مبني عليه) + زيد (مبني) و عمرا (مبني) + مررت به مبني عليه)
فقد تغيرت وظيفة (زيد) النحوية من الابتداء الى الفاعلية . فصار
(الفاعل) مبنيا على الفعل . بخلاف المبتدأ الذي يبني عليه الفعل . أما
(عمرا) فهو المفعول البؤرة الذي جاز فيه النصب رغم وقوعه موقع الابتداء .
حملا على المضمر (نى) المقابل للهاء في (ضربته) . وليس على (زيد)
الذي فقد وظيفة الابتداء وبالتالي استحال أن يحمل عليه بالرفع . فلم يكن
الا النصب (وكان الوجه) . يعنى الوجه الوحيد المقبول .

أما حين يكون المفعول عليه . ويكون المفعول منصوبا . فالحمل هنا
ليس على اللفظ بل على الموقع حيث الموضع موضع نصب . وفي معنى النصب .
ولكن ينبغي أن تلاحظ هنا حركة العناصر فى التركيب حيث لا تبني الجمل
الأولى على أسماء . أى انها تبدأ بفعل فلا تكون إلا امكانية واحدة . يقول :

« واذا قلت : مررت بزيد وعمرا مررت به . نصب وكان الوجه . لأنك
بدأت بالفعل ولم تبدئ أسماء تبنيه عليه . ولكنك قلت : فعلت ثم بنيت عليه
المفعول . وأن كان الفعل لا يصل اليه الا بحرف الاضافة . فكأنك قلت :
مررت زيدا . ولولا أنه كذلك ما كان وجه الكلام : زيدا مررت به . وقمت
وعمرا مررت به » (٢٦٦) .

يتكون التركيب اذن من :

جملة فعلية (فعل + فاعل + مفعول غير مباشر) واسم منصوب
+ فعل + فاعل + مفعول غير مباشر) .

حمل الاسم المنصوب البؤرة على موقع المفعول غير المباشر على تقدير
استقاط الجار . وكان الجملة : مررت بزيد = مررت زيدا .

فالمفعول لم يصل الى المفعول في اللفظ ولكنه وصل اليه في المعنى .
ولو لم يصبح ذلك التفسير لما صح تفسير جملة : زيدا مررت به ، على تقدير
أن المفعول منصوب بفعل مختصر يعمل فيه مباشرة مطابق للفعل الظاهر :
مررت زيدا مررت به .

وهكذا فإن العمل في اللفظ لم يحل دون تقدير المعنى العميق . وعلى
هذا النحو يناظر بين التراكيب التالية :

عبد الله مررت به = زيد لقيته .
مررت بعبد الله = لقيت عبد الله .

وأذا اختلف العامل ، فإن الوجهين جائزان ، كما مع اسم الفاعل
(ضارب) حيث فيه من الاسمية والفعلية ، بمعنى أن له سمات تتفق مع الاسم
وأخرى مع الفعل . ويهنا هنا الموضع والعمل . حيث يقول :

« وتقول : هذا ضارب عبد الله وزيدا يمر به ، ان حملته على المنصوب،
فان حملته على المبتدأ وهو (هذا) رفعت . فان القيت النون وانت تريد
معناها فهو بتلك المنزلة . وذلك قولك : هذا ضارب زيد غسدا وعمرا
سيضربه » (٢٦٧) .

فالنصب يحل المفعول البيورة في الجملة الثانية على معمول المشتق :

↓
|
x x

هذا ضارب عبد الله وزيدا يمر به

والرفع يحل المبتدأ البيورة في الجملة الثانية على مبتدأ الجملة الاولى :

هذا ضارب عبد الله وزيد يمر به

↑
|
x x

أما اذا أريد الاضافة والمفعولية من الاسم المشتق مع اسقاط نون التنوين
فان العمل يكون على الموضع ، لأنه في موضع نصب كما في :

× ×
هذا ضارب زيد غدا وعمرا عريضه
|-----↑

وإذا لم يجر ذلك هنا لما جاز في: أزيدا أنتضاربه وما زيداً أنا ضاربه
• وذلك لأن (زيداً) الأولى، المفعول البؤرة المنصوب أصلاً بالمشتق
• وأصل الجملة الأولى: أنا ضارب زيداً • (ومع التنوين)
• أما (زيداً) الثانية، المفعول البؤرة غير المنصوب أصلاً
• وأصل الجملة الثانية: ما أنا ضارب زيد • (بلا تنوين)
• وهكذا فإن (زيد) متحقق فيه معنى النصب سواء كان العامل المشتق
منونا أو غير منون، كما يقول: «لأن معناه منونا أو غير منون سواء» (٣٦٨).

كما تحقق معنى النصب في (زيد) أيضاً سواء كان العامل الفعل
وصل إليه مباشر أو على نحو غير مباشر •

ويختار النصب هنا مع الاستفهام حيث يعمل المشتق المنون (ضارب)
فيما بعده بالنصب: أزيدا أنا ضاربه = أنا ضارب زيداً •

ويقابل هذا العمل مع الاستفهام الوجه ذاته مع الاختيار في:

ضربت زيداً • وعمرا نا ضاربه •
• • • = أنا ضارب عمرا •

ويختار النصب أيضاً مع الاستفهام بالأسماء مثل:

من رأيت وأيهم رأيت •

على تقدير: رأيت زيداً وعمرا •

يقول: «يجري على الفعل كما يجري الآخر على الأول بأنواع» (٣٦٩).

(٣٦٨) الكتاب ١ / ٩٢ :
(٣٦٩) الكتاب ١ / ٩٣ ، ٩٤ . أرجأت معالجة هذه الأمثلة من خلال نظرية الأثر
لأنني لم أتعرض إلا لثالين فقط من أمثلة الاستفهام • أما صور الاستفهام الأخرى فسوف
يقر لها بحث مستقل •

٢٤٤

فالمفعول الأول قد عمل في الأول والثاني . لأنه هو هو في الجملتين *
ولو تأير لجرى المفعول الثاني عليه وليس على الفعل الأول * ففي جملة :

أرأيت زيدا --- لا ، ولكن عمرا مررت به *

جرى (عمرا) على الفعل الثاني . ويكون العطف بين جملتين *

أما في جملة : أرأيت زيدا --- لا ، ولكن عمرا *

جرى (عمرا) على الفعل الأول . ويكون انعطاف بين مفردتين *

أما حين يشغل الفعل بضمير مفعول . فيكون الرفع والنصب لاسم
الاستفهام . ويقابل الرفع في الاستفهام : من رأيتهم وأيهم رأيتهم * برفع(أى) *

الرفع في الاخبار : زيد رأيتهم * على الابتداء

ويقابل النصب في الاستفهام أيضا : من رأيتهم وأيهم رأيتهم * بنصب(أى)
النصب في الاخبار أيضا في : زيدا رأيتهم ، على الاضمار

ويلاحظ أن عطف المنصوب على محل المجرور في معنى النصب ما لم
يقض المعنى قاعدة مطردة ، يقول : « ولو قلت : مررت بعمرو وزيدا *
لكان عربيا ، فكيف هذا ؟ لأنه فعل والمجرور في موضع مفعول منصوب ،
ومعناه : أتيت ونحوها . تحمل الاسم اذا كان العامل الأول فعلا وكان المجرور
في موضع المنصوب على فعل لا ينقض المعنى » *

ويلاحظ أن الفعل المضمر هو فعل متمم بنفسه لأنه لا يجوز اضمار
الفعل الذي يصل الى المفعول بحرف الجر . لأن الجر لا يضم *

ويجوز الرجحان أعنى الرفع على القطع والنصب حملا على الجوار مع

حروف الابتداء إلا أن البناء هنا أقوى من الجوار حيث حدد الرفع قاعدة ،
والنصب استثناء ، يقول : « فإن قلت : لقيت زيدا ، وأما عمرو فقد مررت به ،
ولقيت زيدا وإذا عبد الله يضربه عمرو ، فالرفع إلا في قول من قال : « زيدا
رأيته وزيدا مررت به . لأن أما وإذا يقطع بهما الكلام ، وهما من حروف
الابتداء . يصرفان الكلام إلى الابتداء ، إلا أن يدخل عليهما ما ينصب ،
ولا يحمل بواحد منهما آخر على أول ، كما يحمل بثم والغاء (٢٧٦) .

ويلاحظ هنا أن التركيب يتكون من جملتين الأولى فعلية والثانية
اسمية ، لأنها قد صدرت بحرف من حروف الابتداء أي قطعت بين الكلام
السابق والكلام اللاحق ، فكان المبتدأ البيورة المنبور محور الجملة الثانية
بنى عليه الفعل الثاني . أما مع النصب فإن التركيب يتكون من ثلاثة جمل :
الأولى فعلية مستقلة . والثانية فعلية باضمار الفعل لأن (عمرا) هنا - كما
أشار من قبل - قد نصب على اضمار فعل يفسره فعل الجملة الثالثة . إلا أنهم
استغنوا عن الثاني بالثالث . إلا أنهم لا يظهرون هذا للفعل هنا للاستغناء
بتفسيره . فالاسم هاهنا مبنى على المضمر (٢٧٢) .

ولذا فإن هذا المفعول البيورة هو الأهم في البيان وتضاف هذه الوظيفة
التداولية التي اكتسبها هذا العنصر في هذا التركيب إلى الوظيفتين الأخريين
له أعنى التركيبية والدلالية . وبذلك تتشكل الجملة على النحو التالي :

(٢) جملة فعلية مستقلة + (٢) جملة فعلية مجتزأة + (٢) جملة
فعلية مفسرة (تابعة دلالية) .

(فعل + فاعل + مفعول) + (وأما (مفعول بيورة) + فعل +
فاعل مفعول) .

ويلاحظ في الجملة الثالثة أن الفعل قد عمل في مضمر يربط الاسم
المتقدم عليه حاليا ، فإذا لم يكن موجودا فإنه الفعل يصل إلى المفعول البيورة

(٢٧٦) الكتاب ٦ / ٩٥ .

(٢٧٢) الكتاب ٦ / ٨٦ .

للجملة الثانية • وبذلك يتخفّض عدد الجمل الذي يضمها التركيب الى جملتين على النحو التالي :

(١) جملة فعلية مستقلة + (٢) جملة فعلية تابعة دلالية •
(فعل + فاعل + مفعول) + وأما (مفعول + فعل + فاعل) •

وهكذا تتقطع الجملة الثانية عن الأولى ، وينشأ عن ذلك عدم إمكان حمل المفعول البؤرة على عنصر من الجملة الأولى منصوب أو مرفوع •

وقد استشهد على هذا الوجه بقوله تعالى : «وأما ثمود فهديناهم» (٢٧٢) برفع (ثمود) رغم أن ما سبقها هو قوله تعالى : « فأرسلنا عليهم ريحا صرصرا » • لأن أما أوجبت أن يكون ما بعدها مبتدأ مبتدأ عليه الفعل الذي عمل في مضمر وشغل به فكان الرفع أجود • وأجاز التصب أيضا لقراءة بعضهم « وأما ثمود فهديناهم » على أضمار فعل كما قدمنا •

وهكذا فإن تحديد الوجه الاعرابي يستند الى تحديد طبيعة التركيب من جهة البساطة والتعقيد ويعقب ذلك تحديد الوظيفة التركيبية والدلالية والتداولية للعنصر محور الخلاف •

ويختار الرفع أيضا مع (أن) ، أي أنه يرجح هنا أيضا البناء على الجوار إلا أن العلة مختلفة • فهذا الحرف محمول على الفعل في العمل ، أو مشبه به • وكذا فهو أضعف منه أو أدنى منه في القوة • وبذلك لا يجوز معه كل ما يجوز مع الفعل • « لا ترى أنه لا يضم فيه فاعل ، ولا يؤخر فيه اسم » (٢٧٤) •

ويلحق به (أحسن) ، حيث أجرى مجرى الفعل في العمل فقط ، إلا أنه « ليس كالفعل ، ولم يجيء على أمثله ، ولا على أضماره ، ولا كقديمه

(٢٧٢) فصلت / آية ١٧ •

(٢٧٤) الكتاب ١ / ٩٥ •

ولا تأخيرها ولا تصرفه « (٢٧٤) * وهذه هي الفروق الصرفية والتركييبية الفاصلة بين الفعل وغيره من العوامل المحمولة عليه ، التي تجرى مجراه * فهي أدنى منه في قوة ، وبالتالي في العمل ، كما أن لها صيغة خاصة بها ، ولا يجوز أن تعمل مضمرة ، أي يمكن أن تحذف ويبقى معمولها ، كما أن العناصر التي تشكل معه الجملة مقيدة في حركتها ، أي أن هناك حدودا لتقديم هذه العناصر أو تأخيرها مع ما يجري مجرى الفعل ، وأخيرا لهذه العوامل صيغ صرفية محدودة ، وبعضها يلزم صيغة واحدة * ومن ثم فهي لا تقارن الفعل في تعدد صيغه *

وتنتقل الحالات التي يكون فيها الجوار أقوى من البناء خلافا لما سبق وذلك مع (حتى) الذي يؤدي الوظيفة التركييبية التي تؤديها حروف العطف أطلق اعنى الواو والفاء وثم * يقول : « وما يختار فيه النصب لنصب الأول ، ويكون الحرف الذي بين الأول والآخر بمنزلة الواو والفاء وثم ، قوله : لقيت القوم كلهم حتى عبد الله لقيته * وضربت القوم حتى زيدا وضربت أباه ، واتيت القوم أجمعين حتى زيدا مررت به * ومررت بالقوم حتى زيدا مررت به * فحتى تجرى مجرى الواو وثم ، وليست بمنزلة (أما) ، لأنها إنما تكون على الكلام الذي قبلها ولا تبتدا » (٢٧٦) *

ويلاحظ في أمثلة النص السابق أن (عبد الله) في المثال الأول قد حمل على اللفظ المجاور (القوم) وأن العامل يعمل في مضمير يربط الاسم للمفعول البؤرة المتقدم آتاليا * أما (زيدا) في المثال الثاني فتتفق مع (عبد الله) في الحمل على الجوار ، إلا أن العامل يعمل في مضمير على نحو غير مباشر أي وقع على شيء من سببه *

وفي المثال الثالث حمل المفعول على المفعول المجاور ، إلا أن الفعل يعمل في مضمير على نحو غير مباشر ، أي وصل إليه من خلال الحرف * وفي المثال الأخير حمل المفعول على موقع الجوار وليس على لفظه *

(٢٧٥) الكتاب ١ / ٩٦ *

(٢٧٦) الكتاب ١ / ٩٦ أيضا *

ولا يعنى ذلك جواز النصب على الجوار فحسب ، بل هناك امكانيتان
اخرى هما الرفع والجر ، كما سنرى فيما يلى ، وهكذا يختلف هذا الحرف
عن (اما) اختلافا جوهريا ، ويتفق مع الفاء والواو ثم • ويكون النصب
يعطف مفرد على مفرد كما فى :

رأيت القوم حتى عيد الله • بنصب (عيد الله)
= رأيت القسوم وعبيد الله • دخل فى نطاق الرؤية معهم

ويكون النصب أيضا مع اختلاف العامل حيث يحمل على الموقع ، يقول:
« وتقول : هذا ضارب القوم حتى زيدا يضره ، اذا أردت معنى التثوين •
فهى كالواو الا أنك تجربها اذا كانت غاية ، والجرور مفعول ، كما أنك اذا
قلت : هذا ضارب زيد غدا • تجر يكف التثوين • وهو مفعول بمنزلة
منصوبا متونا ما قبله » (٢٧٧) •

فقد حمل (زيدا) على موقع (القوم) لأنها مجرور المشتق لفظا ،
مفعوله فى المعنى • فالعمل مع التثوين وكف التثوين سواء • ويكون الجر اذا
كانت على معنى آخر وهو الغاية كما فى : هذا ضارب القوم حتى
زيد • (بجر زيد) •

ويختار النصب أيضا اذا ضعف الجوار وقوى البناء ، وذلك حين
يبنى الاسم المرفوع فى الجملة الاولى على الفعل • ويبنى الاسم المنصوب
البؤرة فى الجملة الثانية على الفعل ، يقول : « ولو قلت : هلك القوم حتى
زيدا أهلكته ، اختير النصب ، ليبنى على الفعل ، كما بنى ما قبله مرفوعا
كان او منصوبا ، كما فعل ذلك بعدما بنى الفعل وهو مجرور (٢٧٨) .»

يعنى هذا ان (زيدا) يبنى على الفعل (أهلكته) ، كما بنى (القوم)
على (هلك) فى الرفع ، وعلى (أهلكت) فى النصب ، ويتساوى هذا مع

(٢٧٧) الكتاب ٦ / ٩٦ •

(٢٧٨) الكتاب ، الصفحة ذاتها •

ما حدث مع (زيدا) حيث بنى على (مررت به) وهو مجرور في : زيدا
مررت به .

- فاقتيـار النصب يكون مراعاة للجوار أي لنصب ما قبله لفظا وليس مراعاة للبناء أي البناء على الفعل منصوبا أو مرقعا كما بينت انفا ، والرفع يكون مراعاة للبناء . وهكذا فإن اختيار النصب مراعاة للنصب لا يجيز : مررت بزید وعمراً كلمته .
- أما اختياره النصب مراعاة للمعنى فيجيز : عبد الله ضريته وزيدا
مررت به .

وتأتي إلى الامكانيتين الآخرين أعني الجر والرفع ، يقول في الجر :
« وقد يحسن الجر في هذا كله ، وهو عربي ، وذلك قولك : لقيت القوم حتى
عبد الله لقيته . »

فإنما جاء بـلـقيته تركيدا بعد أن جعله غاية كما تقول : مررت بزید
وعبد الله مررت به ، (٢٧٩) .

يعنى هذا أن (عبد الله) يؤدي وظيفة تركيبية مخالفة ، فهو هنا مجرور
يحدد-سمناه الفعل والمفعول ، كما أن التركيب هنا مكون من جملة أساسية تضم
هذا المجرور وجملة تابعة للتركيد ، ولا علاقة بينها وبين هذا المجرور .

ويقول في الرفع : « والرفع جائز كما جاز في الواو وثم ، وذلك قولك :
لقيت القوم حتى عبد الله لقيته ، جعلت : عبد الله مبتداً ، وجعلت لقيته مبتداً
عليه كما جاز في الابتداء ، كذلك قلت : لقيت القوم حتى زيد ملقى . . .
وبهذا لا يكون فيه إلا الرفع ، لأنك لم تذكر فعلاً ، فإذا كان في الابتداء : زيد
لقيته ، ينزلة زيد منطلق ، جاز ههنا الرفع ، (٢٨٠) . »

فالرفع هنا على أن الاسم مبتدأ البؤرة قد بنى عليه الفعل ، أي أن ما بعد
(حتى) قد انقطع مما قبله فصار لهذا الاسم وظيفة تركيبية ودلالية وتداولية

(٢٧٩) الكتاب ١ / ٩٧ .

(٢٨٠) الكتاب ١ / ٩٧ .

مخالفة له مع النصب والجر كما بينت . والرفع الوجه حين لا يضم فعل
يفسره الفعل المتأخر .

وهكذا يتضح أنه من الضروري إعادة قراءة هذه التراكيب على أنها
ابنية منطوقة كانت لها وظائف تداولية محددة كان يدركها كل من السامع
والتكلم في سياقات محددة . وكان التكلم على وعى تام بأن المخاطب يمكنه
أن يستوعب التغير الحركي للعنصر المحوري المنبور استيعاباً كاملاً من خلال
معرفة دقيقة بتغير الوظائف التي تسند إلى ذلك العنصر في كل موقع يشغله
سواء أكانت هذه الوظائف تركيبية أو دلالية أو تداولية كما بينت في تحليل
صور التراكيب الممكنة وغير الممكنة التي رصدها سيبيويه في هذه القضية .

ويتضح كذلك أن سيبيويه قد حرص في تعليقاته على ربط التركيب بالمعنى
إذ إن كل حركة لعنصر ما داخل التركيب الكلي ينشأ عنها تغير في ترتيب
العناصر الأخرى . وإذا كان التغير مناقضاً للمعنى فإن الحكم على التركيب
المنتج بأنه غير صحيح نحويًا أو غير مقبول أو ذو مقبولية دنيا إلى آخر تلك
الأحكام التي تضبط العلاقة بين وظيفة العناصر ومعانيها . ومن ثم كان
تبرير العلامة الاعرابية يقوم على ادراك عميق بالمعاني النحوية والدلالية التي
تشكل من العلاقات بين المفردات داخل التراكيب من جهة ، ومن حركة هذه
المفردات والعلاقات فيما بينها داخل النص ككل من جهة أخرى .

فالنص اللغوي الحي ، كما حدده د . حماسة هو وحدة متلاحمة من
صورته المنطوقة ونظامه النحوي الذي يحسبكم . . . والمتلاحم بين المفردات
وظائفها النحوية في الجملة تفاعل عقلي وصوتي في وقت واحد ، وبعبارة
أخرى هو تفاعل دلالي نحوي معاً ، لا يمكن فصل أحدهما عن الآخر (٢٨١) .
وقد اتسع سيبيويه كما أشرنا في تحليله للتراكيب ، فقد أدى به حرصه
على توضيح المعنى الكلي من حيث هو غاية الكلام التي تخطى حدود التراكيب
المشكلة من العناصر المفردة ودلالاتها إلى ملاحظة السياقات التي تستعمل
فيها وحال المخاطب وحال المتكلم وغيرها من عناصر الحدث الكلامي (٢٨٢) .

(٢٨١) انظر تفصيل فكرته عن فاعلية المعنى النحوي في النص . ص ١٦٦ وما
بعدها في كتابه : النحو والدلالة .
(٢٨٢) انظر تفصيل ذلك في البحث التالي .

العلاقة بين القوة والاضمار

تحدد فيما سبق أن العناصر اللغوية تختلف فيما بينها في القوة وبالتالي في العمل ، ولما كان الفعل قد وضع في قمة هذه العناصر في القوة وبالتالي في العمل ، وألحقت به العناصر في درجات متفاوتة ، فتساوت معه في العمل إلا أنها تختلف عنه في القوة فأجريت مجرى الفعل لشيئها به إلا أنها لم تقسو قسوته .

ويعد اضمار الفعل فارقا جوهريا بينه وبين العناصر الأخرى الملحقة به . ويمكن أن يضاف هذا الفارق التركيبي الدلالي إلى الخصيصة السابقة وهي تلك الحرية التي يمنحها الفعل للعناصر التي يتحكم فيها ، بحيث يمكن أن تنتقل من موضع إلى آخر ما لم ينتج عن ذلك خرق لقاعدة تركيبية أو دلالية . وينسحب ذلك على العناصر الاجبارية والاختيارية في الجملة . ويمكن من خلال حصر إمكانات ترتيب عناصر الجملة تحديد صور التقديم والتأخير كما أشرنا من قبيل .

فالعناصر الأخرى التي أجريت مجرى الفعل لا يجوز أن تعمل مضمره ، أي لا يمكن أن تحذف ويبقى أثرها في معمول موجود في الجملة ، يمكن على أساسه أن يقدر . فهذه الخصيصة التي تميز به الفعل وهي القدرة على أن يؤثر في عنصر موجود رغم حذفه وذلك من خلال صور مختلفة من الاضمار توجب أن يفرد لهذه العلاقة مبحث مستقل .

ويلاحظ هنا أيضا أن العمل على المعنى قد حظى بمكانة بارزة حيث قسر بوصفه وسيلة تأويلية للعنصر المحذوف ، وفي هذه الوسيلة - كما يقسول - حماسا - يقوم العنصر الدلالي بعلاج كثير من المخالفات اللفظية المنطقية . فالمعول كله على المعنى في إقامة الكلام ، وأن كان هذا « المعنى » عندهم (أي عند النحاة) متنوعا ، فهو أحيانا معنى دلالي ، وفي أحيان أخرى معنى

نحوى . فالغاية من الكلام معناه ، ولابد أن يستقيم مع غاية في اللفظ
والإقنى التقدير ، (٢٨٢) .

تراعى في هذه القضية إذن عدة عناصر تشكل في مجموعها حدثاً كلامياً .
أولها : عناصر التركيب الذى يقع فيه الحذف ، والعلاقة بين العنصر
المحذوف والعناصر القائمة تركيبياً ودلالياً .

ثانيها : قدرة المخاطب على ادراك العنصر المحذوف ، ومغزى الحذف .
ثالثها : قصد المتكلم من الحذف .

رابعها : الموقف الكلامى (السياق/المقام) الذى يميز صحة التركيب
الواقع فيه الحذف أو عدم صحته .

فهذه العناصر تسهم فى تأويل الحذف بتقدير العنصر المحذوف من خلال
بنية تجريدية ذهنية غير منطوقة وإنما هى تمثيل لم يتكلم به .

ويرجع الاضماعار الى عدة أسباب ، أبرزها كثرة الاستعمال أو الاستغناء
عنه بظهور معناه أو أن اظهاره يحول فى معنى التركيب أو يؤدى الى عدم
صحته وتأخر درجة مقبوليته .

وبلاحظ هنا ذلك التلازم بين بنية منطوقة- وبنية أخرى غير منطوقة يرتكز
وجودها أساساً على المعنى حيث يعوض العنصر المحذوف من خلال هذه الوسيلة
التأويلية . فالعمل على المعنى إذن علاج لكل مخالفة بين ظاهر اللفظ والتقدير ،
أو بين العبارة المنطوقة والقواعد . وهو وراء الوسائل المنهجية التى استنبطت
لتصحيح اللفظ المنطوق لمطابق المعنى ، أعنى التقدير أو التأويل والاضمار
أو الحذف (٢٨٤) .

ويحدد سيبويه العلاقة بين الاسم والفعل فى إطار الاضماعار حين قسم

(٢٨٢) د. حسنة عبد اللطيف : النحو والدلالة ص ١٦٠ .

(٢٨٤) انظر تفصيل ذلك فى النحو والدلالة ص ١٦٠ ، ١٦١ .

الأفعال الى ثلاثة أقسام ، يقول : « فأعرف فيما ذكرت لك أن الفعل يجرى في الأسماء على ثلاثة مجاز ، فعل مظهر لا يحسن اضماره ، وفعل مضمر مستعمل اظهاره ، وفعل مضمر متروك اظهاره » (٢٨٥) . فالفعل في كل الحالات الثلاثة يرتكز على عناصر الحدث الكلامي التي أشرت إليها آنفاً ، ويتضح ذلك حين يفصل كل قسم ، يقول : « فاما الفعل الذي لا يحسن اضماره فانه أن تنتهي الى رجل لم يكن في نكر ضرب ولم يخطر بباله ، فتقول : زيدا ، فلا بد أن تقول له : اضرب زيدا - أو يكون موضعاً يقبح أن يعرى من الفعل نحو أن وقد وما أشسبه ذلك » (٢٨٦) .

الى فقد عناصر الحدث الكلامي يرجع سببوه عدم قبول : زيدا باضمار فعل ، لان التواصل بين المتكلم والمخاطب غير قائم ، إذ أن المتكلم قد لفظ عنصراً ولم ينطق آخر في موقف ليس للمخاطب أدنى ادراك له . ويضاف الى ذلك الحذف المؤدى الى القبح وهو ما حدد من قبل بعدم صحة التركيب الموصوف به نحوياً ودلالياً . أما الحال الثانية فهي التي يتوفر فيه ادراك المخاطب للملايسات الموقف الذي أدى بالمتكلم الى حذف الفعل ، ونطق عنصر معمول له على اضماره ، يقول : « وأما الموضع الذي يضم فيه (الفعل) واظهاره مستعمل ، فتحو قولك : زيدا لرجل في نكر ضرب ، تريد : اضرب زيدا » (٢٨٧) أى انه لو كان التواصل غير قائم بينهما لقدر المخاطب فعلاً آخر ، ولسكن وقوع التواصل مكن من الاضمار مع صحة الاظهار في الاستعمال . أما الحال الثالثة فهي الحال التي يوجب معها اضمار الفعل . ويعنى ذلك أن اظهاره ينتج تراكيب لم ينطق بها . وقد تكون غير مقبولة أو غير صحيحة نحوياً ودلالياً ، يقول : « وأما الموضع الذي لا يستعمل فيه الفعل المتروك اظهاره فمن الباب الذي ذكر فيه اياك الى الباب الذي آخره ذكر : مرحباً وأهلاً » (٢٨٨) .

فالفعل في تلك الأبواب التي حدها محذوف وجوباً على السطح ،

• (٢٨٥) الكتاب ١ / ٢٩٦ .

• (٢٨٦) الكتاب ١ / ٢٩٦ ، ٢٩٧ .

• (٢٨٧) الكتاب ١ / ٢٩٧ .

• (٢٨٨) الكتاب ١ / ٢٩٧ .

الا انه يمكن تقديره من خلال وسيلة تاويلية اعتمد عليها سيبويه اعتمادا كبيرا كما سنرى فيما يلى . وهكذا يتضح لنا ان تبه سيبويه الى عناصر الحدث الكلامى . وما ينتج عن اماكن التواصل بين المتكلم والمخاطب لادراك الاخير السياق الذى استخدم فيه الأول الحذف وبالتالي جوازه . وما يؤدى فقده الى استحالتة . وقد أشار د . نهاد موسى الى هذه الفكرة بوجه عام عند حديثه عن البعد الخارجى فى التحليل النحوى عند سيبويه حيث قال :

« ويعرف سيبويه للجملة جمودها واستقلالها . ولكنه أيضا . يدرك أن الجملة جزءا من سياق كلامى موصول . ونراه يتجاوز النظرة اليها فى ذاتها . ويعد بصره الى ما حولها من عناصر السياق الكلامى . ثم نراه يعتمد الموقف الكلامى كلا واحدا . فيقتصر حذف احد العناصر من الجملة اذا كان فى سياقها الكلامى دليل عيسىه » (٢٨٩) .

ويلاحظ أن سيبويه يطلق على عملية الاضمار بوجه عام « اختزال الفعل » كما أنه يربط بين الاضمار والنصب . لأن الكلام لا يستقيم مع جهل المخاطب الفاعل . ويكون المنصوب اما اسما أو مصدرا . ويلاحظ بوضوح كذلك أن سيبويه لم يجر الحذف بوجه عام الا لعلم المخاطب بالمعنى . فما جاء من تراكيب حذف فيها احد عناصر قد قيل على اتساع الكلام والايجاز والاختصار وكثرة الاستعمال وغيرها من مجوزات الحذف .

وقى باب ما جرى من الأمر والنهى على اضمار الفعل المستعمل اظهاره يقدم وصفا كاملا للسياق الذى سوغ فيه الحذف . يقول : وذلك قولك : زيدا . وعمرا . ورأسه . وذلك أنك رأيت رجلا يضرب او يشتم او يقتل . فاكنتيت بما هو فيه من عمله ان تلفظ له بعمله . فقلت : زيدا . أى أوقع عملك بزيد . او رأيت رجلا . يقول : اضرب شر الناس : فقلت : زيدا . . . استغثت عن الفعل بعلنه انه مستخبر . فعلى هذا يجوز هذا وما أشبهه » (٢٩٠) .

(٢٨٩) د . نهاد موسى : نظرية النحو العربى ص ٨٩ .

(٢٩٠) الكتاب ١ / ٢٥٢ .

فالمخاطب مدرك للسياق وملابساته التي سوغت حذف الفعل ، فتحقق الاستغناء لوقوع الفهم في هذا المقام وما يشبهه .

فاختيار النصب مع الأمر والنهي يتساوى مع اختياره في باب الاستفهام ، لأنهما لا يقعان إلا بالفعل ، مظهراً أو مضمراً سواء بنى الاسم المنصوب على الفعل أو بنى الفعل عليه . وأن كان اختياره هنا أقوى سواء ربط هذا العنصر المفعول المبتدأ البيّرة أحياناً ضمير يفعل فيه الفعل المظهر على نحو مباشر وغير مباشر ، مثل :

×	×
زيداً اضربه (بنصبه)	زيداً اضربه (برفعه)
-----↑	-----↑
×	×
عمراً امسره به	عمراً امسره به
-----↑	-----↑
×	×
خالددا اضرب آياه	خالددا اضرب آياه
-----↑	-----↑

• ومثل ذلك : أما زيداً فاقتله ، وأما عمراً فاشتر له ثوباً ، وأما خالددا فلا تشتم آياه ، وأما بكراً فلا تمرر به . ومنه : زيداً ليضربه عمرو . . . (٣٩١)

• ويلاحظ هنا مع النصب ان العنصر المفعول البيّرة يقع خارج العمل ، لأنه يشكل عنصراً من جملة أخرى أضمر فعلها وقسر بالفعل المظهر :

مبنى	مبنى
(اضرب) زيدا	زيداً اضربه
ج ١	ج ٢ +

أما مع الرفع فإن العنصر المبتدأ المحور يقع داخل العمل لأنه يشكل عنصراً من الجملة القائمة :

مبنى عيسى + مبنى

ج ١

(عبد الله) (اضربه)

يقول : « وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم ، وذلك قولك : عبد الله اضربه ، ابتدأت عبد الله فرفعته بالابتداء ، ونهيت المخاطب له ، لتعرفه باسمه ، ثم بنيت الفعل عليه ، كما فعلت ذلك في الخبر * ومثل ذلك : أما زيد فاقتله » (٢٩٢) .

أما إذا حدث فصل بين المبتدأ والفعل فلا يجوز الرفع على الابتداء ، لأن الجملة لم تعد مكونة من مبنى ومبنى عليه ، يقول : فإذا قلت : زيد فاضربه ، لم يستقم أن تحمله على الابتداء * لا ترى أنك لو قلت : زيد فمطلق لم يستقم ، فهو دليل على أنه لا يجوز أن يكون مبتدأ * فإن شئت نصيته على شيء هذا تفسيره ، كما كان في الاستفهام وإن شئت على (عليك) » (٢٩٢) .

يؤدى الفصل إذن إلى ترجيح النصب باضمار فعل أو عليك (٢٩٤) .
- (اضرب) زيدا فاضربه * أو - عليك (زيدا) فاضربه *

ولكن يجوز الرفع أيضاً على اضمار مبتدأ أو اظهاره :
- (هذا) زيد فاضربه * أو - هذا زيد فاضربه *

ويعنى الرفع هنا أن هذا العنصر المحور لا يقع داخل العمل لأنه يشكل عنصراً من جملة أخرى ، ضمير ركنها الأول أو اظهر ، على النحو التالي :

مبنى مبنى عليه
(هذا) زيد + فاضربه = هذا زيد
ج ١ ج ٢
فحسن جميل *

(٢٩٢) الكتاب الصفحة ذاتها *

(٢٩٣) الكتاب الصفحة ذاتها *

(٢٩٤) يجوز سيبويه كذلك هذا زيدا فاضربه على الوصف (أى الحال) أو العطف

على هذا (أى عطف البيان) أو البدل *

ويلحق الدعاء بالأمر والنهي ، فهو ينزل منزلةتهما ، ويجوز فيه من الرفع ما جاز فيهما ، ويقبح فيه ما يقدح فيهما (٣٩٥) . ويؤكد الوجه الأول وهو النصب في آخر الباب حيث يقول :

« وإنما كان الوجه في الأمر والنهي النصب لأن حد الكلام تقسيم الفعل ، وهو فيه أوجب ، إن كان ذلك يكون في الف الاستفهام ، لأنهما لا يكسوتان إلا بفعل » (٣٩٦) .

فالمستعمل اظهاره هنا تعنى ان اظهار الفعل مقبول الا انه قد استغنى عن ذكره لعله من علل الاضمار ، الا انه لا يستغنى في الوقت ذاته عن الاضمار ان لم يظهر . ويشير سيبويه الى ذلك بعد أن يلحق التحذير بالنهي ، حيث يقول : وان شاء اظهر في هذه الاشياء ما اضم من الفعل (٣٩٧) .

فاذا كان الفعل يصل الى الاسم بحرف اضافة (جر) فلا يجوز أن يضم ، لأن الفعل لا يصل الى معموله مباشرة ، كما أن الجار لا يضم ، وذلك أن المجرور داخل في جار غير منفصل . فصار كأنه شيء من الاسم ، لأنه معاقب للتتوين ولكنه ان اضمرت اضمرت ما هو في معناه مما يصل بحرف اضافة « . » (٣٩٨) .

الطريق الطريق ← (خل) الطريق . ويس (تنح عن) الطريق . ويضم الفعل المستعمل اظهاره في غير الأمر والنهي ، يعنى في اخبار كما تدل أمثله . ويهنا هنا اذ يقدم أمثله بتوضيح السياق الذي اجاز الحذف ، فلا حذف الا يعلم المخاطب ولا اضمار الا بوجود دليل حالى أو مقالى ، يقول : قولك ، اذا رأيت رجلا متوجها وجهة الحج ، قاصدا في هيئة الحاج ، فقلت :

(٣٩٥) اكفى بالإشارة هنا لأنه سيعالج بالتفصيل فيما بعد . ولا يتسع المقام للتوسيل .

(٣٩٦) الكتاب ١ / ١٤٤ .

(٣٩٧) الكتاب ١ / ٢٥٣ ، ٢٥٤ .

(٣٩٨) الكتاب ١ / ٢٥٤ .

« مكة ورب الكعبة » (٢٩٩) - ولا بد للفعل المضمَر ان يلائم الموقف ، ولذا جاز ان يضمَر ما يدل على حال أو استقبال ، ولم يجز ما يدل على ما مضى .

ويضمَر الفعل المستعمل اظهاره بعد حروف محددة مثل (ان) ، مثل :

ان خيرا فخير وان شرا فشر ————— « وان كان خيرا فخير وان كان شرا فشر . وجاز النصب هنا لان (ان) من الحروف التي يبنى عليها الفعل .

الا ان هذا الاضمار مشروط بوجود دليل بينا ، أو باتباع ما اُجَاز العرب ، يقول : واعلم انه ليس كل حرف يظهر بعده الفعل يحذف فيه الفعل ، ولكلك تضمَر بعدما اضمَرت فيه العرب من الحروف والمواضع ، وتظهِر ما اظهروا . وتجرى هذه الأشياء التي هي على ما يستخفون بمنزلة ما يحذفون من نفس الكلام ، ومما هو في الكلام على ما اجروا » (٤٠٠) .

ومن ذلك الحروف الدالة على الحدث ، فان الاسماء التي تليها تنصب على اضمار الفعل المستعمل اظهاره . مثل : هلا خيرا من ذلك .
الا خيرا من ذلك .

على اضمار (تفعل) أو (افعل) ، ويجوز فيه الرفع باضمار ما يرفع كما جاز اضمار ما ينصب . فالرفع والنصب اذن في أمثلة هذا الباب جائز على اختلاف تقدير المضمَر .

ويعلل اضمار الفعل المتروك اظهاره استغناء عنه مع التحذير في : اياك والاسد . بانهم « حذفوا الفعل من اياك لكثرة استعمالهم اياه في الكلام ، فصار بدلا من الفعل » (٤٠١) . العلة هنا كثرة الاستعمال حيث يقابل (ايا) الفعل (احذر) . فاستغنوا عن الأخير بكثرة استعمال الأول .

(٢٩٩) الكتاب ١ / ٢٥٧ .

(٤٠٠) الكتاب ١ / ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

(٤٠١) الكتاب ١ / ٢٧٤ .

وقد يكون الاستغناء بما يرون من الحال ، وبما جرى من الذكر في مواضع أخرى . وقد يكون الاسم بمنزلة الفعل ، فجعل بدلا من اللفظ بالفعل . وقد يحذف الفعل لكثرة في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل ، مثال ذلك :

هذا ولا زعمائك . أى : لا أتوهم زعمائك (٤٠٢) .

ويلاحظ هنا أن هذه الأمثلة مسموعة وصارت مثلا ، ولا يقاس عليها . وقد يرجع الحذف في الحمل على المعنى ، كما في : انتهوا خيرا لكم ، يقول : وقال الخليل : كأنك تحمله على ذلك المعنى . كأنك قلت : أنته وادخل فيما هو خير لك ، فتصيته لأنك قد عرفت أنك إذا قلت له : أنته ، أنك تحمله على أمر آخر ، فذلك انتصيب ، وحذفوا الفعل لكثرة استعمالهم آياه في الكلام ، ولعلم المخاطب أنه محمول على أمر ، حين قال له : أنته ، فصار بدلا من قوله : أنته خيرا لك ، وادخل فيما هو خير لك (٤٠٢) .

فالفعل المحذوف المقابل للاسم (أيا) المحمول على أمر يمكن أن يظهر في صورة مناظرة للتركيب الشائع على النحو التالي :

تركيب منطوق تركيب مقدر
أياك والأسد = احذر الأسد .

الآن أنه مع استخدام (أيا) يجب استخدام الواو لأنه اسم مضموم (أى ملحق) إلى آخر .

أما مع الأمر فإن الاسم المنصوب مفعول لفعل محمول على فعل الأمر الأول . ومن ثم كان التقدير جملتين الأولى ظاهرة والثانية مقدرة يعلمها المخاطب لحملها على معنى الأولى . فالحذف هنا يرجع إلى عاملين ، الأول كثرة الاستعمال والثاني علم المخاطب ، ويمكن أن نقابل بينهما على النحو التالي :

(٤٠٢) الكتاب ٦ / ٢٨٠ .

(٤٠٣) الكتاب ٦ / ٢٨٢ ، ٢٨٤ .

كلام منطوق : انته خيرا لك .

كلام مقسدر : انته وانخل فيما هو خير لك .

وكثرة استعمال تركيب ما في كلام العرب يجيز حذف عناصر منه يدركها مستعملو اللغة الى حد يصير معه التركيب مجتزأ ، ويمكن ان ينتقل الى مستوى لغوي معين يطلق عليه المثل .

ويتشمل الحذف لكثرة الاستعمال أيضا الحال كما في :

أخذته بدرهم فصاعدا ← أصلها (أخذته بدرهم فذهب الثمن صاعدا) والنسداء . كما في :

يا عبد الله ← أصلها (يا أريد عبد الله) .

وإذا علم ان الاسم ليس مبتدأ ولا خيرا ولا مبنيا على مبتدأ ، فوجب ان يكون مبنيا على فعل ، ولكن لشبوح استعمال التركيب في كلامهم استغفوا عن اظهاره ، كما في :

من أنت زيدا ← أصلها : (من أنت تذكر زيدا) (٤٠٤) .

والفعل هنا مضمر لا يجوز اظهاره ، وقد حمل عليه التركيب : أما أنت منطلقا ، حيث لا يجوز اظهار الفعل المضمر بعدها ، لأنها كثرت في كلامهم ، واستعملت حتى صارت كالمثل المستعمل ، وعلى ذلك يكون أصل التركيب مكونا من جملتين : فعل الثانية من جنس المنصوب :

أما كنت منطلقا انطلقت = (البنية الهسرف : ان كنت منطلقا انطلقت) (٤٠٥) .

(٤٠٤) الكتاب ١ / ٢٩٢ آجاز الرفع (وهو قليل) على انه خير لمصدر ليس له ، حملا على سعة الكلام .
(٤٠٥) الكتاب ١ / ٢٩٣ ، ٢٩٤ .

ويتفق نصب : مرحباً وأهلاً على تقدير فعل من جنسه محذوف كما كان الحذر بدلا من احذر . ويشرح سيبويه هنا أيضا ملايسات الموقف التي سوغت الحذف ، ووقوع التبليغ من المتكلم للمخاطب، حيث يقول : « فانما أردت رجلا قاصدا الى مكان أو طالبا أمرا ، فقلت : مرحباً وأهلاً ، أى أركت ذلك وأصببت، فمحذوفوا الفعل لكثرة استعمالهم إياه ، وكأنه صار بدلا من : رحبت ببلادك وأهلت . كما كان الحذر بدلا من احذر » (٤٠٦) .

ومثله : سقيا ورعيا . وما أشبهه من المصادر .
فقد نصب على اضممار الفعل الذي يؤدي ظهور تركيب غير متطوق حيث يعد التركيب المفسر تمثيلا لا يتكلم به ، مثل :

سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا (ويهرك الله بهرا) .

يقول : « وانما اختزل الفعل هاهنا ، لانهم جعلوا يسدلا من اللفظ بالفعل » (٤٠٧) .

ويظهر التركيب المجتزأ مع لك أو بدونه . ويكون الحذف لعلم المخاطب من يقصده المتكلم « المعنى بالدعاء » ، يقول : « وأما ذكرهم » لك « بعد « سقيا » فانما هو ليبيّنوا المعنى بالدعاء . وربما تركوه استغناء ، اذا عرف الداعي انه قد علم من معنى . وربما جاء به على العلم توكيدا ، فهذا بمنزلة قولك : (بك) بعد قولك : مرحباً : يجريان مجرى واحدا فيما وضعت لك ، (٤٠٨) .

ويؤكد هذا النص حرص سيبويه على تحديد ملايسات كل حذف حيث يصف الموقف الكلامي بدقة وحال المتكلم وحال المخاطب ، ويربط بين هذه العناصر جميعها ليظهر امكان الاضممار بنوعيه المستعمل معه الاظهار والمترك مع الاظهار .

(٤٠٦) الكتاب / ١ / ٢٩٥ .
(٤٠٧) الكتاب / ١ / ٣١١ .
(٤٠٨) الكتاب / ١ / ٣١٢ ، ٣١٣ .

ومثله ما جرى من الأسماء مجرى المصادر التي يدعى بها ، مثل :
تربيا وحنسداً (لك) .

وما أجرى مجرى المصادر المدعو بها من الصفات ، مثل : هنيئاً مرياً .
وما جرى من المصادر المضافة مجرى المصادر المفردة المدعو بها ، مثل :
ويك ، ويك ٠٠٠ وإنما **أخترزل الفعل** ههنا لأنهم جعلوا هذا بدلاً من اللفظ
بالمفعول ، كما فعلوا ذلك في باب الدعاء (٤٠٩) .

ومثله المصادر غير المتصرفة ، مثل : سبحان الله ، ومعاذ الله وريحانه ٠٠
فنصب هذا على : أصبح الله تسبيحاً ٠٠٠ **وخزل الفعل** ههنا لأنه بدل
من اللفظ ، (٤١٠) . واضمار الفعل في كل ما سبق متروك اظهاره .

ونتوقف هنا عند تركيبين ، الأول أضمر فيه الفعل لقبح الكلام ، إذا حمل
آخره على أوله ، والثاني انتصب فيه الاسم المأخوذ من الفعل (المشتق)
انتصاب الفعل سواء كان في استفهام أو غيره . ويحدد في التركيب الأول
عدة إمكانات تفسيرية يصف الناتج عنها بالقبح لموقع خرق في قاعدة مطردة
تارة أو الاستحالة تارة أخرى .

ففي التركيب الأول : وما شأنك وعمرا .

يكون حد الكلام : ما شأنك وشأن عمرو .

« فان حملت الكلام على الكاف المضمر فهو قبيح » . « فهذا الحمل
يخرق قاعدة مطردة وهي لا يجوز أن تعطف المظهر على المضمرة المجرور .
ومن ثم فان الجر غير جائز » . « وان حملته على الشأن لم يجز ، لأن الشأن
ليس يلتبس بعبد الله . إنما يلتبس به الرجل المضمرة في الشأن » (٤١١) .

ولا يجوز الحمل على المرفوع لأنه الحمل عليه يؤدي الالتباس . ومن
ثم يرفض إلى حمل آخر الكلام على أوله لأنه في الحال الأولى يؤدي إلى

(٤٠٩) الكتاب ١ / ٢١٨ ، ٢١٩ .

(٤١٠) الكتاب ١ / ٢٢٢ .

(٤١١) الكتاب ١ / ٣٠٧ .

تركيب غير صحيح نحويًا وفي الثاني يؤدي إلى معنى ملغز فلم يكن إلا الحمل على الفعل المضمَر ، يقول : فلما كان ذلك قبيحا حملوه على الفعل ، فقالوا : ما شأنك وزيدا ، أي ما شأنك وتناولك زيدا « (٤١٢) » . ويصير الحمل في الحال الأولى جائزا حين يجد مظهر مجرور يحمل عليه المجرور . يقول : وقد حسن أن يحمل الكلام على عبد الله (في : ما شأن عبد الله وأخيه يشتمه) ، لأن المظهر المجرور يحمل عليه المجرور . « ما أظهرنا الاسم حسن عندهم أن يحملوا عليه الكلام الآخر » (٤١٣) .

ويقابل بين القبح هنا في : ما شأنك وما عبد الله (بالرفع) .
أذ حمل (عبد الله) على (الشأن) وبين الحسن في : ما أنت وعبد الله .
أذ إن الحسن هنا يرجع إلى صحة التركيب حيث المراد هنا أن تحقراً أمره أو ترفع أمره (وما = كيف) عملت كما عمل الابداء ، لأنها ليست بعمل ولأن ما بعدها لا يكون إلا رفعاً . أما القبح هنا فيرجع إلى المعنى والتركيب حيث يؤدي التقدير إلى التباس في المعنى وخروج على الاستعمال . « لأنك توهم أن الشأن هو الذي يلتبس بزيد ، وإنما يلتبس شأن الرجل بشان زيد . ومن أراد ذلك فهو ملغز تارك لكلام الناس الذي يسبق إلى أفئدتهم » (٤١٤) .

يربط سيبويه أن بين الحسن والوجه الاعرابي الناشئ عن صحة التركيب ، وبين القبح والوجه الاعرابي الناشئ عن عدم صحة التركيب لخروج عن الاستعمال والالتباس في المعنى . ولابد في كل ما سبق أن يدل الاسم أو المصدر المظهر على الفعل المضمَر ، أو يوجد حرف فيه معنى الفعل .
فإذا لم يحمل على الفعل أو معنى الفعل قبح الوجه الاعرابي (النصب) ، يقول : « وأما هذا لك وأباك ، فقبيح أن تنصب الأب ، لأنه لم يذكر فعلاً ، ولا حرفاً فيه معنى فعل حتى يصير كأنه تكلم بالفعل » (٤١٥) .

(٤١٢) الكتاب ٧ / ٣٠٧ أيضا .

(٤١٣) الكتاب ١ / ٣٠٩ .

(٤١٤) الكتاب ١ / ٣٠٩ ، و ٣٠٨ .

(٤١٥) الكتاب ١ / ٣١٠ .

أما في التركيب الثاني فيتضح مفهوم التدرج الذي تعرضنا له في تحليل صور جملتي الفاعل والمفعول . إذ يلاحظ هنا أن الاسم المنصوب المأخوذ من الفعل حمل على المصدر ، كما أن الاسم المنصوب غير المأخوذ من الفعل حمل على المأخوذ من الفعل . فاضمار الفعل مع نصب الاسم في الأسماء السابقة لم يجز إلا مع ذكر فعل يفسر المضمرة أو حرف فيه معنى الفعل . أما المصادر فقد نصبت لأنها دالة على الأفعال المضمرة ، والحقت بها المشتقات ، والحقق بالمشتقات الأسماء . ويمكن أن توضح ذلك على النحو التالي :

- ١ ↓ فعل ظاهر ← (فعل مضمرة) + اسم منصوب .
- ٢ ↓ مصدر منصوب ← (فعل مضمرة)
- ٣ ↓ مشتوق منصوب ← (فعل مضمرة)
- ٤ ↓ اسم منصوب ← (فعل مضمرة)

وقد سبق أن تعرضنا لسائل القسمين الأول والثاني . أما القسم الثاني فقد أدرج أمثله في باب ما ينتصب من الأسماء التي أخذت من الأفعال انتصاب الفعل ، استفهمت أو لم تستفهم ، وذلك قولك : أقائم وقد قعد الناس ، وأقاعدا وقد سار الركب ، وكذلك إن أردت هذا المعنى ولم تستفهم ، تقول : قاعدا علم الله وقد سار الركب ، وقائمًا قد علم الله وقد قعد الناس ، (٤١٦) .

ويصف سيبويه الموقف الذي يستخدم فيه ذلك الكلام ، ويؤكد ما سبق ذكره من أن هذا المنصوب له دلالة سياقية خاصة حدها بالتنبيه ، أي تنبيه المخاطب ، وهي دلالة لا تتحقق بإظهار الفعل فكان الحذف استغناء لدلالة المقام . يقول سيبويه ! « وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعود ، فأراد أن ينبهه ، فكانه لفظ يقوله : أتقوم قائمًا وأتقعد قاعداً ، ولكنه حذف الفعل استغناء بما يرى من الحال ، وصار الاسم بدلاً من اللفظ بالفعل ، فجرى مجرى المصدر في هذا الموضع » (٤١٧) .

ويسير على النهج ذاته حين يلحق الأسماء الجامدة بالمشتقة ، فيحدد

(٤١٦) الكتاب ١ / ٢٤٠ .

(٤١٧) الكتاب ١ / ٢٤٠ ، ٢٤١ .

الموقف الذى يستخدم فيه مثل هذه التراكيب ودلالاتها وقيمة الحذف . يقول فى باب ما جرى من الأسماء التى لم يؤخذ من الفعل مجرى الأسماء التى أخذت من الفعل ومثاله : أتميميا مرة وقيسيا أخرى .

يقول : « وانما هذا أنك رأيت رجلا فى حال تلون وتنقل . فقلت : أتميميا مرة وقيسيا أخرى ، وكأنك قلت : تحولت تميميا مرة وقيسيا أخرى . »

فأنت فى هذه الحال تعمل فى تثبيت هذا له . وهو عندك فى تلك الحال فى تلون وتنقل . وليس يسأله مسترشدا عن امر هو جاهل به ليفهمه آياه ويخبره عنه . ولكنك وبخه بذلك « (٤١٨) » .

فقد وصف حال المخاطب (حال تلون وتنقل) . والمتكلم يدرك هذه الحال ومن ثم لا يستفهم لمعرفة وإنما للتوبيخ لتثبيت هذه الحال للمخاطب . وإذا كان التركيب للاخبار فإن النصب (العلامة الاعرابية) لا يتغير . ولكن دلالة التركيب تتغير . يقول : « وأن أخبرت فى هذا الباب على هذا الحد نصبت أيضا . كما نصبت فى حال الخبر الاسم الذى أخذ من الفعل . وذلك قولك : تميميا قد علم الله مرة وقيسيا . فلم ترد أن تخبر القوم بأمر وقد جهلوه . ولكنك أردت أن تثبتهم بذلك . فصار بدلا من اللفظ بقولك : أتمم مرة . وتتقيس أخرى « (٤١٩) فرغم الاتفاق فى النصب فى التركيبين يجب ادراك الاختلاف بينهما فى الدلالة . والفعل المضمر قد يكون فعلا من لفظه أو من لفظ آخر يحمل عليه فى المعنى . أى أنه يجرى ما ليس له فعل من لفظه مجرى ماله من لفظه ما لم يصطدم ذلك مع المعنى . يقول :

« لأنك انما تجريه مجرى ماله فعلا من لفظه . وقد يجرى مجرى الفعل . ويعمل عمله . ولكنه أحسن أن توضحه بما يتكلم به اذا كان لا يغير معنى الحديث . وكذلك هذا النحو . ولكنه يترك استغناء بما يحسن من الفعل الذى لا ينقض المعنى » .

• (٤١٨) الكتاب ١ / ٢٤٢

• (٤١٩) الكتاب ١ / ٢٤٥

أي أنه يحسن أن يكون الفعل المقدر مما يتكلم به ما لم يغير المعنى الكلى
« معنى الحديث » ومع ذلك يقدر فعل من لفظه وإن لا يستعمل ما لم ينقض
المعنى .

ويجوز الرفع هنا وهو جيد لأنه المحدث عنه والمستقيم ، إلا النصب هنا
هو الوجه ، لأنه موضح يكون الاسم فيه معاقبا للفظ بالفعل . وأخيرا يعقد صلة
بين نصب المصدر المشبه به والحمل على المعنى ، ويفرق بين التركيب الذى يكون
فيه النصب على الفعل الظاهر والتركيب الذى يكون فيه النصب على المضمرة .
يقول فى باب ما ينتصب فيه المصدر المشبه به على اضممار الفعل المتروك
اظهاره : « وذلك قولك : مررت به فإذا له صوت صوت حمار ، ومررت به
فإذا له صراخ صراخ الثكلى » (٤٢٠) .

ويحدد الموقف الذى ينتج عنه مثل تلك التراكيب ، وتوجيه الاختيار
« اعنى اختيار النصب بالحمل على المعنى ، ويقابل - سيرا على نهجه - بينها
وبين أخرى يحمل فيها الاسم الثانى على المعنى أيضا - يقول : « فأنما انتصب
هذا لأنك مررت به فى حال تصويت ، ولم ترد أن تجعل الآخر صفة للأول ولا
بدلا منه . ولكنك لما قلت : له صوت علم أنه قد كان ثم عمل ، فصار قولك :
له صوت ، بمنزلة قولك : فإذا هو يصوت ، فحملت الثانى على المعنى » (٤٢١) .

وفرق هنا بين النصب على الفعل مع التعريف ، والنصب على اضممار
الفعل (الذى يفسره الفعل المظهر) ، وفى الحال الأولى يكون الاسم غير حال
وفى الثانية يكون مثلا أو حالا . يقول : « فإذا قلت : مررت به فإذا هو
يصوت صوت الحمار ، فعلى الفعل غير حال . فإن قلت : صوت حمار ،
فألقيت الألف واللام ، فعلى اضممارك فعلا بعد الفعل المظهر ، سوى القصد
المظهر . وتجعل صوت حمار مثلا عليه يخرج الصوت أو حالا » (٤٢٢) .

(٤٢٠) الكتاب ١ / ٢٥٥ .

(٤٢١) الكتاب ١ / ٢٥٦ .

(٤٢٢) الكتاب ١ / ٢٥٦ أيضا .

وهكذا فإن سيبويه قد ربط بين مفهومي القوة والاضمار ، حين جعل للفعل قدرة على الربط التركيبي والدلالي بين العناصر المحكومة رغم غيابها ، وذلك من خلال دلالة العنصر القائم على هذا العامل المحذوف أو ما في معناه . ولما كان المعنى هو الغاية من الكلام ، فإنه قد حرص على إيضاح عناصر المعنى الكلي ، وأجزاء الحدث الكلامي الذي ورد فيه التركيب ، وبخاصة الموقف الكلامي (السياق / المقام) ، وحال المخاطب وحال المتكلم ، ونبسه باستمرار إلى أن البنية التجريدية غير منطوقة تسهم في تعويض الحذف الموجود في البنية المنطوقة . ومن ثم فقد تبين أن سيبويه كان - بخير شك - على ادراك تام بأنه يجب أن يراعى باستمرار مستويان ؛ الأول - تمثيل لم يتكلم به ، والآخر مستوى الكلام المنطوق .

العلاقة بين الحالة الاعرابية والمعنى الوظيفي

جعل سيبيويه الحالة الاعرابية معياراً من معايير تصنيف الأبواب النحوية ، لا يقل عن المعايير الأخرى كالمعيار العامل ومعيار المعنى ومعيار الوظيفة التركيبية والدلالية للعناصر . ولذا صنفت عدة أبواب نحوية على أساس المعيار الأول وأخرى على المعيار الثاني وثالثة على المعيار الثالث إلى آخره .

بيد أنه عمد إلى المعنى الوظيفي الذي يؤديه عنصر ما من عناصر اللغة وربط بينه وبين الحالة الاعرابية (العلامة الاعرابية) ليشكل هذا المعيار . ويؤكد هذا الربط حرص سيبيويه على أن يتجاوز بحثه العلامة الظاهرة ، ويعبارة أخرى لم يعن سيبيويه بالجانب الشكلي في تحليله لأبواب النحو ، بل أظهرت نصوص الكتاب تنوع معاييرهم وعمق تحليلاته .

وهكذا فإن العامل لم يكن المعيار الوحيد للتفسير عند سيبيويه ، بل كان يواكبه عناية شديدة بالمعنى . وقد أدت عناية النحاة المتأخرين بالشق الأول وحده إلى جعل الاعراب نظرية كاملة سموها نظرية العامل ، ولا تقدم نصوص الكتاب أدلة كافية مقنعة - في رأبي - يمكن أن تثبت أن سيبيويه قد فصل بينهما .

لا شك أن العلامة الاعرابية قريبة لفظية غير كافية للفصل بين أبواب النحو ، حيث أنه من الممكن أن تشترك عدة أبواب في علامة واحدة كالمفتحة

(٤٢٢) يؤكد د. تمام حسان أن العلامة الاعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم « تضافر القرائن » وبهذا يتضح أن « العامل النحوي » ، وكل ما أثير حوله من خسجة لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والاختذ بأقوالهم على علاتها . اللغة العربية معناها ومبناها ، ص ٢٠٧ .

مثلا . وذلك نجد سيبويه يجعل المعنى الوظيفي العلة المتغيرة والحالة الاعرابية (العلامة الاعرابية) عنصرا ثابتا . يقول في باب ما ينصب من المصادر لأنه عنر لوقوع الأمر . « فانتصب لأنه موقوع له ولأنه تفسير لما قبله لم كان ؟ وليس بصفة لما قبله ولا منه وذلك قولك: فعلت ذاك حذار الشر . . . (٤٢٤)

(الثابت) الحالة الاعرابية	(المتغير) المعنى الوظيفي
نصب (المصدر)	عذر لوقوع الأمر
	موقوع له
	تفسير لما قبله لم كان

ويقول : « فهذا كله ينتصب لأنه مفعول له ، كأنه قيل له : لم فعلت كذا وكذا . فقال : لكذا وكذا ، ولكنه لما طرح اللام عمل فيه ما قبله كما عمل في « نأب بكار » ما قبله حين طرح مثل وكان حالا » (٤٢٥) . فالعامل هنا قد عمل في المصدر المنصوب على نحو غير مباشر ، إذ أنه لم يصل اليه بنفسه وإنما وصل اليه بعد إسقاط الحرف (اللام) .

ويسير سيبويه هنا أيضا على النهج الذي اتبعه في جعل العناصر اللغوية تتتابع على نحو متدرج ، فقد بدأ بالمصادر وأعقبها بالأسماء المشبهة بها ثم الأسماء غير المشبهة بها ثم الصفات الى آخره . ويتضح ذلك الى حد بعيد حين يعالج ما ينصب على أنه حال .

يقول في باب ما ينتصب من المصادر لأنه حال وقع فيه الأمر ، « فانتصب لأنه موقوع فيه الأمر ، وذلك قولك : قتلته صجرا ، ولقيته فجساءة ومفاجأة » (٤٢٦) .

(٤٢٤) الكتاب ١ / ٣٦٧ .

يقتصر التحليل هنا على حالة اعرابية واحدة وهي (النصب) .

(٤٢٥) الكتاب ١ / ٣٦٩ ، ٣٧٠ .

(٤٢٦) الكتاب ١ / ٣٧٠ .

(الثابت) الحالة الاعرابية (المتغير) المعنى الوظيفي (٤٢٧)
نصب (المصدر) حال وقع فيه الأمر
مرفوع فيبه الأمر

ولكن ليس كل مصدر صالحاً لهذه الوظيفة لأن الموضع موضع مشتق .
يقول : « وليس كل مصدر وأن كان في القياس مثل ما مضى من هذا الباب
يوضع هذا الموضع . لأن المصدر هنا في موضع فاعل إذا كان حالاً » (٤٢٨)
ويجوز هذا على الأسماء التي جعلت مصدراً . مثل : مررت بهم وحدهم .
ومررت بهم قضهم يقضضهم .

فالنصب هنا على أن هذا التركيب المنطوق يناظر تركيباً آخر غير منطوق .
أو ما يطلق عليه « تمثيل » وان لم يتكلم به » .

فهو كقولك أفردتهم أفراداً . فهذا تمثيل ، ولكنه لم يستعمل في الكلام .
ومررت بهم انقضاضاً . فهذا تمثيل وان لم يتكلم به (٤٢٩) .

ويضيف إلى الأسماء المضاف الأسماء المعرفة في الحمل على المصدر .
مثل قولهم :

مررت بهم الجماء الغفير .

فادخال الألف واللام هنا في كلامهم على نية ما لا تدخله الألف واللام ،
ومن ثم يقابل :

مررت بهم قاطبة / طرا (٤٣٠) .

(٤٢٧) يحدد د . تمام حسان مفهومه في باب تعدد المعنى الوظيفي للمعنى الواحد .
فيقول : « فالبنى الصرقي الواحد صالح لأن يعبر عن أكثر من معنى واحد مادام
غير متحقق بعلامة ما في سياق ما ، فإذا تحقق المعنى بعلامة أصبح نصاً في معنى
واحد يعينه تحده القراءن اللفظية والمعنوية والحالية على السواء . اللغة العربية
معناها ومبناها . ص ١٦٢ .

(٤٢٨) الكتاب ١ / ٢٧٠

(٤٢٩) الكتاب ١ / ٢٧٢ ، ٢٧٥

(٤٣٠) الكتاب ١ / ٢٧٥ ، ٢٧٦

أما الاسم المتصرف الذي ينصب على أنه حال يقع فيه الأمر ، فهو قولك :

مررت بهم جميعا وعامة وجماعة .

فالأصل في الاسم الواقع حالا ألا تدخل عليه الألف واللام أو الإضافة
فإذا دخل عليه أى منهما مع إرادة التنكير كان التركيب (قبيحا) أى غير
صحيح لم يستعمل ، يقول :

لو قلت : ضربته القائم . تريد : قائما ، كان قبيحا .
ولو قلت : ضربتهم قائمهم . تريد : قائمين ، كان قبيحا (٤٢١) -

ويفرق بعد ذلك بين المصدر المؤكد لما قبله والمؤكد لنفسه ، وهما يتفقان
مع المصادر السابقة في الحالة الاعرابية (أعنى : النصب) إلا أنهما يختلفان
عنهما في المعنى الوظيفي إذ أنهما ليسا في معنى كيف ولم (أى ليس بحال
ولا بمفعول له) . مما يؤكد أنه يجعل الحالة الاعرابية المركز الثابت في هذه
الأيوباب ، والمعنى الوظيفي عنصراً متغيراً مع ملاحظة أن المبنى واحد (المصدر
هنا / الاسم الملحق بالمصدر / الصفة الملحقة بالأسماء) ، ويقابل بينهما
على النحو التالي :

هذا عبد الله حقا و له على ألف درهم عرفا .

والعامل فيهما ليس الفعل المذكور كما في المصادر السابقة ، بل ينصب
المصدر فيهما على ضمائر فعل غير كلامك الأول ، لأنه ليس في معنى كيف
ولا لم (٤٢٢) .

أما الصفات التي تنصب جملا على الأسماء فشبهت بالأسماء التي تحمل
على المصادر ، وذلك قولك : أبيعك الساعة ناجزا بناجز .

ومنها الصفة المعرفة ، وحمل الشذوذ هنا على شذوذ التعريف في المصدر

(٤٢١) الكتاب ١ / ٢٧٦ ، ٢٧٧ .

(٤٢٢) الكتاب ١ / ٣٨٠ : ٣٨٤ .

مثلاً حمل الشذوذ في الأسماء على ما في المصدر ، يقول : « وشذا هسذا
كما شذت المصادر في بابها ، حيث كانت حالاً وهي معرفة ، وكما شذت الأسماء
التي وضعت موضع المصدر » (٤٣٣) .

فالنصب إذن ، يقع على الأسماء فتكون مفعولاً به ومفعولاً معه ومفعولاً
فيه فالجنى واحد ، ولكن تتعدد الوظائف التي تسند إليه رغم الاتفاق في حالة
اعرابية واحدة ، وكذلك الأمر مع المصادر والصفات ، فقد يتفق مبنى مع آخر
في موقعه فيؤدى وظيفته ويأخذ الحركة الاعرابية ذاتها ، وبعبارة أخرى قد
تقع المصادر موقع الأسماء في الحال ، فتؤدى وظيفة « الحال » وتأخذ حركة
النصب ، وهكذا فإن تعدد المعنى لا يقابله تعدد في العلامة وكل قسم قادر على
إداء وظيفته قسم آخر إذا تحقق في الآخر أوجه تشابه مع الأول (٤٣٤) .

ويربط سيبويه كذلك بين الحالة الاعرابية (العلامة الاعرابية) ودلالة
الجملة ، ومن ذلك النصب على الشتم ، وذلك قولك : اصنع ماساء أباك وكره
أخوك الفاسقين الخبيثين » ، وقد حمل هذا وما يليه على وجهين النصب كما
سبق والرفع على الابتداء ، كما في باب ما ينتصب على التعظيم والمدح أو
الشتم ، مثل :

يا أيها الرجل وعبد الله المسلمين الصالحين .

وما يجرى من الشتم مجرى التعظيم مثل : اتانى زيد الفاسق الخبيث .
والنصب على المدح والذم والترحم أو الاختصاص أو الاستثناء أو غيره
من معاني الأساليب النحوية » (٤٣٥) .

ويحدد هنا أيضاً السياق الذي يستخدم فيه الاسم منصوباً ، وتتغير دلالة
السياق وحال كل من المخاطب والمتكلم بتغير الحالة الاعرابية يقول في : هذا
عبد الله منطلقاً :

(٤٣٣) الكتاب ٦ / ٣٩٧ .

(٤٣٤) الملابس للمهبتات قرينة معنوية على افادة معنى « الحال » بواسطة الاسم
المنصوب أو الجملة مع الواو أو بدونها ، اللغة العربية معناها ميناها ، ص ١٩٨ .
(٤٣٥) الكتاب ٢ / ٦٠ ، ٦١ ، ٧٠ ، ٧٦ ، ١٩٤ .

« والمعنى أنك تريد أن تنبيهه له منطلقاً ، لا تريد أن تعرفه عبد الله ، لأنك ظننت أنه يجيله فكانك قلت : انظر إليه منطلقاً » (٤٢٦) .

فالمتكلم يريد التنبيه و الاثبات لانسان يظن أن المخاطب يجيله أو كان يجيله .

ومثل ذلك ما يرتفع فيه الخبر لأنه مبنى على مبتدأ أو ينتصب فيه الخبر لأنه حال لمعروف مبنى على مبتدأ - فالمعنى المتحقق في النصب مقفود في الرفع . وذلك مثل : هذا الرجل منطلقاً .

« وإنما يريد في هذا الموضع أن يذكر المخاطب برجل قد عرفه قبيل ذلك ، وهو في الرفع لا يريد أن يذكره بأحد ، وإنما أشار فقال : هذا منطلقاً » (٤٢٧) .

وهكذا يكون في الرفع الاشارة وفي النصب التذكير والتنبيه والتعريف . ويربط كذلك بين الحالة الاعرابية والقيح ، ومن امثلة ذلك ما ينتصب لأنه قبيح أن يكون صفة ، وذلك قولك : هذا راقود خلا .

وما ينتصب لأنه قبيح أو يوصف بعده ويبنى على ما قبله ، وذلك قولك : « هذا قائماً رجل » وفيها قائماً رجل ، (٤٢٨) .

لأنه لا يجوز أن توصف الصفة بالاسم ، ويقبح أن توضع الصفة موضع الاسم ، فلزم أن نجعل القائم حالا ، وحمل هذا النصب على جواز : فيها رجل قائماً .

وصار - حين آخر - وجه الكلام فراراً من القبيح ، ولا يجوز هنا تقدم الحال لضعف العامل . ويتفق هذا مع ما انتهينا إليه من أنه كلما ضعفت قوة العامل تقلصت حرية عناصر الجملة التي يؤثر فيها .

(٤٢٦) الكتاب ٢ / ٧٨ .

(٤٢٧) الكتاب ٢ / ٨٦ .

(٤٢٨) الكتاب ٢ / ١١٧ ، ١٢٣ .

★ قائمة المصطلحات الأجنبية

A

Abhängigkeit	تبعية
Abhängigkeitsstruktur	تركيب التبعية
accusative dislocation	تفكيك ينصب
Addition	(قاعدة) الاضافة
Adjektiv (Aa)**	صفة (قسم كلامي)
Adjektivierung	تحويل الى صفة
Adjektivphrase (AaP)	مركب وصفي
adjoined	ملحق
(= adjunct)	
adjungiertes (E)	(عنصر) الحاقى
Adnomen (Ad)	تابع الاسم (قسم كلامي)
Adominalphrase	مركب تابع الاسم
Adverbialbestimmung	عنصر ظرفي (محدد طرفي)
akkusativische Nominalphrase (NP _i)	مركب اسمي منصوب
akkusativergänzung (E _i)	مكمل منصوب
Akkusativverb	فعل (ينصب مفعولا)
Akzeptabilität	مقبولية / قبول لغوي
Ambiguität	غموضي / التباس
analytic verb	فعل تحليلي (حيث لا تطابق بينه وبين الفاعل)
Analytikalität	تحليلية
Ananderreihung	ترال / تتابع
Anaphor	عائد
anaphoric control	مراقبة عائدة
Anaphorisierungstransformation	تحويل
Angabe (A)	(بين مركبات من جنس واحد : من مركب آخر من جنسه) عنصر غير أساسي

(*) يلاحظ هنا انني لم افصل المصطلحات الالمانية عن الانجليزية - حيث لا رأى مبرراً لذلك كما أن المراجع الأجنبية ذاتها تورد المصطلحات من لغات مختلفة متتالية وفق تسلسل الحروف اللاتينية على النحو الذي صنعت كما صنعت .

(**) الرموز الموضوعية بين قوسين تعني أن هذا المصطلح ورد لدى ١- انجل .
والخصص بهذه الرموز في تحليلاته التي استعرضت بعضها منها في الكتاب .

Anknüpfung	ربط
Anordnung	ترتيب
Anschluss	الحاق
Antecedent	سابق
Argumentationstheorie	نظرية الاستدلال
aspektische Form	صيغة دالة على الجهة
Attributbegriff.	مفهوم التابع
Ausbau	مد / توسيع
Ausbaufähigkeit	قدرة على التوسيع
Ausbausatz	جملة موسعة
Ausdrucksform	شكل / مبنى
Ausdruckssyntaktisch	تركيبى
Aussprache	نطق
austauschbar	ممكن تبادله
Austauschbarkeit	امكانية التبادل
Auxiliarkomplex	تركيب مساعدى معقد

B

Basiskonstrukt	تركيب أساسى
Bedeutungskomponent	مكون الدلالة / المعنى
Bedeutungsstruktur	تركيب الدلالة / المعنى
Beschreibungssprache	لغة وصف
Beziehungswort	لفظ علاقة
Bezugselement	عنصر وصل
bijective	ثنائى الجهة
Binaritätsprinzip	مبدأ الثنائية
Binding	ربط
binding category	مقولة ربط
binding grammar	نحو الربط
binding theory	نظرية الربط
bounding node	حزمة / عقدة مقيدة / عجرة فاصلة
bounding theory	نظرية (العقد / الحزم) المقيدة

C

Characterization	تخصيص
circumstant	عنصر
coherence	تماسك
cohesion	اتساق / تلاصق

comitative	مصاحب
Complementizer	مصدرى
Conference	اشترك اجالى
Consequent	لاحق / تال
constituent control	مراقبة مكونية
context free (CF)	قواعد لا مقامية
context free grammar	نمو قواعد مستقلة عن السياق
context sensitive (CS)	قواعد مقامية
contextual meaning	معنى سياقى
Control	مراقبة
Controller	مراقب
control theory	نظرية المراقبة
conversational implicature	استلزام خطابى / حوارى
conversational postulates	مسلّمات الحوار
Coreference	اشترك الحالى / تحاول
Coreferent	شريك الحالى
Core Grammar	نحو النواة
Correspondence	تناظر
Case theory	نظرية الحالات الاعرابية
D	
Dativergänzung (E ₁)	مكمل مجرور
Dativverb	فعل جر
decision procedure	طريقة تقرير
deductive	استنباطى
deductive structure	بنية استنباطية
deep structure	بنية عميقة
deletic	اشارى / حضورى
Deletion	(قاعدة) الحذف
Dependens	تابع
Dependenz	تبعية
dependenzielle Anordnung	ترتيب تبعى
Dependenztheorie	نظرية التبعية
Determinativ (Ad)	(عنصر) اشارى
Determinativphrase (Adp)	مركب اشارى
Direktivergänzung (E ₂)	مكمل تجاهى
Disambiguation	رفع الالتباس / الغموض
discourse function	وظيفة خطابية
discovery procedure	طريقة اكتشاف

disjoint reference	احالة منفصلة
dislocated	(عنصر) مفكك
Dislocation	تفكيك
Distribution	توزيع
Dominance	أشرف
dyadic	ثنائي المحل

E

einzelsprachliche Struktur	تركيب لغوي خاص
Einbettungstransformation (Te)	تحويل خاص بالتضمين
Eliminierungstest	اختبار الحذف
Ellipse	ايجاز / اختصار
Elision	حذف
embedded predication	حمل محضون / مدمج
Emphase	تاكيد
endozentrische Konstruktion	تركيب داخلي المركز
Extrapolation	زحلة
Entscheidungsinstanz	درجة الفصل
Environment	محيط
Ergänzung (E)	مكمل
Ergänzungssatz	جملة مكمل
ersetzbar	ممکن تبديله
erzeugter Konstrukt	تركيب منتج
evaluation procedure	طريقة تقييم
Existimatoria	(عناصر) تقريرية
exozentrische Konstruktion	تركيب خارجي المركز
Expansion	(قاعدة) التوسيع
extended standard theory	نظرية المعيار الموسعة
extensional	توسيعي

F

fakultative Ergänzung	مكمل اختياري
fakultative Permutation	استبدال اختياري
fakultative satellit	ملحق اختياري
(= Angabe)	
finites Verb (V(f))	فعل محدود
finites Vollverb (Vv(f))	فعل تام محدود
Finitum	صديفة الفعل (لا تشير إلى شخص / عدد)

Flexionsendung	نهاية التصريف
Focalisation	تبيين
Focus	بؤرة
Formalisierung	صياغة / تشكيل (تحويل القاعدة الى رموز شكلية)
free relatives	صلات حرة
freie Angabe	عنصر غير أساسي حر
functional component	مكون وظيفي
functional composition	تأليف وظيفي
functional nucleus	نواة وظيفية
Fügungspotenz	قوة التشكيل

G

Gemeinsamkeit	اشتراك
Genitivergänzung (E ₂)	مكمل مضاف
genitivische Nominalphrase (NP ₂)	مركب اسمي مضاف
Genitivverb	فعل اضافة
Gesamtbedeutung	معنى كلي
Gesamtsatz (GS)	الجملة ككل
Gesamtstruktur	تركيب كلي
Gliedbegriff	مفهوم العنصر
Gliedsatz	جملة تابعة
governing category	مقولة عاملية
Government	عمل
government Grammar	نحو العامل
government theory	نظرية العامل
Grammaticalisation	تحجر البنية
Grammatikalität	الصحة النحوية
Grundfolge	تتابع أساسي
Grundmodell	نموذج أساسي (اتجاه)
Grundmuster	نموذج أساسي (بنية)

H

Hauptsatz	جملة أساسية (رئيسية)
Häufigkeit	شروع
Häufigkeitsbedingung	قيود الشروع
Hervorhebung	تقديم
Hilfsverb (Va)	فعل مساعد

Hintereinanderreihung	تتابع / توال / تسلسل
hinzufügbar	ممکن الاضافة
homocentric	مجانس المركز
Homonyme	اشترک لفظی
I	
IG Satz	جملة تابعة عامة غير محددة
Imperativsatz	جملة الأمر
Implikation	تضمين
Index	محدد / قرنية
inductive	استقرائي
Inference	استدلال
Infinitiv (V(i))	مصدر
informational strukture	بنية اخبارية
Inhaltseinheit	وحدة المعنى
Inhaltsform	مضمون / معنى
Inhaltsportion	جزء المعنى
Inhaltssyntaktisch	معنى نحوي
Inhaltsvalenz	قوة المضمون / المعنى
innersprachliche Bedeutung	دلالة لغوية عميقة
input	دخسل
Instruktionssemantik	علم دلالة الاشارة
intensional	مفهومي
Interaktionssystem	نظام الاتصال
Interdependenzverhältnis	علاقة تبعية داخلية
interphrastische Transformation	تحويل بين المركبات (من مركب الى آخر مخالف له)
Interrogativsatz	جملة استفهامية
intersubjektiv	موضوعي (اتفاق بين اشخاص)
Intentionalität	عمدية
Intext	لا نص
intonatorisches (E.)	(عنصر) تنغمي
Intuition	حدس
invariable	غير ممكن تبديله
Invarianzbedingung	شروط ثابتة (غير ضرورية)
Inversionstransformation (T)	تحويل القلب
isolierbar	ممکن فصله
Isotopie	تناظر / تماثل

K

Kasus	حالة اعرابية
Kategorie	مقولة / جنس نحوي
kausale Angabe (Ik)	عنصر غير أساسي سببي
Kausalsatz	جملة سببية
Kernsatz	جملة نواة
Klassem	ملمع دلالي
Kombination	ضم
Kombinatorik	قواعد تتابع العناصر (الربط ، التوالي ، التقديم ، التأخير ...)
Kommunikationssystem	نظام الاتصال
Kommunikationstheorie	نظرية الاتصال
kommunikative Kompetenz	كفاءة اتصالية
Kommutation	لحلال
Kommutationstest	اختبار احلال
Kompetenz	كفاءة لغوية
Komplex	تركيب معقد
Komponente	مكون
(NP, VP, N, V, adj, art.)	
Kompositum	مركب معقد
konditionale Angabe (IK)	عنصر غير أساسي شرطي
Kongruenz	مطابقة
Konjunkt (U)	عاطف
Konjunkturphrase (UP)	مركب ذو عاطف
Konkomitanz	تلازم / مصاحبة
Konkomitanzangabe	عنصر غير أساسي تلازمي
Konkomitanzielles (Diagramm)	(رسم تخطيطي) تلازمي
Konnexion	ربط أساسي
konnexionelle Beziehung	علاقة الربط الأساسي
Konnexionsregel	قاعدة الربط الأساسي
Konnexität	ربط داخلي
konsekutive Angabe (IK)	عنصر غير أساسي عاقبي
Konsituation	موقف مشترك
Konstantivsatz	جملة مثبتة
Konstituent	مكون (جزء من تركيب)
Konstituentenmodell	نموذج المكونات
Konstituentensatz	جملة فرعية / محتضنة
Konstituenz	تركيبية

Konstrastivität	تقابل
Konstrukt	تركيب
Kontext	مقام
Konessivsatz	جملة اعتراضية
Kopulapartikel (K)	أداة ربط
Kopulapartikelphrase (KP)	مركب ذو رابط
Korrelat	رابط
Kumulation	جمع / إضافة
Kurzatz (KS)	جملة مجتزأة

L

Lautgestalt	هيئة / شكل الصوت
Leerstelle	موقع شاغر
Lexem	وحدة معجمية
Lexembedeutung	معنى الوحدة المعجمية
Lexemklasse	نوع / قسم الوحدة المعجمية
lexikalische Einheit (= Lexikoneinheit)	وحدة معجمية
lineare Anordnung	ترتيب أفقي
Linearität	أفقية
logic-form component	مكون منطقي شكلي
Lokalbestimmung	محدد مكاني (ظرف مكان)
lokale Angabe (I loc)	عنصر غير أساسي مكاني
Lokalsatz	جملة مكانية

M

Manifestationsform (en)	اشكال التحقيق
Markedness	وسم
Matrixsatz	جملة أساسية / حاضنة
Metasprache	لغة واصفة
Mittlungsperspective	منظور اخباري
Mittlungswert	قيمة اخبارية
Mittelfeld	حقل أوسط
Modalverb (Vm)	فعل صيغة
Modalitätverb (Vn)	فعل هيئة / كيفية
Modificativa	عناصر تأثيرية / محضنة
Modifier	مقيد / مشير نحوي
Modularity	قابلية

monadic	احادي المحل
morphosyntaktisches Merkmal	علامة صرفية - نحوية
N	
Nachbereich	محيط لاحق
Nachfeld	حقل متأخر
Nebensatz	جملة تابعة / فرعية
Nebenverb (Nv)	فعل تابع (غير مستقل بذاته)
Negationsangabe (Ineg)	عنصر نفى غير اساسي
Nœud	عجزة / حزمة
Nomen (N)	اسم
Nominalisierung	تحويل الى اسم
Nominalphrase (NP)	مركب اسمي
Nominativergänzung (E _n)	مكمل مرفوع
nominative dislocation	تفكيك برفع
notwendig	ضروري
Nukleus	مسيطر داخلي / نوى
O	
Obersatz	جملة عليا / اساسية
Objektsakkusativ	مفعول مباشر / منصوب
Objektsprache	لغة مدروسة
obligatorisch	اجباري
obligatorische Ergänzung	مكمل اجباري
obligatorische Permutation	اعادة ترتيب اجباري
obligatorische Satellit	ملحق اجباري
operator binding	ربط العامل
Ortsbestimmung	محدد مكان (ظرف مكان)
Output	خروج
output structure	بنية خروج
P	
Paradigma	بنية صرفية (جدول صرفي)
paradigmatische Dimension	بعد صرفي
Paraphrase	مركب مفسر
particular grammar	نحو خاص
Partizip	مشتق

Partizipverb (Vp)	فعل
Passivtransformation (Tp)	تحويل بالبناء للمجهول
Performanz	اداء لغوى
perlokationseffekt	تأثير لغوى
Permutation	اعادة الترتيب
Permutationsregel	قاعدة اعادة الترتيب
Permutierbarkeit	امكانية اعادة الترتيب
permutierte Folge	تتابع متبادل
Phrase (xp)	مركب / ضميمية
Phrasenbegriff	مفهوم المركب
Phrasenmuster	نموذج المركبات
phonetische Komponente	مكون صوتى
Position	موقع
positionsneutraler Konstrukt	تركيب ذو موقع محايد
Positionsregel	قاعدة الموقع
Postulat	مسئلة
potentielle Autonomie	استقلال جائز
Prädikat	محمول (مسند)
Prädikatsnomen	اسم مسند (محمول) (جزء اسمى أو وصفى مع رابط)
Prädikation	حاصل
prädikatives Adjektiv	صفة خير
Präposition (T)	حرف
präpositionale Anapher	محيل حرفى
präpositionales Gefüge	مركب حرفى
Präpositionalglied	عنصر حرفى
Präpositionalobjekt	مفعول حرفى
Präpositionalphrase (TP)	مركب حرفى
Präpositionalverb	فعل حرفى
Präpositivergänzung (E)	مكمل حرفى
Pragmatik	تداولية / براجمائية
pragmatic component	مكون تداولى
prätransformationelle konnexion	علاقة ربط قبل تحويلية
Precedence	سابق
predicate argument	موضوع خملى
predicate argument structure	بنية موضوعية خملية
predicate complement	مكمل خملى
Predicationoperator	عامل التحمل
Pronomen (P)	ضمير
Pronominalisierung	تحويل الى ضمير
Pronominalphrase (PP)	مركب ضميرى

Prosodik	تطريز صوتي
Q	
Qualitativergänzung (E ₀)	مكمل حرفي
Quantification	تسويير
Quantifier	سور
Quantifierphrase	مركب سوري
R	
Raumglied	عنصر مكاني (طرف مكان)
reciprocal verb	فعل تبادلي
recursiveness	تكرارية
Reduction	(قاعدة) الاختصار
redundancy	حشو
Referenz	احالة
Referenzidentität	طابق الاحالة
Reflexivpronomen	ضمير انعكاسي
Regelsystem	نظام قواعد
Regens, pl. Regentien	مسيطر خارجي
regulative Regain	قواعد تنظيمية
Rektion	عمل
rekursive Regeln	قواعد ارجاع / تكرير
relationale komponent	مكون علاقي
Relativsatz	جملة وصل
Relativtransformation (Tr.)	تحويل خاص بجملة الوصل
Relator	مشير علاقة
Restklasse (R)	قسم خلافي
Restphrase (RP)	مركب خلافي (لا ينتمي لنوع بعينه)
Rhema	محمول (حديث / مسند)
representational Theory	نظرية التمثل الذهني
restriktive Angabe (Ikr.)	عنصر غير اساسي مقيد
restriktives Relativ	وصل مقيد
Restriktion	قيسد
Richtungsbestimmung	محدد اتجاه
Richtungsverb	فعل اتجاه
S	
Satellit	ملحق (غير اسم)

Satz	جملة
Satzakzent	نبر الجملة
Satzart	نوع الجملة (خبرية / استفهامية / امر)
Satzbauplan	نمط بناء الجملة
Satzbedeutung	دلالة / معنى الجملة
Satzglied	عنصر الجملة
Satzgliedfolge	تتابع عناصر الجملة
Satzgliednegation	نفي عنصر الجملة
Satzgliedposition	موقع عنصر الجملة
Satzhomonymie	ترادف جملي
Satzmelodie	نغمة الجملة
Satzmuster	نموذج الجملة
Satznegation	نفي الجملة
Satzrahmen	أطر الجملة
Satzränge	مراتب الجملة
Satzschema	نظام الجملة
Satzteil	جزء من الجملة
Satztyp	نمط الجملة (اسمية / تابعة / مصدرية)
Scrambling	خفق / تداخل
Segment	وحدة نحوية (غير الجملة)
Segmentation	تجزئة / تقطيع
(segmentierung)	(تحويل الى وحدات نحوية صغرى)
selectional restrictions	قيود الانتقاء / التوارد
Selektionsregel	قاعدة اختيار
semantax (semantic syntax)	نحو دلالي
Semantem	وحدة دلالية (سيمانتيك)
Semantembegriff	مفهوم الوحدة الدلالية
Semantemkonstitutiv	مكون وحدة الدلالة
semantic function	وظيفة دلالية
semantic role	دور دلالي
semantische Implikation	تضمنين دلالي
semantische Komponente	مكون دلالي
semantisches Merkmal	علامة دلالية
semantic relator	معلق دلالي (/ مشير علاقة دلالي)
semantische Subkategorisierung	تصنيف دلالي فرعي
semantische Wert	قيمة دلالية
Semantizität	صحة دلالية
sinnvoll	ذو مدلول
Simplex	فعل بلا سابقة
Situativergänzung (E _s)	مكمل موقفي / اتجاهي

Situierung	توجيه (وظيفة دلالية)
spezifisch	مخصص
spezielle situierung	توجيه خاص
spezifikation	تحديد / تخصيص
Spracherzeugung	انتاج لغوي / اللغة
Spracherzeugungsmodell	نموذج انتاج اللغة
Spracherzeugungsprozess	عملية انتاج اللغة
Sprachimmanent	باطن / عمق اللغة
sprachliche Intuition	حدس لغوي
Sprechakt	حدث كلامي
Sprechakttyp	نمط الحدث الكلامي
Sprechtempo	ايقاع الحديث
Stellenplan	خطة المواقع
Stellungselement	عنصر الموقع
Stemma	رسم شجري (عند تغيير)
Struktur	بنية
Strukturelement	عنصر البنية
strukturelle Verwandtschaft	قربانية / صلة بنوية
Subcategorisation	تصنيف / تقريع
subcategorized function	وظيفة فرعية
subjacent order	نظام تحتى
Subjacency	(مبدأ) التحتمية
Subjekt	موضوع / مستند اليه
Subjunktion	ربط فرعى
Subjunktor (S)	اداة ربط
Subjunktorphrase (SP)	مركب ربطى
subkategorie	مقولة / جنس نحوى فرعى
(Subkategorisierung)	
Substantiv	اسم (ذات / جوهري)
Substantivvalenz	قوة الاسم
Substituierbar	ممكن استبداله
Substituierbarkeit	امكانية الاستبدال
Substitution	استبدال / احلال
Substitutionstest	اختيار الاستبدال
Subsumptivergänzung (E)	مكمل جامع / مجمل
surface structure	بنية سطحية
Syntagma	تركيبية نحوية (جدول نحوى)
syntagmatische Ebene	مستوى سنتجميى
syntagmatische Dimension	بعد تركيبى
syntaktische Kategorie	مقولة / جنس نحوى
syntaktische Komponente	مكون نحوى

synthetic Verb Systematisch (= systemic)	فعل تركيبى (حيث يطابق الفعل الفاعل) نسخى / تنظيمى / هيكلى (عند هاليدائى)
T	
Tail	ذييل (كالتوابع فى العربية / وظيفة تداولية)
taxonomic	تصنيفى
Teil-ganz Relation	علاقة الجزء بالكل
temporale Angabe (It)	عنصر غير أساسى زمانى
Temporalsatz	جملة زمانية
Text	نص
Textbegriff	مفهوم النص
Textkohärenz	تماسك النص
Textlinguistik	علم لغة النص / علم اللغة النصى
Textsemantik	علم دلالة النص
Textstruktur	بنية النص
Texttyp	نمط النص
Textualität	نصية
Thema	مبتدا/مسند اليه / موضوع (وظيفة تداولية)
topologisch	نمط النص
Topicalisation	تمحور / محورة
Theoremes	قضايا مرهنة
(<— Tiefstruktur)	بنية عميقة
Topic (= Topik)	محور (وظيفة تداولية)
(= Topikalisierung)	تصدير / محورة
Topologie	نمطية
topologisch	نمطى
Trace Theory	نظرية الأثر
Transformand	محول (بكر الواو المشددة)
(= Hauptsatz)	
Transformat	محول (يفتح الواو المشددة)
(= Nebensatz)	
Transformation	تحويل
transformationale Komponente	مكون تحويلى
transformierbar	ممكن تحويله
Transformierbarkeit	امكانية التحويل
(= Umformungsmöglichkeit)	

Transparenz	شفافية
U	
Ueberefnzelsprachliche Struktur	بنية لغوية عامة / مشتركة
Umgebung	محيط
Umsetzungsprozess	عملية التحويل
universal grammar	نحو كلى
unsinnig	يلا مدلول
V	
Valence (= Valenz)	قوة (الكلمة)
Valenzbegriff	مفهوم القوة الكلمة
Valenzmodell	نموذج قوة الكلمة
Valenzreduktion	اختصار قوة الكلمة
Valenztheorie	نظرية قوة الكلمة
Valenzkonzeption	مفهوم قوة الكلمة
Valuation (Iv)	عناصر تقييمية
variable	ممكّن تبديله
Variant	بديل
Verb (V)	فعل (قسم كلامى)
Verbal (I)	صيغة تصريفية للفعل (تشمل الماضى والحال والأمر)
Verbal II	وصيغة الشرط الامكانى والاحتمالى (٢٠١) صيغة تصريفية للفعل (تشمل المضارع واسمى الفاعل والمفعول)
Verbalgenus	جنس فعلى
Verbales Semantem	وحدة دلالية فعلية
Verbalisierung	تحويل الى فعل
Verbalkomplex (VK)	تركيب فعلى معقد
Verbalphrase (VP)	مركب فعلى
Verbalsatz	جملة فعلية (جملة الفعل)
Verbalsimplex (VS)	تركيب فعلى بسيط
Verbativergänzung (E _v)	مكمل فعلى
Verbvalenz	قوة الفعل
Verbzusatz	فعل ذو سابقة ممكنة الفصل
vertikal ordnung	ترتيب رأسى
Verweiskfunktion	وظيفة إحالة
vocative	منادى (وظيفة تداولية)

Vollverb (Vv)	فعل أساسي (قائم بذاته)
Vorbereich	محيط سابق
Vorerwahntheit	تقدم الذكر
Vorfeld	حقل متقدم
vorschiebbar	ممكن نقله
Vorwissen	معرفة سابقة

W

weglassbar	ممكن حذفه
weglassbare Angabe	عنصر غير أساسي ممكن حذفه
Wertigkeitsmodell	نموذج القيمة
widersinnig	مخالف دلاليا
Wort	كلمة (قسم كلامي)
Wortart	نوع الكلمة
Wortbildung	بناء الكلمة
Wortgruppe	عنصر جملة (مركب)
Wortgruppenmuster	نموذج المركبات
Wortinhalt	دلالة / محتوى الكلمة
Wortklasse	قسم الكلمة
Wortstamm	جذر الكلمة
Wortstellung	ترتيب الكلمات

Z

Zeitglied	عنصر زمني
Zwischenkategorie	قسم / مقولة نحوية بينية

ثبت المصادر والمراجع

أولاً : المصادر والمراجع العربية :

- ١ - د . أحمد أحمد بدوى :
سيبويه حياته وكتابه ، ط ٢ ، مكتبة نهضة مصر ، د . ت .
- ٢ - د . أحمد سليمان ياقوت :
الكتاب بين المعيارية والوصفية ، ط . دار المعرفة الجامعية ،
ط أولى ، ١٩٨٩ .
- ٣ - د . أحمد المتوكل :
دراسات فى نحو اللغة العسربية الوظيفى ، دار الثقافة ،
الدار البيضاء ١٩٨٦ م .
- ٤ - د . تمام حسان :
اللغة العربية معناها ومبناها ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٣ .
- ٥ - سسيوييه : (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر)
الكتاب من ج ١ / ٥ ، تحقيق العالم المرحوم عبد السلام
هارون ، القاهرة ، الهيئة العامة للكتاب من ٦٦ / ١٩٧٧ م .
- ٦ - د . سعيد حسن بهيرى :
نظرية التبعية فى التحليل النحوى ، الأنجلو المصرية ١٩٨٨ م .
- ٧ - السمرافى : (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السمرافى)
شرح كتاب سيبويه ، الهيئة العامة للكتاب ط أولى ١٩٨٦ م .

- ٨ - د . عبد القادر القناسي :
اللسانيات واللغة العربية ، نماذج تركيبية ودلالية ، دار توبقال
للنشر / منشورات عويدات ، الرباط ، ١٩٨٥ .
- ٩ - د . عبده الراجحي :
النحو العربي والدرس الحديث ، الاسكندرية ١٩٧٧ .
- ١٠ - د . علي احمد الحموز :
الحمل على الجواز ، القاهرة ١٩٨٥ .
- ١١ - علي التجدي ناصف :
سبويه امام النحاة ، عالم الكتب ، ١٩٧٩ .
- ١٢ - د . محمد حماسة عيسد اللطيف :
النحو والدلالة ، مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، ط
أولى ١٩٨٣ .
- ١٣ - د . محمود جواد الرب :
علم اللغة ، نشأته وتطوره ، دار المعارف ، ط أولى ١٩٨٥ .
- ١٤ - د . محمود سليمان ياقوت :
- قضايا التقدير النحوي بين القدماء والحديثين ،
دار المعارف ١٩٨٥ .
- التراكييب غير الصحيحة نحوياً في (الكتاب) لسبويه ،
دراسة لغوية ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٨٥ .
- ١٥ - د . محمود عبد السلام شرف الدين :
- جملة الفاعل بين الكم والكيف ، القاهرة ، ١٩٨٠ .
- العمليات ، القاهرة ، ١٩٨٠ .

١٦ - د . نهداد موسى :

نظرية النحو العربي ، في ضوء مناهج النظر اللغوي الحديث ،
المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ٠ أولى ، ١٩٨٠ .

١٧ - هارتموت بويتسين :

قوة الفعل في النح العربي ، ترجمة وتعليق د . سعيد حسن
بحيزي ، حوليات كلية الآلسن ، العدد ١٩٨٩/٧ م .

١٨ - هاينس جروتسفلد :

خواطر هيكلية في كتاب سيبويه ، و (كتب) من جاء بعده
من النحاة ، تعريب عيد الجبار بن غريبة ، حوليات الجامعة
التونسية العدد ١٨ / ١٩٨٠ .

١٩ - ابن يعيش : (موفق الدين يعيش بن علي)

شرح المفصل ، مكتبة المثنى ، القاهرة ، د ٠ ت ٠

ثانياً : المراجع الأجنبية :

- Admoni, W.G.,
(1960) : Der deutsche Sprachbau, München 1970. (Lenin-grad 1960).
(1971) : Grundlagen der Grammatiktheorie, Heidelberg.
- Andresen, H.,
(1973) : Ein methodischer Vorschlag zur Unterscheidung von Ergänzung und Angabe in Rahmen der Valenztheorie. In : Deutsche Sprache 1, 1973, S. 49-63.
(1974) : Der Erklärungsgehalt linguistischer Theorien. Methodologische Analysen zur Generativen Transformationsgrammatik und zur Syntaxtheorie H. J. Heringers als Beispiel einer strukturalistischen Grammatik, München 1974 (= Linguistische Reihe 18).
- Apresjan, J. D.,
(1971) : Ideen und Methoden der modernen strukturellen Linguistik. München 1971 (Russ. Original 1966) Arbeitsgruppe Marburg (1973) : Aspekte der Valenztheorie. In : Deutsche Sprache 1, 1973, S. 3-48.
- Bach, K. and Harnish, R.H.,
(1979) : Linguistic Communication and Speech Acts. H.I.T. Press.
- Barry, M.,
(1977) : Introduction to Systemic Linguistics. Badsford. London.
- Baum, R.,
(1976) : "Dependenzgrammatik". Tesnières Modell der Sprachbeschreibung in wissenschaftsgesche Sprachbeschreibung in wissenschaftsgeschichtlicher und kritischer Sicht. Tübingen 1976 (

Beihefte z. Zeitschr. f. romanische Philologie,
Band 1951).

- Baumgärtner, K.,**
(1965) : Spracherklärung mit den Mitteln der Abhängigkeitsstruktur. In : Beitr. z. Sprachkunde und Informationsverarbeitung 5, 1965, S. 31-53.
(1970) : Konstituenz und Dependenz. Zur Integration der beiden grammatischen Prinzipien. In : Steger (Hrsg.), Vorschläge für eine strukturelle Grammatik des Deutschen, Darmstadt 1970 (= Wege der Forschung, Band CXLVI), S. 52-77.
- Bierwisch, M.,**
(1962) : Ueber den theoretischen Status des Morphems. In : Studia Grammatica 1, Berlin 1962, S. 51-89.
(1965) : Rezension von Z. S. Harris "Discourse Analysis Reprints" (1965). In : Ihwe 1971, S. 141-154.
(1966) : Aufgaben und Form der Grammatik. In : Zeichen und System der Sprache. III. Band Berlin 1966 (= Schriften zur Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung, Nr. 11), S. 28-69.
(1966) : Strukturalismus. Geschichte, Probleme und Methoden (1966). In : Ihwe 1971, S. 17-90.
- Bobzin, H.,**
(1981) : Zum Begriff der "Valenz des Verbuns" in der Arabischen Nationalgrammatik, *Historiographia linguistica* VIII : 2, 3.
- Bolkestein, M.A.,**
(1985) : (ed.) *Syntax and Pragmatic in Functional Grammar*. Foris.
- Brame, H.,**
(1978) : *Binding and Discourse without Transformations*. *Linguistic Analysis* 4.4.
(1979) : *Essays toward Realistk Syntax*, Seattle : Nort Amrofer.

- Bresnan, J.**
 (1975) : Comparative Deletion and Constraints on Transformations. *Linguistic Analysis* 5.1.
 (1976) : On the Form and Functioning of transformations. *Linguistic Analysis* 7.1.
 (1978) : (ed.) *A Realistic Transformational Grammar*. Halle.
- Brinker, K.**
 (1971) : Aufgaben und Methoden der Textlinguistik. Kritischer Ueberblick über den Forschungsstand einer neuen linguistischen Teildisziplin. In : *Wirkenders Wort* 21, 1971, S. 217-237.
 (1972) : *Konstituentenstrukturgrammatik und operationale Satzgliedanalyse. Methodenkritische Untersuchungen zur Syntax des einfachen Satzes im Deutschen*. Frankfurt 1972.
- Brinkmann, H.**
 (1971) : *Die deutsche Sprache. Gestalt und Leistung*. 2. Aufl. Düsseldorf 1971.
- Bünting, K.-D.**
 (1981) : *Einführung in die Linguistik*, Al 2011, Athenäum Verlag.
- Chomsky, N.**
 (1957) : *Syntactic Structures*. The Hague 1957 (= *Janua Linguarum, Ser. Min. Nr. 4*). — Dt. Uebersetzung. "Strukturen der Syntax" von K.-P. Lange, The Hague 1973.
 (1965) : *Aspects of the Theory of Syntax* (1965). Zit. nach der dt. Uebersetzung "Aspekte der Syntax-Theorie" von einem Kollektiv unter der Leitung von E. Lang. Arbeitsstelle Strukturelle Grammatik, Frankfurt 1969 (= *Theorie 2*).
 (1972) : *Studies on Semantics Generative Grammar*, the Hague. Mouton.
 (1977) : *Essay on Form and Interpretation*. Amsterdam, North Holland Publishing Co.

- Cole, P. and Morgan, J.,
(1975) : (ed.) *Speech Acts*. New York Academic Press
- Cole, P. and Sadock, J.
(1977) : (ed.) *Grammatical Relations*. New York. Academic Press.
- Coseriu, E.,
(1969) : *Einführung in die Strukturelle Linguistik*. Tübingen.
- Dik, S.,
(1978) : *Functional Grammar*. Amsterdam. North Holland.
(1980) : *Studies in Functional Grammar*. Academic Press.
- Dressler, W. U./Schmidt, S.J.,
(1973) : *Textlinguistik. Kommentierte Bibliographie*. München 1973 (= Kritische Information 4)
- Duden-Grammatik,
(1973) : *Duden, Grammatik der deutschen Gegenwartssprache*, hrsg. v. P. Grebe. 3. Aufl. Mannheim 1973.
- Engel, U.,
(1970) : *Die deutschen Satzbaupläne*. In : *Wirkendes Wort* 20, 1970, S. 381-392.
(1972) : *Bemerkungen zur Dependenzgrammatik*. In : *Neue Grammatiktheorien und ihre Anwendung auf das heutige Deutsch. Jahrbuch 1971*. Düsseldorf 1972 (= *Sprache der Gegenwart*, Bd. 20), S. 111-155.
(1977) : *Syntax der deutschen Gegenwartssprache*, Berlin.
- Engelen, B.,
(1975) : *Untersuchungen zu Satzbauplan und Wortfeld in der geschriebenen deutschen Sprache der Gegenwart*. 2 Bände. München 1975 (= *Heutiges Deutsch* I/3.1. und I/3.2.)

- Erben, J.,
 ("1972) : Deutsche Grammatik. Ein Abriss. 11. Aufl.
 München.
- Fries, Ch. C.,
 (1952) : The Structure of English. New York 1952.
 (1954) : Meaning and Linguistic Analysis. In : Language
 30, 1954, S. 57-68.
- Gleason, H. A.,
 (1961) : An Introduction to Descriptive Linguistics. Re-
 vised Edition London/New York 1961.
- Glinz, H.,
 (1952) : Die innere Form des Deutschen. Eine neue
 deutsche Grammatik. Bern 1952, 6. Aufl. 1973.
 (1969) : Synchronie-Diachronie-Sprachgeschichte. In :
 Sprache, Gegenwart und Geschichte. Jahrbuch
 1968. Düsseldorf 1969 (= Sprache der Gegenwart,
 Band 5), S. 78-91.
 ("1974) : Linguistische Grundbegriffe und Methodentüber-
 blick Frankfurt 1970, 5 Aufl. 1974 (= Studien-
 bücher z. Linguistik u. Literaturwissenschaft,
 Band 1).
 ("1975) : Deutsche Grammatik I. Satz Verb-Modus.Tempus.
 Frankfurt 1970, 3. Aufl. 1975 (= Studienbücher
 z. Ling. u. Lit. wiss., Bd. 2).
- Gutknecht, Ch./Panther, K.-U.,
 (1973) : Generative Linguistik Ergebnisse moderner
 Sprachforschung. Stuttgart 1973 (= Urban-
 Taschenbücher 173).
- Hays, G. D.,
 (1964) : Dependency Theory : A Formalism and Some
 Observations, in Language 40.
- Helbig, G.,
 (1968) : Zum Problem der Wortarten, Satzglieder und

- Formklassen in der deutschen Grammatik. In : R. Ruzicka (Hrsg.), Probleme der strukturellen Grammatik und Semantik, Leipzig 1968, S. 55-85.
- (1970) : Zum Modellbegriff in der Linguistik. In : Deutsch als Fremdsprache 7, 1970, S. 26-33.
- (1971) : Geschichte der neueren Sprachwissenschaft. Unter dem besonderen Aspekt der Grammatik-Theorie. München 1971.
- (1971a) : Theoretische und praktische Aspekte eines Valenzmodells. In : G. Helbig (Hrs.), Beiträge zur Valenztheorie. The Hague-Paris 1971 (= *Janua Linguarum*, Ser. Min. 115).
- Helbig, G. and Schenkel, W.,
(1973) : Wörterbuch zur Valenz und Distribution deutscher Verben. 2. Aufl. Leipzig 1973.
- Heringer, H. J.,
(1970) : Einige Ergebnisse und Probleme der Dependenzgrammatik. In : *Der Deutschunterricht* 22, 1970, H. 4. 42-98.
(1973) : Theorie der deutschen Syntax. 2. Aufl. München 1973 (= *Linguistische Reihe*, Bd. 1).
- Hundsnurher, F.,
(1973) : Syntax. In : H. P. Althaus/H. Henne/H.E. Wiegand (Hrsg.) : *Lexikon der Germanistischen Linguistik (LGL)*, Tübingen 1973, S. 184-221.
- Immler, M.,
(1974) : *Generative Syntax — Generative Semantik. Darstellung und Kritik*. München 1974 (= UTB 207).
- Jachendoff, R.,
(1971) : *Semantic Interpretation in Generative Grammar*. Cambridge, Mass. M.I.T. Press.
(1983) : *Semantics and Cognition*. Cambridge, H.I.T. Press.
- Jorg, I.R.,
(1981) : On the treatment of Focus Phenomena in Func-

tional Grammar, in : Hoekstra T. (ed.), Perspectives on Functional Grammar. Foris Publications.

- Katz, J. and Fodor, F.,
(1963) : The structure of Semantic Theory Language 32.
- Katz, J. and Postal, P.,
(1964) : An Integrated Theory of linguistic descriptions, Cambridge, Mass : M.I.T. Press.
(1980) : Lexikon der Germanistischen Linguistik, 4 Bde. (Hrsg.) H. P. und andere. Niemeyer Verlag, Tübingen.
- Lewandowski, Th.,
(1973) : Linguistisches Wörterbuch. Bd. 1-3. Heidelberg 1973/1975 (= UTB 200/201/300).
- Lyons, J.,
(1968) : Introduction to Theoretical Linguistics (1968). Zit. nach der dt. Uebersetzung : "Einführung in die moderne Linguistik" von W. u. Abraham. München 1971.
- McCloskey, J.,
(1979) : Transformational Syntax and Model Theories Semantics. Dordrecht : Reidel Publishing Co.
- Rosengren, I.,
(1970) : Zur Valenz des deutschen Verbs. In : Moderna Språk LXIV, 1970, S. 45-58.
- Ruwert, N.,
(1973) : An Introduction to Generative Grammar. Amsterdam-London 1973 (Französisches Original 1967).
- Saussure, F. de,
(1967) : Cours de Linguistique Générale, publié par Ch. Bally, A. Sechehaye, A. Riedlinger, 1. Aufl. 1915.

— Zit. nach der deutschen Uebersetzung "Grundfragen der allgemeinen Sprachwissenschaft" von Lommel (1931). 2. Aufl. Berlin 1967.

- Schmidt, W.,
(1969) : Skizze der Kategorien und der Methode der funktionalen Grammatik. In : Zeitschrift f. Phonetik, Sprachwissenschaft und Kommunikationsforschung 22, 1969, S. 518-531.
- Schumacher, H.,
(1976) : (Hrsg.) Untersuchung zur Verbvalenz. Bd. 30 Tübingen.
- Searle, J.,
(1969) : Speech Acts, London.
(1980) : (ed.) Speech Acts Theory and Pragmatics. D. Reidel Dordrecht Publishing Co.
- Seuren, P.,
(1974) : (ed.) Semantic Syntax. London; Oxford.
- Sommerfeldt, K.E./Schreiber, H.,
(1975) : Wörterbuch zur Valenz und Distribution deutscher Adjektive, Leipzig 1975.
- Tesnière, L.,
(1959) : *Éléments de syntax structurale*. Paris 1959, 1966.
(1980) : Grundzüge der Strukturalen Syntax. Hrsg. und übersetzt von U. Engel. Klett-Cotta, Stuttgart.
- Ulrich, W.,
(1981) : Wörterbuch linguistischer Grundbegriffe 1, Kiel.
- Weber, H.,
(1974) : Einführung in die strukturalistische Methode. — Grundlagen der strukturalistischen Satzanalyse. — Die Konstituentenstruktur. — Konstituenten-

klassen. — In : Lehrgang Sprache 1974, S. 185-205 und S. 277-347.

Weisgerber, L.,

(1962) : Grundzüge der inhaltbezogenen Grammatik, Düsseldorf.

Zamzam, L.,

(1981) : Untersuchungen zur Uebersetzung der Passiv-Sätze aus dem Deutschen ins Arabischen, M.A. Sprachenfakultät (ALSUN).

الفهرس

الصفحة	الموضوع	
و - هـ	تقسيم	٤
٢٨ - ١	الفصل الأول : من قضايا نموذج قوة الكلمة	٤
٦ - ٣	١ - في المصطلح	٤
٦٤ - ٧	٢ - الفعل المحور التركيبي للجملة	٤
٣٧ - ١٥	٣ - العناصر الاجبارية والعناصر الاختيارية	٤
١١٦ - ٣٩	الفصل الثاني : تحليل ثنائيات النموذج المتطور عند انجل	٤
٤٥ - ٤١	١ - العلاقة الأساسية والموقع	٤
٤٨ - ٤٦	٢ - المركبات المؤتلفة والمركبات المختلفة	٤
٥١ - ٤٩	٣ - التركيبية والتلازم	٤
٦٢ - ٥٢	٤ - الأبنية الصرفية والتراكيب النحوية	٤
٦٧ - ٦٢	٥ - المسيطر الخارجي والمسيطر الداخلي	٤
٧١ - ٦٨	٦ - المركبات والعناصر	٤
٧٤ - ٧٢	٧ - العمل وقوة الكلمة	٤
٨٢ - ٧٥	٨ - المكملات والعناصر غير الأساسية	٤
٨٩ - ٨٢	٩ - تركيب فعلى بسيط وتركيب فعلى معقد	٤
٩٦ - ٩٠	١٠ - جملة أساسية وجملة تابعة	٤
١١٥ - ٩٧	١١ - نماذج الجملة وأنماط الجملة	٤
١١٧ -	الفصل الثالث : عناصر النظرية النحوية في كتاب سيبويه	٤
١٣٥ - ١١٩	١ - ملاحظات أولية	٤
١٥٤ - ١٣٦	٢ - العلاقة بين العمل والقوة	٤
١٦٨ - ١٥٥	٣ - العلاقة بين المصطلح النحوي والمصطلح الدلالي	٤

الصفحة	الموضوع
١٨٠ - ١٦٩	٤ - ملحقات الفعل في القوة
٢٠٦ - ١٨٠	٥ - العلاقة بين التركيب والعمل والقوة
٢٢٥ - ٢٠٧	٦ - العلاقة بين العمل وقوة البناء وقوة الجوار
٢٤٢ - ٢٢٦	٧ - العلاقة بين القوة والاضمار
٢٤٨ - ٢٤٢	٨ - العلاقة بين الحالة الاعرابية والمعنى الوظيفي
٢٦٤ - ٢٤٩	قائمة المصطلحات الأجنبية
٢٧٦ - ٢٦٥	المصادر والمراجع
٢٦٧ - ٢٦٥	أولا : المصادر والمراجع العربية
٢٧٦ - ٢٦٨	ثانيا : المراجع الأجنبية

رقم الايداع ٤٥٥٠ / ١٩٨٩
الرقم الدولي ٩ - ٠٨٤٨ - ٠٥ - ٩٧٧

Vertical line on the left side of the page.

Small mark or artifact.

Small mark or artifact.

Horizontal line at the top of the page.